

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية  
تخصص: نقود مالية و بنوك  
أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم  
بموضوع:

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية  
دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)

تحت إشرافه:  
أ.د. بن بوزيان محمد

من إحداد الطالبة:  
إدريس أميرة

### الجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بوتلجة عبد الناصر
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن بوزيان محمد
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. بلدغم فتحي
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. دربال عبد القادر
مناقشا	المركز الجامعي لعين تموشنت	أستاذ محاضر "أ"	د. جديدن لحسن
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. سحنون سمير

السنة الجامعية 2015-2016

جامعة بلقايد



جامعة أبو بكر بلقايد

كلية علوم الاقتصاد والسيير والعلوم التجارية

قسم علوم اقتصادية

تخصص: تقود مالية وبنوك

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

موسومة بعنوان:

تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية  
دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)

من إعداد الطالبة

أميرة إحمريس

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد

2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا

سورة الأعراف (3)

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ

إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا

إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا إِنَّ إِلَهًا لَنَا جَلِيلًا

عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَهُوَ قَائِلُ عِلْمِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

- الْعَمَلُ الْإِسْلَامِيُّ -



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ

سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَمْرِكِي التَّسْلِيمِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَكَ الْحَمْدُ يَا رَبِّي كَمَا يَنْبَغِي لَجَلَالِ وَجْهِكَ

وِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ وَعُلُوِّ مَكَانِكَ، لَكَ الْحَمْدُ حَتَّى تَرْضَى وَلَكَ الْحَمْدُ إِذَا مَرَضَيْتِ

وَلَكَ الْحَمْدُ بَعْدَ الرِّضَا .

لَا يَسْعَنِي فِي هَذَا الْمَقَامِ إِلَّا أَنْ أَقِفَ وَقْفَةَ الْمُعْتَرِفِ بِفَضْلِ مَنْ صَعَدَ عَلَى الْمُنَابِرِ وَأَعْطَى مِنْ

حَصِيلَتِهِ فَكِرَةً لِيُنِيرَ دَرَبِنَا، وَمَا أَمْرِي نَفْسِي إِلَّا عَاجِزَةٌ وَمَقْصُورَةٌ عَنِ وَاجِبِ الشُّكْرِ، وَلَكِنْ

بَشَرِي لَكُمْ إِذْ قَالَ فِيكُمْ مَنْ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ خَيْرَ الْأَنْبَاءِ ﷺ وَأَخْصَ بِالذِّكْرِ الْأَسْتَاذَ الدُّكْتُورَ الْفَاضِلَ بْنَ

بُونَرِيَّانَ مُحَمَّدَ الَّذِي قَبْلَ أَنْ يَكُونَ الْمُشْرِفَ كَانَ نَعَمَ الْمَوْجِهُ وَالْمُرْشِدَ وَالنَّاصِحَ، فَلِكِ مَنِيَّ أَسْمَى وَأَمْرُقِي آيَاتِ الشُّكْرِ وَالْإِمْتِنَانِ

كَمَا يَطِيبُ لِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِعَظِيمِ الثَّنَاءِ وَوَافِرِ الْإِمْتِنَانِ لِلدُّكَاتِرَةِ الْأَفْضَلِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ بُولُجِ عَبْدِ النَّاصِرِ لِقَبُولِهِ أَنْ يَتْرَأَسَ

هَذِهِ اللَّجْنَةَ، وَالْأَسْتَاذَ الدُّكْتُورَ دَرِبَالَ عَبْدِ الْقَادِرِ وَالدُّكْتُورَ سَحْنُونَ سَمِيرَ لِتَحْمِلَهُمَا مَشَاقَ الْمَسَافَاتِ لِيَكُونَا بَيْنَنَا،

وَالدُّكْتُورَ بَلْدَغَمَ فَتْحِي، وَالدُّكْتُورَ جَدِيدَنَ حَسَنَ لِيَكُونُوا ضَمَّنَ هَذِهِ اللَّجْنَةَ، مُتَكْرِمِينَ بِقَبُولِهِمْ مَرَاجِعَةَ

وَمُنَاقَشَةَ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةِ، وَاسْتِكْمَالَ نِقَائِصِهَا وَسَدَ فُجُوتِهَا وَتَعَزُّزَ نَفْعِهَا، فَجَزَاكُمْ اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ جَزَاءٍ .

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِجِئَالِ الشُّكْرِ إِلَى كُلِّ مَنْ مَدَّ لِي يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ

فِي بَحْثِي هَذَا وَيَفِي مَشُورِي الْعِلْمِي وَأَخْصَ بِالذِّكْرِ نُرُوجِي الْغَالِي عَلَى دَعْمِهِ الْمُتَوَاصِلِ

كَمَا أَتَقَدَّمَ بِكَثِيرٍ مِنَ الشُّكْرِ وَالْعُرْفَانِ إِلَى عَمَالِ الْمَكْتَبَةِ الَّذِينَ كَانُوا خَيْرَ مَعِينٍ فَجَزَاهُمْ اللَّهُ عَنَّا خَيْرَ جَزَاءٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# محتويات الدراسة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
قائمة المحتويات.....	د
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الأشكال.....	هـ
قائمة الملاحق.....	و
الملخص باللغة العربية.....	ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة.....	01
2-1 مشكلة الدراسة.....	04
3-1 أهمية الدراسة.....	05
4-1 أهداف الدراسة.....	06
5-1 فرضيات الدراسة.....	07
6-1 التعريفات الإجرائية.....	08
7-1 مراجعة الدراسات السابقة.....	09
1-7-1 الدراسات باللغة العربية.....	09
2-7-1 الدراسات باللغة الأجنبية.....	18
3-7-1 بيان الاستفادة من الدراسات السابقة.....	25

الفصل الثاني: التأسيس المنطقي للسياسة المالية

1-2 مقدمة الفصل.....	26
2-2 ماهية السياسة المالية.....	26
3-2 تعريف السياسة المالية.....	29
4-2 أهداف السياسة المالية.....	32
5-2 أدوات السياسة المالية.....	42
6-2 مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر.....	77



7-2 خاتمة الفصل ..... 83

### الفصل الثالث: التأسيس النظري للنفط

- 1-3 مقدمة الفصل ..... 84
- 2-3 ماهية النفط ..... 86
- 3-3 السعر النفطي أنواعه ومحدداته ..... 93
- 4-3 محطات في تاريخ التسعير النفطي ..... 110
- 5-3 السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها ..... 121
- 6-3 تقلبات أسعار النفط أسباب وتداعيات ..... 138
- 7-3 خاتمة الفصل ..... 176

### الفصل الرابع: تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر

- 1-4 مقدمة الفصل ..... 177
- 2-4 الصناعة النفطية في الجزائر ..... 178
- 3-4 المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاد الجزائري ..... 194
- 3-4 دورية السياسة المالية من نواتج اللعنة ..... 224
- 4-4 الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ..... 235
- 5-4 خاتمة الفصل ..... 242

### الفصل الخامس: الإطار العملي للدراسة

- 1-5 مقدمة الفصل ..... 243
- 2-5 الأسلوب المستخدم في الدراسة ..... 244
- 3-5 العلاقة الرابطة بين متغيرات الدراسة ..... 246
- 3-5 تحليل النتائج واختبار الفرضيات ..... 250
- 4-5 الاستنتاجات والتوصيات ..... 268
- المراجع ..... 277
- الملاحق ..... 303
- الملخص باللغة الأجنبية ..... 307

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
53.....	(1-2) أهداف وأدوات النفقات العامة.....
73.....	(2-2) تطور كل من نسبة الحماية البترولية الى الايرادات.....
74.....	(3-2) الدول النفطية المؤسسة للصناديق السيادية .....
76.....	(4-2) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2014.....
146.....	(1-3) الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1973.....
251.....	(1-5) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية.....
252.....	(2-5) نتائج اختبار سكون البواقي.....
254.....	(3-5) نتائج اختبار التكامل المشترك.....
254.....	(4-5) نتائج اختبار العلاقة السببية للمدى القصير بين المتغيرات (VAR).....
256.....	(6-5) نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR).....
266.....	(7-5) تحليل مكونات التباين.....

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
39.....	(1-2) الفجوة الانكماشية.....
40.....	(2-2) الفجوة التضخمية.....
73.....	(3-2) التخفيضات الانتاجية التي اقترتها الاوبك سنة 2000.....
75 .....	(3-2) تقسيات برنامج الدعم الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2014).....
109.....	(1-3) محددات أسعار البترول.....
132.....	(2-3) آليات العمل في الأسواق النفطية المستقبلية.....
148.....	(3-3) الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1973.....
151.....	(4-3) الصدمة النفطية لسنة 1979.....
153.....	(5-3) الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986.....
154.....	(6-3) الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986.....
157.....	(7-3) أسعار النفط خلال حرب الخليج 1990-1991.....
159.....	(8-3) الاحداث المصاحبة للصدمة النفطية 1997-1998.....
166.....	(9-3) الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008.....
175.....	(10-3) الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014.....
188.....	(1-4) اكتشافات المحروقات لشركة سونطراك.....
188.....	(2-4) الآبار المنتهية الانجاز والمثلة في التنقيب الاستكشافية والتنقيب التطوير.....
189.....	(3-4) الانتاج الكلي للمحروقات لشركة سونطراك.....
190.....	(4-4) الإنتاج الأولي للنفط الخام.....
193.....	(5-4) نسبة الاحتياطي النفطي لدول الاوبك نسبة الى الاحتياطي العالمي لـ 2014.....
193.....	(6-4) الانتاج النفطي لدول الاوبك سنة 2015.....
194.....	(7-4) الكميات المستهلكة والمصدرة من النفط لدول الاوبك لسنة 2015.....
204.....	(8-4) الصادرات والواردات والاسعار النسبية لأستراليا.....
208.....	(9-4) النموذج الأساسي لـ Corden.....
208.....	(10-4) مخلفات اثر الانفاق.....
209.....	(11-4) مخلفات اثر حركة الموارد.....
217.....	(12-4) مؤشر التقدم الاجتماعي للدول المصدرة للنفط سنة 2014.....
221.....	(13-4) العائدات النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة باسعار النفط 1970-2014.....

## قائمة الجداول والأشكال والملاحق

- 222.....(14-4) تحليل نمو كل من قطاع المحروقات وقطاع غير محروقات في الجزائر
- 222.....(15-4) فعالية الحكومة في الجزائر 1996-2014
- 223.....(16-4) مراقبة الفساد في الجزائر 1996-2015
- 223 .....(17-4) الفساد في الجزائر 2003-2014
- 224.....(18-4) دور القانون في الجزائر 1996-2014
- 229.....(19-4) دورة السياسة المالية والدخل الغير عادل
- 229.....(20-4) نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي 1970-2014
- 230.....(21-4) تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأسعار النفط 1970-2014
- 231.....(22-4) القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نسبة الى الناتج الاجمالي في الجزائر 1965-2014
- 232.....(23-4) القيمة المضافة للقطاع الصناعي النفطي نسبة الى الناتج الاجمالي في الجزائر 1965-2014
- 232.....(24-4) الاتفاق الحكومي نسبة الى الناتج مقارنة بأسعار النفط 1970-2014
- 233.....(25-4) الجباية البترولية نسبة الى اجمالي الايرادات الكلية مقارنة بأسعار النفط 1970-2014
- 238.....(26-4) قنوات انتقال الصدمات السعريّة للنفط
- 248.....(1-5) العلاقة بين المتغيرات
- 248.....(2-5) العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الجزائرية
- 256.....(3-5) جذور عكسية لـ AR متعدد الحدود
- 265.....(4-5) استجابة المتغيرات لصدمة في السعر النفطي

## قائمة الملاحق

- | الصفحة   | الملاحق   |
|----------|---|
| 303..... | الملاحق (1) تطور هيكل الميزانية العامة للجزائر للفترة 1963-1981 |
| 304..... | الملاحق (2) تطور هيكل الميزانية العامة للجزائر للفترة 1982-1997 |
| 305..... | الملاحق (3) تطور هيكل الميزانية العامة للجزائر للفترة 1998-2013 |
| 306..... | الملاحق (4) تطور هيكل الميزانية العامة للجزائر للفترة 2014-2016 |
| 307..... | الملاحق (6) الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك                      |

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

التعريفات الإجرائية

مراجعة الدراسات السابقة

بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

"في الاقتصاد، الامور تأخذ وقتا طويلا لتحدث أكثر مما تعتقد، ثم تحدث أسرع مما كنت تتوقع حدوثها"

رودي دورندتش

## 1-1 المقدمة:

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية بالطاقة، ممثلة أبرز مشكلة للإنسان على مدار العصور من خلال البحث المتواصل على مصادرها التي اختلفت باختلاف الحقبة الزمنية، ليرتقي الانسان مع إطلالة القرن العشرين باكتشافه الدور الأساسي للبترول في بناء وارساء قواعد الاقتصاد العالمي، خصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني أين حفر أول بئر في 1859/08/27 بينسلفانيا.<sup>(1)</sup>

يعتبر الذهب الأسود مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، أين عبر السياسي الفرنسي (Georges Clemenceau) عن مدى أهميته قائلا «قطرة بترول تعادل قطرة دم»<sup>(2)</sup>، فهو بمثابة يذوب لمشنقات تبلغ الآلاف وتشكل عمادا لأكثر من 60% من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم<sup>(3)</sup>، وتختلف آثاره باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية.<sup>(4)</sup>

ونظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة والتي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة المالية على البيئة الاقتصادية انطلاقا من ارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وصولا إلى تجاوز الحدود بين الدول والمجتمعات، تزايد ارتباط الحياة المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص النفط مما جعل تغيرات أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم، سواء أكانت منتجة أم مستهلكة، مسببا حالة من عدم الاستقرار حيث يمكن لصدمة نفطية واحدة أن تكون كفيلا بشل اقتصاديات العالم سواء الاقتصادية الريعية الهشة والتي تعتمد

<sup>1</sup>- Jacques Bergier et Bernard ThomasLa, «Guerre Secrète du Pétrole», Éditions Denoël et J'ai Lu, 1968, France, P20.

<sup>2</sup>- Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.

<sup>3</sup> كتنوش عاشور، «الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني»، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص1.

<sup>4</sup>- Lionel Ragot, «Les Déterminants du Prix du Pétrole», Les Journées de l'Economie Survivre à un Pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009, P3.

بشكل يمكن أن يوصف بالكلية على الإيرادات البترولية أو اقتصاديات قائمة بذاتها، ويتضح ذلك من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ السبعينيات إلى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عنه آثار سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية<sup>(1)</sup>، حيث يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة أسعار النفط مصدر رئيسي لتقلبات الدورة الاقتصادية<sup>(2)</sup>، دافعا بالكثير من الاقتصاديات لتحليل الآليات التي تؤثر بها أسعار النفط على مختلف سياساتها الاقتصادية، أهمها السياسة المالية باعتبارها مقياس حقيقي لنجاح الدولة المعاصرة كونها المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال التكيف الكمي لحجم النفقات الحكومية والتي تتأثر بدورها بحجم إيراداتها والتي تمثل الإيرادات البترولية أهم مصدر لها<sup>(3)</sup>، ففي حال ما ارتفعت أسعار النفط سيتسبب في ارتفاع الإيرادات المالية مما يدفع إلى زيادة الانفاق، هذه الزيادة يصعب الغاؤها فيما بعد عند انخفاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية مما يدفع الدولة إلى حالة عدم الاستقرار، موضحا أن لارتفاع أسعار النفط مشاكل لا تقل صعوبة عن انخفاضها، فهي الأخرى لها آثار لا يحمد عقباها على اقتصاديات التي يمثل النفط عنصرا هاما في مدونة صادراتها فانخفاضه يعني شح المردود والعائد لهذه الأخيرة مما يعني اختلال وإعادة نظر في القرارات المسطرة وهذا الأثر السلبي سيدزحف وصولا إلى الدول الغير النفطية مسببا آثار سلبية على المدى المتوسط والطويل فبعد الاستفادة من الانخفاض السعري للنفط ستتحول النعمة إلى نقمة نتيجة انخفاض الطلب للدول المنتجة للنفط والمتعارف عليها أنها دولة مستوردة من الطراز الأول وبالتالي انخفاض الطلب العالمي معناه انخفاض الإنتاج وغيرها من النواتج السلبية، وهذا أكبر دليل أن للصدمة النفطية آثار مباشرة وغير مباشرة على الدورة الاقتصادية فتكون إما عارضا لشلل اقتصادي أو دافعا لنمو اقتصادي غير مسبق.

وعليه وانطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية كل من البترول والسياسة المالية، كون الأول المصل الذي يغدي وينعش الاقتصاد العالمي، أما عن السياسة المالية فهي تعبير عن الكيان

<sup>1</sup>- Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.

<sup>2</sup>- Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", CEPPI: Centre D`études Prospective et d'Information International Working Paper, N02008-05, p 11.

<sup>3</sup>- Ursula K. Hicks, «Public Finance», Cambridge Economic Handbooks, 2<sup>nd</sup> edition, 1955, P269.

الداخلي لأي دولة واي اقتصاد فأى خلل في التغذية سنظهر عوارضه مباشرة على صحة الاقتصاد، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في تقلبات أسعار البترول وأثرها على أداء السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري كعينة من الدول المصدرة للبترول.

أما عن محتويات الدراسة فقد تمثلت في خمسة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة متضمنا المقدمة العامة وتوضيح مشكلة الدراسة او الثغرة الداعية الى البحث في هذا الموضوع، ثم توضيح الفرضيات التي تقوم على أساسه هذه الدراسة وكل من الأهداف المرجوة مع تبيان الأهمية، بالإضافة إلى استعراض جملة من الدراسات السابقة التي تصب في نفس موضوع الدراسة سواء العربية منها أو الاجنبية، وصولا إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة.

في حين تناول الفصل الثاني عرضا للتأطير النظري للسياسة المالية مقسما إلى خمسة مباحث خصص أولها لتقديم عرض وافي لماهية السياسة المالية، ثم امبحث الثاني أين تم عرض مفاهيم وتعريفات السياسة المالية لننتقل بعد ذلك الى توضيح وتبيان الأهداف المرجوة من السياسة المالية، لننتقل الى طرح عرض وافي لأدوات السياسة المالية والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات والدين العام، بالإضافة إلى الإشارة إلى التطورات التي مرت بها السياسة المالية الجزائرية انطلاقا من فترة ما بعد الاستقلال الى غاية اليوم.

أما الفصل الثالث فقد خصص للتأطير النظري للسعر النفطي كونه المتغير الأساسي الذي تقوم على أساسه الدراسة، أستهلتها الباحثة بتوضيح ماهية النفط، تلاها توضيح ماهية السعر النفطي وأنواعه ومحدداته، ليدرج في المبحث الثالث عرض لمحطات في تاريخ قواعد التسعير النفطي. أما السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيها فقد وضحت بالتفصيل في المبحث الرابع، ليوضح في آخر مبحث لفكرة تقلبات الاسعار النفطية أسبابها وتداعياتها.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر، وقد أستهل باستعراض الصناعة النفطية والمدى الذي وصلت اليه في الاقتصاد الجزائري، لتتطرق بعد ذلك الباحثة الى فكرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، وتتبع اذاكانت



حقيقة ام خيال في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة الى توضيح نوعية السياسة المالية الجزائرية ان كانت دورية أو مسايرة لاتجاهات الدورية وتبيان ان كانت من نواتج اللعنة، وأخيرا تم تبين الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات اسعار النفط.

أما الفصل الخامس والأخير فقد اشتمل على عرض لمنهجية الدراسة تم خلاله استعراض أسلوب التحليل، ثم تناول للاختبارات الاحصائية المستخدمة في الدراسة واختبار الفرضيات، لينتهي بمناقشة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وطرح جملة من التوصيات.

## 2-1 مشكلة الدراسة:

نعيش اليوم في عالم الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغيير، ويظهر ذلك جليا في التطورات التي شملت مختلف مجالات الحياة أبرزها عالم الطاقة، والذي شهد عدة صدمات كانت نتاجا لما يحدث في عالم استولت عليه التكنولوجيا والفجوات الرقمية، وينعكس ذلك في أسعار البترول التي قامت وتقوم عليها حضارات، دافعا بالعديد من الدول إلى إعادة وتعميق الاهتمام في سبل رسم سياستها المالية باعتبارها أقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة لتعكس التطورات الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك جليا خصوصا في الدول الغنية بالموارد الطاقوية، أين تلعب العائدات البترولية لغز ملفة تحت شعار «لعنة أو نعمة الموارد»<sup>(1)</sup> ويمكن توضيح ذلك من خلال الاستشهاد بالنظريات الاقتصادية في كل من المدرستين الكلاسيكية والكنيزية، في قياس مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على أداء المتغيرات الموازنية، فحسب النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للدورة الاقتصادية فهي تعتبر أن حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول تؤدي إلى اتباع النفقات الحكومية، وبالمقابل فان حدوث صدمة سلبية في الإيرادات البترولية ستنسبب في تقليص النفقات الحكومية، وهذا ما يشار اليه بسياسة مالية دورية (procyclical) وهي ما تتبعه الدول النامية والسائرة في طريق النمو وهذا ما اظهرته دراسات كل من (Abdih & 2010)

<sup>1</sup> سفيتلانا تساليك، وأنيا شيفرين ، «الرقابة على النفط»، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص17.

(1) etl و (2) Villafuerte & etl (2010) و (3) Sarra Ben Slimane & etl (2010)، وبالمقابل فقد جاء كينز بضرورة اتباع سياسة مالية غير دورية (countercyclical) من خلال ادخار العائد الناتج عن الصدمات الايجابية في اسعار البترول لاستخدامها كتغطية للنفقات الحكومية في حالة انخفاض اسعار البترول، بمعنى أن يتم خفض الانفاق في حالة الراج الناتج عن صدمة إيجابية في أسعار البترول، وزيادة الافاق في حالة حدوث صدمة نفطية سلبية، وقد اتضح من خلال تتبع السياسات المتبعة في الدول أن الصناعية منها تقوم مخططاتها أساسا في اعتماد هذه السياسة والتي توصف بالمتلى من طرف العديد من الباحثين والاقتصاديين، وخير مثال دراسة كل من (4) Shikha & etl (2010) و (5) Gordon & Leeper (2005). وانطلاقا من هذا التعارض جاءت هذه الدراسة في البحث حول مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية، مندرجة في التساؤل الرئيس التالي:

"ما هو أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري؟".

### 3-1 أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعا كثيرا ما طرح للنقاش، من خلال البحث في أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية وذلك لاستشراف آفاق المستقبل، مما يسهل على واضعي السياسة

<sup>1</sup> - Abdih, Yasser, P. Lopez-Murphy, A. Roitman, and R. Sahay, (2010), «The Cyclicity of Fiscal Policy in the Middle East and Central Asia: Is the Current Crisis Different?», IMF Working Papers WP/10/68.

<sup>2</sup> - Gaston K. Mpatswe, Sampawende J.-A. Tapsoba, and Robert C. York (2010). « The Cyclicity of Fiscal Policies in the CEMAC Region », IMF Working Papers, 120, pp 437-46.

<sup>3</sup> - Sarra Ben Slimane and Moez Ben Tahar (2010). « Why is Fiscal Policy Procyclical in MENA Countries? », Economic Research Forum, 120, pp 437-46.

<sup>4</sup> - Shikha Jha, Sushanta Mallick, Donghyun Park, and Pilipinas Quising, «Effectiveness of Countercyclical Fiscal Policy: Time-Series Evidence from Developing Asia», ADB Economics Working Paper Series No. 211, August 2010.

<sup>5</sup> - David B. Gordon and Eric M. Leeper, «Are Countercyclical Fiscal Policies Counterproductive? », National Bureau of Economic Research, December 2005.

الاقتصادية بناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية، حيث أصبح من أكثر المواضيع التي تتصدّر مقدمة الأولويات في معظم دول العالم خصوصا بعد ما شهدته من تطورات اقتصادية. كما تستمد الدراسة أهميتها نظرا لكون النفط مادة تجارية أساسية في سوق المبادلات التجارية العالمية مما يجعله سلاحا ذو حدين في ايدي الدول المنتجة أين يستعمل كأداة ضغط سياسية (حرب أكتوبر 1973)<sup>(1)</sup>، ومن جهة أخرى فهو مصدر مهم لها تحقق من خلاله النمو والرفاه الاقتصادي.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة لفت أنظار القائمين على الاقتصاديات العربية إلى أهمية النفط في تحديد السياسات الدولية باعتباره أهم دعائم الكيان الاقتصادي حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلد المنتج له فهو مصدر للطاقة في العالم، ليس كوقود ومصدر للحرارة والدفع فحسب وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيماوية.

إن موضوع أثر تقلبات أسعار البترول على أداء السياسة المالية من المواضيع التي تعاني المكتبة العربية من شحّها فالبحوث والدراسات العلمية في هذا المجال قليلة -على حد علم الباحثة- إذ لم يلق الموضوع حتى الآن في الدول العربية ما يستحقه من اهتمام من جانب الباحثين والدارسين على غرار الدراسات الأجنبية.

وأخيرا تزداد أهمية هذه الدراسة خصوصا بعد ما عرفه العالم في هذه الفترة من تضارب وتخوف لما سيحدث نتيجة الانخفاض الغير المسبوق لأسعار البترول في أواخر سنة 2014 والمتوقع تواصله الى غاية 2015، هذا الشبح الذي طارط صفاء صفو الدول المنتجة للنفط والمتوقع ان تصل غمامته السوداء الى الدول الصناعية الكبرى والمتخوفة من احتمالية انخفاض الطلب العالمي وبالتالي عرقلة نموها.

#### 4-1 أهداف الدراسة:

يعتبر البحث في موضوع هذه الدراسة من أحد أهم القضايا التي تسعى الدولة المعاصرة إلى تحقيقها من خلال محاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية أسعار البترول وربطها بالتغيرات في

<sup>1</sup>- Lutz Kilian, «The Economic Effects of Energy Price Shocks», Journal of Economic Literature, 2008, P872.

أداء أدوات السياسة المالية مما يستدعي إمكانية البحث في سبل تجنب هذه الصدمات والآثار الحادة التي تنتج عنها ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به السياسة المالية في النشاطات الاقتصادية، كما تهدف الدراسة أساسا قياس أثر تقلبات أسعار البترول من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات من شأنها احداث اضافة في الأدبيات المتعلقة بموضوع تقلبات أسعار البترول وتأثيرها على أداء السياسة المالية، ومن هذا الهدف العام تتفرع جملة من الأهداف التفصيلية والمتمثلة في:

1. قياس أثر تقلبات أسعار البترول على اجمالي الإيرادات الحكومية.
2. قياس أثر تقلبات أسعار البترول على اجمالي النفقات الحكومية.
3. قياس أثر صدمة في أدوات السياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
4. قياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
5. قياس أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشر أسعار المستهلك.
6. قياس أثر تقلبات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي.

### 5-1 فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وانطلاقا مما أتت به الدراسات السابقة (1) (Mohsen & etl)، (2) (Nina & etl)، (3) (Kazue Demachi) تستند الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار النفط على أداء السياسة المالية."

<sup>1</sup>- Mohsen Mehrara, Mana Mesbahi, Abbas Rezazadehkarsalari « The Relationship among Oil Shocks, Housing Investment and Economic Activities in Iran Based on Structural VAR Approach», **American Journal of Scientific Research**, Issue 30, pp. 113-124, 2011.

<sup>2</sup>- Nina Budina and Sweder van Wijnbergen, «F Managing Oil Revenue Volatility in Nigeria: The Role of Fiscal Policy », **Fiscal Studies**, 31 (2), pp. 251-285, 2010.

<sup>3</sup>- Kazue Demachi « The effect of crude oil price change and volatility on Nigerian economy », **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA Paper No. 41413, posted 18. September 2012.

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي الإيرادات الحكومية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على اجمالي النفقات الحكومية.
3. لا يوجد أثر لصدمة في أدوات السياسة المالية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار البترول على مؤشر أسعار المستهلك.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات على سعر الصرف الحقيقي.

#### 6-1 التعريفات الاجرائية

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي والنفقات والإيرادات الحكومية والتضخم وسعر الصرف الحقيقي) كما يلي:

##### • سعر النفط: Oil Price

هو عدد الوحدات النقدية التي تقابل وحدة واحدة من النفط (برميل)، ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب في السوق العالمي وعوامل أخرى.

##### • السياسة المالية : Fiscal Policy

هي الاجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة قصد تحقيق أهدافها والمتمثلة في النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، إشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتتكون السياسة المالية من:

##### ❖ النفقات الحكومية: Government Spending

هي المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

##### ❖ الإيرادات الحكومية: Government Revenue

هي مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

• الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: Real Gross Domestic Product

هو قيمة ما ينتجه اقتصاد من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة، مقاسا بالأسعار الثابتة.

• سعر الصرف الحقيقي: Real Exchange Rate

هو عدد الوحدات المحلية الواجب التخلي عنها للحصول على وحدة واحدة من العملة

الأجنبية أو العكس. " وسنعمد على هذا التعريف والذي يقوم على القانون التالي  $q = \frac{ep}{P^*}$  .

• مؤشر أسعار المستهلك الإجمالي: Consumer Price Index

هو ذلك الرقم الذي يعكس التغير المئوي الحاصل في أسعار السلع والخدمات المشتريات من قبل العنصر الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة في الأغلب سنة.

1-7 مراجعة الدراسات السابقة

ستحاول الباحثة تتبع مجموعة من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة والتي اهتمت بدراسة كل من السياسة المالية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية:

1-7-1 الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة (نعيمة حمادي، 2009)<sup>(1)</sup>:

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008:

تعنى هذه الورقة البحثية الى ابراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية. وتمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 الى 2008

<sup>q</sup> حيث: P: مستوى الأسعار في البلد المحلي. \*P: مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي. r: معدل الصرف الإسمي. q: سعر الصرف الحقيقي.

<sup>1</sup>- نعيمة حمادي ، « تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008»،

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، 2009.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى المنهج التجريبي الذي سعى الى اعطاء تصور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الاجمالي لـ 17 دولة عربية. وقد تم تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS.

توصلت الدراسة الى النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين ارتفاع اسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية. كما خلصت الى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر من بين أكثر الدول العربية تأثرا بتقلبات أسعار النفط، تنخفض درجة التأثير بالنسبة للدول الغير نفطية والمنتجة للنفط كسوريا، اليمن، السودان ومصر، ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية.

2. دراسة (قويدري قویشح بوجمعة، 2009)<sup>(1)</sup>:

### أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر

عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين 1986- 2007 باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الاجمالي، والميزانية العامة للدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة الى نقص الامدادات، وانما الى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها، كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي الى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب

<sup>1</sup>- قويدري قویشح بوجمعة، « أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر »، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، سكيكدة، الجزائر، 2010.

نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي.

3. دراسة (دراوسي، 2006) <sup>1</sup>:

" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكن السلطة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، خلال الفترة 1990-2004 محاولة تبين المراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس حتما على السياسة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكد زيادة النفقات العامة في المصالح العمومية بالجزائر، كما خلصت الدراسة إلى أن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة، كما أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام ونفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام غير الضروري، بالإضافة إلى العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحااربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004»، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.



4. دراسة (ضالع دليلة، 2009) <sup>(1)</sup>:

#### فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى فاعلية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري لما لهذه من تأثير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تنعكس بدورها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بالإضافة الى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول فيها تطورات اسعار النفط وطرق تحديدها بالإضافة الى تطورات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2007.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من ضمنها: وجود علاقة ترابطية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية من جهة واسعار البترول من جهة اخرى رغم الاصلاحات الاقتصادية وحتى بعد انشاء صندوق ضبط الموارد والذي لم يقم بدوره الاساسي والمتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها، كما اوضحت الدراسة ان التوازنات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري انطلقا من سنة 2000 ناتجة اساسا الى ارتفاع اسعار البترول موفرة إيرادات كبيرة انعكست ايجابا على الاقتصاد الجزائري، واخيرا اتضح ان التبعية الاقتصادية للجزائر الى السوق البترولية يمثل عائقا امام استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري.

<sup>1</sup>- ضالع دليلة ، « فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر) »، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

5. دراسة (احمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد، 2011)<sup>(1)</sup>:

### أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسواق النفط على مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية، كون اغلبها يعتمد وبصورة كبيرة على القطاع النفطي وعوائده كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية وتم الاعتماد على عينة منها والمتمثلة في كل من السعودية والامارات العربية، خلال الفترة الممتدة بين 1980-2005، معتمدين على مجموعة من المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج والمكونة من سعر الصرف وعرض النقد ومعدل التضخم، وعوائد الأسواق النفطية، بالإضافة الى المتغيرات التابعة والمتمثلة في القيمة السوقية للأسهم، وحجم التداول بالإضافة الى المؤشر العام لأسعار الأسهم، مستخدماً طريقة المربعات الصغرى.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ان عوائد أسواق النفط لها تأثير معنوي وإيجابي في أداء الأسواق المالية الخليجية عينة الدراسة، وذلك كون ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم عوائده يترك اثراً موجبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على أداء الأسواق المالية. كما توصل الباحثان ان للمتغيرات الخارجية والمتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف وتقلبات العوائد النفطية لها تأثير مباشر وغير مباشر على أداء الأسواق المالية.

وفي الأخير خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمتمثلة في ضرورة توجه دول الخليج نحو تنويع وتوسيع القاعدة الاستثمارية في دول الخليج العربي بغرض تشجيع المدخرين بالتعامل في هذه الأسواق وتأمين توظيف الأموال في الداخل، وذلك للتخفيف من عبئ التبعية المفرطة للقطاع النفطي.

<sup>1</sup> - احمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد، «أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

6. دراسة (داود سعد الله، 2012)<sup>(1)</sup>:

### أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)

عملت هذه الدراسة على تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2010)، مستخدما المنهج الوصفي والتاريخي من اجل سرد التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة بعدم استقرار سوق النفط، وأخيرا تم اتباع المنهج التحليلي من خلال وضع نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن ان يشهدها القرن الواح والعشرين، وقياس الاثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية الوطنية، مستخدما نموذج (VAR) لعينة من المتغيرات والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة، حيث قام بدراسة مدى استجابة كل هذه المتغيرات الكلية لصدمة في كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية.

وقد توصلت الجزائر الى ضرورة إعادة توجيه الانفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن م تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية الى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، بالإضافة الى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

<sup>1</sup>- داود سعد الله، «أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)»، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

7. دراسة (العمري علي، 2008) <sup>(1)</sup>:

### دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر(1970-2006)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين 1970-2006، معتمدين على بيانات سنوية، وقد تم استخدام مزيج من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، فالمنهج التاريخي استخدم في سرد الباحث للتطور التاريخي لسوق النفط العالمية، بينما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في تحليل بعض النماذج الاقتصادية، وأخيرا المنهج الاستقرائي فقد خصصه للفصل الأخير اين قام الباحث بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المدروسة والمتمثلة في كل من سعر النفط الخام، والنتاج الداخلي الخام الحقيقي والجباية البترولية، مستخدما نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها التأثير الكبير لأسعار النفط العالمية على الناتج الداخلي الخام، والذي ينعكس من خلال تأثير ذلك الأخير على الجباية البترولية، كما أوضح ان كل من الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يتوافق مع المعطيات النظرية.

كما اقترح الباحث مجموعة من التوصيات نذكر منها استغلال ارتفاع الأسعار النفطية من اجل خلق مشاريع استثمارية قد تكون خليفة المحروقات باعتبارها من الثروات الزائلة، وضرورة النهوض بالقطاع السياحي والفلاحي نظرا لما تزخر به الجزائر من ثروات تؤهلها ان تكون رائدة في هذا المجال بالإضافة الى كونهما من القطاعات الحيوية والتي يمكن ان تتنافس القطاع المحروقاتي.

<sup>1</sup>- العمري علي، « دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر(1970-2006)

»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

8. دراسة (براهيم بلقطة، 2013)<sup>(1)</sup>:

### تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2009-2000)

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009. معتمدا الباحث في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والاسباب الداعية الى تقلب هذه الاخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفا، بالاضافة الى تقديم شرح مفصل نوع ما للسياسة الموازنية للدول العربية، بما يتعل بايراداتها ونفقاتها. وقد تم تخصيص الدول العربية كعينة للدراسة نظرا لاعتماد اغلبية دولها على القطاع النفطي كدخل يوصف بالأساسي للتدفقات المالية من الخارج كونها دول ريعية تعتمد عليه بصورة أساسية في بناء مخططاتها وسياساتها التنموية.

وقد خلصت الدراسة في النهاية الى مجموعة من النتائج، أهمها الانعكاسات الايجابية الواضحة والناجمة عن ارتفاع اسعار النفط خلال فترة الدراسة، مما ادى الى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول، والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق مساهمة بذلك في تحسين اداء النشاط الاقتصادي، وهو الامر الذي ادى الى ارتفاع حجم الايرادات الضريبية والغير ضريبية، والتي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي. مما كان له انعكاس ايجابي على الموازنة العامة للدول العربية والتي عرفت تطورا في رصيدها، غير ان الفرحت لم تدم لتعرف بعد ذلك تراجع حادة نتجت عن انخفاض الاسعار النفطية بسبب تداعيات الازمة المالية لسنة 2008. لتنتامي المخاوف حول التباطؤ الاقتصادي فيها الى كساد اضطررها الى اتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات بزيادة حجم الانفاق العام وعليه تكبدت موازاناتها العامة انخفاضات كبيرة.

<sup>1</sup>-براهيم بلقطة، «تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2009-2000)»، مجلة

الباحث، العدد 12، ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

لنتوصل الدراسة في الاخيرة الى ضرورة العمل على كبح وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، كأهم عامل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الامام، بالاضافة الى وجوب التركيز على التنويع الاقتصادي، والعمل على ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها.

9. دراسة (زرواط و بورواحة، 2015)<sup>(1)</sup>:

### (أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)

جاءت هذه الدراسة للبحث في الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2014. مستخدما كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، موضحا ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من عوائد نفطية وغازية ومدى اعتماد هذا الأخير عليها في مخططاته التنموية، أما النموذج القياسي فقد تم اعتماد 34 مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار النفط، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، واجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات البطالة. معتمدين في ذلك على تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ.

وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار جرانجر وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط واجمالي الاستثمارات من جهة وبين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى، ووجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين اسعار النفط وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة واجمالي الاستثمارات.

وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها، تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من ان التحول عن البترول في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الايكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة. بالاضافة الى تنمية القدرات المحلية اللازمة لادارة المنشآت

<sup>1</sup>- زرواط فاطنة السهراء و بورواحة عبد الحنيد، « أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014) »، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.

والقوى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الاصطلاح بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق الاهداف الانمائية. وفي الاخير ضرورة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الاخرى بدون ان تنسى الطاقات البشرية وضرورة تأهيلها.

### 2-7-1 الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة (Tan Juat Hong , 2010) <sup>(1)</sup>:

#### **impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia**

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2008)، وقد استخدم الباحثون نموذج (VAR) لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنانية، حدوث صدمة ايجابية في اسعار البترول ستكون لها أثر كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بتروولية سلبية سيكون لها أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي النفقات الحكومية.

2. دراسة (mohammad reza Farzanegan, 2011) <sup>(2)</sup>:

#### **Oil Revenue Shocks and Government Spending Behavior in Iran**

سعت هذه الورقة البحثية الى قياس الاثر الديناميكي لصدمات البترول على النفقات الحكومية خلال فترة الممتدة من 1959-2007 والتي أخذت سنوية، معتمدة على نموذج (VAR)، وقد تم حصر المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، الانفاق العسكري، نفقات الخدمات الامنية، نفقات تعليمية، نفقات الصحة والعلاج، نفقات الخدمات الترفيهية والثقافية.

<sup>1</sup>-Tan Juat Hong, «Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia», **IBBM**, 2010.

<sup>2</sup> -Antonio Afonso, Ricardo M.Sousa , «The Macroeconomic Effects of Eiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis », **The Economic Journal**, 121 (February), F4–F32,2011.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حدوث صدمة في الإيرادات البترولية (اسعار البترول) سيكون لها أثر ايجابي على كل من النفقات العسكرية والخدمات الامنية، بينما باقي النفقات الخدمية الاجتماعية ليس لها استجابة للصدمة.

3. دراسة (Roel, Massimo, 2011)<sup>(1)</sup>:

### The Effects of Government Purchases Shocks :Review and Estimates For The EU

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر صدمات الإنفاق العام على اقتصادي دول الاتحاد الأوروبي، بالاعتماد على بيانات سنوية ممتدة بين 1970-2004. وقد استخدم الباحثان في دراسته المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج (VAR) لتقدير الأثر في المدى القصير والطويل، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الانفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وسعر الفائدة والنتاج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الحقيقي والميزانية العامة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي لها أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات أسعار الصرف ومعدلات أسعار الفائدة في المدى الطويل، أما فيما يخص كل من الميزانية العامة والميزان التجاري فإن الصدمة ستؤثر سلبا عليهما، وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات الاستيراد وانخفاض معدلات التصدير، كما ينتج عن حدوث صدمة في الانفاق الحكومي استجابة ايجابية لكل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

<sup>1</sup>- Roel, Massimo, « The Effects of Government Purchases Shocks :Review and Estimates For The EU », Energy Economics 33 1055-1069, 2011.



4. دراسة (Mansour, Fereydoon, Reza, 2012)<sup>(1)</sup>:

#### Relationship between oil revenues and government expenditure using wavelet analysis method: Evidence from Iran

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية في الاقتصاد الإيراني، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1996-2007، وقد استخدم الباحثون نموذج (VAR) لدراسة الأثر طويل وقصير الأجل، من خلال مجموعة من المتغيرات: الانفاق الحكومي والإيرادات البترولية من خلال أسعار البترول. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للإيرادات البترولية على النفقات الحكومية في مختلف الفترات، وعليه فإن الدراسة توصلت إلى وجود علاقة تبادلية قوية بين كل من الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية على مدار فترة الدراسة.

5. دراسة (Amany A. El Anshasy, 2010)<sup>(2)</sup>:

#### Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries

هدفت هذه الدراسة بالتحقيق في اثر التقلبات المرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول، لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1970-2004 بالاعتماد على البيانات السنوية. وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً نموذج (VAR) لتقدير الأثر في المديين الطويل والقصير. وقد توصلت الدراسة إلى ان تقلبات أسعار البترول لا تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، زيادة على ذلك بعد مراقبة السياسة المالية ارتفاع كبير لأسعار البترول لديه اثر ايجابي بسيط على المدى الطويل على النمو الاقتصادي وعليه فإن المورد عبارة عن نعمة وليس

<sup>1</sup> - Mansour Garkaz, Fereydoon Azma and Reza Jafari, « Relationship between oil revenues and government expenditure using wavelet analysis method: Evidence from Iran», **Economics and Finance Review**, Vol. 2(5) pp. 52 – 61, July, 2012.

<sup>2</sup> -Amany A. El Anshasy, « Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries », **Journal of Applied Business and Economics**, vol 12(4), 2011.

لعنة، كما توصلت الدراسة الى ان السياسة المالية هي عاكسة او مترجمة لتقلبات اسعار البترول على الاقتصاد.

6. دراسة (Leonor Coutinho, 2011)<sup>(1)</sup>:

### The Resource Curse and Fiscal Policy

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المخاطر وأفضل الممارسات في ادارة الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية، وهذا مهم بالنسبة للعديد من الدول التي اعتمدت على استغلال الموارد الطبيعية لعدة سنوات والى يومنا هذا، والتي فشلت في ترجمة هذه الثروة الى تنمية اقتصادية مستدامة، وبالمثل بالنسبة للدول التي يتوقع او اكتشفت امتلاكها على موارد طبيعية والتي لم يتم استغلالها بعد.

وقد اعتمد الباحث في ذلك اخذ عينة من الدول المصدرة للموارد الاولية من خلال سرد نجاحاتها او فشلها في تحقيق النمو الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها الى مجموعتين الاولى (نيجيريا، والسعودية، والمكسيك) والتي تمثل قصص فاشلة في تسيير مواردها، والمجموعة الثانية (بوتسوانا، اندونيسيا، ماليزيا) وهي مثال القصص الناجحة، معتمدا على المنهج الوصفي. كما اوضح الباحث أسباب لعنة الموارد والمتمثلة في المرض الهولندي، تدهور الحكم وعدم الشفافية، الافراط في الاستثمار المادي لراس المال، التخفيف في الاستثمار في راس المال البشري، تدهور تطور الاسواق المالية، زيادة تقلبات الاقتصاد الكلي.

وقد توصل الباحث إلى ضرورة ارتباط الدول الغنية بالموارد الطبيعية بالإدارة السليمة لإيراداتها لضمان الاستدامة طويلة الاجل للمالية العامة، وفي هذا الصدد ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار ان الموارد الطبيعية غير قابلة للتجديد، وعليه يجب تعميم الفائدة عبر الاجيال مما يعني: وضع اطار مؤسسي متين، سياسات استثمارية سليمة، بالإضافة الى وضع قواعد السياسية المالية المناسبة والتي تؤدي الى عزلها عن التقلبات في الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية.

<sup>1</sup>- Leonor Coutinho, « The Resource Curse and Fiscal Policy», **Cyprus Economic Policy Review**, Vol. 5, No. 1, pp. 43-70 (2011) 1450-4561.

7. دراسة (Sajjad Faraji Dizaji, 2012)<sup>(1)</sup>:

### The Effects of Oil shocks on Government Expenditures and Government Revenues Nexus in Iran ( as a Developing Oil-Export Based Economy)

تبحث هذه الورقة البحثية اساسا في العلاقة الديناميكية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الدولة الإيرانية، لمعرفة إذا كانت الإيرادات والنفقات تستجيب لصددمات اسعار البترول وقد استخدم مجموعتين من المتغيرات وفترتين مختلفتين، فبالنسبة للمجموعة الاولى تمثلت في: أسعار البترول، إيرادات البترول بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي النفقات الحكومية بالنسبة الى اجمالي الناتج المحلي، بالإضافة الى متغير وهمي والمتمثل في الحرب على العراق. باستخدام نموذج (VAR) خلال الفترة الممتدة بين 1970-2008 وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتحتوي على المتغيرات التالية: الإيرادات البترولية، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية الاجمالية، نفقات راس المال، عرض النقد، مؤشر أسعار المستهلك باستخدام نموذج (VAR) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين (1990:2 \ 2009:1) وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية من الإيرادات الحكومية الى النفقات الحكومية، كما اوضحت الدراسة الى وجود تأثير للإيرادات البترولية على جميع المتغيرات المدروسة.

8. دراسة (Nese Erbil, 2009)<sup>(2)</sup>:

### Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries?

تقوم الدراسة باختبار التقلبات الدورية لسلوك السياسة المالية في 28 دولة منتجة للبترول خلال الفترة الممتدة بين 1990-2009، من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمتمثلة في: مؤشر أسعار المستهلك، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خارج المحروقات، الانفاق

<sup>1</sup> - Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) », **International Institute of Studies**, Working Paper No 540, 2012.

<sup>2</sup> - Nese Erbil, « Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries? », **IMF Working Paper**, July 2011.

الاجمالي الحقيقي، إنفاق راس المال الحقيقي، الإيرادات الحقيقية خارج المحروقات، الانفاق الاستهلاكي والميزانية الأولية غير النفطية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات كلها مسايرة للاتجاهات الدورية في العينة، كما أن النتائج ليست موحدة عبر فئات الدخل، الانفاق مسايرة للاتجاهات في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، في حين تكون معاكسة للاتجاهات في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما أن السياسة المالية تتأثر بقيود التمويل الخارجي في المجموعات متوسطة ومرتفعة الدخل، وعليه فإن نوعية المؤسسات والبنية السياسية تكون أكثر تأثير في المجموعات ذات الدخل المنخفض.

9. دراسة (Anita Doraisami, 2011) <sup>(1)</sup>:

#### **The Global Financial Crisis: Countercyclical Fiscal Policy Issues and Challenges in Malaysia, Indonesia, the Philippines, and Singapore**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في مواجهة التقلبات الدورية لتحسين تأثير الأزمة المالية العالمية، من خلال تحديد بعض القضايا والآثار المترتبة على السياسات المرتبطة بهذه الاستجابة بالنسبة لسياسات البلدان النامية، من خلال عينة من الدول النامية المنتجة للنفط في منطقة آسيا: ماليزيا واندونيسيا والفلبين، وسنغافورة، بالاعتماد على البيانات السنوية خلال الفترة الممتدة بين 2008-2000، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج (VAR).

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من أهمها التنوع الغني في كل من حجم وتكوين الحوافز المالية والتحديات التي تم مواجهتها، كما أشارت الباحثة إلى العديد من الخطوات التي يمكن للبلدان اتخاذها لتحسين أثر السياسة المالية التوسعية لاستجابة للركود الاقتصادي في المستقبل، والمتمثلة في: تضمين آلية الاستقرار من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي، زيادة الإيرادات الضريبية المحصلة من الضرائب الشخصية والشركات، عن طريق الحد من العمل في السوق غير الرسمي

<sup>1</sup>-Anita Doraisami, «The Global Financial Crisis: Countercyclical Fiscal Policy Issues and Challenges in Malaysia, Indonesia, the Philippines, and Singapore», **Asian Development Bank Institute**, Working Paper No 288, June 2011.

من خلال التحسينات في بيئة الأعمال، الحفاظ على الاستدامة المالية، إعادة النمو التوازني من خلال تعزيز القطاعات الأخرى في الاقتصاد، خفض النفقات على الإعانات، وضمان سلاسة وكفاءة تنفيذ الميزانية.

10. دراسة (Chibi, Benbouziane, Chekouri , 2014) (1):

### **The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria**

تم تقديم هذه الدراسة بغاية التحقيقي في آثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي الجزائري، باستخدام نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي (MSVAR) وذلك خلال الفترة الممتدة من الربع الاول لسنة 1970 الى غاية الربع الرابع لسنة 2011. واعتمد الباحثون على ثلاثة متغيرات اساسية تتمثل في كل من الايرادات العامة، والنفقات العامة، والنتائج المحلي الاجمالي.

وقد توصلت الدراسة الى وجود آثار غير متماثلة للسياسة المالية عبر الانظمة المحددة من قبل الدولة من دورة الاعمال (الازدهار والركود)، حيث اظهرت النتائج مضاعفات ايجابية صغيرة للانفاق والايادات الحكومية على المدى القصير في كلا النظامين، بالاضافة الى ذلك فان صدمات السياسة النالية لها تاثير اقوى في اوقات الشدة الاقتصادية مما كانت عليه في اوقات التوسع، والتي تؤكد وترسخ فرضية الاثار الغير المتماثلة. ومع ذلك فان تاثير الانفاق الحكومي اقوى من تاثير الايرادات العامة في فترات الركود، من ناحية اخرى يتفاعل صناع القرار في السياسة المالية مع وجهة نظر ضد كينيزية أي مسابرة للاتجاهات الدورية لانها تزيد الايرادات والنفقات في حالات الازدهار والعكس صحيح في الركود.

<sup>1</sup>- Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.

## 8-1 بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية والمتمثلين في التقلبات السعرية للنفط وأداء السياسة المالية خلال الدورة الاقتصادية، باعتبارهما متغيرين أساسيين في الحياة الاقتصادية، كما سهّلت الدراسات السابقة الطريق للباحثة من خلال ما خلصت إليه من استنتاجات وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية واطار مفاهيمي لمتغيرات الدراسة، معطية دفعة للباحثة لبناء منهجية الدراسة من خلال تحديد المشكلة بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري. أمّا ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

1. تعد هذه الدراسة من بين أوائل الدراسات في العالم العربي التي تربط بين متغيرين رئيسيين وهما دورة السياسة المالية، وأسعار النفط باعتبارهما من أهم المؤشرات الاقتصادية تحكما في الحياة الاقتصادية.
2. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية من خلال المتغيرات التي أخذت مجتمعة والمتمثلة في الإيرادات والنفقات الحكومية والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي ومؤشر أسعار المستهلك وأسعار البترول وسعر الصرف الحقيقي.
3. استخدمت الباحثة اختبارات احصائية مهمة والمتمثلة في اختبار مقارنة نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (MVTAR) لقياس أثر صدمة التغير السعري للنفط على متغيرات الدراسة.
4. تحاول هذه الدراسة - بصفتها دراسة قياسية جزائرية عربية- أن تخدم بنتائجها وتوصياتها الاقتصاد الجزائري بشكل خاص، والاقتصاديات العربية بصفة عامة، لتسليط الضوء على القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لهذه السياسة من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية ومحاولة تنشيط القطاعات غير النفطية.
5. تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عما سببته الثروة النفطية من آثار عكسية مست الاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة الاخيرة وما سببه الانهيار السعري للنفط في نهاية 2014 محاولة للدفع بصانعي القرار من تحسين أداء السياسة المالية التي كانت ولا تزال لصيقة التغير السعري للنفط.

## الفصل الثاني: التأصيل النظري للسياسة المالية

مقدمة الفصل

ماهية السياسة المالية

تعريف السياسة المالية

أهداف السياسة المالية

أدوات السياسة المالية

مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر

خاتمة الفصل

"إن موضوعات كل دولة تندرج في ضرورة المساهمة في دعم الحكومة، إلى أقصى حد ممكن، بما يتناسب مع قدرة كل فرد،

مغطية الإيرادات التي يتمتع بها والمدرجة تحت حماية الدولة"

آدم سميث - كتاب ثروة الأمم -

## 1-2 مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود المنصرمة مجموعة من التغيرات والتطورات التي حملت في طياتها دلالات هامة ارتبطت بالسير المتسارع نحو العولمة المالية، دافعة بالعديد من الدول إلى إعادة وتعميق الاهتمام في سبل رسم سياستها للمالية بشكل يتناسب مع هذا التغيّر الذي انعكس على مفهوم النظام المالي ناقلا إياه من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة والموجهة.

كما تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية التي تتبناها الدولة فهي بمثابة أداة للتخطيط الاقتصادي الحديث، وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة والتي تمتد جذورها إلى مختلف ميادين المجتمع الاقتصادي، لتؤدي السياسة المالية بذلك دورا أساسيا في تحديد السياسات والتطورات الاقتصادية الكلية لما لها من تأثير مباشر على مستوى استخدام الموارد الكلية وعلى مستوى الطلب الكلي على حد سواء، كما تقوم بتأدية وظيفة المحرك المنظم والمعدل للتوازن الاقتصادي من خلال مختلف أدواتها.

وتأكيدا لما سبق سيتم استعراض المفاهيم المختلفة للسياسة المالية واستخلاص تعريف اجرائي يخدم الدراسة، مع الإشارة إلى التطور التاريخي الذي مرّت به، مروراً إلى توضيح الأهداف المرجوة منها، وأخيرا محاولة تتبع مراحل تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري.

## 2-2 ماهية السياسة المالية:

نعيش اليوم في عالم الشيء الوحيد الثابت فيه هو التغيير، ويظهر ذلك جليا في التطورات التي شملت مختلف مجالات الحياة، أبرزها علم المالية والذي لُثر على النظام المالي ناقلا إياه من المالية المحايدة إلى المالية المتدخلة.

ويرجع أساس مصطلح "مالية" إلى الكلمة اللاتينية "Fiscalis" والتي تعود إلى الكلمة "Fiscus" والكلمة الفرنسية "Fix" والتي تعني محفظة النقود، وفي الإيطالية "Il Fisco" تشير إلى



الوكالة التي تجمع الضرائب، وبالتالي فإن السياسة المالية (Fiscal policy) تعني السياسة المرتبطة بالضرائب.<sup>(1)</sup>

كانت السياسة المالية في البداية كمرادف للمالية العلمة أو ميزانية الدولة، ليتحول إلى نطاق أوسع أكاديميا مباشرة بعد بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain . H Hansen، عاكسا بذلك مفهوم السياسة المالية لتطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العلمة وتمويلها من موارد الموازنة العلمة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العلمة وضمان توازنها، ولكن باعتبار أن اختيار الحاجات العلمة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، والتي قد تحدث لآثارا متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.<sup>(2)</sup>

تعد السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور على ضوء نمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ مارة بعدة محطات في طريقها للتطور وتكوين ما يعرف بالنظام المتناسك والقوي، إذ ترجع جذورها الأولى إلى العصور القديمة ففي تلك الحقبة لم تكن الأفكار الاقتصادية قد وصلت بعد إلى تكوين نظريات متكاملة بل كانت قائمة على علوم للدين والفلسفة، والتي بدأت بالحضارة اليونانية كأول من استعمل كلمة اقتصاد وجاءت ببعض الأفكار التي أضيفت إلى علم الاقتصاد على يد كل من أرسطو وأفلاطون للذان اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب)، كما لا ينبغي أن نتجاهل التيار الاقتصادي العربي

<sup>1</sup>-Vito Tanzi, «Fiscal Policy: When Theory Collides With Reality», Centre for European Policy Studies, No. 246, June 2006, P1.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)»، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص47.

الإسلامي الذي ظهر كشعاع في تلك الفترة ومن أهم أعلامه أبو يوسف الأنصاري وللذي جاء بفكرة التنمية الاقتصادية ودورها في زيادة الإيرادات والنفقات.<sup>(1)</sup>

لنصل إلى المدارس الاقتصادية نستهلها بالمدرسة التجارية التي تميزت بنشوء الدولة بمعناها الحديث والتمثلة في الساطة الإدارية التي تقوم على عائق الدولة مهمة للدفاع وحماية الممتلكات وإدارة شؤون البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>، وقد أشار روادها من أهمهم ويليام بيتي (W. Petty) إلى الضريبة كعنصر مهم في التمويل<sup>(3)</sup>، والتي يجب أن تتصف بالعدالة، اليقين، السهولة والاقتصاد، بالإضافة إلى عدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة في تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، والدفاع).

تلتها المدرسة الطبيعية والتي كان جوهر فلسفتها قائما على النظام الطبيعي للذي تحكمه للقوانين الطبيعية إذ كان الطبيعيون السابقين إلى الدعوة لوجوب حرية الأفراد لتحقيق المنفعة العلهة، وقد أكد Quesnay وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى قصر الضريبة على الربح، مع ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي حتى لا يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد<sup>(4)</sup>، وصولا إلى المدرسة الكلاسيكية تحت راية - آدم سميث - للداعي لوجوب الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، وقد أوضح بأن التوازن الاقتصادي سيتحقق تلقائيا من خلال اليد الخفية "Invisible Hand"<sup>(5)</sup>.

وبعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملتة على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة التي أحاطت بالعالم أهمها الكساد العالمي وللذي

<sup>1</sup>- أبو القمصان خالد، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 12.

<sup>2</sup>- سعيد النجار، «تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهضة التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 29.

<sup>3</sup>- عبد الرحمن يسرى، «تطور الفكر الاقتصادي»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 173.

<sup>4</sup>- زينب حسين عوض الله وسوزي عدلى ناشد، «مبادئ علم الاقتصاد»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص ص 98 - 112.

<sup>5</sup>- مدحت القرشي، «تطور الفكر الاقتصادي»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 118.

تسبب في تضخم موازنات الحكومات، أحدث تغييرا في بعض المعتقدات والتي بدأت بالدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، أولهم كينز (Keynes) والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>، مشيرا في نظريته إلى أن موازنة الدولة هي تعبير عن النشاط الاقتصادي الحكومي، معرفا السياسة المالية بأنها تكييف لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات العمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهكذا خرجت السياسة المالية من قوقعتها وحياديّتها<sup>(2)</sup>.

### 3-2 تعريف السياسة المالية:

تمثل السياسة المالية المفهوم الواسع والحديث للمالية العمة وميزانية الدولة كما أنها تحتل مكانة كبرى قبين السياسات الاقتصادية ويظهر ذلك جليا من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة والمواضيع ذات الصلة بهذا الحقل المعرفي والتي تحمل في طياتها الاهتمام الواسع بالسياسة المالية خصوصا بعدما عرفه العالم من هزات اقتصادية وتداعيات التي جذبت اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين، إذ يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضا من أهم ما جاء منها للوصول إلى تعريف شامل للسياسة المالية.

فقد عرّف (دراز عبد المجيد)<sup>(3)</sup> السياسة المالية بأنها "برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على كلفة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع." كما يعرفها (عبد الحميد)<sup>(4)</sup> أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية،

<sup>1</sup> - Simone I. Flynn, Ph.D., «Urban Fiscal Policy», Research Starters, Academic Topic Overviews, EBSCO Research Starters, 2008, P3.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 18.

<sup>3</sup> - حامد عبد المجيد دراز، «مرجع سابق»، ص 15.

<sup>4</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، «السياسات الاقتصادية»، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 43.

الاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة."، لَمَّا (محمود الكفراوي)<sup>(1)</sup> فقد عرفها بأنها "مجموعة الأصول والمبادئ المالية العامة المستمدة من النصوص الشرعية الإسلامية التي تتخذها الدولة من خلال استخدام الموازنة العامة بعنصرها الإيرادات والنفقات كوسيلة اقتصادية فعّالة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ونمو الاقتصاد في جميع القطاعات طبقاً للحاجات العامة بعيداً عن التضخم ولتأثره الضارة". ويبرز (عادل حشيش)<sup>(2)</sup> مفهومه بأن السياسة المالية عبارة عن "برنامج عمل مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العالمة علاوة عن القروض العالمة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني، تحقيق العدالة الاجتماعية، وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع المداخل والثروات."، إذ يتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمه (عبد المنعم فوزي)<sup>(3)</sup> و (Hicks)<sup>(4)</sup> حيث يبين بأن السياسة المالية عبارة عن "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وهي تتضمن تكييفاً لحجم الانفاق العام والإيرادات العالمة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة يأتي في طليعتها ضرورة النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني".

كما عرفها صندوق النقد الدولي (IMF)<sup>(5)</sup> "بأنها الإدارة السليمة للمالية العالمة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، وتوجيه نفقاتها توجيهاً فعالاً ودقيقاً ويتضح ذلك من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي."، بينما يضيف صندوق

<sup>1</sup> - عوف محمود الكفراوي، «السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 182.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، «أساسيات المالية العامة»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 52.

<sup>3</sup> - عبد المنعم فوزي، «المالية العالمة والسياسة المالية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص 21.

<sup>4</sup> - Ursula K. Hicks, «Public Finance», Cambridge Economic Handbooks, 2<sup>nd</sup> edition, 1955, P269.

<sup>5</sup> - IMF, «How Does the IMF Encourage Greater Fiscal Transparency?», International Monetary Fund Factsheet, Washington, 2011, P1. Factsheet URL: <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fiscal.htm>.

النقد العربي (AMF)<sup>(1)</sup> أن السياسة المالية " هي تلك الاجراءات التي من شأنها إرساء دعائم التحكم المالي من خلال تحسين إدارة النفقات والايادات وتعزيز الشفافية، من أجل الانضباط الكلي المحافظة على الاستقرار والاعتدال في الوضع العام للميزنات الحكومية وتحسين الكفاءة التشغيلية."

بينما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)<sup>(2)</sup> بأنها "مجموعة القواعد والأساليب والتدابير التي تحقق الانضباط في السياسة المالية للدولة قصد المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة"، وفي المقابل تعرفها المنظمة العالمية للتجارة (WTO)<sup>(3)</sup> بأنها "تلك الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تؤدي بالدولة إلى التنازل على جزء من إيراداتها السيادية (التعرفة الجمركية) وتوجيه الانفاق توجيها دقيقا وفعالاً قصد تحرير التجارة الخارجية."

كما يتفق كل من (Philip)<sup>(4)</sup> و (Mark&Asmaa)<sup>(5)</sup> على أن السياسة المالية عبارة عن "استعمال للإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية للتأثير على الاقتصاد، لترقية وتقوية النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر بالإضافة إلى التخفيف من الأزمات"، ويشير (Carl)<sup>(6)</sup> بأنها الإدارة الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق الاستجابة الفورية لكل من الإيرادات والنفقات الحكومية بغية ضمان التوازن الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة."

وانطلاقاً مما سبق واستناداً لما جاءت به الدراسات السابقة من مفاهيم والتي تصب في قلب واحد من حيث المضمون، يتبلور لنا تعريف السياسة المالية بأنها تلك الاجراءات والتدابير

<sup>1</sup> - أحمد أبو بكر علي بدوي، « مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة»، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 11.

<sup>2</sup> - آمال قويدري، «السياسة المالية وأثرها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص 24.

<sup>3</sup> - المرجع ذاته، ص 25.

<sup>4</sup> - Philip A. Klein, «The Management of Market», Oriented Economics a comparative perspective, The Publishing Company Belmont California, 1973, P176.

<sup>5</sup> - Mark Horton & Asmaa Elganainy, «Back to Basics: What Is Fiscal Policy?», Finance & Development, June 2009, P52.

<sup>6</sup> - Carl Walsh, «The Role of Fiscal Policy», Economic Research, Federal Reserve Bank, SAN Francisco, Number 2002-26, September 6, 2002, P1.

الرشيده التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة والمتمثلة في كل من الإيرادات والنفقات العامة قصد تحقيق أهدافها المرجوة.

#### 4-2 أهداف السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من أكثر السياسات تأثيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خصوصا بعد اتساع دورها، نظرا لعلاقتها المتشابكة مع بقية السياسة الاقتصادية وتأثيرها الكبير على المتغيرات الاقتصادية، مما جعلها تتصدر الأبحاث والدراسات الحديثة التي تسابق من خلالها للباحثون والعلماء الاقتصاديون خصوصا في السنوات الأخيرة، محاولين فهم وتحديد أهدافها او بالأصح تحليل وظائفها، ليتصدر المجموعة Richard Musgrave (1910-2007) صاحب التيار الكينيدي الذي تبنى المالية العامة وأصبحت شغله الشاغل، حيث قام بتسطير مهام الدولة في ثلاث خانات أساسية متمثلة في وظيفة التخصيص، ووظيفة إعادة التوزيع، ووظيفة الاستقرار.<sup>(1)</sup>

ليشاطره البقية الراي مجمعين على صدارة السياسة المالية باعتبارها أسلوب فعال في ادارة الاقتصاديات، وتوجيه مصادر الكيان الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن مالها من أثر على التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول الآخذة في النمو، مكسبا إياها دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي يسطرها الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

#### السياسة المالية وتخصيص الموارد:

تعاني الدول النامية من نقص كبير في رأس المال اللازم لتمويل عملية التنمية وضعف الادخار المحلي فيها، بالاضافة الى والاستخدام غير العقلاني للمدخرات المتاحة. وعليه فإن هدف السياسة المالية يكمن أساسا في تهيئة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتوزيعها توزيعا عقلانيا نحو أفضل الاستخدامات طبقا لأولويات المجتمع بغية تمويل برامج التنمية لتعجيل عملية النمو وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>- Richard Abel Musgrave, «The Voluntary Exchange Theory of Public Economy», The Quarterly Journal of Economics., 1973, P276.

<sup>2</sup>- وزارة المالية لجمهورية العراق، «البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق»، 2013، ص.6.

تعد الحاجات المتعددة واللامتناهية للإنسان الشغل الشاغل الذي يسعى إلى محاولة تحقيقها في حياته اليومية، والتي تتنامى مع تنامي وتقدم المستوى المعيشي بمرور الزمن، كوننا في عصر يتميز بالسرعة الفجوات الرقمية والتطور اللحظي. ولتحقيق هذه الرغبات والغايات يجب الاعتماد أساساً على مجموعة من الموارد الأساسية البشرية والطبيعية منها ورأس المال. مما يجعله عرضة إلى المشكلة الاقتصادية المتمثلة أساساً في تعدد الحاجات الإنسانية وندرة الموارد المتاحة نسبياً، والتي تدعو إلى ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة منها.<sup>(1)</sup>

أما عن طريقة توفير هذه الحاجات فقد اختلفت أوجه النظر حسب الأفكار المتبنتات فبالنسبة إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي اقترحت أن المشكل الجوهري للاقتصاد هو تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجات مختلف الأفراد الذين يكونون المجتمع، وهذا باقتراحها آليات متفرقة لسوق مسيطر في الاقتصاديات الرأسمالية. كما تبين رفقة نظرية التوازن العام، أن هذه الآليات تقود إلى توافق اقتصادي كلي عام بوجود نظام أسعار يحدد نسبة التبادل ما بين السلع. وكذلك في نظام يتبع فيه كل عون منفعتة، فإنه من الممكن ملاحظة تخصيص التوازن نتيجة مرونة الأسعار التي تضمن التعادل العام ما بين الكميات المعروضة والمطلوبة، وبالتالي تبنت فكرة الدولة الحارسة محدودة التدخل في النشاط الاقتصادي، مقتصرة على توفير أمن المبادلات وتقديم الخدمات الأساسية لحماية حقوق الملكية.

غير أن هذا الفكر أثبت ضعفه في فترة الخمسينات موضحاً ضرورة توسيع دور الدولة خاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد، بما يسمح لها بإنتاج السلع الاجتماعية الضرورية للفعالية الاقتصادية، وتنظيم آثار المؤثرات الخارجية وضمان محيط تنافسي للقطاع الخاص. وعليه يجب أن تتميز هذه الأخيرة عن السلع الخاصة، بما يتلاءم مع رغبات وحاجات الأفراد.

<http://www.mof.gov.iq/pages/MOFResearchAndStudies.aspx>

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حلة الجزائر 1990 - 2004»، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 83.

ولكن كيف يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة ولذا يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات<sup>(1)</sup>، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما :

تدخل الدولة: وتعني هذه القاعدة أنه يتم إعداد وتحضير واعتماد الميزانية على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من اوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي تتولى الحكومة توزيعه بعد ذلك كما تشاء و إلا ضاعت الحكمة من رسم البرامج والسياسات لتوجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخدامها الأمثل.<sup>(2)</sup>

أما عن جهاز السوق ففي ظل ظروف معينة، سيظهر السوق كفاءة في تخصيص الموارد وحلا للمشكلات الاقتصادية بحيث يكون الاقتصاد ككل كفوفاً ولا يمكن تحسين حالة اي فرد فيه إلا على حساب حالة فرد آخر (رفاهية او أمثلية باريت) وهذا بيان مذهل حقا عن قدرة السوق على اعطاء نتائج مفيدة. بمعنى أنه بالنظر الى موارد المجتمع والتكنولوجيا المتاحة له، ليس في وسع امهر المخططين حتى ولو استعانوا بالحاسوب وبخطة عبقرية لاعادة التنظيم والتخصيص ايجاد حل يتفوق على السوق، ولا يمكن لأي عملية لاعادة التنظيم ان تجعل الجميع افضل حالاً.

إذ يقوم السوق بتخصيص الموارد وتنظيم الانتاج بكفاءة عالية لتحقيق افضل المنافع من خلال تحقيق، أفضل إشباع للمستهلك، وأفضل ربح للمنتج، وأفضل عائد لعوامل الانتاج. ويتم ذلك من خلال عدّة خطوات يتولى السوق تنفيذها بانسيابية وبدون تدخل.<sup>(3)</sup>

### السياسة المالية واعادة التوزيع:

من المسلم به أن المسيرة التنموية للمجتمعات المختلفة يجب أن تتحرك في إطار منظور تنموي متكامل مراعي البعد الاجتماعي الذي يتواجد جنباً إلى جنب مع البعد الاقتصادي، فالإنسان

<sup>1</sup>- شبيبي عبد الرحيم، «الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والبدن العام: حالة الجزائر»، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>2</sup>- شبيبي عبد الرحيم، «المرجع نفسه»، ص 10.

<sup>3</sup>- لونيس يحيى صالح، «إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة)»، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 77، 2009، ص 172-173.



هو محور التنمية وأداتها في نفس الوقت. وينعكس ذلك على أهداف التنمية ووسائلها ومؤشراتها ولا تصبح التنمية الاجتماعية محصورة فقط في تقديم خدمات اجتماعية معينة أو مجرد مراعاة للبعد الاجتماعي، بل ترتقي الى فكرة التنمية الشاملة بكل أبعادها والهادفة أساسا الى جعل الإنسان يحيا حياة سعيدة خالية من العلل. وعليه فالسياسة المالية باعتبارها واحدة من أهم السياسات الاقتصادية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن عزلها عن البعد الاجتماعي.

حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في الاقتصاد القومي ككل، من حيث قدرتها على التأثير في سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية، بالإضافة الى الإيرادات العامة والتي تتيح الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته.<sup>(1)</sup>

مما يكسبها خاصية تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين . كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يتم توفيرها من طرف القطاع الخاص. وعليه تستطيع السياسة المالية ان تؤدي دورا بارزا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين طبقات المجتمع.

ويتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع وهناك نوعان من توزيع الدخل نذكر منها:

1. التوزيع الشخصي للدخل على أفراد المجتمع الإقتصادي

#### ❖ التوزيع الوظيفي:

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الجبالي، «الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، ص2.

من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية حيث يقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس.

### ❖ التوزيع الشخصي للدخل:

هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

- الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.
- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر. ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة يعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً، وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة

توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاءا لمتطلبات اجتماعية بل كمتطلب للاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

## 2. كيفية إعادة توزيع الدخل

ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، أما عن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة:

✓ تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات، فقد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

✓ إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق، كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، كما يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات، أو أن تعيد توزيع ملكية الثروة. أما النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، فلا شك من مساهمته في رفع أجورهم الحقيقية، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

○ زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

○ تؤدي السياسة المالية إلى تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية، حيث تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية الحد من التفاوت في توزيع الدخل، فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها تنقص من درجة تركيز الثروات في المستقبل،

وعليه فإن الضرائب التصاعدية على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

○ تكيف نمط ملكية الموارد فقد تلجأ الدولة أو الحكومة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الشركات والهيئات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.<sup>(1)</sup>

### السياسة المالية وتحقيق الاستقرار:

يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الأسمى للذي تسعى إليه كل الدول من خلال استخدام سياساتها المالية، والذي يقصد به الحفاظ على التوظيف الكامل ومستوى ثابت للأسعار، أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، بمعنى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو للدخل الحقيقي، وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، إضافة إلى المحافظة على قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار، وبهذا يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب الآثار السيئة لكل من حالتها البطالة والتضخم.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>- غمان زوبير، «حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015، ص 314-315.

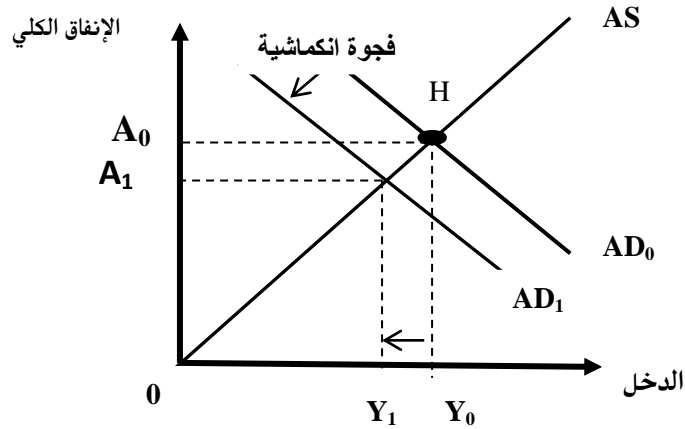
<sup>2</sup>- خلوط فوزية العربي، «دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2004، ص 61.

وبالرغم من تعدد النظريات الاقتصادية المفسرة لحدوث التقلبات الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق بين رواد السياسة المالية على أن التقلبات في كل من مستوى الدخل القومي والإنتاج ومستوى التوظيف ترجع أساساً إلى التغيرات في الطلب الكلي، والتي تتطلب مواجهة:

■ أولاً: الفجوة الانكماشية:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية، وبالتالي ظهور البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

الشكل (1-2): الفجوة الانكماشية



المصدر: قوادري مختار<sup>(2)</sup>

وفي هذه الحالة يتم اعتماد السياسة المالية التوسعية على النحو التالي<sup>(3)</sup>:

- زيادة الإنفاق الحكومي العام: ولعل هذا يذكرنا بما نادى به كينز عند حدوث الكساد الكبير في بريطانيا، فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، فتعالج مشكلة البطالة، مما يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

<sup>1</sup> - علاوي محمد، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 18.

<sup>2</sup> - قوادري مختار، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009، ص 129.

<sup>3</sup> - خالد واصف الرزني - أحمد حسين الرفاعي، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 328.

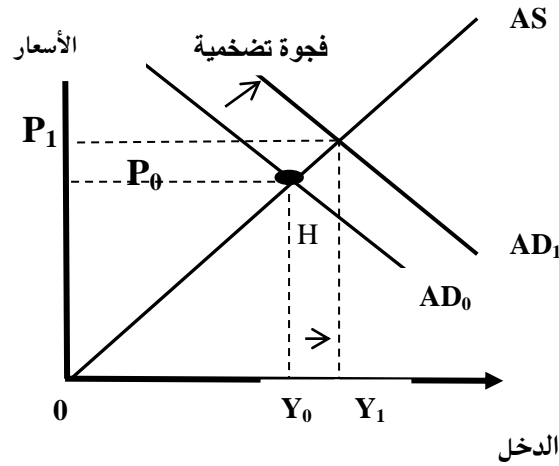
• تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد للدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد وارتفاع للقوة الشرائية في المجتمع، وحقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وفرص العمل، مما يعني دوران عجلة الاقتصاد، وحل مشكلة البطالة، والتخلص من الكساد.

• استخدام مزيج من زيادة الإنفاق، وتخفيض الإيرادات: بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

### ثانياً: الفجوة التضخمية:

يظهر الزواج في الاقتصاد حينما يعاني من حالة ارتفاع مستوى الطلب الكلي والمقترن بارتفاع مستوى الدخل القومي مقارنة بمستوى التشغيل الكامل مما يحدث حالة من التضخم، وعليه يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها مقدار زيادة الإنفاق الكلي عن الإنتاج الكلي عند مستوى التوظيف الكامل<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (2-2): الفجوة التضخمية



المصدر: قوادري مختار<sup>(2)</sup>

وفي هذه الحالة يتم إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية، والتي تتلخص في<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup>- محمد فرحي، «التحليل الاقتصادي الكلي»، دار أسامة للطباعة، النشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، ص 143.

<sup>2</sup>- قوادري مختار، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي»، مرجع سابق، ص 130.

- تخفيض مستوى الإنفاق العام: مما يتسبب في انخفاض حجم الاستهلاك، وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- رفع معدلات الضرائب: والذي يتسبب في انخفاض دخول الأفراد، مما يساعد على تخفيض القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في الأسعار.
- استخدام مزيج من تخفيض حجم الإنفاق، وزيادة معدلات الضرائب: بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة، فالسياسة المالية تحمل في طياتها أهداف أخرى مسطرة يمكن استنتاجها من أهداف السياسات الاقتصادية كونها جزء لا يتجزأ منها، إذ تعد السياسة المالية من أكثر السياسات تأثيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خصوصاً بعد اتساع دورها، متمثلة في:

### 1. تحقيق النمو الاقتصادي:

من المسلمات القائمة والشائعة جداً في عالمنا المعاصر فكرة النمو الاقتصادي الذي أضحي العامل الأساسي والمعتمد رسمياً في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يعتبر النمو الاقتصادي المرأة العاكسة لوضع اقتصاد دولة ما، ففوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي تتجلى من خلال معدلات النمو.

ويمكن تعريفها على أنها حركة تصاعدية لمجمل الاقتصاد من خلال الزيادة في إجمالي للدخل الداخلي للبلد، وما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من للدخل الحقيقي<sup>(2)</sup>، حيث تعمل الحكومة من خلال استخدام السياسة المالية لتسليط الضوء على ما يجب أن تقوم به الحكومة لتحفيز معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الإسهام في تشجيع الاستثمار أي ما يتناسب من خلاله كل

<sup>1</sup> مسعود دراوسي، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004»، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 217.

<sup>2</sup> صوالبي صدر الدين، «النمو والتجارة الدولية في الدول النامية»، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 25.

من الطلب الكلي المتزايد نتيجة النمو، ومعدل العرض الكلي من خلال زيادة معدل الاستثمار، مما يضمن معدل نمو منتظم للاقتصاد من دون تضخم أو كساد. (1)

## 2. تحقيق التشغيل الكامل:

يشكل التشغيل الكامل مطلباً أساسياً للتنمية الاقتصادية، فهو أحد أهم الأهداف التي تصبوا أي دولة إلى تحقيقها، كما لا يقصد به الوصول إلى درجة عمالة تقدر بـ 100% باعتباره أمراً غير واقعي في الحياة العملية، وإنما يسعى إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، كما يعرفه البعض على أنه الموقف الذي لا يتجاوز فيه معدل البطالة 4% من إجمالي حجم القوى العاملة. (2)

وتلعب الدولة في هذه الحالة دوراً تعويضياً من خلال استخدام أدوات السياسة المالية لتعويض للنقص في الطلب الكلي وللناجم عن انخفاض الانفاق الخاص، فتقوم بتوسيع انفاقها مما يزيد من درجة الاستخدام محققاً التشغيل الكامل، من خلال زيادة الطلب على العملة، وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي، وهو ما تؤكد عليه المالية الحديثة. (3)

## 2-5 أدوات السياسة المالية:

تعددت آراء المنظرين الاقتصاديين حول مدلول السياسة المالية نتيجة تطور المجتمعات وتطور الفكر الاقتصادي، غير أنها كانت تصب في معانيها في قالب واحد فالسياسة المالية هي أداة المالية العامة من إيرادات ونفقات توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في المرتبة الأولى ثم تحقيق العدالة الاجتماعية، تضم جميع المقاييس التي تسعى إلى التأثير على النمو والفعالية

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، «دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم»، دار النهضة العربية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1993، ص 365.

<sup>2</sup> عبد العزيز علي السوداني، «أسس السياسة المالية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 52.

<sup>3</sup> خلف، «المالية العامة»، مرجع سابق، ص 342.



والتشغيل، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع مستويات النشاط الاقتصادي يرمز في مدلوله الى مجموعة من التدابير التي تضعها الدولة وتنفذها من اجل توجيه الإيرادات والنفقات العامة وصولا الى الأهداف المذكورة مستخدمة في ذلك مجموعة أدوات كالضرائب والرسوم وإيرادات سيادية ونفقات عامة وموازنة<sup>(1)</sup>، مستتبطين بذلك أن للسياسة المالية ثلاثة أدوات تعتمد عليها متمثلة أساسا في السياسة الإنفاقية التي هي عنوان لتداول كل ما تقوم الدولة بإنفاقه، وثاني أهم سياسة تكمن في السياسة الضريبية فهي أساس قيام السياسة المالية حاملة في طياتها كل عائد للدولة والنتائج عن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، وأخيرا السياسة الائتمانية والتي تنقسم الى شطرين شطر يهتم بحصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، أما الشطر الثاني فهو خاص بسياسة منح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لتلك القروض ومتابعة استردادها.

ويجدر الإشارة الى ان السياسة الائتمانية تحتفظ بهويتها فقط في مراحل تصميم السياسة المالية، وعندما نتحول الى مراحل التنفيذ فأنها تذوب في صورة إيرادات ونفقات عمومية، فالشطر الأول منها السالف الذكر يعبر بصورة او بأخرى عن الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة، بينما الشطر الثاني فهو الآخر يتصنف ضمن الانفاق العام للدولة<sup>(2)</sup>، وعليه ستحاول الباحثة توضيح كل من السياسات المعتمدة في السياسة المالية بنوع من التفصيل.

## 1-5-2 السياسة الإنفاقية:

يمثل الانفاق العام في العديد من الدول ما بين 50% الى 60% من الطلب الكلي المتداول في الاقتصاد القومي، ولا يقل بأي حال من الأحوال عن 30% في معظم دول العالم، وقد مر هذا الأخير بمجموعة من المحطات التي رافقت تطور دور الدولة لتنتقل هي الأخرى من مفهوم الحيادية او النفقة التقليدية التي تتميز بطابع واحد نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة (الامن والدفاع والاشغال العامة) تلك النفقات التي لا تؤثر في الحياة

<sup>1</sup> ونادي رشيد، «آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، 2011، ص112.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2011، ص61-62.

الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تؤدي الى حرمان الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، الى مفهوم التدخل الذي تصاحب مع توسع دور الدولة وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم، حيث أخذت تتدخل في النشاط الاقتصادي وخاصة في مجابهة الازمات الاقتصادية، لتأخذ النفقة العامة حيزاً أوسع نتيجة تعدد أغراض النفقات العامة التي لم تعد تقتصر على تمويل وظائف الدولة، بل أصبحت احدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، متممة بالتزايد المستمر مشكلة نسبة مهمة من الدخل القومي.

وعليه يتضح ان تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة لتصل الى مفهوم الدولة المنتجة التي تطورت وتغيرت مع تطور الظروف الاجتماعية والاقتصادي السائدة في كل فترة من تاريخ الفكر الاقتصادي<sup>(1)</sup>، والتي كان لها إضافة في كل حقبة من الزمن تحدد على أساسها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظيفة المنوطة بها، مما أدى الى تغير وتوسع مهامها معطياً قيمة أكبر لمفهوم نفقاتها العامة باعتبارها أحد أهم المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي،<sup>(2)</sup> نستهلها بحقبة الفكر الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة تاركاً إياها تتخبط في خانة ضيقة تتمثل أساساً في المهام التقليدية والمتمثلة في حماية المجتمع من غدر العالم الخارجي، وحماية حقوق أعضاء المجتمع من تظلم بعضهم لبعض وأخيراً دعم المؤسسات والأشغال العمومية.

يعتبر Adam Smith (1723-1790) المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة والذي تأثر كثيراً بأراء الطبيعيين، وهدم تعاليم التجاربيين، في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر سنة 1776،<sup>(3)</sup> وقد كان من أكثر المعترضين على تدخل الدولة في جهاز السوق فهو ضد القيود على الإيرادات ومنح الإعانات على الصادرات وسن القوانين لحماية الصناعة من المنافسة، كما اعتبر أن التوازن سيتحقق بشكل تلقائي صائغاً قانون السوق والتي سماه باليد الخفية "Hidden Hand"

<sup>1</sup> - محمد زكي شافعي، «مقدمة في النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971، ص 106.

<sup>2</sup> كريم سالم حسين الغالبي، «الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010»، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الخامس والعشرون، 2011، ص 35.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، «تطور الفكر الاقتصادي»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 118-119.

وأكد أن دافع المصلحة الذاتية الفردية يؤدي إلى المنافسة<sup>(1)</sup>، أما في نطاق أفكاره حول النفقات العامة فقد جاءت معارضة للإنفاق الحكومي على غايات ليست ذات طبيعة إنتاجية، فهو لم يقبل فكرة أن الإنفاق العام يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي بل اعتبر أنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام لأغراض غير منتجة<sup>(2)</sup>، وقد جاءت أفكار المنظرين الذين ساروا في نفس تياره مشابهة بصورة كبيرة، فقد عارض David Ricardo (1772- 1824) هو الآخر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ورأى أن دورها يقتصر فقط في الدفاع والعدالة والاشغال العمومية، فهو يعتبر أن الإنفاق العام لا يرفع من حجم النمو الاقتصادي بل اعتبر تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام هو هدر للموارد<sup>(3)</sup>، وفي نفس المجموعة جاء Jean Baptiste Say (1767-1831) الذي اعتبره اغلب مؤرخي الفكر الاقتصادي الصوت الفرنسي "لأدم سميت" لأنه نشر أفكار سميت في فرنسا، وهو من مؤسسي الاقتصاد السياسي العامي، أفكاره الاقتصادية والاجتماعية تقتضي بالأساس الدفاع عن الملكية الخاصة والتي اعتبرها Say حقيقة غير قابلة للتحويل أو للتغيير، كما دعا هو الآخر بعدم تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد<sup>(4)</sup>، أما عن الإنفاق العام فقد اعتبر انه لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة، ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق العام واعتبره عملاً ضرورياً لتوفير راس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة "أفضل نظام مالية عامة، هو أن تنفق أقل قدر ممكن، وأفضل الضرائب هي دائماً الأخف وزناً" خير دليل على وجهة نظره اتجاه الإنفاق العام.<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله وسوزي عدلى ناشد، «مبادئ علم الاقتصاد»، 2004، ص103.

<sup>2</sup> خالد أبو القمصان، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص51

<sup>3</sup> سعيد النجار، «تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973، ص306.

<sup>4</sup> مدحت القرشي، «تطور الفكر الاقتصادي»، مرجع سابق، ص225.

<sup>5</sup> Murray N.Rothbard، « Classical Economics, An Austrian Perspective on The History Of Economic Thought»، Volume 2, Ludwig Von Mises Institute, Auburn, Alabama, P43.

ليظهر بعد ذلك الاقتصادي والعالم السياسي الألماني Karl Marx (1818-1883)، والذي كان حاملا شعار الدولة المنتجة والمتدخلة بفكر اشتراكي، ينظر الى الرأسمالية بصورة تشاؤمية وثنوية، فعندما كان Adam Smith يرى الانسجام والنمو، رأى هو عدم الاستقرار والنضال والانخفاض.

فماركس يعتقد أن معنى الرأسمالية تتوقف على وجود رجل مع نقود ومهارات تنظيمية والتي تستطيع أن تعكس معنى الإنتاج، ولكن في اعتباره أن كل المتغيرات مصنوعة بواسطة العامل مشارك في الإنتاج مهما كان نوعه.<sup>(1)</sup> وعليه تولدت بذلك النظرة الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا لاقتصادها، وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموازنة بين الموارد المالية والموارد البشرية وتوجيهها نحو المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا لفروع الاقتصاد. فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورا أساسيا، ومن ثم تبرز أهمية السياسة المالية والإنفاق العام بالخصوص في اشباع حاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملة الإنتاج والتوزيع كما تحدها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية. فقد أعطت الاشتراكية للدولة مكانة هامة وأطلقت عليها بما يسمى بالدولة المنتجة، معتبرتا ان الإنفاق العام هو الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهدافها، من خلال تولي الدولة مسؤولية الإنفاق لتوفير مختلف السلع والخدمات العامة، والتي بدورها تحقق مدخرات عامة تتحول الى إنفاق استثماري يقود الى الرفع من معدلات النمو القومي. فالإنفاق العام يحقق بذلك الغايات الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة أساسا في تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل عادل محققة بذلك المصلحة العامة. غير أن هذا الفكر او التيار قد أجدف في حق القطاع الخاص وقام بتهميشه بصورة كبيرة تاركا القطاع العام في الصدارة ليتحمل أي صدمة، فعرف بالتطرف مثله مثل التيار الرأسمالي.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> Mark Skousen, « **The Big Three in Economics Adam smith Karl Marx and John Maynard Keynes** », Armonk, New York, 2007, P104.

<sup>2</sup> بن عزة محمد، «ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف. دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، 2014، ص13-14.

ليخلفه بعد ذلك الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynes (1883-1946) حاملاً لراية التدخل الحكومي مؤسساً بذلك تيار ومدرسة جديدة تحمل اسمه، فالمدرسة الكينزية جاءت لتناقض وتنتقد كل ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية كما حاولت تقليل التطرف الذي أجحف بحق القطاع الخاص، وأول الأفكار كانت وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فتوسعت بذلك مهام الدولة وتغيرت معها فكرة الدولة الحارسة لتحل محلها فكرة الدولة المتدخلة التي تملك صلاحيات واسعة في التسيير، وقد جاءت هذه الأفكار الجديدة نتاجاً لأزمة الكساد التي هزت العالم سنة 1929 والتي عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حلول واقعية لها، فجاء كينز بمؤلفه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936 التي كانت صفحاتها مليئة بمدى أهمية الدولة أو بالأحرى سياسة الإنفاق الحكومي في حل الازمات وتدوير العجلة الاقتصادية<sup>(1)</sup>، ونهاية حتمية لسياسة "دعه يعمل دعه يمر"<sup>2</sup>، فزادت الأهمية الموجهة لها ليس فقط من حيث الحجم وإنما مست حتى مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بشكل يساعد في تحسين مستوى الرفاه في المجتمع، فأفكاره كانت تؤيد الحكمة التقليدية التي تقول "انفق، وأنفق، وأنفق، حتى تساعد الاقتصاد على الدوران مرة أخرى".<sup>(3)</sup>

وهكذا، كينز يعتقد، أنه من أجل "تحريك عجلة الاقتصاد مرة أخرى"، يجب على الحكومة نفسها أن تبدأ في إنفاق النقود كون عامة الناس غير قادرة على القيام بذلك بصورة كافية. كيف، وأين تنفق الحكومة أموالها، ووما إذا كان هذا الإنفاق يحقق أي غرض عام أو خاص مرغوب فيه خارج الوظيفة الاقتصادية التي عقدت، فالغرض الوحيد من هذا الإنفاق هو شراء السلع التي ستبقى على خلاف غير المباع، حتى أن الباعة من تلك السلع يمكن بدوره "شراء"، أي توفير وظائف للعمال العاطلين عن العمل. فالإنفاق الحكومي، بالنسبة لكينز، يقوم بملاً الفجوة التي بالضرورة

<sup>1</sup> Tony Aspromourgos, « **Keynesian? Policy** », Volume 2, School of Economics, University of Sydney, NSW, Australia, P3.

<sup>2</sup> Mario Seccareccia, «Keynesianism and Public Investment: A Left-Keynesian Perspective on the Role of Government Expenditures and Debt», **Studies in Political Economy**, P47.

<sup>3</sup> Judd W. Patton, « **Better to Save or Spend? The Ants Still Have It Right** », Bellevue University, Economics Department, 2002.

يجب أن تكون موجودة في الاقتصاد الحر بين كل الادخار والاستثمار، الفجوة والتي إن لم يكن يشغلها الإنفاق الحكومي، سوف تكون مليئة بالعاطلين عن العمل والبضائع غير المباعة.<sup>(1)</sup>

وبعد التطرق الى السرد التاريخي الذي مر به الانفاق لابد لنا الان ان نتعرف على معناه ففي اللغة: هو مشتق من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، نفق البيع أي راج، وذلك انه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ونقول أنفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة.<sup>(2)</sup> أما المعنى الاصطلاحي للنفقة العامة فقد تعددت، فقد عرفها (عبد المنعم فوزي)<sup>(3)</sup> بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجة عامة، كما تعرفه (سوزي عدلي ناشد)<sup>(4)</sup> بأنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، وفي نفس القالب يعرفه (موسى رحمانى)<sup>(5)</sup> بأنها مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، وفي نفس السياق يعرفها (حامد عبد المجيد دراز وآخرون)<sup>(6)</sup> بأنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة، موضحا بذلك أن للنفقة العامة ثلاث أركان أساسية بدونها لا يكتمل معنى النفقات العمومية، فهي تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها، أو خصائص تمتاز بها، يمكن اجمالها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> Chuck Braman, « **The Theories of John Maynard Keynes** », 1996.

<http://www.chuckbraman.com/theories-of-john-maynard-keynes.html>

<sup>2</sup> باسم احمد عامر، «نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم»، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص25.

<sup>3</sup> عبد المنعم فوزي، «المالية العلمية والسياسة المالية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص41.

<sup>4</sup> سوزي على ناشد، «المالية العامة»، الدار الجامعية للنشر، كلية الحقوق، مصر، الاسكندرية، ص27.

<sup>5</sup> موسى رحمانى، «نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية»، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 2004، ص3.

<sup>6</sup> حامد عبد المجيد دراز، وسعيد عبد العزيز عثمان، ومحمد عمر حماد أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2003، ص250.

✚ تجري العمليات الانفاقية الحكومية بالنقود وكي تكون بصدد نفقة عامة فانه لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه الدولة من منتجات سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة وثماناً لرؤوس الآونة الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ويترتب على ذلك ان الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات او لمنح مساعدات لا تعتبر من قبيل النفقات العامة. (1)

✚ يصيغ أساتذة المالية العامة الصفة العامة على النفقات إذا كانت صادرة عن شخص عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقات عامة او خاصة (2)، وعلى ذلك تعد من النفقات العامة إذا كانت صادرة عن شخص عام كان يكون أحد اشخاص القانون العام كالدولة او الوزارة او المحافظة، وغيرها من اشخاص القانون العام او ان تقوم بالإنفاق بصفقتها السيادية (3) وعلى هذا لا يمكن ان تعد النفقات تلك التي تقوم بها شخصية خاصة سواء كانت طبيعية او معنوية وسواء قصد بها اشباع حاجة عامة وخاصة. (4)

✚ ينبغي ان يكون الهدف من النفقات العامة هو اشباع رغبات عامة ومن ثم تحقيق النفع العام او المصلحة العامة، حيث ينتفع بها جميع افراد المجتمع كالنفقات الحكومية على موظفيها العاملين لديها وغيرها من النفقات الحكومية التي تستهدف تحقيق الخدمة العامة ومن أجل ذلك تنص دساتير الدول عادة على وجوب مراقبة الانفاق العام وترشيده، وعلى ذلك فان إنفاق مال عام بغير مراعاة هذه الإجراءات وبغرض تحقيق منفعة خاصة لا يعتبر إنفاقاً عاماً. (5)

وللإنفاق العام مجموعة من الضوابط التي تحكمه حتى يكون فاعلاً في تحقيق الأغراض المنشودة منه وتتمثل في نقطتين أساسيتين أولها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، فالنفقة العامة تهدف أساساً الى اشباع حاجة عامة أي تحقيق المصلحة العامة، فهي لا يمكن ان تكون

<sup>1</sup> محمد صغير بعلي ويسري أبو العلي، «المالية العامة»، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص23

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص38-40.

<sup>3</sup> غازي حسن عناية، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص188.

<sup>4</sup> السوسي فاطمة، «المالية العامة، موازنة-الضرائب»، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت، ص40.

<sup>5</sup> رفعت المحجوب، «المالية العامة»، دار النهضة العربية، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1979، ص140.

مبررة الا بمقدار ما تحققه من نفع للمجتمع وهذا ما يقتضي عدم صرفها لتحقيق مصالح خاصة، وعليه فان الهدف الأساسي للإنفاق الحكومي هو تحقيق أقصى منفعة من اجل اشباع حاجات المجتمع المتعددة، كما يجب تحديد أولويات للإنفاق العام، اذ على الدولة ان تقوم بالموازنة بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية. أما ثاني اهم نقطة فهي تتمثل أساسا في الاقتصاد في النفقات اذ يجب على القائمين على الانفاق العام تجنب أي تبذير او اسراف لان في ذلك هدرا لموارد الدولة دون تحقيق أي منفعة، وبالتالي سيتسبب في زعزعة الثقة فيها، وباختصار فان ضابط الاقتصاد يعني استخدام اقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، من خلال ضبط النفقات العامة بما يراعي الحاجات الحقيقية الفعلية وبالقدر الازم فقط، بما يضمن توجيه النفقات العامة الى الأوجه النافعة، أما الترخيص والتقنين فهو يعد الضامن لتحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة، فالترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة فلا يمكن صرف أي مبلغ الا اذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع، اما تقنين النشاط الانفاقي للدولة فالمقصود به ان يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي تحددها الموازنة والقوانين المالية، ويتمثل في درجة احترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة واجراءاتها حيث تعين السلطة المخولة بالإذن وتوضيح مراحل عملية صرفها وهو ما يضمن ان النفقة العامة قد تم صرفها في مكانها بما يضمن تحقيق النفع العام المستهدف.<sup>(1)</sup>

تتعدد النفقات العامة تعددا ظاهريا يزداد على مر الأيام نتيجة اتساع وظائف الدولة والاختذ بفكرة التوجه الاقتصادي، غير انه يمكن تجميع هذه النفقات في فصائل او اقسام تضم النفقات التي تتصف بصفات مشتركة سواء من حيث دوريتها او طبيعتها او الأغراض التي تستهدفها، غير ان التقسيمات العلمية لا يعمل بها دائما عند وضع الميزانيات فكثيرا ما نجد النفقات العامة مقسمة لتقسيم لا يستند لأساس علمي وانما يرجع الى الظروف التاريخية او بعض الاعتبارات الإدارية.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> شعبان فرج، «الحكم الرشيد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر -دراسة حالة الجزائر» ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص78-79.

<sup>2</sup> محمد حلمي مراد، «المالية الدولية» ، دار الطباعة بجامعة عين شمس، مصر، ص30.



أما ما سيتم الاعتماد عليه تقسيمات للنفقات العامة على أساس آثارها الاقتصادية كونه يمتاز عن غيره من التقسيمات التقليدية بحصر الانفاق العام في مجموعات متميزة، بحيث تختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن كل مجموعة وتتشابه الآثار الاقتصادية الناتجة عن مفردات المجموعة الواحدة، وهكذا يمكن تقسيم النفقات العامة الى أربعة اقسام رئيسية هي: (1)

### 1. المنح والإعانات النقدية:

وهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون ان تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة (لكن في بعض الحالات قد تحصل الدولة على المقابل معنوي من المستفيدين من النفقة كأن تضمن تأييدها للسياسات العامة او كسب أصوات انتخابية) وينقسم هذا النوع من الانفاق الى عدة اقسام هي:

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة او تخفيض سعر البيع للمستهلك او التوطن بمنطقة معينة او تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية الى ميزانية الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الاخيرة من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي تمنحها في صورة هبات او مساعدات نقدية لدولة أخرى.

### 2. مشتريات الدولة من سلع وخدمات:

وهي تلك النفقات العامة التي يترتب عليها حيازة الدولة لبعض الموارد الاقتصادية ويتميز الانفاق العام هنا عن النوع الأول من الانفاق باحتوائه على مقابل مادي يتمثل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة وينقسم هذا النوع الى قسمين:

<sup>1</sup> شيببي عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 13-14.

○ شراء سلع وخدمات استهلاكية مثل نفقات الدولة لشراء الأدوات المكتبية والوقود ونفقات المياه والانتارة في المصالح الحكومية ونفقات الصيانة والتشغيل ونفقات الانتقالات العامة وحفلات الاستقبال.

○ شراء سلع وخدمات إنتاجية مثل نفقات تشييد الطريق والسدود والمدارس والمستشفيات والمصانع وشراء الآلات الإنتاجية ونفقات الأبحاث والتجارب.

### 3. المنح والاعانات العينية:

هي تلك النفقات التي تتكبدها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب كتوفير خدمات الصحة والتعليم مجاناً أو توفير كميات محددة من السلع التموينية مجاناً أو بأسعار منخفضة لبعض الفئات. ويدخل ضمن هذا النوع من المنح والاعانات العينية للعالم الخارجي ونعني بهذا تلك الهبات التي تمنحها الدولة ما لدولة أخرى في صورة سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية.

### 4. سداد الدولة للأصل وفوائد القروض العامة:

وينقسم هذا النوع من الانفاق العام الى ثلاثة اقسام متمثلة في سداد أصل وفوائد القروض العامة الخارجية، وأصل وفوائد القروض العامة الداخلية، وأصل وفوائد القروض العامة الداخلة الزائفة.

وسيتم تلخيص جميع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة بالاعتماد على السياسة

الانفاقية للسياسة المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول (1-2): أهداف وأدوات النفقات العامة.

الأهداف	محددات الأهداف	الوسائل
(1) توفير السلع والخدمات الاجتماعية.	مدخل اجتماعي سياسي	• انفاق استهلاكي بغرض تحديد السلع والخدمات العمة نفقات استثمارية لإنتاج السلع. • توفير الخدمات العمة الاجتماعية والاقتصادية.
(2) النمو الأمثل	اعتبارات اجتماعية واقتصادية ملزمة.	• نفقات استثمارية، توفير تسهيلات البنية التحتية، منح القروض للقطاع الخاص. • الاستثمار في الصناعات ذات الكثافة
(3) التوظيف الكامل	اعتبارات اجتماعية واقتصادية	العملية، الاعانات الانتاجية والحوافز المالية والضريبية. • خفض او زيادة الانفاق العام، تغيير مكونات الانفاق زيادة او خفض المتحصلات الضريبية وتغيير هيكلها وسائل تمويل عجز الموازنة.
(4) الاستقرار وادارة الطلب	عوامل اقتصادية	• المدفوعات التحويلية، الاعانات المباشرة والغير مباشرة، الاستثمار في الاقاليم الاقل تقدما، دعم، اعانات، الفراغ الضريبي.
(5) توزيع الدخل القومي بين الافراد	اعتبارات اقتصادية واجتماعية	

المصدر: محمد العزيز علي السوحاني<sup>(1)</sup>

## 2-5-2 السياسة الضريبية:

كان لتطور دور الدولة من الحارس ذات المهام التقليدية المتمثلة أساسا في توفير وتهيئة الإطار العام الذي يسهل على الافراد ممارسة نشاطاتهم بحرية، الى الدولة المتدخلة والموجهة تأثيرا واسعا على مفهوم المالية العامة والتي تحولت بدورها من الحيادية الى أداة في يد الدولة، آخذة على عاتقها تنفيذ عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

<sup>1</sup> - عبد العزيز علي السوداني، «أسس السياسة المالية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1996. ، ص29.

مما فرض على الدولة ان تزيد من انفاقها التسييري والاستثماري الموجه لإقامة مشاريع تنموية وبغية تحقيق هذه المهام الجديدة الناتجة عن توسع وظائفها، استوجب عليها تأمين هذه الموارد اللازمة لتغطية إنفاقها، غير ان توفير هذه الموارد المالية يقتضي سياسات مالية عموما وضريبية خصوصا هدفها التوجيه السليم للموارد خدمة لأهداف التنمية وهذا ما يتطلب التحكم في السياسة الضريبية باعتبارها ذات دلالة سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، تكشف عن اهداف الدولة.

معطيا السياسة الضريبية مكانة خاصة في علم المالية العامة المعاصر، والذي يرجع أساسا لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، فالمجتمعات ومهما اختلفت فلسفتها الاقتصادية التي تؤمن بها او اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي فإنها تتفق على ضرورة اشباع الحاجات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها المثلى بالإضافة الى العدالة في توزيع الدخل.

ارتبطت الضريبة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بدور الدولة في الحياة الاقتصادية والسياسة والمالية والاجتماعية وتطورت طبيعتها واختلفت أهدافها تبعا لطبيعة وأبعاد دور الدولة في المجتمع. نستلها بالمدرسة الكلاسيكية والتي على الرغم من تبنيتها لفكرة حيادية الدولة وعلى الرغم من ايمانهم القوي بوجود يد خفية تحكم قوى السوق ولها المقدرة على إعادة التوازن حالة حدوث اختلال.

ومن أهم روادها ومؤسسها Adam Smith (1723-1790) الذي أيد فكرة فرض الضريبة مصرحا في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر سنة 1776<sup>(1)</sup>، قائلا "ان موضوعات كل دولة تندرج في ضرورة المساهمة في دعم الحكومة، الى أقصى حد ممكن، بما يتناسب مع قدرة كل فرد، مغطية الإيرادات التي تتمتع بها والمدرجة تحت حماية الدولة".<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> مدحت القرشي، «تطور الفكر الاقتصادي»، مرجع سابق، ص 118.

1-Sam Bowman، « Adam Smith and progressive taxation », Estimated reading time: 2 minutes، Friday, April 1st, 2011.

وقد تأثر Adam Smith كثيرا بأراء الطبيعيين بخصوص اتخاذ الضريبة على ريع الأرض، كما وضح في نفس كتابه الى ان الإيرادات الخاصة للفرد تتولد من ثلاث عناصر أساسية والمتمثلة في الريع، والريح، والاجر، مبينا وجوب دفع الضريبة من كل مصدر دخل من المصادر الثلاث السابقة.

كما قام بتحديد المعايير التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند فرض الضريبة والتي حصرها في أربعة نقاط، أولها العدالة أين أكد على ضرورة اسهام كل افراد المجتمع لتحمل أعباء قيام الدولة بإشباع الحاجات العامة التي تحقق نفعاً عاماً، حسب مقدرة كل منهم على الدفع، ثانياً **التأكد والوضوح** وعنى به وجوب فرض الضريبة على أسس اليقين والوضوح بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح من خلال السعر المفروض والوقت وكيفية التحصيل. ثالثاً **الملاءمة** ويقصد بها ملاءمة الضريبة عند فرضها لظروف دافعها، بحيث يتم فرضها في الوقت والطريقة التي تتناسب وتلائم رغبة الممول وظروفه بدرجة أكبر، بما يتناسب مع تحصيل دافع الضريبة لدخله او عوائده او أرباحه، وأخيراً **الاقتصاد** ويقصد به أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل الطرق التي لا تكلف إدارة الضرائب مبالغ كبيرة وهو ما ينبغي ان يتحقق من خلال إدارة ضريبية والية عمل لا تتضمن التعقيد ولا تكون مكلفة.<sup>(1)</sup>

وقد جاءت أفكار المنظرين الذين ساروا في نفس تياره مشابهة بصورة كبيرة، فقد اهتم David Ricardo (1772- 1824) هو الآخر بالضرائب، بل فاق اهتمامه باقي المنظرين من نفس تياره، اذ اعتبر أن هذا الموضوع لم يلق العناية الكافية من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وهذا ما دفع به اصدار كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1917، حيث خصص الفصول الإحدى عشر منه للضرائب وكيفية تأثيرها على التوزيع وهي على التوالي الضرائب على إنتاج الخام، والضرائب على الايجار، والضرائب على العشور، والضرائب على الأراضي، والضرائب على الضرائب على الذهب، والضرائب على منازل، والضرائب على الأرباح، والضرائب على الأجور، والضرائب على السلع الأخرى من إنتاج الخام، وأخيراً الضرائب على الإيرادات

1-Edwin Cannan, ed., « An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations London: Methuen & Co., Ltd. Edition, 5th edition., 1904, P38.

البسيطة. هذا وقد رأى Ricardo ضرورة فرض الضرائب لكونها لازمة لمواجهة الاحتياجات العامة، وقد نادى بإحياء فكرة الضريبة على الربح لأنه الدخل الوحيد الذي يحقق برأيه فائضا في العملية الإنتاجية.<sup>(1)</sup>

وفي نفس المجموعة جاء الصوت الفرنسي "لادم سميت" Jean Baptiste Say (1767-1831) مؤسس الاقتصاد السياسي العامي، والداعي بعدم تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد، غير أنه هو الآخر قد كانت له نظرة مؤيدة ل-Smith فيما يخص فكرة فرض الضريبة على الافراد قائلا أن "كل ضريبة مهما كان دافعها، هي انتساب، وليست من العبودية بل من الحرية"، موضحا أكثر وجهة نظره في الزاميتها بقوله أن "أفضل الضرائب، هي تلك التي تكون الأقل سوءا"، وذلك تقديرا منه لضرورة مواجهة النفقات العامة، فSay يرى أن معدلات الضرائب لا يجب تعديلها لزيادة الإيرادات الضريبية، بل ينبغي بدلا من ذلك التقليل من معدلاتها بما يتناسب مع الإيراد المراد تحصيله، كما أيد Say المعايير التي وضعها Smith في فرض الضريبة مضيفا عليها ضرورة الحيادية والتوحيد في فرضها معتبرا أنه من أهم المعايير ويمكن ان يتحقق ذلك في اطار النظام التدريجي، بمعنى أن كل شخص يقوم بدفع الضريبة حسب دخله، فالطبقة الفقيرة ليست كالتبقة الغنية وفي هذا السياق أوضح ان الطبقة الفقيرة يجب أن تدفع نسبة أقل أو أن تعفى من دفع الضريبة، وفي المقابل فعلى الطبقة الغنية ان تقوم بدفع الضرائب بما يتناسب مع إيراداتها المرتفعة. حين قال: " الضرائب لا يمكن أن تكون منصفة ما لم تكن نسبتها تدريجية".<sup>(2)</sup>

لننتقل بعد ذلك للاقتصادي والعالم السياسي الألماني Karl Marx (1818-1883)، والذي كان حاملا شعار الدولة المنتجة والمتدخلة بفكر اشتراكي، والذي نظر الى أفكار الرأسمالية بصورة تشاؤمية وثورية، فقد كان يرى عدم الاستقرار والنضال والانخفاض نتاجا لدفاعهم عن المصلحة الخاصة، ليحط بأفكاره الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا لاقتصادها،

2- David Ricardo., « **On the Principles of Political Economy and Taxation** », Publish by John Murray, London., 3rd edition., 1821, P11-21.

1- Mark Brandly., « Jean –Baptiste Say, The Father of Austrian Public Finance: Views on Taxation » , **The Quarterly Journal of Austrian Economics**, Vol. 10, NO. 1, Spring 2007, P 65–78.

وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج، بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، وبالتالي فقد دعا أصحاب هذه المدرسة للاستثمار العام باعتباره عنصرا هاما في الحياة الاقتصادية، مبرزين أهمية الضرائب ويتضح ذلك من خلال المقولة الشهيرة لـ Marx "هناك طريقة واحدة فقط لقتل الرأسمالية - الضرائب، والضرائب، والمزيد من الضرائب" (1) حيث اقترح ماركس فكرة الضرائب التصاعدية على الدخل، موضحا ان الفروق الطبقيّة لها انعكاس كبير في دفع الضرائب فهو أوضح ان الطبقات الفقيرة لا تملك عائدات تعادل العائدات التي تحصل عليها الطبقات الغنية، مبرزا بذلك ضرورة فرض الضرائب حسب إمكانية الفرد والتي تعكس العائدات التي يتحصل عليها، فالضرائب المتساوية تعد ظلم في حق الطبقة الفقيرة. (2)

ليخلفه بعد ذلك الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynes (1883-1946) حاملا لرؤية التدخل الحكومي مؤسسا بذلك تيار ومدرسة جديدة تحمل اسمه، فالمدرسة الكينزية جاءت لتناقض وتنتقد كل ما جاءت به المدرسة الكلاسيكية موجبة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية فتوسعت بذلك مهامها وتغيرت معها فكرة الدولة الحارسة لتحل محلها فكرة الدولة المتدخلة التي تملك صلاحيات واسعة، ووفقا لنظرية Keynes فإن (يد سميث الخفية) كانت تعاني من داء التهاب المفاصل، حيث عجزت عن المحافظة على حالة التوازن الاقتصادي.

وقد اهتم Keynes بجانب الإيراد للدولة والمتمثل أساسا في السياسة الضريبية، ويرى فيما يتعلق بالضريبة أنه بإمكان الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض فئات المجتمع وذلك بفرض الضرائب على مداخيلهم، مما يمكنها من التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية.

كما تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة، وفي نفس الوقت تقوم بإعفاء الدخل المنخفضة من الضريبة وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك

2- Jeffery L.Yablon., « As Certain as Death -- Quotations About Taxes » , **published by Tax Analysts**, Doc 2009-27145, 2010, P 82.

3- Mathew Forstater., « Tax-Driven Money: Additional Evidence from the History of Thought, Economic History, and Economic Policy » , **Working Paper No. 35**, August 2004, P 8.

وبالتالي الطلب الفعلي، كما يمكن عن طريق السياسة الضريبية لتشجيع المؤسسات على الاستثمار، وذلك بتقديم لها امتيازات جبائية بإعفاؤها من الضريبة على السلع المشتراة أو على السلع المباعة.... إلخ.<sup>(1)</sup>

ليظهر بعد ذلك الكثير من المنظرين والاقتصاديين محاولين توضيح السياسة الضريبية من خلال عدة تعاريف تصب في نفس القالب ولكن قبل التطرق الى مفهوم السياسة الضريبية لا بد من فهم المعنى المرجو من استخدام كلمة السياسة، فالسياسة عبارة عن لفظ يستخدم من قبل الدولة وكافة مؤسساتها لتحقيق هدف معين وقد ارتبطت في هذا المفهوم بالضريبة، مما يعني استخدام الدولة للنظم الضريبية المفروضة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة اقتصادية كانت او اجتماعية او سياسية او تنموية.

وقد عرف (الحجازي، مرسى السيد)<sup>(2)</sup> السياسة الضريبية "كونها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية."، كما عرفت (حمودي ولد شيخنا)<sup>(3)</sup> بأنها "إطار لتنظيم وترتيب وتوجيه وتنسيق مختلف الإجراءات والتدابير الضريبية المختلفة التي يتم اتخاذها ضمن بيئة اجتماعية معينة من طرف سلطة تشريعية قائمة بهدف تحقيق نتائج مالية واقتصادية واجتماعية."

والحديث عن السياسة الضريبية يدفعنا الى ضرورة التطرق الى النظام الضريبي كونه عنصر أساسي في تكوين السياسة الضريبية والذي يعرف على انه "مجموعة التشريعات والسياسات

<sup>1</sup> - محمود جماد، «استراتيجية الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد الجزائري»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 13.

<sup>2</sup> - الحجازي، مرسى السيد، 1998، «النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)»، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998، ص 7.

<sup>3</sup> - حمودي ولد شيخنا، «السياسة الضريبية في موريتانيا»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 36.



والأجهزة التي تخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة او جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية ونهائية وبدون مقابل خاص مباشر".<sup>(1)</sup>

وقد تم وضع بعض المعايير التي يجب ان تتوفر في أي نظام ضريبي، فقد أخذ موضوع تحديد ملامح نظام ضريبي جيد اهتمام العديد من الدارسين والباحثين أشهرها مؤشرات V.Tanzi أين قام بتحديد مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال تتمثل في:<sup>(2)</sup>

❖ مؤشر التركيز: ويقضي هذا الأخير بأن يأتي جزء كبير من اجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لان ذلك من شأنه ان يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تدر إيرادات محدودة يمكن ان يؤدي الى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بان الضرائب مفرطة.

❖ مؤشر التآكل: ويتعلق الامر بما إذا كانت الاوعية الضريبية الفعلية قريبة من الاوعية الممكنة لان اتساع الوعاء الضريبي يؤدي الى زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا واذا ابتعدت الاوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الافراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فان ذلك يؤدي الى تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع الى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى من شأنه ان يحفز على التهرب الضريبي.

❖ مؤشر تأخر التحصيل: ويتعلق الامر بوضع الاليات الدافعة الى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لان التأخر يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم ولهذا لا بد ان يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة تحد من الليل الى التأخر في دفع المستحقات.

❖ مؤشر التحديد: ويتعلق الامر بمدى اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى، فمثلا

<sup>1</sup> - أحمد عبد العزيز الشرقاوي، «السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1981، ص6.

<sup>2</sup> - عمار ميلودي، «أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1992-2010»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 70-71.

يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات المعدل المنخفض.

❖ مؤشر الموضوعية: والامر يتعلق بضرورة جباية الضرائب من اوعية يتم قياسها بموضوعية بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء انشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدا اليقين الذي يقضي حسب ادم سميث بان تكون الضريبة الملزم بدفعها المواطن محددة على سبيل اليقين، دونما غموض، او تهكم بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للممول او لأي شخص اخر، وهكذا يمكن الممول من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف او سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.

❖ مؤشر التنفيذ: ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية وهذا يتعلق ايض بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

❖ مؤشر تكلفة التحصيل: وهو مؤشر مشتق من مبدا الاقتصاد في الجباية والنفقة وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضريبة اقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

لننتقل الى مفهوم الضريبة إذ عرفها (المهايني والحبش)<sup>(1)</sup> على أنها "فريضة الزامية يلتزم المكلف بدفعها للدولة حسب مقدرته وبغض النظر عن المنافع التي تعود عليه جراء تقديم هذه الخدمات او تحقيق حاجة عامة."، وفي نفس السياق عرفتها(طبيي أمال)<sup>(2)</sup> "بأنها أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنويا فيما بين الافراد حسب طاقتهم، فهي ذلك الجزء السنوي الذي تستولي عليه الدولة لما لها من حق السيادة من دخول الافراد باعتباره نصيب كل منهم في هذه الأعباء."، كما عرفت على أنها "مبلغ من النقود يدفعه الأشخاص جبرا الى السلطات العامة لغرض أساسي

<sup>1</sup> محمد خالد المهايني وخالد الخطيب الحبش، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006، ص175.

<sup>2</sup> -طبيي أمال، «دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ضمن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص8.

هو تمويل النفقات العامة ودون ان يعود على دافع الضريبة في المقابل دفعها نفع خاص. "من قبل (تادريس والعقاد) (1).

أما (دراز وبطريق) (2) فقد عرف الضريبة على أنها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الافراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة." وفي الأخير فقد قدم (لابد لزرق) (3) تعريفا شاملا للضريبة والمتمثل في كونها "اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة."

وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن استخلاص ان الضريبة تتمتع بآركان أساسية لا يكتمل معناها بدونها، فهي تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها، أو خصائص تمتاز بها، يمكن اجمالها في النقاط التالية: (4)

■ **الضريبة تمثل اقتطاع النقدي:** أي أنها تفرض ويتم تحصيلها بآصور نقدية في الغالب وبالذات في الوقت الحاضر، رغم أن الضريبة كانت في فترات سابقة وبالذات في الاقطاع، والنظم الاستبدادية تفرض ويتم تحصيلها بصورة عينية كنسبة أو جزء من الإنتاج، أو بتقديم عمل، وحيث كان يتم اللجوء الى استخدام القوة والاكراه من اجل الحصول على الضريبة عينا بشكل خدمات عمل تقدم للدولة عن طريق السخرة والاجبار، الا ان الصورة العينية لفرض الضريبة وتحصيلها تضاعل بدرجة كبيرة وذلك لأسباب عديدة أهمها أن الإنتاج لم يعد موجهها للاستخدام والاستهلاك الذاتي بل أصبح يستخدم للتحصيل النقدي أين أصبح الاقتصاد اقتصادا نقديا، بدلا من طبيعته العينية التي

<sup>1</sup>- صبحي تادريس ومدحت محمد العقاد، «مقدمة في علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص578.

<sup>2</sup>- حامد عبد المجيد دراز ويوسف احمد بطريق، «النظم الضريبية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص7.

<sup>3</sup>- لابد لزرق، «ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة ولاية تيارت»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص2.

<sup>4</sup>- فليح حسن خلف، «المالية العامة»، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اربد، الاردن، 2008، ص171-174.

كانت ترتبط باقتصاد الكفاف، وهو الامر الذي أدى الى ضرورة حصول الدولة على إيراداتها العامة والضريبية منها نقدا كونها تتفق على مهامها ونشاطاتها انفاقا نقديا.

▪ **اجبارية الضريبة:** أي ان الضريبة يتم تحصيلها بصورة اجبارية وليست اختيارية استنادا الى سلطة الدولة وباعتبارها ايرادا من إيراداتها السيادية، حيث تحدد الدولة لوحدها ومن خلال تشريعاتها القانونية نوع الضريبة ومعدلها والوعاء الذي تفرض عليه الضريبة، والمكلف بدفعها وكيفية تحصيلها والوقت الذي يتم فيه هذا التحصيل بدون الاتفاق مع دافع الضريبة، وفي حالة عدم قيامه بذلك فإنه يتعرض للمساءلة والملاحقة القانونية، كما ان الضريبة المفروضة على الافراد لا يتم احتسابها على أساس النفع الذي يتحصل عليه مقابل دفعها بل يتم الاستناد الى قدرة الممول على الدفع وهو الامر الذي يؤكد عدم الارتباط بين دفع الضريبة والمقابل الذي يحصل عليه من يقوم بدفعها.

▪ **الضريبة تفرض من دون مقابل خاص مباشر:** ان دافع الضريبة لا يحصل على خدمة أو منفعة خاصة مباشرة تقابل الضريبة التي يؤديها للدولة وانما يقوم بدفعها استنادا الى كونه عنصر في الهيئة الاجتماعية وهذا لا يعني ان دافع الضريبة لا يحقق أي نفع بل هو يحقق نفع من خلال النفع العام الذي يتحقق نتيجة انفاق حصيله الضريبة على المرافق العامة والنشاطات التي تحقق الحاجات العامة بما يحقق المصلحة الاجتماعية، كما يمكنه أي يستفيد من الخدمات العامة بشكل خاص وفردى والمتمثلة في الخدمات القابلة للتجزئة كالخدمات الصحية والتعليمية والتي تحقق نفعا خاصا لدافع الضريبة ولكن بشكل غير مباشر.

▪ **الضريبة تفرض لتحقيق المنفعة العامة:** ارتباطا لما سبق وتأكيدا ان الضريبة لا يتم فرضها مقابل خدمة او نفع خاص مباشر لمن يقوم بدفعها، وانما تفرض ويتم تحصيلها واستخدام حصيلتها بالشكل الذي يتحقق معه النفع العام، اذ يمنع استخدام حصيله الضريبة لتحقيق نفع خاص خاصة الجهات التي تمتلك القوة والسلطة والنفوذ بما يزيد من قوتها وسلطتها ونفوذها على حساب دافع الضريبة كما كان عليه الوضع في عهود الاقطاع والاستبداد أي كانت تستخدم حصيله الضرائب في الغالب لفائدة الفئات المسيطرة، ومن أجل ذلك يتم التأكيد على ضرورة ارتباط فرض الضريبة بتحقيق المنفعة العامة باعتبار ان هذا يمثل الهدف الأساسي لفرضها وتحصيلها.

3-5-2 السياسة الائتمانية:

في كثير من الأحيان تحتاج الدولة الى مبالغ كبيرة حتى تغطية انفاقاتها، التي لا تتحملها إيراداتها الدورية وبالأخص الضرائب، مما يدفع بالدولة للجوء الى الاقتراض، وتعرف هذه العملية بالقرض العام، وهو مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة وان كان لا يتصف بالدورية والانتظام، تلجأ اليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد ان تكون قد استنفذت كافة إيراداتها، وتلجأ الدولة الى القروض العامة في حالتين أساسيتين:

❖ أولاًها عند وصول الضرائب الى مستواها الأمثل، وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأمثل، بمعنى ان القدرة التكلفة الوطنية او ما يعرف بالطاقة الضريبية الوطنية قد استنزفت، فلا يعود باستطاعتها طلب المزيد من الضرائب والا سيترتب عنه آثار اقتصادية وخيمة تتمثل أساسا في تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي.

❖ أما ثانيها في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود أفعال عنيفة لدى المكلفين بها بالرغم من عدم وصولها الى مستواها الأمثل، أي قبل استنزاف القدرة التكلفة الوطنية، فالضرائب من هذا النوع لها حدود من طبيعة اقتصادية وأخرى نفسية، مما تكبل قدرة الدولة في الالتجاء لها. في مثل هذه الأحوال يصبح القرض كوسيلة فعالة في يد الدولة لتجميع المدخرات التي تستطيع الضرائب ان توفرها، وبالتالي فان عبء تمويل النشاط العام في ابعاده المتعددة يصبح موزعا بين المقرضين والممولين، بدلا من كونه مقتصر على ممولي الضرائب فقط، وعليه يمكن اعتبار القرض العام من الناحيتين النظرية والتطبيقية أداة من أدوات السياسة المالية، أي وسيلة من وسائل التوجيه الاقتصادي ينبغي استخدامها بعناية فائقة لخدمة الأغراض الاقتصادية للدولة.

والدارس لتطور الفكر المالي بالنسبة للسياسة الائتمانية العامة لا يملك الا ان يقف متأملا بعض السمات الواضحة على الطريق، والدالة على تعثر الفكر المالي في أولى خطواته اذ خلت معظم الكتابات حتى القرن السابع عشر من أي مناقشة جادة حول السياسة الائتمانية العامة، ويمكن اسقاط ذلك لسببين رئيسيين أولهما قوة نفوذ التعاليم الدينية على مفكري تلك الحقبة، والسبب الثاني عدم الحاجة الى خاصة في العصور الإسلامية الأولى الى موارد إضافية استثنائية لتغطية

النفقات العامة. واستمر الحال كذلك في العصور الوسطى فكانت الحكومات قليلا ما تلجا الى الاقتراض، وان فعلت فقد كان ذلك يتم بصعوبة شديدة.

ويتطور المجتمعات وحصول البرلمانات على حقوقها الكاملة في فرض الضرائب، ازدادت ثقة الافراد في إمكانية الحكومة الوفاء بالتزاماتها. لتلجا الحكومة الى الاقتراض بصورة منتظمة في أوائل القرن الثامن عشر، لتجد اهتماما واسعا من طرف المفكرين والكتاب الكلاسيك للسياسة الائتمانية العامة.

واتخذ الفكر الكلاسيكي في غالبية موقفا عدائيا من التجاء الدولة الى القروض العامة منقسمين الى اغلبية ساحة معارضة، واقلية نادرة لا ترى في عملية الاقتراض كل هذه المساوئ التي التصقت بها. فالاقتصاديون الكلاسيك كانوا يؤمنون بان الدور الاقتصادي للحكومة يجب ان يكون في اضيق الحدود ايماننا منهم بتفوق القطاع الخاص.

على رأسهم Adam Smith (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية والذي كان من أشد المعارضين لفكرة القروض العامة، ومن المؤيدين لفكرة موازنة الميزانية سنويا، فقد امن بعدم انتاجية الانفاق الحكومي وان موارد المجتمع الاقتصادية ستستغل بشكل كفو وبصفة مستمرة إذا ما وقت الدولة جانبا ولم تتدخل في النشاط الاقتصادي على وجه الاطلاق. تاركا أيها في خانة الحامي من المخاطر الخارجية والداخلية، وميزان العدل الذي يحكم بين المواطنين، بالإضافة الى تأدية بعض خدمات المرافق العامة.

وقد كان Smith يرى أن السماح للحكومة بالاقتراض سيحرم القطاع الخاص من رؤوس أموال لازمة للدفع بعجلة التنمية.

أما عن Jean Baptiste Say (1767-1831) فهو الآخر لم يكن أقل من Smith انتقادا للسياسة الائتمانية العامة، فقد آمن بان الانفاق الحكومي لا يختلف من حيث المبدأ عن الانفاق الاستهلاكي الفردي فكلاهما تضييع وفقدان للثروة القومية، فقد ناشد بضرورة التقليل من الاستهلاك الفردي حتى تكون رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والتجارة وزيادة الإنتاج، فالتسلسل المنطقي لأفكار Say توجب تقييد الانفاق الحكومي، وقد رأى ان تمويل النفقات الغير منتجة من خلال

اللجوء الى الاقتراض سيضيف عبء آخر على الدولة، بجانب ضياع الثروة والمتمثلة في الفوائد الواجب تأديتها مقابل القرض.

لنصل الى أفكار David Ricardo (1772-1824) والذي شارك الفكر الكلاسيكي في خطوطه العريضة بالنسبة الى السياسة الائتمانية العامة ولكنه اضاف بعض التعديلات، فبالنسبة له عبء القروض لا يتمثل في الفوائد السنوية ولكن في ضياع أصل القرض، والتي تمثل الخسارة الحقيقية لرؤوس الأموال المنتجة، اما فوائد القرض فلا تزيد عن كونها تحويلا من دافعي الضرائب الى حاملي السندات يتوقف أثرها على اختلاف السلوك الاقتصادي لكل من دافعي الضرائب وحاملي السندات.

وبالمقابل فقد أوضح Ricardo انه لن يترتب على تسديد القروض العامة أي منفعة تذكر، كما بين ان وجود القروض العامة لا يضعف من مقدرة الدولة في فرض الضرائب وتحصيلها فلا اختلاف في الطاقة الضريبية، كما انها لا تضعف من مكانة الدولة في منافستها الخارجية برغم ارتفاع الضرائب والقروض، ليكون قد انزاح عن الفكر الكلاسيكي المتعصب، ليعود سريعا الى انتقاد السياسة الائتمانية العامة من جديد مطالبا بسرعة تسديد تلك القروض.<sup>(1)</sup>

ليستمر سيناريو السياسة الائتمانية العامة مطروحا للنقاش بين التأييد والمعارضة حتى جاءت الثورة الكينزية على يد John Maynard Keynes (1883-1946) ليغير من الفكر الاقتصادي مضيفا الكثير من أدوات التحليل الاقتصادي. فقد تميزت تلك الفترة بوجود جهاز انتاجي متقدم ومعتل يشكو من نقص في الطلب الفعلي عن المستوى اللازم لتشغيل هذا الجهاز، لتخلص بذلك الى ضرورة تدخل الدولة لرفع الطلب الفعلي (الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار) الى المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. وبهذا تكون النظرية الكينزية قد بررت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ومع عدم كفاية السياسة النقدية والضريبية في تلك الفترة، وجدت هذه النظرية في فكرة التوسع في الانفاق الذي يخلق نوعا في عدم التوازن في الميزانية ملاذا تلجأ من خلاله الى القروض لتغطية النفقات العامة سواء كانت استثمارية او استهلاكية.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، ومحمد عمر أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 27-35.

وقد لخصت أفكار Keynes في كون القروض العامة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية، بغرض تحقيق التشغيل الكامل في اتجاهين مختلفين الأول لمحاربة البطالة من خلال دعم القوة الشرائية ورفع الطلب الفعلي، أما الثاني ففي محاربة التضخم من خلال حفظ القوة الشرائية وخفض الطلب الفعلي. بالإضافة الى ما سبق فقد اعتبر أن للقروض العام دورا مهما وبالأخص القروض الأجنبية الخارجية، وما تساهمه في تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية مبررا سبب اللجوء اليها لسببين أولهما انخفاض نسبة الأموال المدخرة، والثاني احتياج الدولة المتخلفة الى استرداد مستلزمات التنمية من الخارج.<sup>(1)</sup>

يعود مصطلح القرض الى الكلمة اللاتينية "creditum" والمشتقة من الفعل اللاتيني "credere" والتي يقصد بها الثقة (croire) أو بمعنى آخر (faire confiance)<sup>(2)</sup>، ولغة يقصد بالقرض بأنها كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض<sup>(3)</sup>، أو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها<sup>(4)</sup>، أما التعريف القانوني لمفهوم الاقراض بأنه " كل فعل تقوم من خلاله مؤسسة مهياة لهذا الغرض بوضع مؤقتا مجموعة من الأموال في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء.<sup>(5)</sup>

كما يتبين ان العملية الائتمانية تقوم على اساس توافر ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في:<sup>(6)</sup>

**الثقة + الوقت + الوعد = اقراض**

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، «أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام»، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص230.

<sup>2</sup> شاكِر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص90.

<sup>3</sup> Michelle de Mourgues, "la monnaie systeme financier et théorie monétaire", 3ème édition, economica.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص103-104.

<sup>5</sup> Amour Ben Halima, "pratique des techniques bancaires", édition Dahleb, Alger, 1997, p: 05.

<sup>6</sup> Farouk banyakoub, "l'entreprise et le financement bancaire", edition dunord, 2004, p18.



فلا يمكن تقديم القروض في حالة إذا ما الغي عنصر من هذه العناصر الأساسية الثلاثة، فمن المستحيل أن يتم تقديم قرض الى شخص غير موثوق به، فهو يعد أهم عنصر تقوم عليه عملية الاقراض، كون الثقة المتبادلة توصلنا الى ثاني اهم عنصر وهو الوعد، والمقصود به هو ان يقوم البنك بتقديم اقراض لشخص معين طبيعي كان او معنوي ثقة بأن هذا الاخير سيفي بالوعد والمتمثل في تسديد ذلك القرض بالشروط المتفق عليها، خلال فترة زمنية محددة يتفق عليها العنصرين، وهذا ما يجعل العنصر الثالث يتحقق.

أما عن الإقراض العام أو الائتمان العام فيمكن تعريفه على أنه "عبارة عن مبالغ مالية تقتريها الدولة أو أحد هيئاتها العامة من الافراد والمقيمين، مع التعهد برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقا لشروط القرض التي تعلن عنها بواسطة المستندات." (1) كما يعرف على انه "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها اليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع الفوائد مدة القرض وفقا لشروطه". (2)

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن القرض العام لا يتعدى كونه عقد تبرمه الدولة او احدى هيئاتها العامة مع الجمهور او مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لاذن يصدر من السلطة المختصة. وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن استخلاص ان القرض العام يتمتع بآركان أساسية لا يكتمل معناها بدونها، فهي تعتبر خصائص تمتاز بها، يمكن اجمالها في النقاط التالية: (3)

♦ القرض العام عقد: لكل عقد طرفان وعقد القرض كبقية العقود الطرف الأول فيه الدولة او احدى هيئاتها العامة وهما الجانب المستدين (المقترض)، والطرف الثاني هو الجمهور او دولة أخرى وهما الجانب الدائن (المقرض)، ويتعهد الجانب الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول موعد

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهبتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص122.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص290.

<sup>3</sup> عادل العلي، «المالية العامة والقانون المالي والضريبي»، اثره للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009، ص271.

الوفاء كما يتعهد بتقديم فائدة على القرض وفقا لنصوص العقد، اما الجانب الاخر فيتعهد بتقديم مبلغ القرض الى الجانب الأول.

♦ القرض العام يصدر طبقا لاذن من السلطة المختصة: حتى يصبح القرض مشروعاً لا بد من صدور أوامر به من السلطة المختصة سواء كان البرلمان او ايه سلطة تشريعية أخرى ومن ثم لا يجوز للدولة ان تبرم قرضاً مع اية جهة قبل ذلك الاذن حتى يتمكن البرلمان او ما يمثله من احكام رقابية على موارد الدولة وواجه انفاقها. ويقتصر هذا الاذن غالباً على المبادئ الأساسية. كتحديد مبلغ القرض ومدته ومعدل فائدته وتترك الأمور الفنية في القرض الى السلطة التنفيذية.

ومع تعقد الحياة الاقتصادية والتقدم الذي تعرفه واتساع حجم الخدمات التي تقدمها، ونظراً لكون القرض العام يتسم بمرونة عالية فقد تنوعت اشكاله وفق معايير متعددة على النحو التالي:

+ **تقسيم القروض تبعاً للمعيار المكاني:** وتقسّم القروض العامة تبعاً لهذا المعيار الى قروض داخلية وقروض خارجية. فالقروض الداخلية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في اقليمها، بصرف النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين ام أجانب. (1)

أما القروض الخارجية فهي القروض التي تستدينها الدولة من اشخاص دولية كالمنظمات الاقتصادية الدولية، سواء كانت دولية او إقليمية، او من اشخاص خاصة اجنبية كالبنوك التجارية والافراد الذين يكتتبون في سندات الدولة عند طرحها في أسواق المال الدولية. وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملة الأجنبية. (2)

+ **تقسيم القروض العامة تبعاً للمعيار الإداري:** ويمكن تقسيم القروض العامة تبعاً لحرية إدارة المقرض في الإقراض، الى نوعين قروض اختيارية وقروض اجبارية. والقرض الاختياري هو مبلغ من المال

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، ومحمد عمر أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2005، ص47.

<sup>2</sup> محمد خالد المهاني، وخالد الخطيب الجشي، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2000، ص270.

تستدينه الدولة من المقترضين طوعا لا كرها، بمعنى ان الدولة في هذا النوع من القروض لا تلزم المقترضين على الاكتمال في سدادها بل تترك لهم الحرية في اقرضاها او عدم اقرضاها. (1)

اما القروض الاجبارية فهو استثناء من الأصل، لان الدولة تحصل عليه رغما عن إرادة المقترضين الذين يلتزمون بتقديم مبلغ القرض على ان تتعهد الدولة برده إليهم مع فوائده. ولا تلجأ الدولة الى مثل هذه القروض الا في الحالات الاستثنائية، كالحروب والأزمات المالية وكذلك عندما تضعف ثقة الافراد في المركز المالي للدولة. (2)

✚ تقسيم القروض العامة تبعا للمعيار الزمني: وهنا يفرق بين القرض على أساس موعد السداد، اما قروض قصيرة الأجل وهو القرض الذي يدفع في مدة لا تزيد عن سنة، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر. وهذا النوع من القروض تلجا اليه الدولة بهدف مواجهة بعض احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية، حيث تصدر الدولة ما يعرف بأذونات الخزنة العادية او غير العادية لتغطية العجز في موازنتها سواء كان حقيقيا ام نقديا. وقروض طويلة الأجل وهو الذي تزيد مدة سداده عن خمس سنوات بصفة عامة، وتلجا اليها الدولة عند حصول عجز حقيقي في موازنتها للقيام بمشروعات إنتاجية او لتمويل نفقات استثنائية عن طريق اصدار سندات بعيدة الاستحقاق. (3)

وللقروض العامة آثار واسعة ومتباينة على النشاط الاقتصادي والتوازن الاقتصادي الإجمالي، وهي تعتبر من أدوات السياسة المالية التي تغيرت النظرة اليها بتغيير دور الدولة من الحارس الى المتدخلة الى المنتجة، فلم تعد مصدرا استثنائيا من مصادر الإيرادات العامة. وأصبحت الدولة تستعين بها لتحدث آثارا اقتصادية واجتماعية، وان كان مازال يلجا اليها في اضيق نطاق ممكن وفي حدود ما يمكن ان تحدثه من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> عادل فليح علي، «المالية العامة والتشريع المالي والضريبي»، ادار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2003، ص152.

<sup>2</sup> السيد عبد المولى، «المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام»، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1978، ص391.

<sup>3</sup> عادل العلي، «مرجع سبق ذكره»، ص277.

كما تمس آثار القروض العامة المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي، فتؤثر على كل من مستوى الانفاق العام ومن ثم فهي تساهم في التوسع في الانفاق العام والاستثمار العام على حساب الانفاق والاستثمار الخاص، ويمكن تلخيص هذه الأخيرة في النقاط التالية:<sup>(1)</sup>

■ أثر القروض على الاستهلاك والادخار:

تؤثر القروض العامة على كل من الاستهلاك والادخار من خلال ما تؤدي إليه من إعادة توزيع للدخل القومي، وعادة ما يتم هذا التوزيع لصالح الميل للادخار على حساب الاستهلاك، فالقروض تمنح العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات لصغار المدخرين، من أجل تشجيعهم على الادخار والاكنتاب في سندات القرض العام، فمن وجهة نظرهم يكون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية أكثر سهولة وأماناً وأقل خطورة من توظيفها في السندات الخاصة. مما يؤدي إلى رفع الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك، وبمعنى آخر فإن الأفراد عادة ما يفضلون الاكنتاب في سندات القروض العامة من مدخراتهم المعدة للاستثمار، على زيادة الادخار على حساب الاستهلاك.

■ أثر القروض على الاستثمار:

يترتب على عقد القرض وما يتبعه من دفع فوائد منتظمة واصل الدين إلى المقرضين، انخفاض الأرباح المحتملة، ومن ثم انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبالتالي انخفاض الميل للاستثمار. أضف إلى ذلك أن التوسع في القروض العامة سيجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكنتاب في سندات القروض العامة، وارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلباً على الميل للاستثمار الخاص فالأفراد المكتئبين، سيسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة مما سيلحق ضرراً معتبراً بالاستثمارات الخاصة.

■ أثر القروض على زيادة الكتلة النقدية:

تقترب القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة الكتلة النقدية المطروحة للتداول، مترتباً عن ذلك أنه في حالة الوصول إلى التشغيل الكامل فإنها تحدث أثراً تضخمية بالغة الخطورة، وبشكل

<sup>1</sup> محرز محمد عباس، «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2003، ص 308-

هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة فاكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عادة عن طريق خلق كمية جديدة من النقود، ويتم ذلك على النحو التالي:

✓ حينما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب في القروض العامة فإنه يقوم بذلك عن طريق اصدار نقود جديدة.

✓ تؤدي إعادة خصم السندات الخزينة لدى البنك المركزي الى زيادة الكتلة النقدية.

✓ تقوم عادة البنوك التجارية التي تكتب في السندات الحكومية بخلق ودائع ائتمانية جديدة مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات، ومعنى ذلك ان السندات الحكومية وخاصة ادونات الخزينة تدخل في حسابات نسبة السيولة المصرفية التي تحدد حجم الودائع، وتؤدي بالتالي الى زيادة الودائع الائتمانية.

✓ قد تحدث ان تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى البنوك في شكل ودیعة على ان تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها، وفي هذه الحالة يكون النظام المصرفي ككل قد اكتتب في القرض العام بنقود كتابية إضافية.

■ أثر القروض في توزيع العبء المالي العام:

يوزع القرض العبء المالي له بين المقترضين والمكلفين بالضرائب كما انه يرتب نوعين من الأعباء، الأول هو **بالعبء المالي للقرض** أي عبء الخزينة العمومية للدولة أية التزامات تقدمها الدولة للمكنتبين في القرض العام، أما الثاني **بالعبء الاقتصادي للقرض** فهو عبء على الاقتصاد الوطني أي مدى ثقل القرض على الحياة الاقتصادية بكل جوانبها منذ لحظة إصداره حتى السداد، فالقرض لا يلقي فقط عبئه على الاقتصاد الوطني فقط بل يوزعه على الفئات المختلفة والاجيال المختلفة، مما يؤثر على الإنتاجية الوطنية والرفاهية الاقتصادية، فالعبء الاقتصادي للقروض يرتبط أساسا بالأفراد الذين يتحملون هذا العبء.

#### 4-5-2 صندوق ضبط الموارد:

مما لا شك فيه أن ازدياد أسعار البترول وتقلباتها الدورية باستمرار حافز للبحث عن مصادر بديلة، وسوف تتسع رقعة هذا الخيار إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العامل الإيكولوجي في العصر الحديث، بالإضافة الى وجود إمكانات نظرية هائلة على الأمد البعيد في البحث عن

مصادر أخرى للطاقة كالطاقة النووية والطاقة الشمسية، خاصة عندما يبدأ الإنتاج البترولي بالانحسار لكونه من الموارد الناضبة، غير أن الإمكانيات الملموسة لتطور مصادر الطاقة في ظروف اقتصادية ملائمة (نسبة التكاليف المنخفضة مثلاً) في المدى المتوسط محدودة جداً، وتقدم كل منها يصطدم بصعوبات وعراقيل عديدة تقنية ومالية وبيئية وسياسية، وهذا يعد بمثابة اثبات من الناحية العملية على أن الهيدروكربونات التقليدية ستبقى إلى سنوات قادمة، المصدر الأول لمعظم الطاقة التي تستخدم، بما يعادل 90% من إجمالي الطاقة، يشكل الوقود الأحفوري أكثر من 80% منها (34% من البترول، و26% من الفحم، و21% من الغاز).<sup>(1)</sup>

ونظراً لكون الجزائر واحدة من الدول النفطية التي تعاني من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات أين يشكل النفط المصدر الأساسي للعوائد المالية، كان لابد للحكومة الجزائرية أن تخطوا خطوة فعلية، وتعمل جاهدة لتستفيد من الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول حتى تقلل ولو بنسبة ضئيلة الخسائر التي يمكن أن تنجم نتيجة صدمة نفطية سلبية، ووفقاً لإحصائية شركة البترول البريطانية BP الصادرة سنة 2012، فإن متوسط العمر الافتراضي للنفط الجزائري هي 46 سنة<sup>(2)</sup>، كل هذه الأمور مجتمعة دعت الحكومة الجزائرية إلى محاولة الاستفادة من تجارب الدول النفطية الرائدة لتصادق على تكوين "صندوق ضبط الموارد".

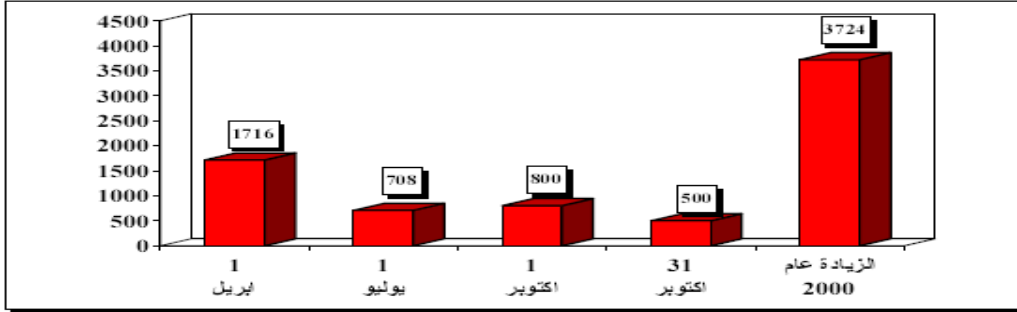
فقد عرفت أسعار البترول ارتفاعاً غير مسبوق سنة 2000، نتيجة اتفاق كل الدول المنتجة للنفط إلى تخفيض الإنتاج بمقدار 2.104 مليون برميل يومياً في مارس 1999، لتعاود رفع الإنتاج سنة 2000، والشكل التالي يوضح الزيادات التي قامت بها منظمة الأوبك.

<sup>1</sup> ككتوش عاشور، "الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص12.

<sup>2</sup> موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص82.

المطل (2-3). التخفيضات الانتاجية التي اقترتها الالوبك سنة 2000

( الف يرميل / يوم )



المصدر: موربي سمية (1)

هذه الزيادات كان لها الاثر الاكبر على الاقتصاد الجزائري أين عرفت الميزانية العامة فائض قدر بـ 14655200 دج، لتكون دافعا قويا للسلطات الجزائرية لإقرار صندوق ضبط الموارد والذي تم انشاؤه بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، وهو عبارة عن صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة بالخرينة، وبشكل أدق حسابات التخصيص الخاص، يتم تمويله من فوائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، ولكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق، وقد تم انشاء هذا الصندوق لعدة أسباب داخلية وخارجية والمتمثلة في:

### 1. الدوافع الداخلية:

والمتمثلة في نوعية قطاع الاقتصاد الجزائري أين يمثل البترول حصة الاسد أو العامل الرئيسي الذي يسير على أساسه الاقتصاد الجزائري، ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع مدى تأثير قطاع المحروقات في كل من معدلات النمو الاقتصادي والموازنة العامة للدولة، بالإضافة الى ميزان المدفوعات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2). تطور كل من نسبة الجباية البترولية الى اجمالي الإيرادات و الصادرات النفطية الى الناتج المحلي و الصا

درات النفطية الى الصادرات

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
Oil/GDP	19.95	25.65	22.31	19.39	20.30	23.13	26.95	27.36	20.27	24.38	38.47
Oilr/T	39.06	57.93	64.21	57.69	46.78	51.34	54.74	54.64	52.15	51.22	60.47
Oilexp/Exp	74.07	72.45	63.96	58.67	52.93	56.25	68.05	66.69	48.61	55.91	93.36

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة 1990-2000

2. الدوافع الخارجية:

أما عن الدوافع الخارجية فهي تتمثل في عنصرين رئيسيين، أولهما تقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية والناجمة عن أسباب خارجية قائمة أساسا على العرض والطلب بالإضافة الى عوامل أخرى تم ذكرها سابقا، أما الدافع الثاني فتتمثل في محاولة الاستفادة من تجارب الدول النفطية، والتي تبنت فكرة تكوين الصناديق السيادية، والجدول التالي يوضح بعض الدول التي قامت بتبني هذه الفكرة:

الجدول (2-3). الدول النفطية المؤسسة للصناديق السيادية:

سنة التأسيس	التسمية الرسمية للصندوق	البلد	سنة التأسيس	التسمية الرسمية للصندوق	البلد
2000	صندوق ضبط الموارد	الجزائر	1960 1976	صندوق الاحياطيات العامة صندوق الاجيال القادمة	الكويت
2000	صندوق الاستقرار لروسيا الفدرالية	روسيا	1976	هيئة أبوظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة
2000	صندوق الاستقرار النفطي	إيران	1983	وكالة بروناي للاستثمار	مملكة بروناي
2000	صندوق النفط الوطني	كازاخستان	1990	Government Pensions Fund	النرويج
2005	هيئة قطر للاستثمار	قطر	1993	Khazanah Nasional	ماليزيا

المصدر: بوفليح نبيل<sup>(1)</sup>

ويهدف صندوق ضبط الموارد أساسا الى:

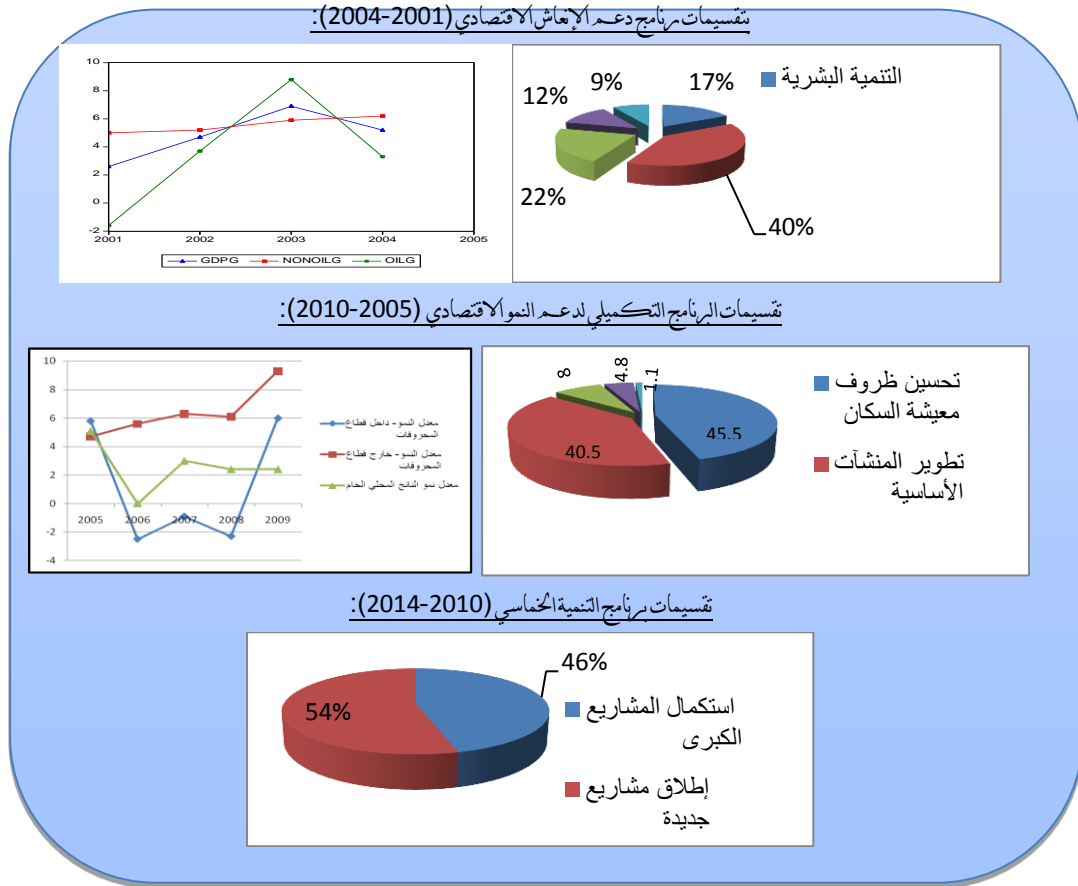
- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
  - تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض الإيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من توقعات وقانون المالية.
  - تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.
- وقد عرف هذا الصندوق مجموعة من التعديلات أهمها سنة 2006 أين أضاف قانون المالية لمهامه السابقة، "تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق"، مع العلم ان هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة

<sup>1</sup> بوفليح نبيل، "فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الطبعة 4، 2010، ص82.



الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية خلال نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق. كما ساعد هذا الأخير بشروع الحكومة الجزائرية بمشاريع تنموية انطلاقا من سنة 2001، تمثلت أساسا في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001/2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009/2005)، وبرنامج التنمية الخماسي (2014/2010) والشكل التالي يمثل كتلخيص لهذه البرامج التنموية:

الشكل (2-3). تقسيمات برنامج الدعم الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2014):



المصدر: من المحاد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

وعند تقييم أداء الصندوق نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عرف معدلات نمو متنامية بالإضافة إلى سد عجوزات التي عرفت الميزانية العامة انطلاقا من سنة 2001 نتيجة ارتفاع النفقات الحكومية بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنتها الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001، كما ساهم الصندوق باعتباره من أدوات السياسة المالية بتثبيت معدلات التضخم، بالإضافة

الى مساهمته في تخفيض حجم المديونية الخارجية بعد الزامه بسد المديونية سنة 2006، ويمكن تلخيص كل هذه الامور في الجدول التالي:

الجدول (2-4). تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2000-2014.

السنة	الدخول الخارجي	التخصؤ	رصيد الميزانية الى الناتج	السنة	الدخول الخارجي	التخصؤ	رصيد الميزانية الى الناتج
2000	30	0.34	0.015	2008	3.96	4.44	-2.119
2001	25	4.23	-0.048	2009	2.7	5.74	-2.295
2002	24.7	1.42	-0.048	2010	5.41	2.73	-0.4
2003	21.6	2.58	-0.335	2011	4.14	4.92	-0.4
2004	22.71	73.5	-0.392	2012	4.7	8.9	-4.1
2005	21.9	1.64	-0.067	2013	5.94	2.92	-0.9
2006	19.45	2.53	-1.872	2014	5.28	4.78	-4.5
2007	5	3.52	-2.115				

المصدر: البنك الدولي

غير أن التجربة الجزائرية تضل محتشمة ان صح القول إذ يتخللها مجموعة من النواقص مقارنة مع نظيرتها يمكن ايجازها في النقاط التالية:

1. لايزال صندوق ضبط الموارد بعد 14 سنة من التأسيس كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعمل على تمويل عجز الموازنة كاهم دور تقوم به، اذ لا تزال تابعة للخزينة العمومية ووزارة المالية وبشكل ادق الحسابات الخاصة بالخزينة، مما يجعله غير مستقل عن الموازنة العامة مما يقلل من فعاليته في ضبط الميزانية العامة خلال فترات الانتعاش.
2. محدودية عمل صندوق ضبط الموارد، حيث تتمثل اهدافه الاساسية في تمويل العجز الموازني بالإضافة الى تسوية المديونية الداخلية والخارجية للدولة، مسببا في هدر ثروات كان يمكن تحقيقها من استثمار ارصدة الصندوق في الاسواق المالية العالمية.
3. تبعية صندوق ضبط الموارد للقطاع النفطي، باعتباره المورد الوحيد للصندوق مما يجعله مهددا في حالة حدوث صدمة سلبية في اسعار النفط وبالتالي هو الاخر معرض لعدم الاستدامة، مما يجعله غير محققا لام هدف وضع لأجل الا وهو محاولة الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.
4. اعتبار صندوق ضبط الموارد ملك خاص للخزينة العمومية، يجعله أمر لا يسمح النقاش فيه وبالتالي هناك نوع من التظليل على اداء الصندوق وعدم السماح للشعب الجزائري بالتعرف على

النتائج المحققة من استثمار ارصدة الصندوق، وبالتالي عدم وجود شفافية ومصداقية في اداء الصندوق.

## 6-2 مراحل تطور السياسة المالية في الجزائر:

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل تميّزت بتحوّلات وتغيرات عدّة على الساحتين المحلية والدولية، ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم الايديولوجية والاستراتيجية دافعة إلى تغيير القرارات والأنظمة المتبعة.

ويمكن رد عوامل تطور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري إلى ثلاث معايير أولها المعيار الاقتصادي نظرا لما مرّ به الاقتصاد الجزائري وماتم تطبيقه من اصلاحات هيكلية، تلاها المعيار الاجتماعي والمتمثل في السعي المستمر للحكومة الجزائرية لتغطية الطلب على الخدمات الاجتماعية، وأخيرا المعيار المالي المرتبط بقطاع للنفط والذي يشكل ركنا هلاما في الاقتصاد الجزائري إذ يمثل حوالي 70% من ليرادات الميزانية، وعليه يمكن اعتبار أن السير الحسن للسياسة المالية مرهون أولابالإيرادات العلة وبالأخص الجبلية البترولية، مما يضيفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

ولتوضيح ما سبق كان لابد من إلقاء الضوء على مراحل تطور أداء السياسة المالية في الجزائر والتي مرّت بالمراحل التالية:

### 1. فترة ما بعد الاستقلال (1963-1973):

عشية الاستقلال الذي تحقّق سنة 1962 بعد استعمار دام 130 سنة، وراثت الجزائر اقتصادا مشوّها مفككا ومتناقضا غير متوازن داخليا، مارا بمرحلة انتقالية صعبة تميّزت بانخفاض مهم في النشاط الاقتصادي وبالأخص الإيرادات النفطية التي كانت تعد دعمة رئيسية للاقتصاد دافعة السلطات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثّلت في إصدار قوانين ومراسيم كمحاولة لتنظيم النشاطات الاقتصادية.

تمثّلت بديلة بالإيرادات الضريبية التي قلّمت الحكومة بالاعتماد عليها بشكل كبير من خلال الرّفْع من التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور،

بالإضافة إلى تغريم الرواتب المرتفعة، لتصل نسبة الضرائب المباشرة إلى حوالي 18% في المتوسط من إجمالي إيرادات الدولة خلال الفترة 1963-1973<sup>(1)</sup>، أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 7% في المتوسط من مجموع الإيرادات، كما قلّمت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة حيث بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي 18,6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات، في حين انتقل مستوى الجبلية البترولية من 7,11% سنة 1965 إلى 39,86% سنة 1973.

أما فيما يخص السياسة الإنفاقية، فقد عرفت هذه المرحلة محاولة القضاء على التبعية للاقتصاد الفرنسي، إلا أنها لم تملك القدرة والقوة الاقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20 إلى 25%<sup>(\*)</sup>، بحيث يوجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 72% في المتوسط من مجموع الإنفاق العام، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي، بينما عرفت نفقات الاستثمار نسبة محتشمة وصلت إلى حوالي 26% من هذا المجموع، وبالنظر إلى ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية وقلة الموارد المالية والذي حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد وقد نتج عنه معدلات نمو محتشمة بلغت - 4.8% سنة 1966، كما برزت الاختلالات في سوق العمل حيث تفاقمت مشكلة البطالة التي قدرت بـ 32,9% سنة 1966<sup>(2)</sup>، ويتبين كل هذا من خلال الجدول (1-2) الملحق (1) والذي يبين تطور الميزانية العامة للجزائر خلال تلك الفترة.

## 2. فترة التخطيط (1974-1984):

عملت الجزائر في هذه المرحلة على تحقيق كيان مستقل اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا خصوصا باعتبارها حديثة الاستقلال متبينة نظام اشتراكي كاستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي، بالإضافة إلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية يشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> - من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات القوانين المالية لسنة 1963 إلى 1972.

<sup>2</sup> - التقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، «تقرير التنمية البشرية»، 2003، ص 32.

كما تميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الجبالية البترولية والتي انتقلت من 39% سنة 1973 إلى 67% سنة 1982 من مجموع الإيرادات، والتي نتجت عن ارتفاع معدلات أسعار البترول أين بلغت \$46,04 سنة 1976، وبالمقابل عرفت الجبالية العادية نوعاً من الانخفاض إذ انتقلت من حوالي 50% من مجموع الجبالية الكلية سنة 1973 إلى حوالي 39% من هذا المجموع سنة 1984 مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة 29%.

أما فيما يخص النفقات وباعتبار الجزائر قد تبنت الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية مركزة على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة داعياً إلى تدخل الدولة بشكل قوي في الحياة الاقتصادية عبّر عنه بارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إذ انتقل هذا الأخير من 44,63% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1970 إلى حوالي 53% من هذا الناتج سنة 1982<sup>(1)</sup> وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي جد إيجابي إذ بلغت نسبة 9.21% سنة 1978، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري والذي تراوح ما بين 40 و50% من إجمالي الإنفاق، أما فيما يخص نفقات التشغيل فقد كان لها حصة الأسد إذ وصلت إلى نسبة تقدر بـ60%، معتمدة في تمويل ذلك على الجبالية البترولية التي مثلت أهم مصدر مالي في تلك الفترة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول (1-3) الملحق (2).

### 3. الفترة الانتقالية (1985-1998):

شهد الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جوهرية في بنيته بسبب ما أحدثته الأزمة البترولية لسنة 1986 من انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة أين ظهرت بوادر الانهيار بعد تدهور أسعار البترول التي انخفضت من \$26,50 للبرميل سنة 1985 إلى \$13,5 سنة 1986<sup>(2)</sup>، مما أظهر ضعف النظام الاقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق في الحصول على الموارد المالية لتمويل الاقتصاد داعياً الحكومة الجزائرية التفكير في الخروج من الاشتراكية إلى نظام اقتصادي لامركزي يدعوا بالحرية الاقتصادية حاملاً في طياته مجموعة من الإصلاحات

<sup>1</sup> - من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

<sup>2</sup> - OPEC, Annuel Statistique bulletin 1985-1986.

الهيكالية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية.

بداية لقد عرفت الإيرادات الضريبية الإجمالية انخفاضا محسوسا منتقلة من 32,10% سنة 1985 إلى 25% سنة 1986 لتصل إلى 23% سنة 1988<sup>(1)</sup>، وذلك بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية في تلك الفترة والتي كانت تمثل المصدر الرئيسي للتمويل والناجئة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي تسببت في انخفاض إيرادات الجباية البترولية منتقلة من 58.28% سنة 1983 إلى 22.92% سنة 1987، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية حيث انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990<sup>(2)</sup>، كما قامت الحكومة بالرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية من 50% لسنة 1986 إلى 55% سنة 1987، لتعويض النقص المسجل في الجباية البترولية بانقالتها من 46.786 مليون دج سنة 1985 إلى 21.439 مليون دج سنة 1986<sup>(3)</sup> نتيجة انخفاض أسعار البترول لتتعافى من جديد سنة 1990 حين ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى \$22.26 للبرميل بسبب حرب الخليج التي حصلت بين العراق والكويت، داعية إلى تحسن الإيرادات العمومية بالإضافة إلى خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار فبعدها كان الدولار يعادل 10.47 دج في 1990 أصبح يساوي 17.76 دج سنة 1991، ليخفّض مرة أخرى سنة 1994 أين أصبح يساوي 36 دج مقابل الدولار<sup>(4)</sup>، كما انتقلت إيرادات الجباية البترولية من 39,02% سنة 1986 إلى 58% سنة 1991 لتصل إلى 65% سنة 1992، كما قامت الحكومة الجزائرية بتبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992 والذي نتج عنه انخفاض حصيلة الجباية العادية حيث انتقلت من 64,08% من مجموع الجباية الكلية سنة 1989 إلى حوالي 34% من هذا المجموع سنة 1992، لتعاود إيرادات الجباية البترولية الانخفاض سنة 1998 إلى

<sup>1</sup>- Rétrospective Statistique (1970-2002), **O.N.S.**, 2005, P 233-236.

<sup>2</sup>- بن بوزيان وغيره، «الآثار الاقتصادية لصدّات السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري»، مرجع سابق، ص6.

<sup>3</sup>- Statistique Spécial N° 31, **O.N.S.**, P 56.

<sup>4</sup>- طالب عوض، بشير الزعبي، سمية زيرار، «أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004» دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009، ص361.

52%، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول حيث وصل إلى أدنى من \$10 للبرميل بسبب أزمة الركود الآسيوية<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص النفقات الحكومية فقد كانت الجزائر لاتزال منتهجة الخيار الاشتراكي أين ركزت على القطاع الصناعي مما دعا إلى ارتفاع الإنفاق العمومي إذ انتقل إلى حوالي 43% من الناتج الاجمالي سنة 1986، إلا أن حدوث الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر السلبي على الميزانية إذ لم تستطع الدولة تغطية انفاقها مما تسبب في حدوث عجوزات في الميزانية العامة وصلت إلى -3,47% سنة 1990 وبقي الأمر على حاله حتى بعد الاصلاحات حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% سنة 1991 ويرجع هذا إلى تخلي الدولة عن المنهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق، أما عن معدلات النمو فقد قدرت بـ4.5% سنة 1998، أما فيما يخص معدلات التضخم فقد عرفت أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 32%، كما تميزت فترة التسعينات باختناق الاقتصاد الوطني من جراء تسديد المديونية حيث استحوذت على 67% من مداخل الدولة، بالإضافة إلى تفاقم نفقات التسيير والتي استحوذت على نسبة تتراوح بين 61,84% سنة 1990 إلى 75,94% سنة 1998، وهذا ما يتضح من خلال الجدولين (4-1) و(5-1) الملحق (3) و(4).

#### 4. فترة الانتعاش (1999-2014):

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة انتعاشا اقتصاديا نتيجة ارتفاع أسعار البترول والتي تزايدت بشكل مستمرا منتقلة من \$17.48 للبرميل سنة 1999 إلى \$94.45 سنة 2008. مما أضاف راحة مالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية وتنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أين حققت معدلات نمو مرتفعة قدرت بـ4,5% في المتوسط بين 2000-2005، ولكن سرعان ما انخفض سنة 2006 إلى 1,8%، كما حققت سنة 2008 معدلات نمو اقتصادية قدرت بـ3% في المتوسط، أما سنة 2009 فقد عرفت الجزائر تطورات ملحوظة أين صنفت رابع أكبر دولة منتجة للنفط الخام في افريقيا

<sup>1</sup> - قويدري بوجمعة، «انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص99.

وسادس أكبر دولة منتجة للغاز الطبيعي عالميا حيث شكل قطاع المحروقات 32 من إجمالي الناتج المحلي، جالبا 98 من إيرادات النقد الأجنبي والتي مؤلت حوالي 79% من إجمالي النفقات العامة، إلا أن معدل النمو قد انخفض إلى 2.1% نتيجة انخفاض أسعار البترول والناتجة عن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بسبب ما خلفته الأزمة العالمية الأخيرة وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003، نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر والتي وصلت إلى من 29% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009، أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و4.56% سنة 2009. وقد استطاع الارتفاع المستمر للنفط المساهمة بشكل فعال في تحقيق المشاريع المصبو الوصول اليها والمتمثلة في اثناء قاعدة البنى التحتية، كما استطاعت أيضا ان تحقق معدلات نمو قدرتها بـ4.3% سنة 2014، غير أن معدلات البطالة قد ارتفعت من 10.6% في 2013 الى 11% سنة 2014، ومعدل التضخم قدر بـ2.9%، وباعتزام الجزائر زيادة انفاقها الحكومي بنسبة 11.3% في سنة 2014<sup>(1)</sup> تسبب هذا الاخير في اتساع عجزها المالي ليصل الى 18.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لمسودة الميزانية، غير أن الفترة الاخيرة من سنة 2014 كانت بداية لكابوس انهيار الاسعار النفطية مما ادى الى انخفاض نسبة الصادرات من المحروقات من 35.9% في 2011 الى 27.2% من الناتج المحلي الاجمالي في 2014، والذي تسبب في عجوزات في الحساب الجاري قدرتها بـ3%، أما عن الميزانية العامة فقد أفادت التقارير المقدمة من قبل بنك الجزائر ان الاخيرة قد عرفت عجز يقدر بـ2.4% في 2014 بعد ان كان يفيد بـ0.2% في 2013.<sup>(2)</sup> وهذا ما يتضح من خلال الجدولين في الملحق (4) و(5).

<sup>1</sup> <http://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview>.

<sup>2</sup> <http://www.tradingeconomics.com/algeria/government-budget>.



## 7-2 خاتمة الفصل:

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها خصوصا بعد تنامي وتوسع دور الدولة في الفترة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

كما تعد السياسة المالية مرآة عاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور على ضوء نمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية عبر التاريخ مارة بعدة محطات في طريقها للتطور وتكوين ما يعرف بالنظام المتناسك والقوي.

وقد تنامي الاهتمام بها مع مرور الزمن بعد كانت مهمشة لفترات طويلة سابقة، منتقلة بذلك من فكرة الدولة الحارسة، حيث كانت تشغل منصب الشرطي الذي يراقب ويحمي فقط دون القرب من الحدود الاقتصادية، كونها تنتمي الى المحرمات بالنسبة للدولة طبعاً، غير أنها استطاعت ان ترتقي بمكانتها خصوصا بعد أن تم التوصل والافتتاح بضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها الانفاقية والايراضية في الجانب الاقتصادي، كونها بذلك ستستطيع ان تساهم في رسم منحى للاستقرار والنمو والمساوات الاجتماعية.

والجزائر واحدة من الدول التي أعطت للسياسة المالية مكانة هامة في تسيير وتقرير ومية المواطنين الانجازات والارتقاء نحو الافضل.

غير أن هذه الاخيرة وبعد أن تم تقديم شرح تفصيلي لمراحل تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال ادواتها الايراضية والائتمانية، يتضح ارتباطها وخضوعها ان صح القول الى التقلبات السعرية للنفط، اذ يشكل هذا الاخير العنصر الفيصلي لتحديد المشاريع والانجازات المرجوة مما يجعلها عرضة لأي هزة.

## الفصل الثالث: الأصيل النظري للنفط

مقدمة الفصل

ماهية النفط

السعر النفطي أنواعه ومحدداته

محطات في تاريخ قواعد التسعير النفطي

السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها

تقلبات أسعار النفط أسباب وقضايا

خاتمة الفصل

" إذا اردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط . كل النفط . في أي مكان "

مايكل كولوز ، الاحتكار

## 1-3 مقدمة الفصل:

مرت البشرية بست محطات طاقوية أحدثت ثورات ونقلات عايشها الانسان، أولها اكتشاف النار، وآخرها اكتشاف النفط، وقد عبر وزير الداخلية الأمريكي هارولد ايكس والمتخصص في شؤون النفط في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها عن مدا أهمية الطاقة في الحياة البشرية، قائلاً «البشرية صنعت تطورات هائلة في الحضارة عبر عصور أربعة العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي وأخيراً عصر البترول».

إذ تميز القرن العشرين بكونه ع رصر البترول، ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الاسود معبرا عنه السياسي الفرنسي Georges Clemenceau قائلاً «قطرة بترول تعادل قطرة دم»<sup>(1)</sup> لما له من مكانة هامة في نسيج الحياة، إذ له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتباره عامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي وحيوي أساسي في كل المجالات، لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية وتترجم حقيقة ذلك في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، فهو مكن لأكثر من احدى عشر الف سلعة صناعية مختلفة في العالم، وبفضل مرونته وتعدد استخداماته تحول الى اقوى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.<sup>(2)</sup>

ليتواصل الارتباط الوثيق بين الحياة المعاصرة والنفط، ليكون عصباً للحضارة الإنسانية المعاصرة والشريان الحيوي للمجتمع الصناعي الحديث فمظاهر التحضر والتمدن والرخاء في حياة الأمم كانت ومازالت ترتكز على الذهب الأسود، لتكون نقلة من عصر البخار الى عصر النفط بدون أي منازع، وفي هذا الصدد يقول أبرز من كتب عن هذه المادة الحيوية التي قلبت اركان الحياة البشرية برمتها Daniel Howard Yergin " ان عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والانسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط"

<sup>1</sup> - Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956, P8.

<sup>2</sup> - أمينة مخلفي، «بشر تطور أنظمة استغلال للنفط على الصادرات -دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص أ.

فالحضارة المادية للقرن العشرين إن جاز التعبير هي صنعة هذه المعجزة السوداء، مشكلة بذلك العمود الفقري لأبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري الى حد امكانية قياس درجة ازدهار المجتمعات وتقدمها من مقدار استهلاكها للنفط ومشتقاته، وهذا ما عبر عنه Jean-Jacques Servan-Schreiber في كتابهما قائلين " النفط يشكل وسيظل يشكل في السنوات القادمة الفرق بين اضمحلال مجتمع انساني وازدهاره وذلك ان النفط في المجتمع الصناعي الذي عشنا كنفه هو في مقام المركز من كل شيء".<sup>(1)</sup> فبدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية وتصبح الطائرات والسيارات والمدركات كتلا حديدية، وتغلق الكثير من المصانع أبوابها، وينخفض الإنتاج الزراعي الى معدلات مخيفة وتشل القدرة العسكرية لأي دولة مهما كبرت.<sup>(2)</sup>

وها قد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، لتزداد أهمية هذه المادة يوما بعد يوم، فهو الروح التي تجري في جسد الحضارة الإنسانية المعاصرة<sup>(3)</sup>، وأصبح مجرد التفكير بإحلال شيء مكانه يكون شبه مستحيل.<sup>(4)</sup>

ويتضح ذلك جليا فيما سببه في الآونة الأخيرة فقد هزت تقلبات أسعاره الكيان الاقتصادي العالمي فأثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية، وهذا ما حدث مؤخرا اذ استيقظ العالم على معضلة انخفاضات متتالية للنفط جعلت الدول المنتجة خصوصا تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها المسطرة لتلتم أو بالأحرى تقلل ما نتج عن هذا التسونامي الذي فتك باقتصاداتها، والتي تتصاعد يوما بعد يوم، والتي تسببت في أزمات مالية واقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

<sup>1</sup> - جان جاك سرفان شرايبر، «التحدي العالمي»، ترجمة فيكتور سحاب وبرايم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980، ص58.

<sup>2</sup> - حافظ برجاس، «الصراع الدولي على النفط العربي»، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص73.

<sup>3</sup> - عيسى مقليد، «قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص12.

<sup>4</sup> - قنادزة جميلة، «الحياة البترولية في الجزائر»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص21.

وعليه انطلاقا مما سبق سيتم استعراض ماهية النفط، مع الإشارة إلى التطور التاريخي لاكتشافه، مروراً إلى الأسواق النفطية والسعر النفطي، بالإضافة إلى أهم الصدمات النفطية التي هزت العالم، والتعريف بالمرض الهولندي وأهم النظريات التي فسرتة بالإضافة إلى أهم ملامحه، وأخيراً محاولة سرد لمجريات إصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض والتي لم يستطع التعافي منها إلى غاية اليوم.

### 2-3 ماهية النفط:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها، ليصبح النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن فهو المصدر الأول والاساسي للطاقة محور كل شيء في العالم المعاصر.

وترجع كلمة «البترول» إلى الأصل اللاتيني «Petr-Olium» والمتكونة من لفظين «Petr» وتعني زيت و«Olium» بمعنى الصخر، مشكلة بذلك «زيت الصخر»<sup>(1)</sup>. ويطلق عليه أيضا مسمى «الزيت الخام»، أما الاسم الدارج له فهو «الذهب الأسود» نسبة إلى الذهب فهو نفيس ونادر وهو الأمر بالنسبة للبترول أما السواد فهو نسبة إلى لونه، أما مصطلح النفط فهو كلمة ذات أصل فارسي مشتقة من المصطلح «نافاتا» والتي تعني قابلية السريان، أطلقها البابليون والآشوريون، لكونه مادة سائلة.<sup>(2)</sup>

وعلمياً يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويحترق عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية.<sup>(3)</sup>

النفط او بترول: في اللغة العربية

Petroleum: في اللغة الإنجليزية.

<sup>1</sup> - <http://en.wikipedia.org/wiki/Petroleum>

<sup>2</sup> حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007، ص70.

<sup>3</sup> - Alomar Ibrahim، «World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980-2005»، MPRA، Paper No. 18979، 03 December 2009، P2.

Pétrole: في اللغة الفرنسية.

Petroleo: في اللغتين الإسبانية والبرتغالية.

إن المادة البترولية تكون على أشكال وصور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة سائلة ويطلق عليها مادة البترول الخام (Croud Oil)، فهي مادة ذات رائحة خاصة ومتميزة ولونها بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تتميز هذه المادة السائلة باللزوجة التي تكون مختلفة بحسب الكثافة النوعية التي تتحدد بنسبة ذرات الكاربون في مادة البترول الخام، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة تكون الكثافة عالية ويكون البترول ثقيل، والعكس كلما كانت نسبة ذرات الكاربون منخفضة تقل كثافة البترول ويصبح خفيف<sup>(1)</sup>، كما أن الكثافة النوعية تؤثر على السعر البترولي فكلما كان النفط خفيف يرتفع سعره وكلما كان ثقيل ينخفض سعره، أو تكون على صورة غازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural Gas) وهو يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان ولإيثان ولبروبان والبوتان والنتروجين وثاني اوكسيد الكاربون والكبريت وينسب متفاوتة.<sup>(2)</sup>

أما من الناحية الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ أو فاني لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية.<sup>(3)</sup>

إن تواجد البترول في الطبيعة يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت وهي حالات نادرة، وقد يوجد في حالة سائلة كالبترول الخام أو قد يتواجد في حالة غازات كغازات البترول. كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخرى كالجزائر.

<sup>1</sup> محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983، ص9.

<sup>2</sup> كامل بكري، احمد مندور، احمد رمضان، "الموارد الاقتصادية"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989، ص151

<sup>3</sup> أحمد رمضان شقلية، "النفط العربي وصناعة تكريره"، دار تهامة للنشر، جدة، 1980، ص31.



ويحر الشمال، ومع التقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه وهي كالتالي:

الكربون: (84-87)%

الهيدروجين: (11-14)%

الكبريت: (0,4-0,5)%

النتروجين: (0,1-0,2)%

الأكسجين: (0,1-0,2)%<sup>(1)</sup>

أما فيما يخص الوحدة القياسية للبتروك فتكون اما بموجب الحجم من خلال الوحدة القياسية الأمريكية المتمثلة في البرميل<sup>(2)</sup>، وهي الأكثر شيوعا واستعمالا، ووحدة قياس المتر المكعب والمستعمل خاصة في منطقة أوروبا الغربية<sup>(3)</sup>، كما يقاس البترول بموجب الوزن وهي وحدة قياس عالمية ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية لها.<sup>(4)</sup>

عرف البترول منذ القدم، فقد استعمله المصريون كمواد للتحنيط، كما كان أهل بابل وأشور يستخدمون القطران في بناء المنازل، وكان سكان إيران ينظرون إلى النار المشتعلة على مسطحات البترول نظرة التقديس، وفي أمريكا كان الهنود الحمر يستخدمون البترول لأغراض طبية.<sup>(5)</sup>

وأول من حدثنا عن البترول هو المؤرخ هيرودوت في سنة 450 قبل الميلاد موضحا وجود في جزيرة زانتي بئر تنتج ثلاث مواد من الإسفلت والملح والزيت، وليأتي بعده (Pliny) في القرن الأول ميلادي مبينا أن زيت صقلية قد استخدم في أغراض الإضاءة، كما أشار إليه العرب في العصور الوسطى، وظل الناس يعرفون ويستخدمون زيت البترول في الإضاءة والتشحييم حتى منتصف القرن التاسع عشر. ليتمكن بعد ذلك الكولونيل Drake في سنة 1859 من حفر أول بئر في الولايات المتحدة الأمريكية فشهد العالم أول إنتاج للبتروك في تلك السنة، وتتابع أعمال الحفر

<sup>1</sup> - سليم زيدان، "البترول والغاز الطبيعي من الجيولوجيا إلى الاستكشاف والإنتاج"، الطعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2013، ص175.

<sup>2</sup> (1برميل = 42 غالون أمريكي = 35 غالون بريطاني = 159 لتر).

<sup>3</sup> (1متر مكعب = 6.28 برميل).

<sup>4</sup> (الطن الطويل = 1006 كغ -الطن المتري = 999 كغ -الطن القصير = 906 كغ)

<sup>5</sup> - محمد احمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البتروك"، مرجع سابق الذكر، 1983، ص15.



وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء، حتى اشتد الطلب على البترول على إثر اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين، فساعد هذا على استخدام البترول ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة، وفي سنة 1895 ظهرت أول سيارة ذات محرك يدار بالاحتراق الداخلي، وفي سنة 1898 بدء استخدام المازوت في تسيير البواخر. (1)

ولكن بالعودة إلى أصل هذا الذهب الأسود نجد أن آراء الجيولوجيين والكيمائيين المعنيين والمختصين بشؤون البترول قد اختلفت حول كيفية تكونه في الطبيعة، نظريات بعضها قديم، وبعضها حديث، وتختلف باختلاف العلماء وطبيعة الاكتشافات النفطية، فالنظريات القديمة تقول بأن منشأ النفط غير عضوي غير أنها لا تتعدى كونها افتراضا نظريا بأدلة قليلة تحتاج إلى الإثبات العلمي، أما النظرية الحديثة والأكثر شيوعا فهي النظرية العضوية والتي تقول ان النفط نشأ من تحلل الحيوانات والنباتات المائية خاصة البحرية المطمورة تحت طبقات متتالية منذ مدة طويلة. وان حاولنا الغوص في معطيات كل نظرية فنجد أن النظرية اللاعضوية فريقها يعد صاحب أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون البترول أهمها النظرية الفضائية والنظرية البركانية ونظرية الغازات القلوية. يعتقد أصحاب هذه النظرية ان الموارد الهيدروكربونية المخترنة في الصخور في باطن الأرض لا يمكن ان تكون من مصدر عضوي فقط مستنديين في ذلك على بعض الظواهر الطبيعية كوجود كميات كبيرة من الغازات الهيدروكربونية في الغلاف المحيط بكوكب الأرض والكواكب الأخرى، وخروج غازات هيدروكربونية مع المياه الجوفية والبركانية، وجود رواسب صلبة للنفط على شكل عروق في بعض الصخور الغازية والمتحولة في كندا وفي الصخور الرسوبية (الحجر الرملي) في الولايات المتحدة الأمريكية وشبه جزيرة سيناء، بالإضافة الى سهولة تحضير مركبات الايثان والميثان والأسلين والبنزين في المخابر ومن مواد غير عضوية.

وعلى العموم النظرية اللاعضوية التي سادت في القرن التاسع عشر تفسر نشأة النفط على انه ناجم عن تفاعلات كيميائية على نطاق واسع في باطن الأرض بين العناصر اللاعضوية كالهيدروجين والكربون وكبريتيد الحديد مع الماء او العناصر الأخرى، غير انه لا يوجد دليل حقيقي على حدوث هذه العمليات في الطبيعة كما ان اغلب الحقول النفطية لم تعكس وجود النفط الخام بسبب العوامل اللاعضوية فقط. ولكن برغم الانتقادات والاعتراضات الشديدة التي واجهتها غير

<sup>1</sup> - محمد صبحي عبد الحكيم، موارد الثورة الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، 1966، ص202.

انها تستحق الاهتمام كون ما يدعم صحة آراء أو أسانيد هذه المجموعة توصلها نظريا ومختبريا الى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترولية كالبنزين والأسيتيلين والميثان .... الخ، غير ان هذه النظريات هي محدودة في الاستناد إليها والأخذ بها فلا يمكن النفي كليا لاحتمالية دور العناصر الكيماوية أو اللاعضوية في تفاعلها وتكوينها للبترول وخاصة لعنصر الهيدروجين. (1)

بينما النظرية العضوية فيؤكد أصحابها بأن النفط هو هيدروكربونية تكون من أصل عضوي -حيواني ونباتي- تحلل ونظمر لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، وقد ظفر هذا الفريق بتأييد كبير من جمهرة علماء الجيولوجيا نتيجة اهتمامهم إلى البحث عنه في طبقات الصخور الرسوبية وقد نجحوا فعلا في ذلك. وتعد هذه النظرية المقبولة لتكون النفط وهجرته وتجمعه والتي تؤكد أن النفط قد تكون من مواد عضوية ترسبت في أحواض رسوبية متباينة بحرية وغيرها، وأنه قد هاجر من موطنه إلى مصائده (مكامنه) بتأثير الضغط والحركات التكوينية للقشرة الأرضية وتأثير المياه الأرضية، وهجرة بطيئة استمرت ملايين السنين إلى المكامن التي يعثر عليها الآن للاستفادة منها في أعوام قليلة. والهجرة قد تمت على شكل موجات، فالأجزاء الصلبة التي خسرت غازها تكون قرب حافة الحوض على حين تكون التجمعات الغازية قريبة لمحور الحوض، وفيها يوجد النفط بمختلف درجات الكثافة النوعية. وان هذه القاعدة تبدو واضحة مثلا في حقول العراق. (2)

ومن الأدلة والبراهين التي تثبت صحة هذه النظرية ما يلي: (3)

- ◆ كميات ضخمة من المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية والهيدروكربونات موجودة في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية.
- ◆ وجود عناصر البورفرين والنيتروجين في اغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة وهذين العنصرين يتواجدان فقط في البقايا النباتية والحيوانية.

<sup>1</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص17-18.

<sup>2</sup> محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

<sup>3</sup> محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق الذكر، 1983، ص17

◆ النشاط الضوئي للبتروول حيث يتم نتيجة لوجود مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في البتروول.

وعليه يؤكد لنا أن الحياة بدون نفط تعد امرا مستحيلا، ففي حياتنا اليومية نجد مستعملا في كل شيء، ليحتل أهمية ومكانة متميزة، فبالعودة الى 2006 اين صرح **George W. Bush** «نحن مدمنون على النفط»<sup>(1)</sup> موضحا مدى أهمية هذا الأخير كسلعة ضرورية في تطوير وتقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر تتعكس أهمية البتروول في جوانب أربعة رئيسية نوجزها فيما يلي:

**أولاً:** الطاقة إذ تشكل عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، والعمل، ورأس المال، وتعتبر الطاقة البتروولية لحد الآن المصدر الأساسية للطاقة في العالم محتلة بذلك حصة الأسد، كونها الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البتروول أصبحت وثيقة. وهذا ناتج عن التزايد الرهيب لاستهلاك الطاقة بمختلف مصادرها ومواردها مما زاد من حمى الطلب العالمي على الذهب الأسود، والأرقام الخيالية التي تسجل يوميا خير دليل، إذ تزايد الطلب على النفط ففي 2011 وصلت الى 32% من الطلب العالمي وتوقع ان ترتفع هذه النسبة ب13% في 2035،<sup>(2)</sup> كما وصلت نسبة استهلاك الطاقة النفطية في سنة 2013 الى ما يفوق 33%<sup>(3)</sup> باختلاف أنواعها واشكالها كوقود وانارة وتدفئة في المنازل والمركبات والمصانع والمنشآت الاقتصادية وغيرها ويستخدم النفط بشكل واسع في توليد الكهرباء ويمتاز النفط عن غيره من مصادر الطاقة بانه ارخص سعرا واسهل استعمالا واقل تلويثا للبيئة، وعلى العموم فالنفط يستخدم في كافة مجالات الحياة المدنية والعسكرية.

**ثانياً:** الصناعة والتي تعتمد بشكل يمكن أن يوصف بالكلي على النفط، فلا يمكن لها الاستمرار والازدهار والتقدم بدونها فهو مصدر للحرارة، والطاقة المحركة وأغراض أخرى. والنفط ضمن موادنا فالحياة الحديثة لا يمكن تصورها بدون النفط الخام، فالعالم يستهلك ما يقارب 14 مليار لتر من النفط يوميا وهذا يؤثر علينا جميعا. وقد بينت احصائيات 2012 أن ما يقارب 51.7% من الاستهلاك

<sup>1</sup>- Robert Bryce، «Oil's Irreplaceable Role in the Global Energy economy» ، Posted on Sat, 19 June 2010 14:15.

<sup>2</sup>- International Energy Agency, World energy outlook 2013.

<sup>3</sup>- BP energy outlook 2014.

العالمي للنفط يوجه نحو الصناعة<sup>(1)</sup> وهو يتزايد بصورة مستمرة وهستيرية تؤكد مدى تبعيتنا المستمر لهذه المادة النادرة. فمن مجموع المنسوجات حوالي 40% منها تحتوي على النفط، بينما الملابس وظيفية قد تصل الى ما نسبته 100%، كما يستخدم 40مليار لتر من النفط سنويا لتصنيع الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية كما نجد هذا الاخير حتى ضمن أنشطة أوقات الفراغ لدينا، إذ يساعدنا زيت على الاسترخاء، والاريقة الواحدة تحتوي على 60 لترا من النفط<sup>(2)</sup>. بالإضافة الى منتجات أخرى لا يمكن للإنسان ان يستغني عنها في حياته اليومية (النبالم، ال تي ان تي، النايلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، صناعة المركبات، الصحون، خراطيم المياه، مراهم التجميل طاوولات الحدائق، الستائر، احمر الشفاه، الكحل، الألبسة الداخلية، الاسفنج الصناعي، فرشاة الاسنان الشمع، حبر الطباعة.... إلخ، كما أنه أساس للصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البتروولية بأكثر من 80 ألف.

**ثالثا:** سلاح اقتصادي ومصدر للثروة وهذا يشمل الجهتين المنتجة والمستهلكة، فان حاولنا قراءة الموازين التجارية للدول المنتجة فإننا سنجد انه يمثل اكثر من 80%، كما ان ميزانياتها العامة فتعتمد على ما يقاب 50% كإيرادات عامة ناتجة عن الجباية البتروولية، ومن ناحية معدلات النمو فان مدى مساهمة النفط فيها تفوق 25%، وبالتالي يمكن القول انه يعد مصدر ثروة وينبوع تتدفق من خلاله العملات الصعبة للدول المنتجة، بينما في الضفة المقابلة والمتمثلة في الدول المستهلكة فهي الأخرى تجني ملايين من هذا الذهب الأسود الذي تقوم باستيراده كمادة خام وتحويله الى ما يفوق 80 الف سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، والتي تبيعها في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية. كما أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 26.6% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، والمازوت وقود الطائرات والبواخر، والكير وزين وقود الطائرات، كما ان البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، ويؤمن البترول معظم

<sup>1</sup>- International Energy Agency, World energy outlook 2014.

<sup>2</sup>- International Energy Agency, World energy outlook 2013.

الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم. أما النسبة التي يكون الغاية منها التجارة من هذه المادة فوصلت الى 7.8% في سنة 2013. (1)

**رابعا:** سلاح سياسي إذ يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي كوسيلة للضغط السياسي الاقتصادي على أي دولة من الدول في منطقة الإقليم الجغرافي معين، إلا أن هذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين إذ يمكن استخدامه لتحقيق أهداف أو غايات محددة ضمن فترة معينة أو مفتوحة لأجل غير مسمى فمثلا استخدم العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لدعمهما السياسة الصهيونية العدوانية تجاه الوطن العربي وكان له مفعول قوي وعلى النقيض من ذلك استخدم سلاح النفط كعقاب سنة 1991 ضد العراق اثر حرب الخليج الثانية من النواحي الاقتصادية والمعيشية الداخلية وجمد أو شل العلاقات الخارجية مع العديد من الدول العربية والأجنبية وبناء على ذلك فإن النفط سلاح متعدد الاستخدامات والاهداف كنعمة ونقمة في ان واحد يمكن ان يؤثر على الدول المصدرة او المستوردة على حد سواء ولكن بتبعات وآثار مختلفة ومن آن لآخر ومن دولة لأخرى. يبقى العامل الاقتصادي المسبب الأهم وراء الحروب بغية السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها. (2)

### 3-3 السعر النفطي أنواعه ومحدداته:

أصبح النفط سيد العالم؛ يحدد على أساسه الفوز والخسارة في الحروب، وهو أساس التقدم والنشاط الاقتصادي للشعوب. في التاريخ الحديث لم يكن بالمقدور تحديد دور الذهب الأسود على وجه التحديد، كونه المركب الأساسي الذي تبنى عليه مستلزمات الحياة البشرية المعاصرة، ليصبح خلال قرن واحد الصناعة الأولى في العالم محتلا الصدارة وبدون منازع. هذه الأهمية المتزايدة يوما بعد يوم لهذه المادة الحيوية جعلت الشعوب تابعة لها، تاركة لها مفاتيح التحكم في كل مجالات الحياة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. فالحديث عن هذه المادة خصوصا في وقتنا الحالي أخذ حيزا واسع النطاق إذ يمكننا بتأكيد، دون خوف من الضياع، أن جميع الأحداث

<sup>1</sup> - International Energy Agency, World energy outlook 2013.

<sup>2</sup> - هاني عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص175.

الخطيرة في العقود الأخيرة وتلك التي يشعر الجميع بها والتي تؤثر بشكل غامض على العالم - المعارك السرية او العلنية - هي راجعة أساسا بسبب الرغبة الشديدة والجشعة لحيازة وتملك مصادر النفط المنتشرة في العالم. وتأكيدا على ذلك وضح Bruno Hellendorff في تقريره قائلًا "مشكلة النفط تطرح كشرط من شروط استراتيجيات التوسع في أوقات السلم، وكضمان لأمننا في أوقات الحروب".<sup>(1)</sup>

لنصبح تابعين لها من خلال تحركات اسعارها فان ارتفعت ارتقت الدول المنتجة وان انخفضت ساءت اقتصاديات هذه الدول، وبالمثل فالدول الصناعية القوية والقائمة بنفسها تقف عاجزة هي الاخرى أمام هيبة وسيطرة الذهب الأسود لتخضع هي الاخرى لتقلبات أسعاره، منتجة مخلفات سواء ايجابية او سلبية بحسب التغيرات في الاسعار ان كانت تصاعدية او تنازلية.

ولهذا كان من الضروري التعرف على المحطات التي مر بها التسعير البترولي والذي تميز في كل محطة عن التي سبقتها وبنطاق خاص، ولكن قبل التطرق الى تلك المحطات لا بد ان يحدد مفهوم واضح وصريح لمصطلح السعر النفطي، فمن المتعارف عليه ان أي سعر لأيئة سلعة هو نتاج لتفاعل كل من العرض والطلب على تلك السلعة والتي يتحدد على اساسها سعرها، وبالمثل فالنفط هو كغيره من السلع الاخرى يتحدد على أساس العرض والطلب بالإضافة الى مجموعة من المحددات التي تحكمهما مما يجعله معرضا لتقلبات مستمرة جعلت الاسعار النفطية غير مستقرة<sup>(2)</sup>، مسببة حالة من عدم الاستقرار والتخوف والترقب المستمر لهاته المادة على المستوى العالمي والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني العالمي.

والسعر في مفهومه العام هو عبارة عن هو التعبير النقدي لقيمة السلعة في وقت ومكان معين<sup>(3)</sup>. وعليه فالسعر النفطي هو القيمة النقدية المعبر عنها، بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد

<sup>1</sup> - Bruno Hellendorff، « Ressources naturelles, conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest » ، **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité** (GRIP), 2012, P5.

<sup>2</sup> - Lionel Ragot, «Les Déterminants du Prix du Pétrole», **Les Journées de l'Economie** Survivre à un Pétrole cher et volatil, 12 novembre 2009, P5.

<sup>3</sup> - Kotler, Philip, G. Armstrong, J. Saunders, V. Wong, "**Principles of Marketing**", (second European Edition) Italy, Prentice Hall Europe, (1995), P681.

من النفط حيث يتفاوت سعر البرميل وفق نوعيته أو درجته، ويتصدر النفط الخفيف الحلو قائمة النفوط الأعلى ثمناً في أسواق النفط العالمية.

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على أنها المحرك لظاهرتي التضخم والركود الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

والحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا الى تتبع وتبيان أنواع الأسعار النفطية، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين مميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، وفي النقاط التالية يمكن توضيح أبرزها وأكثرها شيوعاً واستخداماً:

#### السعر المعلن: (Posted Price)<sup>(2)</sup>

يقصد به سعر البترول المعلن رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية. ظهر هذا السعر لأول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة *Standard-oil*\* حيث كانت تحتكر شراء البترول من منتجه في السوق الأمريكية، وفي سنة 1911 أصبحت هذه الأخيرة يتنافس فيها عدد قليل من المشترين، ومع تزايد استغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في موانئ التصدير للبترول، ثم أصبحت الدول المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة وطبقت مبدأ المناصفة بين الشركات البترولية والدول المنتجة. إن الأسعار المعلنة وحتى أواخر الخمسينات كانت تعبر فعليا عن قيمة البترول والأطراف المعلنة عن هذه الأسعار هي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى، وفي بداية الستينات ومع دخول الشركات المستقلة في سوق البترول والتي أصبحت تباع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول، إلا أنها كانت الأساس لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية الأجنبية والدول البترولية حتى

<sup>1</sup> - "الذهب الأسود"، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة-العدد 6، دولة الكويت، يناير 2013، ص3.

\* شركة ستاندراد اويل هي شركة مملوكة من طرف روكفيلر.

<sup>2</sup> - محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق الذكر، 1983، ص197.

فترة الستينات، وفي سنة 1973 أصبحت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية والمستقلة.

#### السعر المتحقق: (1) (Actual Realized Price)

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري. والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع أو المشتري، كما ان هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين. ظهرت الأسعار المتحققة في أواخر الخمسينات، حيث عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية. تتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبظروف السوق البترولية السائدة ومدى تأثيرها على الأطراف البترولية المتعاقدة.

#### سعر الإشارة أو المعول عليه: (2) (Reference Price)

يمكن أن يؤخذ باتجاهين هما:

1. ان سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين، ويمكن التوصل الى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا سنة 1965.
2. يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب او بعد درجة الكثافة من نفط الإشارة. ونفوط الإشارة عديدة منها النفط العربي الخفيف ونفط الأوبك ونفط غرب تكساس ونفط برنت ونفط بحر الشمال.

<sup>1</sup> - محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق الذكر، 1983، ص 198.

<sup>2</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.



**سعر الكلفة الضريبية: (1) (Tax Cost Price)**

يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولية، يعني الكلفة التي تتحملها هذه الشركات البترولية يساوي أو يعادل كلفة إنتاج البترول زائد عائد الحكومة البترولية (الضريبة الحكومية).

كما يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل أو طن من النفط الخام وبنفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتوقعة في السوق، فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بالخسارة، أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع البترول الخام في السوق البترولية.

**السعر الفوري أو الأنبي: (2) (Spot Price)**

يقصد به ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الاسواق الحرة او المفتوحة للنفط الخام، حيث برميل النفط يساوي 159 لترا، و42 جالون أمريكي أو 35 غالون بريطاني.<sup>(3)</sup> بدأ السعر الفوري بالظهور والنشاط بعد ان اخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية. السعر الفوري او الانبي ليس ثابتا أو مستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة البترولية.

**سعر التحويل: (4) (Conversion Price)**

هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس

<sup>1</sup> - محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق 1983 ، ص199.

<sup>2</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص104.

<sup>3</sup> - <http://www.iea.org/aboutus/faqs/oil/>.

<sup>4</sup> - سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الاولى، 1999، ص193.

الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها حد ادني.

#### سعر السوق: (1) (Market Price)

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارنل النفطي اي بين الشركات النفطية. ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فان الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

#### السعر الحقيقي: (2) (Real Price)

هو السعر المعلن الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعمات الرئيسية المتداولة.

#### سعر البرميل الورقي: (3) (Paper Barrel Price)

وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في السوق الصفقات الانية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أحد المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين. وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد اهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.

<sup>1</sup> - محمد ازهر السماك، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل - العراق، الطبعة الاولى، 1979، ص225.

<sup>2</sup> - مرجع نفسه، ص225.

<sup>3</sup> - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص105.

## السعر الاقتصادي: (1) (Economic Price)

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق اقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية.

فقد أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام 1971 المعيار الأول وهو تصعيد سعر النفط بمعدل 2.5% سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت المعيار الثاني وهو زيادة السعر بمعدل 2.5% كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة بنضوبها، لزيادة خدمة لمستهلكها. كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى 1971 والثانية 1973 المعيار الثالث، وهو مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو 8.5% عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر 1971، كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو 1973 عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث ا زدت بمقتضاها الأسعار بنحو 11.9% مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات، هذه هي الثلاث مبادئ الذي يجب إتباعها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقاً لمبدأ طهران لا يقل عن 5% سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا هو أدنى معدل للتدرج السنوي للسعر الاسمي.

<sup>1</sup> - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 331.

بعد توضيح مختلف الأسعار النفطية يتبين ملياً أن الأسعار في السوق البترولية تتحدد كبقية أسواق السلع والخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب. وتختلف سوق البترول عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة إلى كونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، مما يجعلها تخضع لمجموعة من المؤثرات التي تتحدد على أساسها، والتي تتطفل عليها مجموعة من المتغيرات المتزايدة يوماً بعد يوم، خصوصاً بعد تطور الحياة البشرية وزيادة التبعية التي لم يعرف نهايتها بعد لهذه المادة التي أصبحت شبيهة بالماء والهواء في حياتنا.

كل هذه المتغيرات مرتبطة، حالت لعدم استقرار أسعارها، جاعلة العالم في حالة ترقب دائمة لما سيحدث، فلا طالما أن اثرت هذه التقلبات السعرية بشكل مباشر وغير مباشر في اقتصاديات الدول المنتجة لها وحتى المستوردة لها، سواء كانت متقدمة وقائمة بذاتها أو نامية تحاول ان تصل الى بر الأمان، وما ممرنا به بمرور السنوات خير دليل لسرد تلك الوقائع.

فغالبا ما تكون التقلبات في أسعار النفط ناتجة عن اختلال توازن العرض والطلب، فحجم الطلب النفطي قد يتأثر بالنمو الاقتصادي والاجتماعي ومعدلات النمو السكاني ومستويات الدخل، كما تساهم مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك وحجم الاستثمارات في توسيع الطاقة الإنتاجية العالمية والأزمات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية في التأثير على حجم الإمدادات النفطية.

لذا كان من الضروري معرفة تلك المحددات والمؤثرات التي تسببت ولا زالت في هز أسعار النفط منذ السبعينيات إلى يومنا هذا، والناتجة عن التأثير السلبي أو الايجابي للعديد من العوامل السياسية الاقتصادية والطبيعية العالمية منعكسة على أسعار النفط تارة بالهبوط وأخرى بالارتفاع.

## 1. الطلب العالمي للنفط:

يعرف الطلب في الاقتصاد على وجه العموم بأنه الكميات التي يرغب المستهلك على اقتنائها من سلع او خدمات (الرغبة والقدرة)<sup>(1)</sup>.

وعليه يمكن اسقاط ذلك التعريف على الطلب النفطي، فقد عرفت الوكالة الدولية للطاقة الطلب البترولي على انه يتألف مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد مستخرجة من النفط الخام بتروكيماوية او غيرها من تلك المواد المستخرجة من النفط الخام، بالإضافة الى ما يتم توزيعه من هذه المادة الاولية بشكلها الاولي الخام<sup>(2)</sup>.

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف اشباع أو سد تلك الحاجات الاقتصادية سواء اكانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض انتاجي.

وعليه يمكن تعريف الطلب النفطي بأنه الكميات المطلوبة من النفط الخام او مشتقاته من مواد انتاجية او استهلاكية او صناعية، او بتروكيماوية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية (خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

يتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحى الطلب الى اليمين فيزداد معدل الطلبات او ينحاز الى اليسار مسببا نقصا في الكميات المطلوبة، والنقاط التالية توضحها:

## ❖ النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:

النمو الاقتصادي مفهوم حير العقول وحرك الأقلام، ويرجع الاهتمام الأكبر به الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليخرج العالم من دائرة الحرب الى دائرة الرغبة في التغيير الاقتصادي والنمو الاقتصادي. كما أن النمو الاقتصادي يعد مقياس استخدم ولا زال يستخدم لقياس درجة الرفاهية والوطنية والإقليمية، وعلى المستوى العالمي فهو يعد مؤشر يقاس من خلاله مدى تحقيق

<sup>1</sup>- Joseph Whelan, Kamil Msefer, “ **Economic Supply & Demand**”, Prepared for the MIT System Dynamics in Education Project, January 14, 1996 Copyright ©1994 by MIT, P6.

<sup>2</sup>- Joël Maurice, “**Prix du Pétrole**”, Conseil D’Analyse Économique, Paris, 2001, P16.

الأهداف المسطرة، لذلك فإن مساره في مدى الطويل يعد واحدا من اهم الأسئلة التي لا يزال الباحثون الى غاية اليوم يبحثون له عن إجابة.

وتعد الموارد الطبيعية أهمها الذهب الأسود من اهم المحددات التي تلقى تتبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة، باعتباره ثروة لا بد من حسن استخدامها، وتحويلها من حالتها الطبيعية الى حالتها الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

وبالجهة المقابلة فتحقيق معدلات نمو عالية تزيد هي الأخرى من الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاد، والأرقام التي تعرض يوميا خير دليل على ذلك، وهذا ما أكده فاضل غيث\* حين قال: "إننا مثل شخص مريض موصول بجهاز غسيل البترول عوضا عن الدم. انها مسألة حياة او موت، كل الانكباء يعرفون ذلك لكنهم لا يعلنونه في البرامج والمقابلات التي يشاهدها معظم الناس".<sup>(2)</sup>

والعلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد أي ان لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة من الزيادة في الاستهلاك النفطي.<sup>(3)</sup>

وعموما تأتي الزيادات المتتالية والمتزايدة على النفط مؤخرا لتلبية حاجات النمو المتحققة في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، إضافة الى ما تشهده الساحة من عمليات عسكرية وحروب لم يهدم لهيبها بعد. بالإضافة الى حمى الطلب النفطي التي تعرفها الأسواق الجديدة الناشئة والمتمثلة في الدول الآسيوية والصين والتي تسجل معدلات نمو متزايدة ومرتفعة سنة بعد سنة، والتي تجعل من تزايد وتيرة الطلب النفطي أمرا حتميا وغير منتهي،

<sup>1</sup> - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص273.

\* فاضل غيث، مهندس سابق في شركة موبيل وخبير استثمارات في احدى شركات توظيف الأموال في نيويورك.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون الجزائر، 2004، ص31-32.

<sup>3</sup> - العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص38.

خصوصاً في الآونة الأخيرة، وهي القراءات التي يقدمها الخبراء والتي يتوقعونها الى سنوات قادمة أخرى.

❖ سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة:

يمثل السعر عنصراً أساسياً ومهماً في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي الى انخفاض الطلب والعكس صحيح، وهذا ما يمكن اسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية مهمة، اذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في انخفاض الطلب عليه، وستلجأ الى احتياطاتها الاستراتيجية، فالبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد تمكنت من توفير خزين استراتيجي نفطي بكميات كبيرة تتجاوز احتياجاتها مدة شهرين او اكثر كما ان الصين هي الأخرى تحتفظ بخزين استراتيجي معتبر.<sup>(1)</sup>

والزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي سيتحملها المستهلك الأخير، وهذا الأخير هو الآخر سيحتاج الى فترة زمنية ليتأقلم مع هذه الزيادة الحاصلة فينخفض طلبه على تلك السلع وبالتالي النفط الخام، وهذه السلسلة لن تتوقف هنا فهذا التأثير قد يصل الى السلع المكملة للمنتجات النفطية والتي تعرف على انها تلك السلع التي ترتبط ببعضها البعض لإشباع رغبة المستهلك، أي انه من الضروري الجمع بين سلعتين او اكثر لإشباع رغبة واحدة، وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على عدة منتجات تعتمد وبصورة أساسية على المنتجات النفطية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد وبشكل كبير على المواد النفطية.<sup>(2)</sup>

أما عن السلع البديلة وهي تلك السلع التي يمكن استخدامها كبدايل لبعضها البعض ويمكن احلالها مكان السلعة الاصلية بسبب ارتفاع السلع الاصلية، فالعلاقة تكون معاكسة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص36.

<sup>2</sup> - François Lescaroux, Valérie Mignon, "Prix du pétrole et activité économique", la découverte, 9 bis rue abdel-hovelacque 75013 paris, P68-69.

<sup>3</sup> - محمد الوادي وابراهيم خريس ونضال الحواري وضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص72.

والطاقات البديلة او ما يطلق عليها من طاقات خضراء (الطاقة الشمسية، النووية .... الخ) هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على الطلب النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي الى زيادة الطلب عليها واحلالها مكان النفط، ولكن هذا مستبعد حاليا كون تكلفتها تعد جد مرتفعة مقارنة بالطاقة النفطية ولا تزال تمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.

#### ❖ النمو السكاني ومتوسط دخل الافراد:

يعد النمو السكاني عنصرا ومحددا مهما وأساسيا في الطلب النفطي، وهذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية، والتي أكدت وجود علاقة طردية وقوية بين الطلب على المنتجات والزيادة في النمو الديمغرافي، فالسلع او المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه الى المستهلك النهائي والمتمثل في الجماهير التي تبحث وتعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة واللامتناهية، كما يلعب متوسط دخل هذه الجماهير هو الاخر عاملا جوهريا في تحديد وتقدير الطلب النفطي، فزيادة الدخل سيزيد الطلب على المنتجات اذ ينتقل الافراد من محاولة تلبية حاجاتهم الضرورية الى تلبية حاجاتهم الكمالية والتي ستصبح من الضروريات بزيادة معدلات الدخل. وهذا ما نلاحظه في الدول التي تمتاز بمعدلات دخول مرتفعة كالولايات المتحدة الامريكية مثلا.

بالإضافة الى عامل التحضر هو الاخر والذي يشكل عاملا مهما في زيادة الطلب على المنتجات النفطية، خصوصا ما نتعايش معه حاليا اذ أصبحنا عبارة عن مجتمعات رقمية وكل هذه الأمور مترابطة تكون سببا أساسيا في زيادة الطلب على المنتجات النفطية بنوعها الخام والمكرر.

#### ❖ المناخ:

لا طالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب على الطاقة الحرارية، والسرد التاريخي خير دليل على ذلك. فارتفاع معدلات درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية والتي تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها، اما في حالة انخفاض درجات الحرارة لها فسيؤدي الى تزايد الطلب على المواد النفطية. وبالمثل الكوارث الطبيعية والتي لها هي الأخرى الأثر الأكبر على مستويات الطلب النفطي.



فالأزمة النفطية التي حدثت في سنة 1986 كان من بين أهم أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لما توقع في تلك الفترة فالدول المنتجة كانت تتوقع ان يكون شتاء تلك السنة جد قارس مما أدى الى زيادة امداداتها النفطية غير ان ما حدث في الواقع كان العكس مما أدى الى انخفاض نسبة الطلب وبالتالي أصبح المعروض يفوق ما هو مطلوب، مما سبب حدوث صدمة سلبية في السوق النفطي.

كما ان الصدمة النفطية التي عرفها الاقتصاد النفطي سنة 2004 كان أحد مسبباتها العوامل المناخية اذ عرفت تلك السنة شتاء قارس خصوصا الدول المستهلكة الرئيسية بالإضافة الى إعصار ايفان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية. (1)

#### ❖ الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطية من خلال الطلب، فالحروب والاضرابات، والمشاكل الأمنية كلها تعد محفز لزيادة الطلب النفطي وذلك لكثرة استخدام المعدات الحربية بشتى أنواعها. واذا نظرنا الى تاريخ الصدمات النفطية التي عرفها العالم من بداية السبعينات الى غاية يومنا هذا فنجد ان الاضطراب الأمني هو السبب الأساسي في احداث صدمة نفطية نستهلها من ازمة 1973 والتي تمثل نقطة تحول في الحياة النفطية وكان السبب وراءها الاضطراب السياسي نتيجة الاضطهاد الصهيوني لدولة فلسطين، أما سنة 2004 فقد كانت حافلة بالأحداث الغير امنية أهمها المشاكل الأمنية في العراق، ونيجيريا والسعودية. (2)

فالولايات الامريكية مثلا ارتفع مستوى طلبها على النفط بسبب الحروب التي تخوضها خارج ارضها ضد العراق وأفغانستان. وبالمثل فما عرفت الدول العربية من حالة لا امن في ليبيا وسوريا وتونس ومصر كلها كانت سببا في التأثير على الطلب النفطي.

<sup>1</sup> - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، مرجع سبق ذكره ص3.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى محمد الخياط، «أسعار النفط.... الصعود والمؤشرات»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008، ص8.

## 2. العرض العالمي للنفط:

ان نظرية العرض تقوم باستعراض جانب مهم من السوق الا وجو جانب الذي يمثل المنتجين او البائعين الذين لا بد ان تتوفر لديهم القدرة للقيام بمهامهم الإنتاجية للعمل على تحقيق هذه النظرية. ويعرف العرض على انه العلاقة التي تبين مقدار الكميات من السلع والخدمات التي يرغب المنتجون عرضها وبيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة.

وانطلاقا من هذا التعريف ولكون النفط هو الاخر سلعة كباقي السلع التي تتداول في السوق فيمكن اسقاط ذلك التعريف على العرض النفطي، ويمكن تعريفه على انه " تعبير عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة"، والعرض النفطي هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي الى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

وقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة في صناعة النفط يجري التفرقة في مفهوم العرض بين تعبيري، أولهما القدرة الإنتاجية للنفط (Productive capacity Oil) وثانيها إنتاج النفط (Oil Production). ويقصد بتلك التفرقة إبراز أحد الأعراف التي جرى عليها العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة احتياطية مغلق (Reserve Capacity) لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة.<sup>(1)</sup>

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحى العرض الى اليمين فيزداد معدل العرض او ينحاز الى اليسار مسببا نقصا في الكميات المعروضة، والنقاط التالية توضحها:

## ❖ الطلب النفطي:

يشكل الطلب النفطي محور العملية السوقية والقائمة على التقاء كل من العرض والطلب، وهذا التضارب في الأهمية ظهر في الفكر الكلاسيكي والذي دافع على كون العرض هو المتحكم

<sup>1</sup> - حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006، ص136.

في الآلية السوقية غير ان العديد من التناقضات والتضاربات في الواقع بينت ان ذلك غير صحيح، ليأتي الفكر الكينيزي موضحا ان الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، وفعلا فالطلب على الشيء وفي هذه الحالة النفط سيزيد ويحفز المنتجين من زيادة انتاجهم وعرضهم لها، والعكس صحيح.

فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي الى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الانتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني ان المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة والتي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها الموجه للاستهلاك والخزين الاستراتيجي.

#### ❖ العوامل الاستراتيجية:

وتتمثل هذه العوامل الاستراتيجية أساسا في القرارات التي تتخذها كل من منظمة OPEC وخارجها، والتي لها تأثير جد كبير على المعروض النفطي كون هذه الأخيرة هي المتحكم الأكبر بهذه السلعة الاستراتيجية. فالقرارات الاستراتيجية يمكن اعتبارها سيف ذو حدين يمكن ان يحمي كما يمكن ان يدمر صاحبه.

وبالعودة الى التاريخ النفطي نوثق ذلك من خلال ما قامت به منظمة الدولة المصدرة للنفط اين استخدمته كسلاح سياسي بعد أن قامت بالحظر النفطي ابتداء من 6 أكتوبر 1973 مساندة بذلك الدولة الفلسطينية ضد الاستعمار الصهيوني، حيث قامت بحظر النفط عن كل من يساند اسرائيل خصوصا الولايات المتحدة الامريكية، وهولندا، حيث قرروا تخفيض تصاعدي للإمداد النفطي بشرط الا تقل عن 50% ليكون ذلك بمثابة ضربة جد قوية مست الدول المستهلكة ساعدت في تغير مجريات الاحداث أهمها السعر النفطي.

وبالمقابل فقد كان لهذه القرارات الاستراتيجية التأثير السلبي على النفط كما حدث في ازمة 1986 حيث انهارت أسعار النفط وفقدت دول الأوبك السيطرة على التسعير، فبالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط الا أن أسعاره انهارت نتيجة التوسع في الانتاج لحصص الانتاج، لعدم

احترام معظم دول OPEC لنظام الحصص، بالإضافة الى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

#### ❖ سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة:

يعد السعر العنصر أهم الذي يتحدد على اساسه الكميات المعروضة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة طردية بين كل من سعر السلعة وعرضها، فزيادة السعر ستؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العرض والعكس صحيح، وهذا ما يمكن اسقاطه على العرض النفطي كون النفط هو الاخر سلعة استراتيجية واقتصادية مهمة في الحياة البشرية، إذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في الرفع من معدلات العرض وذلك رغبة من المنتجين الاستفادة من هذه الزيادة لتحقيق عوائد مالية معتبرة. غير أن هذه الزيادة في العرض ستؤدي الى كثرة توفره في السوق مسببة في الأخير الى انخفاض أسعاره، ليعود التوازن من جديد كما تنص فكرة اليد الخفية لأدم سميث.

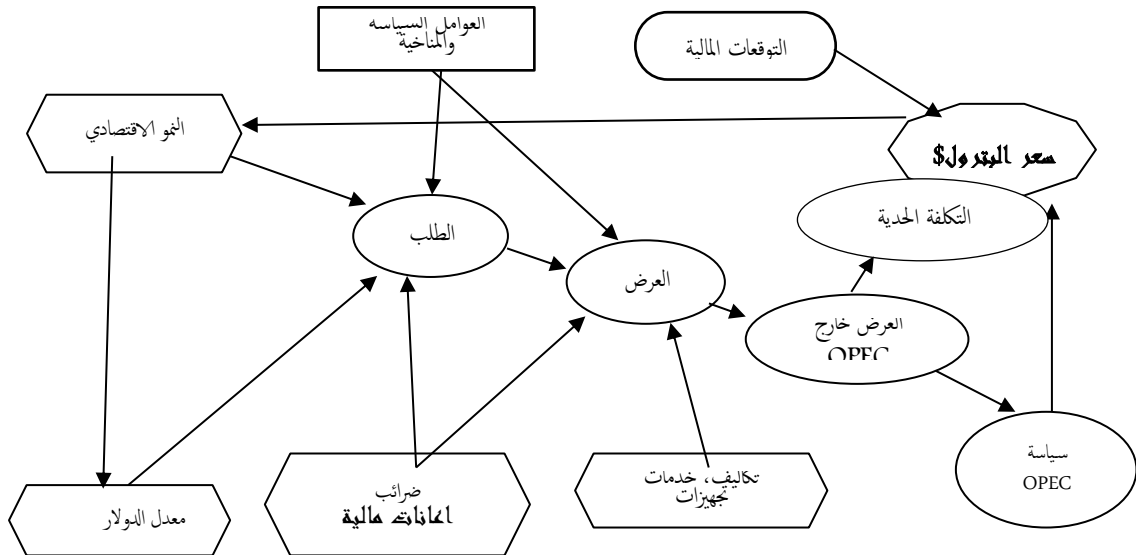
أما تأثير الزيادة في أسعار النفط قد يكون ايجابي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى القصير كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي ستتسبب في ارتفاع أسعارها هي الأخرى، وهذه السلسلة لن تتوقف هنا فهذا التأثير قد يصل الى السلع المكملة للمنتجات النفطية والتي سترتفع أسعارها بسبب ارتباطها الوثيق بالمنتجات النفطية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد وبشكل كبير على المواد النفطية.

أما السلع البديلة أو الطاقات الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي الى زيادة الطلب عليها واحلالها مكان النفط، ولكن هذا مستبعد حاليا كون تكلفتها تعد جد مرتفعة مقارنة بالطاقة النفطية ولا تزال تمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.

تعد هذه المحددات اهم العناصر المؤثرة على المعروض العالمي للنفط، ولكن يجب أن لا نتغاضى عن العناصر الفرعية والتي تتمثل في العوامل السياسية التي لها التأثير الكبير في العرض النفطي فعدم الاستقرار السياسي الذي مس العديد من الدول المنتجة للنفط كالعراق وليبيا كان له الأثر الأكبر على الكمية المعروضة من النفط المتدنية والتي تسببت في الأخرى في الرفع من

أسعاره، بالإضافة الى العوامل المناخية والتي كانت لها حصة في التأثير في الكمية النفطية المعروضة، بالإضافة الى أسعار الدولار الأمريكي والتي تسببت هي الأخرى في العديد من الفترات في التأثير على المعروض النفطي<sup>(1)</sup>، وأخيرا التنبؤات بالمستقبلية لأسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على العرض النفطي، فهي تعد واحدة من المحددات العرض التي تؤثر في السعر النفطي ففي حالة توفر المعلومات الكافية لدى المنتجين عن التوقعات المستقبلية لانحياز أسعار المنتجات النفطية نحو الارتفاع أو الانخفاض، فإن ذلك سيوفر إمكانية اتخاذ القرارات الإنتاجية سواء برفعها أو تخفيضها.<sup>(2)</sup> ويمكن اجمال وتوضيح مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والاجتماعية المتظافرة لتحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي:

المخطط (3-1): محددات أسعار البترول



المصدر: Alazard & Maisonnier (3)

<sup>1</sup>- إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، «التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية»، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 5 مارس 2009، ص5.

<sup>2</sup>- Sophie Meritet, «**Déterminants des prix des hydrocarbures**», Notre Europe, 2006, Paris, France, P2.

<sup>3</sup>- Nathalie Alazard & Guy Maisonnier, «**L'offre et la demande de pétrole**», Panorama Le Point Sur, Innovation Energie Environnement, France, 2009, P2.

## 4-3 محطات في تاريخ قواعد التسعير النفطي:

يمثل النقلب أسعري للنفط مع التغيير الإستراتيجي للاقتصاد العالمي التحدي القديم-الجديد لدول العالم، ويكمن هذا التحدي في زيادة الطفرة الإنتاجية والعرض والطلب والتطور التكنولوجي، والذي تلعب قضايا -النفط- الدور الأساسي والفعال فيه، وستظل من أهم قضايا العصر ما لم نسيطر على أسعار النفط، وهو بمثابة تحدي يواجهه مختلف الدول بصور مختلفة، وحسب موقعها الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي، أكانت دولا غنية أم فقيرة، متطورة أم نامية، مصدرة للنفط أم مستوردة له.

لنتحول البشرية عبر ما يقارب مائتي سنة من اقتصاد يعتمد تماما على الطاقة المتجددة إلى اقتصاد يعتمد بوضوح على الوقود الاحفوري أو النفط على وجه التحديد، وعلى النطاق الزمني الأوسع لم يحدث هذا التحول إلا في الماضي القريب.

فقد ظهرت أهمية تغيير أسعار النفط في السنوات الخمسين الماضية، والتي لا تزال قائمة تماما في الألفية الثالثة بل أصبحت أكثر وضوحا واستفحالا ليصبح النفط الجانب الأكثر أهمية كونه إحدى أهم السلع المحورية التي تنعكس إيجابا أو سلبا على الأسواق الدولية والمحلية.

وبالعودة الى الوراء ومحاولة التمعن في تاريخ السعر النفطي والمراحل التي مر بها هذا الأخير، وتحديدًا من الحرب العالمية الأولى حيث لم يتجاوز سعر البرميل من النفط قبل ذلك الدولار الواحد، وبعد ظهور أهمية هذه السلعة وأهمية اقتصاد الطاقة ودور النفط في توازن واستراتيجيات الاقتصاد العالمي حدثت اختلافات وتغيرات شديدة في المفاهيم الأساسية لاقتصاديات النفط، إذ تميز اقتصاد النفط المعاصر بالاحتكارات والتكتلات الدولية التي ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، وظهرت الضغوط السياسية والاقتصادية للاقترب من منابع النفط وفرض السيطرة المباشرة وغير المباشرة عليها من خلال سياسة الأسعار والتحكم بالسوق الدولية، وظهرت هذه الاتجاهات بشكل واضح مع بدايات النصف الثاني من القرن العشرين وما زالت مستمرة حتى عصرنا الحالي، بعدما توجهت الأنظار إلى هذا المنتج الإستراتيجي والهام على المستويين الاقتصادي والسياسي، وقد سجلت الفترة الواقعة في نهاية الخمسينات مرحلة هامة في تزايد الوعي لدى الشعوب، لأهمية هذه السلعة الاقتصادية وأهمية حماية الثروات النفطية الوطنية،

لكونها سلعة قابلة للنفوذ والانتها، إذ يمكن أن ينضب الاحتياطي المتوفر إذا ما سيئ استخراجها بكميات كبيرة غير متوازنة وبالإنتاج الجائر للاحتياطي المتوفر والمحدود.

وعلى وجه العموم يمكن ان نقسم هذا الوعي وتزايد الاهمية النفطية من خلال تحركات اسعار النفط الى مرحلتين اساسيتين من خلال السياسات التسعيرية المعتمدة اولها قبل التصحيح السعري او عصر الشقيقات السبع وثانيا بعد التصحيح السعري أو عصر التكتلات ان جاز التعبير.

### 1. السياسة التسعيرية منذ الحرب العالمية الاولى والى غاية ما قبل التصحيح السعري:

يمكن تسميتها مرحلة التسعير الاحتكاري او عصر الشقيقات السبع، والتي تحكمت بالانتاج والنقل والتوزيع والتسعير وبعبارة اخرى كانت المحرك الرئيسي للصناعة النفطية، وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها كانت اكثر الدول انتاجا واستهلاكاً لهذه المادة الطاقوية، وانقسمت هذه الفترة بدورها الى مرحلتين تسعيريتين يمكن توضيحهما فيما يلي:

#### ▪ التسعير حسب نقطة الأساس الموحدة:

سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات والتي سعت جاهدة السيطرة القصوى على العرض السعر النفطي، لتنتقل بذلك السوق البترولية إلى حالة الاحتكار حيث سيطرت قلة من الشركات على عالم الصناعة البترولية على النطاق الدولي، وعليه اتخذت أسعار البترول وكيفية تسعيره الطابع الاحتكاري.<sup>(1)</sup> لذلك اطلق عليها بسوق باحتكار القلة حيث أخذ الكارنل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق النفطية وتحديد الأسعار في هذه المرحلة تميزت بقوة نفوذ الكارنل النفطي او ما يعرف بالشقيقات السبع (والمتمثلة في خمسة شركات أمريكية وشركة بريطانية وشركة بريطانية هولندية) وضعف الدول المنتجة للبترول الجديدة وذلك يعود للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وتواجد الاحتلال

وبذلك فقد ابتعدت أسعار النفط عن كلفة الإنتاج الحقيقية وتسعييره واتخذ أشكالاً وصوراً متعددة ومتميزة كانت كمرآة عاكسة لمرحلة تاريخية من مراحل تطور السعر البترولي في فترة سيادة

<sup>1</sup> احتكار القلة: او منافسة القلة يعني اي قلة من المنتجين يتنافسون في الانتاج بحيث يكون لكل منتج دور في تحديد الانتاج الكلي وبالتالي في تحديد السعر.

التركز الاحتكاري البترولي الدولي على السوق البترولية، والتي حققت الأرباح الاحتكارية لمصلحة الكارنل البترولي الدولي.

التسعير على أساس نقطة وحيدة يتم تبنيه في الغالب من طرف الشركات الاحتكارية التي تنتج منتج والتي تكاليف شحنه تكون مرتفعة، ويقصد بها أن يتم اتفاق الشركات الاحتكارية على نقطة كنقطة أساس أو نقطة انطلاق، ويتم تسعير السلعة على أساس عوامل الإنتاج مضافا إليها مصاريف الشحن المحسوبة من نقطة الأساس المرجعية.<sup>(1)</sup>

وبعد سنة 1928 قامت الشركات النفطية الكبرى بإدارة والتحكم في اسعار النفط من خلال تبني مبدا نقطة الأساس الوحيدة، والتي كانت في خليج المكسيك، اين تم اعتماده والمباشرة في استخدامه انطلاقا من سنة 1936، بسعر معن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي وقد استمر هذا التسعير إلى غاية 1944.

وباختصار فقط كان السعر العالمي للنفط في تلك الفترة يتحدد في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد على اساس السعر الذي تم تحديده في خليج المكسيك، مضافا اليه كلفة النقل من نقطة الأساس اي خليج المكسيك الى مكان التسليم. ليصبح لزاما على المستورد ان يدفع سعر البرميل الخام المعنن في خليج المكسيك مضافا اليه اجور النقل من خليج المكسيك الى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة او الميناء الذي تم تصدير النفط منه سواء أكان قريبا ام بعيدا عن خليج المكسيك.<sup>(2)</sup>

أما الاهداف الأساسية التي كانت تقف وراء الاعتماد على مبدا التسعير على اساس النقطة الوحيدة فيرجع اساسا الى:

✓ تحكم الشركات النفطية الأمريكية في معظم انتاج العالم بالاضافة الى قنوات النقل والتكرير والتسويق ورغبتها في تحقيق اقصى الارباح من استثماراته داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

<sup>1</sup> -Jacques Francois Thisse and Xavier Vives, «Basing point pricing: competition versus collusion», **the journal of industrial economics**, volume XL, No3, September 1992, , P249.

<sup>2</sup> - Hussein K. Abdel-Aal, Mohammed A. Alsahlawi, «**Petroleum Economics and Engineering**», Third Edition, Taylor and francis Group , 2008, P33.



✓ رغبة الشركات الأمريكية في عدم فقد النفط الأمريكي لقدرته التنافسية امام نفط الشرق الاوسط الذي يتمتع بكلفة انتاجية اقل وجودة افضل.

✓ الحد من نمو انتاج البترول في منطقة الشرق الاوسط خاصة منطقة الخليج العربي.

✓ الحرص على استمرارية تدعيم السوق الاوروبية بالنفط الأمريكي.

أما المبادئ التي كانت الحافز في اتباع هذه الالية التسعيرية فيمكن جزمها في النقاط التالية: (1)

- الاعتراف نقطة ارتكاز او اساس واحدة.

- القبول بقاعدة الاسعار المعلنة.

- الاتفاق على تحديد سعر تسليمها وفقا لسعر الاساس.

- إقرار إجراء تعديلات معيارية مشتركة للاختلافات في نوعية النفط.

- استخدام رسوم الشحن الموحدة إلى جانب سعر الأساس.

■ التسعير حسب نقطتي الأساس: (2)

سلم العالم باتباع القواعد التي فرضتها مجموعة الكارنل كالية في التسعير النفطي والمتمثلة في نقطة الاساس لخليج المكسيك كسعر معلن للسعر النفطي الى غاية نهاية سنة 1944 ، ولكن سرعان ما تغيرت الظروف خصوصا بعد سنة 1945 اين رسمت الحرب العالمية الثانية هي الاخرى معالمها في عالم الاقتصاد النفطي لتفرض بذلك الدول الاوروبية وخصوصا المملكة المتحدة ضغوطاتها على مجموعة الكارنل لتعيد النظر في فكرة الية التسعير المتمثلة في نقطة واحدة نظرا لزيادة التكاليف عليها خصوصا بعد ما زادت مستويات طلبها على الطاقة النفطية بسبب الحرب، مما جعل الكارنل النفطي وبعد امعان وتفكير الى اقرار نقطة اساس اخرى كقاعدة تسعير لنتحول بذلك لقاعدة تسعيرية جديدة على اساس نقطتي اساس تمثلت في خليج المكسيك والخليج العربي والتي كانت في بادىء الامر **عبادان بايران**، اين كانت تتساوى اسعار النفط في النقطتين، أي يتم بيع النفط من النقطتين بنفس السعر المعلن المحدد مضافا اليه تكاليف الشحن، بذلك كانت **جينوا**

<sup>1</sup>- Loescher, Samuel M. (1955) "Basing Point Pricing and Regional Development, by George W. Stocking," **Indiana Law Journal**: Vol. 30: Iss. 3, Article 9, P394.

<sup>2</sup>- C.van der Linde«**Dynamic International Oil Markets: Oil Market Developments and Structure**»1860-1990, 1st edition, springer science and business media , 1991.

تمثل نقطة التساوي بين الخليجين فاعتمد ميناء نابولي في ايطاليا كنقطة تتعادل عندها اسعار الخليج العربي مع اسعار الخليج المكسيك. لتطالب بعد ذلك الولايات المتحدة الامريكية بتحويل نقطة الاساس الثانية الى راس تنورة بالسعودية نظرا لتزايد صادراتها من المنطقة، ليعلن رسميا ان للنفط نقطتي اساس.

وفي بعد فترة وجيزة تم ازالة نقطة التعادل الى بريطانيا، اين اشتد الطلب على النفط الخام خاصة من طرف الدول الاوروبية التي شرعت في مشروع مارشال لاعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، فلم يعد النفط الامريكي يسد الحاجات المحلية لتفقد بذلك الولايات المتحدة الامريكية مكانتها كاول مصدر للنفط، وتتحول الى مستورد كبير له، فنتج عن ذلك اختلال التساوي المعتمد بين السعر النفطي الامريكي والعربي على ظهر الناقله حيث ارتفع سعر النفط الامريكي مقارنة بمنافسه العربي، فتحولت نقطة التعادل سنة 1948 الى بريطانيا.

ولكن بعد سنة فقط أي في 1949 ويعد ضغوطات شديدة من طرف اداري مشروع مارشال والعديد من الحكومات الاوروبية تم تحويل نقطة التعادل الى نيويورك. فامتلاك الشركات في الشرق الأوسط لمجموعة الكارت جعل لها الأفضلية في تحقيق مبتهاها كونها المتحكم في السوق النفطية.

#### ▪ التسمير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

بعد ما عرف نفط الشرق الأوسط ارتفاعا في الأسعار في كل من سنة 1953 و1957 إلى \$1.93 و \$2.08 على التوالي، جعل دول العالم الثالث تعيد حساباتها مع الشركات المنقبة والمستثمرة، وبدأت في بداية الخمسينيات من طرح فكرة التقاسم بالأرباح وألغت مبدأ الاستثمار الأجنبي غير المحدود فحصلت عوائد نفطية كبيرة وصلت إلى 50% في غالب الأحيان وبعد عام 1950 تزايد الوعي لدى الشعوب العربية وغيرها لأهمية هذه المسائل.

ففي عام 1952 طرأت كثير من التغيرات الإدارية والاقتصادية على العلاقات بين عدد من الأقطار العربية المنتجة للنفط وشركات النفط المستثمرة الكبرى والعاملة في أراضيها، وبدأت تطالب بسريان مبدأ مناصفة الأرباح، وقد ظهر هذا التبدل في تدخل الحكومات المنتجة للنفط بمختلف مجالات الإنتاج والتصنيع لهذه السلعة على أراضيها، واستمرت هذه السياسات حتى عام 1953

حيث حافظت أسعار النفط تقريبا على نفس المستوى الذي بلغته في عقد الأربعينيات والخمسينيات ولم يتجاوز سعر البرميل الواحد في أحسن الظروف \$2.76، وهذا التجميد لأسعار النفط في السوق الدولية، ظاهرة غريبة كانت تسعى إليها كثير من الدول العظمى لتنمية اقتصادها على حساب اقتصاديات الدول النامية. إلا أن هذا الواقع لم يدم طويلا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتنقيب عن النفط الخام، وقد أجبرت الشركات النفطية الكبرى على كسر هذا الطوق وإقرار مبدأ زيادة أسعار النفط، لكن هذا بدأ بزيادات طفيفة حتى وصل إلى مستوى \$3 في 1954 وكان لهذه الزيادة انعكاس هام على التنمية الاقتصادية للدول المنتجة مما أدى إلى الإسراع والتوجه لزيادة الإنتاج في العالم العربي، وشكل هذا الإنتاج ارتفاع حصة إنتاج العرب في السوق الدولية إلى نسبة 20.4% من الإنتاج العالمي للنفط، لكن ريعية هذه الزيادة لم تكن في صالح دول الخليج العربي، حيث كان الإنتاج يتم من خلال شركات أجنبية عملاقة تتقاسم الأرباح مع هذه الدول، ولقد حصلت الشركات النفطية الأمريكية على الحصة الأكبر من إنتاج النفط العربي حيث تم استغلال 59% من إنتاجها لصالح الشركات النفطية الأمريكية الكبرى، و30% لصالح الشركات البريطانية و6% لصالح الشركات الفرنسية و4% لصالح الشركات الهولندية، ولقد أدت هذه التطورات في إنتاج واستهلاك النفط إلى زيادة الإنتاج التجاري بين الشركات العالمية والدول، وذلك بهدف السيطرة على السوق العالمية للنفط والمحافظة على توازن معقول للأسعار لصالح دولهم، ولكن غلق قناة السويس في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ومنع إمدادات النفط عن عدد من الدول العربية فيما بعد، تسبب في حدوث تغيرات هامة في السوق الدولية، وأشار إلى أهمية النفط العربي في العالم وكان له آثار مباشرة وغير مباشرة على أوضاع الأسواق المالية والنفطية، وشعرت الدول العظمى والمستوردة للنفط بأهمية انقطاع أو النقص في إمداد هذه السلعة على الأسواق المحلية، إضافة للأسواق العالمية، وانعكس ذلك مباشرة على أسعار النفط الخام بصورة خاصة وأسعار النفط المصنوع بشكل عام، وبرزت أهمية النفط الخليجي المصدر إلى الدول الغربية المستهلكة في أوروبا وأمريكا، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط لمستويات مختلفة لتتلبى احتياجات الدول والشركات المستهلكة والموردة له، فارتفع سعر البرميل الواحد في بداية عام 1957 إلى \$3.25، حيث بدأت كثير من الدول والشركات النفطية والمؤسسات الحكومية بإتباع سياسات جديدة مع دول الشرق الأوسط وإيران، نتج عنها توقيع بعض الاتفاقيات التي دعيت باتفاقيات المشاركة أو

المقولة، واعتبرت هذه الأنماط الجديدة من الاتفاقيات، بديلا عن عقود الامتيازات السابقة، ونتيجة لذلك حصلت الدول المصدرة للنفط على ضمانات تم من خلالها السيطرة على مواردها الطبيعية، وازدادت نسبة عائداتها من النفط إلى أكثر من 57% من الإيرادات، وفي عام 1959 وبعد أن استقر الاقتصاد العالمي نسبيا، قامت بعض الدول والشركات الكبرى بالمنورة على الأسعار لكسب السوق، فقامت بتخفيض أسعار منتجاتها النفطية الشيء الذي كان له تأثير مباشر على السوق الدولية، وكان على رأس هذه الدول فنزويلا، التي أعلنت عن تخفيض سعر البرميل إلى \$2.92 بهدف رفع حصتها من العوائد النفطية، وقد أدى هذا إلى انخفاض الأسعار الدولية إلى \$ 3.14 للبرميل الواحد.

وقد بررت شركات النفط الكبرى هذا التخفيض بزيادة الفائض من المعروض في السوق النفطي العالمي قياسا بالمستوى المنخفض للطلب العالمي على النفط، وعندها شعرت الدول العربية باللحظة النفطية في تحديد سياسات الأسعار. (1)

وظهرت إلى الوجود ردود الفعل العربية اتجاه هذه السياسات، لتأثر الإنتاج فيها بأسعار النفط الدولية، دعت إلى مؤتمر قمة عربي لمواجهة الموقف واتخاذ مواقف موحدة، وتم انعقاد مؤتمر البترول العربي الأول في القاهرة عام 1959 وأصدر جملة من القرارات والتوصيات والسياسات النفطية الهامة لتوحيد المواقف والسياسات البترولية العربية وكان من أهم هذه القرارات ما يتعلق بأسعار النفط العربية، وجاءت هذه القرارات على شكل توصيات موجهة إلى الشركات العاملة على توريد وتوزيع النفط العالمي، غير أن هذه الشركات تجاهلت نداء الأقطار العربية، واستمرت في تخفيض أسعار النفط لاستنزاف احتياطي النفط العربي وبعض الدول النامية، فأقدمت على تخفيض جديد على أسعار النفط العربي، وتكبدت اقتصاديات الشرق الأوسط ودول الخليج العربي خسائر فادحة من وراء ذلك، الشيء الذي حفز هذه الدول لاتخاذ إجراءات موحدة لمواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت غارقة في دراسة السوق الدولية وكيفية السيطرة عليه واغراقه

<sup>1</sup> محمد سالم الصفدي ، "استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية ، 16-18 نيسان / إبريل 2007، ص 4.

بالفائض من الطاقة الإنتاجية مما أدى إلى تضافر الجهود العربية وانشاء منظمة (OPEC) لمواجهة التحديات والتكتلات الدولية في هذا المضمار .

هي منظمة البلدان المصدرة للبترول، أنشئت في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر 1960، من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا. وقد انضم أعضاء الخمسة المؤسسين في وقت لاحق من قبل تسعة أعضاء آخرين: قطر (1961)؛ اندونيسيا (1962) - علقت عضويتها من يناير 2009 إلى ديسمبر 2015؛ ليبيا (1962)؛ الإمارات العربية المتحدة (1967)؛ الجزائر (1969)؛ نيجيريا (1971)؛ الإكوادور (1973) - علقت عضويتها من ديسمبر 1992 إلى أكتوبر 2007؛ أنغولا (2007) والغابون (1975-1994). كان أوبك مقرها في جنيف، سويسرا، في السنوات الخمس الأولى من وجودها. لتنتقل إلى فيينا (النمسا) في 1 سبتمبر 1965.

ومنذ أن تأسست كان هاجسها الأساسي متمثلا في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار المعلنة للنفط الخام بشكل عام في السوق العالمية، وللنفط العربي بشكل خاص، من خلال تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجات النفط، إضافة إلى تخطيط برمجة الإنتاج النفطي وتوزيع الحصص على الأعضاء بما يتناسب مع واقع المنافسة في السوق الدولية من جهة وحجم العرض والطلب من جهة أخرى، وتوفير إمدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة، والحرص على حصول من يستثمر في هذه الصناعة على عائد عادل لرؤوس الأموال.<sup>(1)</sup>

وقد انطلقت منظمة الأوبك وكان لانطلاقها آثار فعالة في فترة وجيزة وعلى المستوى العالمي، فكان إذنا ببدء فترة تحول جديدة في العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان الممثلة بالشركات الكبرى المسيطرة على صناعة وتوريد وتوزيع النفط ومشتقاته، وغالبا ما كانت هذه الشركات من الدول العظمى، حيث كانت تسيطر على السوق العالمية بسياساتها التوزيعية، وفرض الأسعار عليها والتحكم بالعرض والطلب واحتكار المخزون. واستمرت فترة التحول عشر سنوات ليشهد في السبعينات قطاع النفط العالمي كثيرا من المد والجزر والمشادات. وقد استطاعت الأقطار المصدرة للنفط، ومن خلال تضامنها ووحدة كلمتها من خلال منظمة الأوبك، الحلول دون

<sup>1</sup> [http://www.opec.org/opec\\_web/en/about\\_us/24.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm)

الاستمرار في تخفيض أسعار النفط المعلنة، واستطاعوا تحقيق تحولا هاما في إثبات الذات، فتحكمت في عمليات توزيع فائض الأرباح لصالح الدول المنتجة، وتحكمت بكميات العرض ومن ثم بأسعار السوق، ويمكن القول أن الدول المنتجة وخلال فترة السبعينات، استطاعت تثبيت أسعار النفط بتقلبات مقبولة تتراوح بين 1.9- 2.82 دولار للبرميل الواحد، وقد أدى ذلك إلى إحكام السيطرة والرقابة على معدلات الإنتاج ومن ثم التحكم بالأسعار، وكان ذلك من أولى النتائج التي حققتها الأوبك في التحكم بالأسعار الدولية للنفط وتوازن الأسواق الدولية، ونهاية العمل بمبدأ المناصفة الذي دام العمل به لمدة تقارب عشرين سنة.<sup>(1)</sup>

ولعل الثبات التقريبي للأسعار في سوق النفط الدولية هي من أهم ما تميز به عقد السبعينات، فقد شهد العالم فقدان سيطرة الدول والشركات الكبرى على أسعار النفط، فلم يعد بإمكان هذه الشركات تغيير الأسعار بشكل انفرادي دون العودة الى الدول المنتجة، وبقيت الضغوط السياسية والاقتصادية تلعب دورا هاما في محاولات احتكار السوق، ولكن هذه السياسات لم تظهر بشكل واضح في عقد ما بعد السبعينات وبعد أن سيطرت الأوبك على أسواق النفط في الشرق الأوسط، ظهرت منظمة الأوبك والدول التابعة لها كقوة اقتصادية يحسب حسابها في القرار النفطي، وأنهت عصرا طويلا من انفراد الدول العظمى وشركاتها بالقرار النفطي والسيطرة على الأسعار المعلنة، ووضعت حدا لأسعار النفط الرخيص واستبدلته بأسعار شبه ثابتة ومنصفة للمنتجين.

## 2. السياسة التسعيرة ما بعد التصحيح السعري والى غايته يومنا هذا:

في خضم التطورات التي مست السوق النفطية، بدأت موازين القوى تتغير من سوق يحكمها المشترون او الى سوق يحكمها البائعون بعد سنوات عدة والفضل الاكبر لمنظمة الأوبك ليعلن عن ميلاد جديد لمفهوم جديد في سوق النفط. فقد عملت هذه الاخيرة جاهدة للحفاظ على استقرار الاسعار، كما ساهم الوعي بمدى اهمية هذه الطاقة الحيوية بالنسبة للدول الاعضاء في العمل على تحقيق استقلالية نفطية ومحاولة استقطاب العوائد النفطية بشكل يقدر بالأكبر على ما كان عليه سابقا.

<sup>1</sup> <http://faculty.georgetown.edu/imo3/petrod/poo.htm>

مما زاد في المجابهات بين الشركات الكبرى والدول صاحبة الثروة، غير أن هذه الاخيرة كانت دائما في صالح الدول المنتجة، غير أن الدول والحكومات التابعة لهذه الشركات لم تقف وقفة المتفرج بل واجهت هذه المجابهات بما تمتلكه من حنكة سياسية واقتصادية وحولتها إلى مكاسب بشكل مواز لمكاسب الدول المنتجة فعمدت الى تغيير سعر الصرف للدولار ومحاولة استيعاب منابع النفط سياسيا ونجحت من خلال ذلك في إعادة السيطرة الجزئية على السوق.

غير أن تلك الاخيرة هي الاخرى ردت الصاع صاعين، وخير برهان ما حدث في بداية السبعينيات وبشكل ادق السادس عشر من اكتوبر -أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برمبل بقيمته الحقيقية- ، اين عرف العالم اول صدمة نفطية فعلية كان لها الاثر العالمي، فرفعت اسعار النفط من القيمة المتدنية لمستويات قياسية قدرت بـ \$3 للبرميل الواحد في 1973 الى اكثر من \$12 في بداية 1974 أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%.(1)

غير أن سنة 1979 غيرت هي الاخرى مجرى سريان السعر النفطي ليعرف من جديد ارتفاعا معتبرا يسجل على انه ثاني صدمة هزت ذلك الهدوء والاستقرار السعري، اثر حرب الخليج الاولى بين كل من العراق وايران، منتقلا من \$13 الى \$32 في بداية سبتمبر من سنة 1980 لينخفض الى 10 في نهاية نفس الشهر، هذا الجو من عدم الاستقرار عزز قوة السوق الحرة التي اصبحت تستحوذ على معظم الصفقات التجارية البترولية، والتي انشأت من طرف الشركات البترولية الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات النفطية لنفسها وتوفير حاجات السوق الاوروبية، وقد ظهرت في 1983 بسبب الحظر النفطي لسنة 1973 والازمة النفطية لسنة 1979.(2)

وبعد ان وجدت المنظمة حل وسط بين كل من العراق وايران، ارتفع السعر المعلن بعد ان حددته المنظمة من \$13 الى \$18، الا ان حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت في 1990 و1991 ادت الى ارتفاع الاسعار النفطية مرة اخرى وذلك نتيجة التحوط والخوف من تكرار سيناريو

<sup>1</sup> بن بوزيان محمد، وعبد الحميد لخديمي ، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012، ص 188.

<sup>2</sup> شرقي جوهرة ، "بناء نموذج تنبئي للحياة البترولية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص

الازمة التي نتجت عن حرب الخليج الاولى، مما ادى الى ارتفاع الطلب بالاضافة الى انخفاض الامدادات النفطية لكل من العراق والكويت مما تسبب في رفع السعر المعلن من \$18 الى \$20. وفي سنة 2000 رفعت منظمة أوبك سقف الإنتاج أربع مرات في محاولة لتخفيض الأسعار التي كانت تهدد بتقليل الطلب على النفط، وصممت للمحافظة على أسعار النفط ضمن مدى يتراوح ما بين 22 إلى 28 دولارا لسلة أوبك.

غير أن المنظمة واجهت ركودا اقتصاديا في الولايات المتحدة سنة 2001، والذي انتشر تدريجيا إلى أماكن أخرى من العالم، مما قلل الطلب على النفط، وفي أعقاب عدة تخفيضات للإنتاج من قبل منظمة أوبك، بقي سعر سلة أوبك مبدئيا في مدى منتصف العشرينات من الدولارات، معلنة عن تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، بدءا من شهر يناير 2002، شريطة أن يساهم المنتجون من خارج منظمة أوبك بقيادة روسيا بتخفيض إضافي مقداره 500 ألف برميل يوميا، وكانت إستراتيجية منظمة الأوبك ناجحة إلى درجة كبيرة، إذ بدأ تعافي الاقتصاد وعودته لوضعه الطبيعي في الخريف، حيث ارتفعت أسعار سلة أوبك مرة ثانية إلى نطاق السعر المحدد. (1)

وفي 31 مارس 2004 صادقت منظمة الأوبك في فيينا على قرارها السابق القاضي بتخفيض الإنتاج، غير أن تلك الإجراءات لم تردع الأسعار من الارتفاع، فقد استمر سعر النفط بالارتفاع الى ان وصل الى \$50.6 للبرميل في سنة 2005، ولم تتمكن من الحفاظ على استقرار الاسعار فتابعت الاسعار موجات الارتفاع لمستويات قياسية في منتصف 2008، قبل ان تنهار في الناشئة الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي.

فأصبح الاقتصاد العالمي يشكل الخطر الرئيسي لسوق النفط، فعدم اليقين بالاقتصاد الكلي العالمي وازدياد المخاطر المحيطة بالنظام المالي الدولي وزنه على الاقتصادات. بالاضافة الى الاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة في أجزاء كثيرة من العالم كان لها الاثر الاكبر على محددات السوق الممثلة في كل من العرض والطلب خلال النصف الأول من العقد، على الرغم من أن

<sup>1</sup> مصطفى بودرمة، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص 5.



السوق كانت تتميز باستقرار نسبي بين 2011 ومنتصف عام 2014، غير ان النصف الثاني من 2014 كان بمثابة سيناريو اجر لنفس الفيلم الذي بطله النفط، اذ تغيرت مجريات الاحداث والتي عرفت انخفاضاً، استمر بل تدهور في سنة 2015 ليكون بمثابة ضربة قاضية هزت كيان المنظمة والدول المنتجة للنفط.<sup>(1)</sup>

وكل هذا السرد دليل على ان الية التسعير التي دامت لسنوات طوال تجكمها الشركات الكبرى اصبحت خاضعة لقوى العرض والطلب، والتي تجكمها العديد من المحددات الجيوسياسية والمناخية والانتاجية والتكنولوجية وغيرها.

### 3-5 السوق النفطية والاطراف الفاعلة فيها:

يمثل السوق المكان الفعلي أو الاسمي لتفاعل (مباشرة أو عبر وسطاء) لكل من المشترين والبائعين، حيث تعمل قوى العرض والطلب، لتجارة السلع والخدمات، أو العقود أو الصكوك، من أجل المال أو المقايضة. كما يتكون من عملاء حاليين ومحتملين الذين هم في حاجة لها، ومستعدين لدفع ثمنها. ويتضمن السوق آليات أو وسائل لتحديد ثمن السلعة المتداولة، وايصال المعلومات المتعلقة بالأسعار، وتسهيل الصفقات والمعاملات، وتفعيل التوزيع.<sup>(2)</sup>

وبالمثل فسوق النفط هو كباقي الاسواق كما يدرج ضمن أهمها باعتباره يتداول سلعة أساسية وجد مهمة على النطاق العالمي، والذي يتم تداولها وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب بالإضافة الى عدة عوامل اخرى جيوسياسية واقتصادية ومناخية وعسكرية... الخ.

وقد تزايدت اهمية السوق النفطية بتزايد هذه المادية الحيوية والتي دعت الى تطويرها يوماً بعد يوم، غير أن ما يتفق عليه وما يميز هذه الاخيرة فهو كونها سوق احتكارية بدرجة كبيرة لها خصائص وعوامل تحكمها مغايرة لها هيكل سوقي الخاص بها. ويقصد بالسوق الاحتكارية بأنها شكل من أشكال الأسواق التي تهيمن على السوق أو الصناعة من خلال عدد قليل من البائعين

<sup>1</sup> [http://www.opec.org/opec\\_web/en/about\\_us/24.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm)

<sup>2</sup> Steven T.Call and William L.Holahan, **Micro economics**, Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983, P11

(القلة). ويمكن أن تنتج القلة من مختلف أشكال التواطؤ التي تقلل المنافسة والتي تسبب في ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.<sup>(1)</sup>

فالسوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل او محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة او متطابقة، كما يميز او يعرف عنهم بانهم صناع للاسعار Price Maker.<sup>(2)</sup>

أما من يحكم السوق النفطية أو يحمل مفاتيحها، فكان بمثابة غاية لاطالما سعت لها وتنافست عليها الشركات النفطية العالمية، منذ اولا ظهور للنظ كقوة اقتصادية سنة 1859. وظهر لدينا ما يطلق عليه صناعة النفط العالمية وعالميته هنا لا تعني ان هذه الصناعة مملوكة ومسيطر عليها من شعوب وحكومات العالم المنتجة او المستهلكة سواء في الدول الصناعية النامية او النامية انما تعني ببساطة انه لدينا صناعة تعمل على الصعيد العالمي في اطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية السياسية التي تغلغت في معظم اقطار العالم وكذلك فان صناعة النفط العالمية بهذا المفهوم تعني في الوقت نفسه سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع خمسة شركات امريكية وهي شركة "اكسون"، "غولف"، "تكساكو"، و"موبيل أويل" و"تشيفرون" بالإضافة إلى شركتين هولندية "شل البريطانية" و"بريتيش بيتروليوم" وهي شركات النفط السبع الاساسية كما عرفت ايضا بشركات النفط الكبرى (BIG OIL)، وقد كانت الى وقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الانتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة او المنظومة الاشتراكية، كما ان هذه الشركات تملك اكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر او عن طريق شركات مملوكة في هذه الصناعة وكذلك فان اكثر من 50% من ناقلات النفط تمتلكها هذه الشركات.<sup>(3)</sup>

غير ان المفاتيح تغير ملاكها خصوصا بعد 1960 بعد صحت الدول العربي من غيبوبة الاستغلال ووعيتها بمدى اهمية هذه المادة الحيوية وكيف يمكن لها ان تكون بمثابة منقذ من

<sup>1</sup> <https://en.wikipedia.org/wiki/Oligopoly>

<sup>2</sup> N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Economics**, Thomson Learning, UK, 2006, P320.

<sup>3</sup> محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، المجلس الوطني الثقافي والفنون والادب، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص

التخلف الاقتصادي والتبعية النفطية فسعت جاهدة الى تكثيف الجهود وبقت السياسة الحاكمة في الصناعة النفطية هي الكارتل غير انها اصبحت كارتل وطني تحكمه مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تحت مسمى الشقيقات سبعة الجديدة التي ظهرت الى الوجود والتي تختلف في تكوينها عن سابقتها بأن من يملكها هم الدول المنتجة نفسها، كما تعرف ايضا باسم الشركات الاكبر الشركات النفط الحكومية NOCs والتي تُلَقَّب بـ (BIGEST OIL) والتي تتحكم بـ 99% من النفط العالمي. وهي تتمثل اساسا في شركة آرامكو السعودية (Aramco) ، شركة النفط الوطنية الإيرانية (NIOC)، شركة ببتروليبوس البرازيلية (Petrobras) ، شركة بترو الصينية (Petrochina)، وشركة (Petronas) الماليزية، وشركة (Gazprom) الروسية، واخيرا شركة (Pdvs) الفينزويلية.<sup>(1)</sup>

أما ما يميز الأسواق البترولية من خصائص مهمة تتمثل أساسا في كونها سوق أكثر تنافسية حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات، كما أنها سوق شفافة حيث أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار، وهي سوق غير مستقرة ويرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على واقع المضاربات والتلاعب وغيرهما، إن للتأثير النفسي والعوامل البسيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات

<sup>1</sup> Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, **Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes**, Initiative for Policy Dialogue, Open Society Institute, New York, USA, 2005, P54.

العرض والطلب ودون أسباب منطقية، وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.<sup>(1)</sup>

والسوق النفطية تفرعت الى اسواق تختلف في مبادئها وطريقة عملها والتي كانت نتاجا لتغيرات وتطورات مست الصناعة النفطية بمرور الزمن يمكن التوغل فيها وتوضيح ما تستند عليه وكيف انبثقت هذه الاخيرة بشكل ادق فيما يلي:

### السوق النفطية الفورية:

كما تعرف ايضا بالسوق النقدية" أو "السوق الفعلية"، باعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الاسعار الفورية. وهي السوق الذي تباع وتشتري فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري، ويختلف السوق الفوري النفطي عن نظيراته من الاسواق الفورية الاخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد او أقل بالاعتماد على الاسعار الفورية.<sup>(2)</sup>

وعليه فالسوق الفوري او **السوق النقدي** يمثل **سوق اللحظي** او **سوق مكاني**، اي هو سوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة، وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين. هذا النوع من الاسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة. المواجهة بين عرض البائعين وطلب المشترين للنفط في السوق الفوري او الحر يساهم في تحديد السعر الفوري للنفط. والسوق الحر ليس له مكان محدد ويعمل على مدار 24 ساعة.<sup>(3)</sup>

وقد عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، والخليج العربي، وسوق سنغافورة بالشرق الأقصى، ومنطقة بحر الكاريبي، وسوق روتردام في أوروبا) منذ القديم باعتبارها طريقة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض

<sup>1</sup> - منذر المصري، **قضايا عربية معاصرة**، المؤسسة العربية للنشر، ص76.

<sup>2</sup> <http://www.investopedia.com/terms/s/spotmarket.asp#ixzz3zkKXXOy7>

<sup>3</sup> Haoua Kahina, **L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur Les Indicateurs Economiques en Algérie**, Memoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister Option Monnaie Finance Banque, Université Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Algérie, 2012, P21.

الفوائض النفطية، والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل.<sup>(1)</sup> لتعرف بعد ذلك الاسواق الفورية تطورا ملحوظا منتقلة مما يعادل 1% من المعاملات في سنة 1973 الى 20% في سنة 1980، لتحتل ثلث السوق في نهاية 1990.<sup>(2)</sup>

ومن ثم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تائيرا محسوسا في الاسعار المعلنة او الرسمية التي تحكم العقود طويلة الاجل غير ان الاختلال الذي طرا في اوائل الثمانينات ادى الى وجود فائض كبير في العرض العالمي واحتدام المنافسة بين المنتجين داخل وخارج اوبك، دفع بالاسعار الفورية الى مرتبة متزايدة الاهمية بحيث صارت الاسعار الفورية اساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من اسباب عدم استقرار تلك الاسواق ان الاسعار الفورية على خلاف الاسعار المعلنة او الرسمية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها الاسعار النفطية عامة بل تؤثر فيها ايضا عوامل اخرى نفسية وتنظيمية ما يجعلها عرضة للتذبذب السريع مع انتشار الاخبار والشائعات وهذا ما ادى الى اتساع نطاق السوق الفورية وهو ما مهد للتقلبات الشديدة في اسعار النفط متيجا بذلك فرصة لنشوء المضاربة على تلك الاسعار.<sup>(3)</sup>

ويتم تنظيم التسليم الفعلي للنفط الخام من خلال السوق الفورية من قبل الأطراف المتعاملة في شراء وبيع النفط الخام التي لا تغطيها الترتيبات التعاقدية طويلة الأجل ويطبق في كثير من الأحيان على المعاملات لمرة واحدة. وبالنظر إلى الخدمات اللوجستية من نقل النفط والبضائع للتسليم الفوري غالبا ما لا تحتل مركزا. بدلا من ذلك، هناك عنصر هام من حالة متقدمة في المعاملات الفورية التي يمكن أن تصل إلى 45-60 يوما. ويمكن للأطراف الاتفاق على السعر في

<sup>1</sup> موري سمية، "آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص90.

<sup>2</sup> Denis Babusiaux, Économie de L'energie, **Institut français du pétrole**, Revue de l'Energie N° 256, Mai 2001, P9.

<sup>3</sup> لخديمي عبد الحميد، "آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص55.

وقت الاتفاق، وفي هذه الحالة المعاملة الرياضية تصبح أقرب إلى عقد "مستقبلي". بينما في كثير من الأحيان يقوم المتعاملون في السوق النفطية بالربط بين النفط المشحون وفترة الشحن.<sup>(1)</sup> وأول سوق لقي نجاحا بعد فشل سوق الاوبك بدون شك هو السوق الفوري او السوق الحر لروتterdam. تواجد هذا السوق منذ سنوات الثلاثينيات غير انه لم يشغل سوى دور مساند في مخططات تسليم المنتجات المكررة للشركات النفطية العالمية (الشقيقات الشبع).

وبعملية التاميم وبروز سوق الاوبك، السوق الفوري غير وجهته ومعالمه، فقد غير وجهته بعد ان اصبح يتعامل بالنفط الخام بعد ان كان يتعامل فقط بالمنتجات المكررة، بينما معالمه لانه كلما خفض سوق الاوبك زادت التعاملات في سوق الفورية، ليصل الى نقطة ان اصبح الفوري مع بداية الثمانينيات السوق المرجعي للنفط الخام. في بداية الثمانينات اصبح السوق الفوري هو السوق المرجعي للنفط الخام. مجموعة من العوامل عملت على الرفع من مكانة السوق الفوري ليصبح سوق مرجعي من بينها ما يلي:

- احلال العرض المقدم من طرف الاوبك و تزايد العرض المقدم من طرف دول خار الاوبك.
- انكماش الطلب بسبب الركود وترشيد استخدامات النفط بسبب الاثار الناتجة للصدمة النفطية الثانية 1978-1989.

والآثار المترتبة على توسع السوق الفورية والمكانة الهامة التي شغلها في النهاية على حساب السوق أوبك يمكن تلخيصها في النقاط التالية:<sup>(2)</sup>

#### زيادة عدد الأطراف المعنية:

إن النتيجة الأولى للتوسع في السوق الفورية، والذي يعد أيضا سبب أساسي، هو الزيادة الكبيرة في عدد الأطراف المعنية بسوق النفط الخام. والتي اقتصررت في السابق على عدد قليل من الشركات الكبيرة، ليعزرو سوق النفط من قبل عدد متزايد من الجهات المعنية، أولا: شركات النفط

<sup>1</sup> Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies, University Of Oxford , United Kingdom, January 2011, P20.

<sup>2</sup> Antoine Ayoub, Le Pétrole : Économie et Politique, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol. 70, n° 4, décembre 1994, P507-508.

الوطنية في دول أوبك وخارج أوبك. ثم الشركات الخاصة والعامة للدول المستهلكة (الشركات متعددة الجنسيات وشركات متوسطة الحجم)؛ وأخيرا الشركات التجارية.

### تعدد الاسواق التكميلية:

فالسوق الفورية تتشابه بشكل كبير من خلال وظيفتها مع البورصة، تطورها لم يستطع ان يكبح تقلبات اسعار النفط فالمخاطرة عالية جدا. للتقليل من حدة هذه المخاطر او للتحوط منها، تم تطويرها كسواق الصرف فالسوق الموازي يشابه السوق لاجل، والذي كان هو الاخر سبب لظهور سوق الخيار. فلم يعق البعض بان يحول النفط في مراحله التطورية من سلعة اولية الى سلعة استراتيجية، واحداث 1990-91 خير برهان دون البث في النقاش حول الاثار الاستقرارية واثار عدم الاستقرار في الاسواق الحرة. غير أن تطوير هذه الأسواق جعلت الرقابة على الأسعار من قبل أوبك أصعب بكثير مما كان متوقعا.

### بنية السوق والاسعار:

المزج بين مخلفات العنصرين المذكورين، في الواقع تنتج هيكل صناعي ملائمة، للمنافسة، أو على الأقل أكثر صعوبة لتكتلات احتكارات القلة، في ما يتعلق بالاوبك، تطور الاسواق الحرة وصعوبة مراقبة الاسعار التي تنهار، ممارسة عليه اثيرين سلبيين. اثر غير مستقر في قياس او وجود سوق حرة مزدهرة وسهلة الوصول تحتوي على مخرج لاعضاء الاوبك الذين لا يحترمون حصصهم الانتاجية من المعروض النفطي. وأثر استقراري أو بالأحرى حافظا للتحالف، لدرجة أن وجود السوق الحرة من خلال الحد من مستوى الأسعار، دافعا بمنظمة أوبك للبحث عن اتفاقية في كل مرة يحاول فيها الاعضاء تعظم الربحية الشخصية. والتاريخ الحديث للصناعة النفطية والاوبك يقدم العديد من الامثلة للآثار الناتجة في حين يشار إلى أن التأثير الثاني يحدث عندما يكون السوق مشتري.

في حالة وجود فائض في السوق اي ارتفاع العرض نسبة الى الطلب سيخلق ذلك انخفاض في الاسعار الفورية للنفط الخام والمنتجات النفطية والذي يدعوا المشتريين للجوء الى السوق الفورية للحصول على ما يحتاجونه وبالتالي زيادة حجم المعاملات على في السوق الفوري وانخفاض تلك التي تتم في إطار عقود طويلة الأجل، بينما في حالة سوق عاجز اي عرض يفوق الطلب، فالسعر

الفوري للنفط الخام سيرتفع نسبة الى الى السعر المحدد بالنسبة للمعاملات طويلة الاجل والمنتجين البائعين للنفط والمنتجات النفطية يفضلون البيع في الاسواق الفوية من خلال المعاملات على أساس يومي بدلا من عقود طويلة الأجل.

وكما هو معلوم لدى الجميع فالنفط الخام ليس سلعة متجانسة، فهناك أنواع متعددة دوليا بصفات وخصائص مختلفة. والنفط الخام يكون استخدامه قليل قبل التكرير اذ يتم تداوله كمنتجات البترولية النهائية التي يطلبها المستهلكون. والخصائص الجوهرية للنفط الخام تحدد مزيج من المنتجات البترولية النهائية. أهمهما الكثافة والكبريت. فالنفط الخام منخفض الكثافة، يشار اليه بالخام الخفيف او الحلو، كما وينتج عنه أكثر المنتجات البترولية النهائية قيمة كالبنزين وغيره من المنتجات الخفيفة خلال عمليات التكرير البسيطة. وبالمقابل يوجد خامات نفطية ثقيلة او الحامضية والتي لديها نسبة ضئيلة من المواد الهيدروكربونية ويكون عملية تكريرها أكثر تعقيدا. (1)

وعلى هذا الاساس فقد تم الاتفاق على تحديد أسعار النفط الخام في هذه السوق نسبة إلى الخامات المرجعية، فالبرانت (le pétrole brut britannique de la mer du Nord) والخام المرجعي لخليج الامريكي خام غرب تكساس (West Texas Intermediate) منذ عدة سنوات شغلا منصب مرجعي لبيع معظم النفط في العالم، مع الاشارة انه رغم السقوط الحر الذي عرفه انتاج كلا النوعين، اغلبية المنتجين الاساسيين العالميين يفضلون تسعير نفطهم نسبة الى الفارق القريب من هذين المعيارين بدلا من تاسيس اسعار خاصة بهم. بالاضافة الى السعر المرجعي دبي-عمان. (2)

### السوق النفطية المستقبلية:

المستقبل هو كلمة عاكسة لعدم التاكيد، لهذا السبب قام المتعاملون الاقتصاديون منذ القدم بالبحث عن وسيلة للتحوط مما سيأتي في المستقبل عن طريق تكوين اسواق مستقبلية. فقد عرف العالم الاسواق المستقبلية منذ القدم في المجال الزراعي على وجه الخصوص كونها تتأثر بعوامل عدة غير متوقعة كالمناخ، وقد وفرت تلك الاسواق نوعا من التحوط مما يحمله المستقبل، والذي

<sup>1</sup> منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، "تكرير النفط الثقيل: تحديات وفرص"، الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الاول 2014، ص1-2.

<sup>2</sup> Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, **Oxford Institute for Energy Studies**, University Of Oxford , United Kingdom, January 2011, P36-52-61.



ينعكس بصورة كبيرة على قيمة السلعة وسعرها، إذ تؤمن تلك الاخيرة لمن يشتري السلعة بعقد اجل احتياجاته المستقبلية من السلعة بسعر يتفق عليه قبل حلول موعد استلامها بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسليمها عند ابرام العقد، وكذلك تحقق تلك الاسواق تحوطا مماثلا للبائع بالنسبة لانتاجه المستقبلي بتأمين سعر للبيع لا يخضع للتغير الذي يمكن ان تحدث مستقبلا عند تسليم السلعة. (1)

اما عن النفط ومنتجاته فيعد هذا النوع من الاسواق مستحدثا كونه ظهر في منتصف الثمانينات أهمها (بورصة نيويورك التجارية، ومجلس شيكاغو التجاري، والبورصات الدولية للبترول بلندن)، والمعروف عن هذه الاسواق انها لا تنتعش الا في ظل اسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وقد ارتفعت نسبة التعامل في الاسواق المستقبلية اذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 الف عقد ليرتفع الى 467 الف عقد خلال النصف الاول من 2002 وهذا دليل ان هذه الاسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتاثير على حركة الاسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة. (2)

والاسواق المستقبلية او الاسواق المالية وتسمى ايضا **سوق الاوراق** أو **العقود**، أين تم تحويل وحدة القياس من البرميل النفطي الى البرميل الورقي. كما يمكن تعريفه على انه السوق الذي يتم فيه تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتج نفطي، بتاريخ لاحق في الغالب يتم تحديده بالاشهر التي قد تصل الى 72 شهرا. ويسعر يحدد فترة ابرام العقد -ثابت-، ومكان التسليم يوضح أيضا. غير ان العقود التي يتم تحويلها الى مبادلات فعلية هو قليل جد لا تفوق نسبتها عن 1%، فالسوق الاجل ينسب دائما الى السوق المالي اين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الاحيان للتحوط من تقلبات اسعار النفط. ويتم التفاوض على العقود

<sup>1</sup>Florian Fizaine, **Analyses de la disponibilité économique des métaux rares dans le cadre de la transition énergétique**, Thèse Pour l'obtention du grade de Docteur de l'Université de Bourgogne, Discipline : Sciences Economiques, Université de Bourgogne, 7 Mar 2015, P227.

<sup>2</sup> موري سمية، "آثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص91.

الاجلة على المواد الاولية في البورصات وبصفة خاصة في نيويورك (New York Exchange) NYMEX، ولندن (International Petroleum Exchange) IPE، وسنغافورا (SIMEX (Singapor)، وInternational Monetary Exchange (1).

والسوق الاجلة للمنتجات البترولية تترادف في معناها مع السوق المالي، مما يعني ان المعاملات لاجل لا تعتمد على مواد حقيقية بل على اوراق مالية. والمفهوم الاصح لهذه المبادلات هو أن المتعاملون يشترون ويبيعون اوراق مالية -البرميل الورقي- الذي يشتمل على الكمية المحددة، والسعر ومكان وفترة ابرام الصفقة، كما يسمح بالتفاوض على السعر، إذ لكل معاملة سعر خاص بها. كما أن هذه العقود هي عبارة عن ورقة مالية ذات طابع موحد، تمثل قدر معين من المواد الاولية، وغالبا ما تتحدد الكمية بـ1000 برميل أو 4200 غالون. كما يتم تحديد المواصفات النوعية بشكل واضح وعادة يتم اعتماد المواصفات النوعية للنفط الخام الامريكي WTI بمحتوى 42% او اقل كثافة وتتراوح بين 37 درجة و42 درجة حسب مواصفات المعهد الامركي API وكذلك مواصفات النفط المنتج من حقول بحر الشمال والذي يطلق عليه مزيج البرنت بكثافة تتراوح بين 34 درجة و42 درجة.

كما ان في السوق الاجل للمواد الاولية المتعامل يشتري او يبيع البرميل الورقي دون ضرورة توفير المادة الاولية المدرجة في العقد. وعليه فان التعاملات في السوق المستقبلية اغليبتها تعاملات ورقية تحسم بالتسويات النقدية لا السلعية، وعلى عكس التعاملات الفورية التي تعبر الاسعار فيها عن قيمة السلعة الحقيقية تمثل الاسعار المستقبلية خيارات اطراف السوق الحالية لما سيكون عليه سعر النفط الخام او المنتج النفطي في زمن محدد في المستقبل وهو يمثل توقعات اطراف السوق الحالية لما سيكون عليه السوق النفطية في زمن محدد على ضوء معلومات معينة.

<sup>1</sup> - Haoua Kahina, L'impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur Les Indicateurs Economiques en Algérie, Mémoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister Option Monnaie Finance Banque, Université Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Algérie, 2012, P22.

كما يسيطر على الأسواق الآجلة المستقبلية هدفان أساسيان هما التحوط والمضاربة، كونها وسيلة أو صمام الأمان للتحوط من تقلبات الأسعار في المستقبل، بالإضافة إلى كونها مصدر استثماري مهم نتيجة المضاربة عليها في السوق المالي.<sup>(1)</sup>

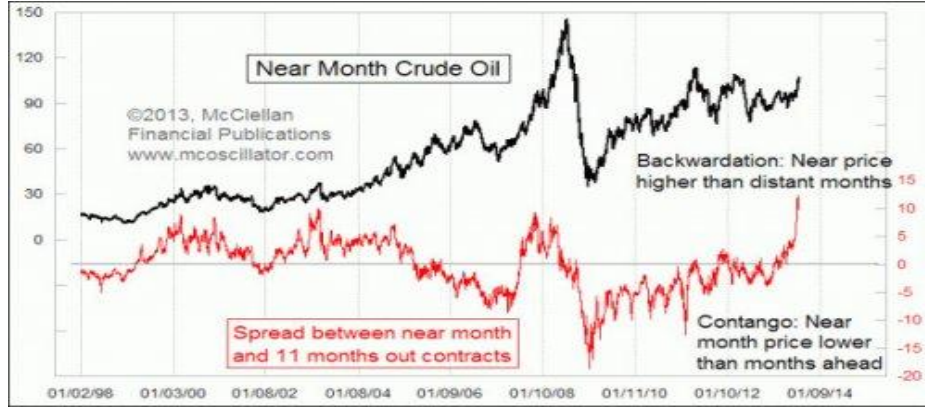
ويمكن لأي شخص أن يتعامل في السوق النفطي المستقبلي وذلك بشراء النفط بالسعر الفوري لذلك اليوم من السوق الآنية بمال يفترضه من المصرف بسعر فائدة، ويقوم بخزنه لغاية يوم التسليم المتعاقد عليه وبالتالي نجد أن السعر المستقبلي هو عبارة عن السعر الفوري ليوم الشراء مضافاً إليه سعر الفائدة وتكاليف الخزن، وعليه فالسعر المستقبلي FP يكون أكبر من السعر الفوري SP، كما أن السعر المستقبلي على علاقة طردية مع زمن التسليم فكلما ابتعد زمن التسليم كلما زادت تكاليف الخزن والفائدة على رأس المال المقترض، وهذا يعني زيادة السعر المستقبلي، ومن هنا نجد أن مسار السعر المستقبلي يكون أعلى من السعر الفوري، ويطلق على هذه الحالة في الأسواق المستقبلية «Contango». وهذا ما دعمه الاقتصادي هارولد هوتيلينك والذي يعتبر أن السعر الصافي للموارد الناضبة يجب أن ينمو على الأقل بمعدل يساوي سعر الفائدة السوقي في ظل صناعة تنافسية، كون المورد الخام يعد ثروة للمجتمع أو لملكه.

قد يحدث في الأسواق المستقبلية للنقط الخام حالة معاكسة للحالة السابقة يعني أن يكون السعر المستقبلي FP أقل من السعر الفوري SP أي أن مسار السعر المستقبلي أدنى من مسار السعر الفوري ويطلق على هذه الحالة في الأسواق المستقبلية «Backwardation»، وهذا ما حاول كينز تفسيره بأنه عبارة عن علاوة مخاطرة. ويسود هذه الحالة من السوق المستقبلية عندما يكون هناك فائض في العرض الدولي الكلي أو ارتفاع في حجم المخزونات الاستراتيجية للنفط الخام ومنتجاته المكررة، مما يخلق حالة من عدم التأكد من مستقبل الأسعار الفورية مما يعني وجود مخاطرة في التعاملات السوق المستقبلية تدفع إلى تقديم خصم على السعر الفوري ليوم التعاقد يتناسب وحجم المخاطرة.<sup>(2)</sup> ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> Yves Simon, Les Marchés à Terme de Produits Pétroliers, **L'Actualité Economique. Revue d'Analyse Economique**, vol. 60 N 03, septembre 1984, P382.

<sup>2</sup> عبد الستار عبد الجبار موسى، "العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، ص 6-8.

## الشكل (3-2): اليات العمل في الأسواق النفطية المستقبلية



المصدر: <sup>(1)</sup> Tom McClellan

وكباقي الاسواق فالسوق النفطية بنوعها تعتمد اساسا على عناصر فاعلة فيها تعد العمود الفقري، والمحرك الاساسي لها، فالمتتبع لحلقات المسلسل النفطي التي لم تحل نهايته يعلم جيدا أم هذا الاخير قد عرف مجريات واحداث دراماتيكية يمكن سردها انطلاقا من بداية تاسيس السوق النفطية. فقد عرفت هذه الاخيرة عدة محطات انتقالية سمحت في كل مرة اعطاء معالم القيادة لتنظيم جديد للسوق، امتازت تارة بكونها احتكارية مطلقة، احتكارية نسبية تارة أخرى، كان أبطالها أساسا من جانب الدول العارضة اندرجت تحت راية منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبتروك OPEC، والدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية، بالاضافة الى بعض الدول السائرة في طريق النمو كاليهند والصين. وعلى هذا الاساس فان عمل السوق النفطي العالمي بين كل من جانب العرض والطلب المتعاملين او المتدخلين في السوق النفطية هم:

### المتدخلون من جانب العرض:

دامت حلقات الجزء الاول من هذا المسلسل لغاية سنة 1973 أين كان السوق النفطي يسير من قبل الشركات النفطية الكبرى العالمية وبعض الشركات الكبرى المستقلة، والتي عملت من خلال أنظمة مختلفة قوية (نظام الامتيازات، ونظام المشاركة في الانتاج... الخ). هذه الانظمة سمحت للشركات النفطية العالمية، الحصول على امتيازات الوصول الى خام الدول النفطية. بعد ذلك انتقلنا

<sup>1</sup> <http://www.financialsense.com/contributors/tom-mcclellan/huge-backwardation-in-crude-oil>.

الى ثاني جزء منه أين ظهرت الشركات النفطية الوطنية والتي اندرجت تحت مسمى OPEC، لتعرف وضعية ادارة الشركات النفط العالمية تعديلات. فقد اتخدت هذه الاخيرة انطلاقا من سنة 1973 عدة قرارات مهمة أهمها، التحكم في مراقبة الاحتياطات الانفطية، وتاميم الممتلكات التي كانت تمتلكها الشركات النفطية الاجنبية على اراضيها. وعلى هذا الاساس فقد انخفضت حصة الشركات النفطية العالمية من الاحتياطات النفطية بشكل خيالي منتقلة من 98% في 1950 الى اقل من 5% سنة 1990. واصبح قطاع الصناعة النفطية يسير بشكل يوصف بالكلي للشركات الوطنية للدول المنتجة للنفط. أما عن المنظمات التي اخذت دور البطولة بالتناوب فيمكن التعرف عليها بشكل ادق فيما يلي:

#### منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط: (1)

هي منظمة حكومية دولية دائمة، أنشئت في مؤتمر بغداد في 10-14 سبتمبر 1960، من قبل إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا. وانضم الخمس أعضاء المؤسسين في وقت لاحق مع تسعة أعضاء آخرين: قطر (1961)؛ اندونيسيا (1962) - علقت عضويتها من يناير 2009 إلى ديسمبر 2015 ولكنها عادت في 1 يناير 2016؛ ليبيا (1962)؛ الإمارات العربية المتحدة (1967)؛ الجزائر (1969)؛ نيجيريا (1971)؛ الإكوادور (1973) - علقت عضويتها من ديسمبر 1992 إلى أكتوبر 2007؛ أنغولا (2007)؛ والغابون (1975-1994). مقرها كان في جنيف - سويسرا- في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم نقل إلى فيينا -النمسا- في 1 سبتمبر 1965. كما ينص النظام الأساسي على أن "أي دولة ذات تصدير كبير الصافي من النفط الخام، التي لديها مصالح مماثلة جوهريا لتلك الدول الأعضاء، قد تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة، إذا قبلت بها ثلاثة أرباع الأعضاء كامل، بما في ذلك وأصوات كافة الأعضاء المؤسسة".

كما تتكون سلة الاوبك من مزيج الصحراء (الجزائر)، وجيراسول (أنجولا)، وأورينت (الإكوادور)، وميناس (إندونيسيا)، وايران الثقيل (جمهورية إيران الإسلامية)، والبصرة الخفيف (العراق)، والكويت تصدير (الكويت)، وفاق سدر (ليبيا)، وخام بوني الخفيف (نيجيريا)، وقطر البحرية (قطر)، والعربي الخفيف (السعودية)، ومربان (الإمارات) وميري (فنزويلا).

<sup>1</sup> [www.opec.org](http://www.opec.org) .

أما الهدف الذي تأسست لاجله الأوبك يتمثل أساسا في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، من أجل الحصول على أسعار عادلة ومستقرة لمنتجات النفط؛ وامتدادات فعالة واقتصادية ومنتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة، وعائد عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون في هذه الصناعة.

عرفت المنظمة محطات انتقالية، أولها كان في الستينيات أين تشكلت ببغداد في سبتمبر 1960 مواكبة التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، مع إنهاء الاستعمار وولادة العديد من الدول المستقلة الجديدة في العالم النامي. فبعد ان سيطر على سوق النفط الدولي "الشقيقات السبع"، وضعت منظمة أوبك الرؤية الجماعية، بإعداد أهدافها، في عام 1965، واعتمدت "بيان الإعلان لسياسة النفط في البلدان الأعضاء في عام 1968، والذي أكد على حق غير قابل للتصرف لجميع الدول في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لمصلحة تميمتها القومية. نمت العضوية إلى عشرة قبل عام 1969. أما فترة السبعينيات فقد ارتقت مكانتها على الساحة الدولية، كما اتخذت البلدان الأعضاء فيها السيطرة على الصناعات النفطية المحلية في بلدانها وأصبحت لها الكلمة الرئيسية في تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية. لتكون النقلة في سوق النفط سنة 1973 الناجمة عن الحظر النفطي العربي، واندلاع الثورة الإيرانية في 1979. وفي عام 1975 تناولت محنة الدول الفقيرة، ودعت لعهد جديد من التعاون في العلاقات الدولية، في مصلحة التنمية الاقتصادية والاستقرار العالميين. وأدى ذلك إلى إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976. والبلدان الأعضاء شرعت في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطموحة. أما حقبة الثمانينات فقد عرفت انخفاض حاد في الاسعار عام 1986، بعد أن وصلت إلى مستويات قياسية في وقت مبكر من العقد. لتتراجع حصة الأوبك في سوق النفط بشكل كبير نتج عنها انخفاض في إجمالي الإيرادات النفطية إلى أقل من ثلث القيم السابقة، مما تسبب في ضائقة اقتصادية شديدة للعديد من البلدان الأعضاء. وارتفعت الأسعار في الجزء الأخير من العقد. وقد خرجت الأوبك بضرورة تحديد سقف إنتاج الدول الأعضاء، وتحديد سلة مرجعية للتسعير، فضلا عن إحراز تقدم كبير في الحوار بين كل من دول الأوبك وخارج الأوبك، اين نظر إليها على أنها

ضرورة لاستقرار السوق والأسعار. أما فترة التسعينات تقلص عمل الأوبك. ولكن مزيج من قوى السوق والمضاربة ساهم في ارتفاع الأسعار وزيادة التقلبات، التي لا زالت مستمرة الى يومنا هذا.

### الوصول المنتجة للنفط خارج الأوبك:

تمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الانتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك. فخلال مؤتمر "الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لسنة 2016، والذي عقد في لندن، تحت عنوان "النفوذ، الأمن وأسواق الطاقة قراءة في الأسواق والتطورات السياسية والتحديات الأمنية". أشار البديري أن الفترة من 2008 حتى 2014 تميز بارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط خارج "أوبك" والتي وصلت إلى 6 مليون برميل يومياً، لتصل سنة 2015 إلى 1.2 مليون برميل يومياً.<sup>(1)</sup>

كما أن معظم الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على راسها روسيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج، وبالطبع هناك العديد من المنتجين الصغار، كما ان اهمية ومكانة هؤلاء المنتجين تقاس على اساس الاحتياطات المكتشفة لديهم، في الواقع هناك العديد من هذه الدول المنتجة ومستوردة في نفس الوقت على راسها الولايات المتحدة الأمريكية، تليها بريطانيا والصين والهند. وهناك مجموعة اخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط ابرزها روسيا والمكسيك والنرويج، والمجموعة الاولى لم تسجل اية زيادة تذكر في احتياطياتها النفطية منذ سنوات. في هذا السياق يمكن الاشارة الى كازاخستان وكذلك سلطنة عمان وهناك ايضا جمهورية ادرابيجان والارجنتين واليمن وماليزيا. ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

<sup>1</sup> أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وألبرتو بي هار، وتيم كالين، وبرايان ديب، وأمجد حجازي، وبادامجا خاندلوال، ومليكة بانث، وهونان كو، "المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، دارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص7.

ايضا الى جانب العديد من البلدان الاخرى التي تنتج كميات قليلة من النفط على معيار الاسواق العالمية الا انها تغطي كل او جزء من حاجاتها الداخلية وربما تباع كميات محدودة جدا من النفط للخارج.<sup>(1)</sup>

### المتدخلون من جانب الطلب.

#### 1. وكالة الطاقة الدولية:<sup>(2)</sup>

هي عبارة عن منظمة مستقلة تأسست سنة 1974 لمساعدة البلدان على تنسيق استجابة جماعية لاختلالات كبيرة في المعروض النفطي، في حين أن هذا لا يزال يشكل جانبا رئيسيا من جوانب عملها، وقد تطورت وكالة الطاقة الدولية وتوسيع نطاقها. وهو في قلب الحوار العالمي على الطاقة، وتوفير الإحصاءات والتحليلات الموثوقة، كانت الأهداف الرئيسية أثناء تأسيسها تتمثل في:

- صيانة وتحسين الأنظمة للتعامل مع تعطل الامدادات النفطية.

- تعزيز سياسات ترشيد الطاقة في سياق عالمي من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمنظمات الدولية.

- تشغيل نظام معلومات دائم في سوق النفط الدولية.

- تحسين إمدادات الطاقة في العالم وهيكل الطلب من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

- تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

وحتى تكون اي دولة عضو في وكالة الطاقة الدولية، يشترط عليها ان تكون منظمة اساسا في منظمة التعاون وتنمية، غير ان ذلك لا يعني وجوب انضمام اي دولة في منظمة التعاون والتنمية ان انضمامها الى وكالة الطاقة الدولية، ومثال على ذلك شيلي، أيسلندا، إسرائيل، المكسيك، وسلوفينيا هي الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية لكن في الوقت الحاضر لا تنتمي لوكالة الطاقة الدولية. وفي الوقت الراهن شيلي والمكسيك مرشحتان للعضوية في وكالة الطاقة الدولية.

<sup>1</sup>[www.alalam.ir](http://www.alalam.ir)

<sup>2</sup><http://www.iea.org>



يبلغ عدد أعضائها 29 عضو هم على الترتيب: استراليا؛ النمسا؛ بلجيكا؛ كندا؛ جمهورية التشيك؛ الدنمارك؛ استونيا؛ فنلندا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ اليونان؛ هنغاريا؛ إيرلندا؛ إيطاليا؛ اليابان؛ كوريا؛ لوكسمبورغ. هولندا؛ نيوزيلندا، النرويج؛ بولندا؛ البرتغال؛ جمهورية سلوفاكيا؛ إسبانيا؛ السويد؛ سويسرا تركيا؛ المملكة المتحدة؛ والولايات المتحدة.

أما المجالات التي تركز عليها وكالة الطاقة الدولية أربعة:

- الأمن الطاقوي: تعزيز التنوع والكفاءة و المرونة في جميع قطاعات الطاقة .
- التنمية الاقتصادية : ضمان إمدادات مستقرة من الطاقة للبلدان الأعضاء وتعزيز الأسواق الحرة لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في مجال الطاقة
- الوعي البيئي : تعزيز المعرفة الدولية من الخيارات لمعالجة تغير المناخ
- المشاركة مع جميع أنحاء العالم : العمل بشكل وثيق مع الدول غير الأعضاء ، وخاصة المنتجين و المستهلكين الرئيسيين ، لإيجاد حلول للطاقة المشتركة والاهتمامات البيئية .

## 2. شركات التكرير النفطية؛<sup>(1)</sup>

ان الطلب على النفط الخام، موجه بنسبة كبيرة الى الشركات النفطية العالمية للتكرير، والتي تقوم بالطلب على النفط الخام لتقوم بتكريره واعادة بيعه على شكل سلع نفطية مختلفة.

فقد شهدت صناعة التكرير في العالم تطورا ملحوظا من حيث التكنولوجيا المستخدمة. كما يشهد تاريخ صناعة التكرير النفطي على هسمنة مطلقة للشركات البترولية العالمية خلال عقود من الزمن، مما جعل الجغرافية الاقتصادية لصناعة التكرير تأخذ توجهاتها المصلحية نحو الاقتصاديات الصناعية الكبرى. وفي زمن العولمة، ألحت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة خلال ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي على الدول المنتجة ضرورة الإنفتاح والقبول بعقود الشراكة في مجالات إستكشاف وانتاج البترول كما في مجالات صناعة التكرير والصناعة البيتروكيمياوية، مما أتاح الفرصة للشركات البترولية العالمية لإستعادة مكانتها ضمن مختلف إستراتيجيات تطوير الطاقة الإنتاجية لصناعة التكرير، معتمدة في ذلك على الخبرة في هذا الشأن، وبعد عقود من البحث

<sup>1</sup> بوبكر بعداش، 'مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص206-207.

والتطوير أنتجت تكنولوجيا أكثر تقدماً وحادثة تستهوي عقول صناع القرار في الأقطار العربية. وفي العالم اليوم، قائمة المناقشات الدولية حول مختلف المشاريع المرتبطة بصناعة البترول وتكريره والصناعات البتروكيمياوية لا تكاد تخلو من الشركات البترولية العالمية، كما لا يمكن للشركات البترولية الوطنية والمحلية في الدول العربية من بناء أية استراتيجية إنشائية أو تطويرية بعيداً عن إشراك هذه الشركات. وتعتبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سأبك" الشركة العربية الوحيدة القادرة على منافسة الشركات البترولية العالمية في هذا المجال، وذلك ما يتجلى من خلال مشاريعها الضخمة في صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية حيث تم تصنيفها ضمن العشرة الكبار. وتشير القراءات المستقبلية إلى تنامي دور الدول العربية المنتجة للبترول في زيادة طاقة التكرير العالمية، حيث بدأت هذه الصناعة بالإنخفاض تدريجياً في الدول المتقدمة لاعتبارات حماية البيئة، ذلك أن التشريعات في هذه الدول تمنع وتعقد من إجراءات إنشاء المصافي الجديدة أو حتى توسيع نطاق عمل المصافي الموجودة. وفي ظل غياب هذه التشريعات في الساحة الاقتصادية والبيئية للدول العربية، فإن الفرصة قائمة أمامها من أجل إثبات مكانتها في مجالات صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية وتفعيل دورها في مساندة الطلب العالمي على مشتقات البترول، رغم أن ذلك سيكون على حساب تلوث البيئة والمحيط.

### 6-3 تقلبات أسعار النفط أسباب وتداعيات:

إن تزامن الحديث عن كل من النفط والازمات أو التقلبات يمكن أن يرجع تاريخياً إلى زمن الثورة الصناعية. أين تبدأ قصتنا أكثر تواضعاً، مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام في عام 1973، إحدى الحلقات التي لا تزال تعيش كذاكرة حية في مخيلة الغرب والشرق الأوسط على حد سواء. فالأولى ذكرياتها كانت ولا زالت بمثابة تذكير دائم لهشاشة الاقتصادات الغربية اتجاه القوى الجيوسياسية، وخصوصاً لما حدث في منطقة الشرق الأوسط، والتي هي الأخرى تمتلك ذكريات تغذي التوق والحنين إلى الماضي لحظة بلغ النفوذ السياسي لكارتل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ذروته.

ومنذ تلك الفترة وأسعار النفط عرفت تحولات جوهرية تزايدت أهميتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية بتزايد الأهمية التي احتلها هذا الأخير ولا يزال في الاقتصاد العالمي والحياة البشرية

جمعاء، والنابعة من مدى ما يوفره هذا العنصر الحيوي من مواد طاقوية المستخدمة في بناء قاعدة صناعية قوية وجد متقدمة، فقد كان ولا يزال يعتبر وقودا للتقدم التكنولوجي، الذي يغذي هذا النمو الاقتصادي المذهل، ليكون بمثابة علاج للحرمان، ما جعل عملية التنمية ترتبط ارتباطا مباشرا وواضحا باستهلاك الطاقة.

غير أن الحلقات التي تتالت من مسلسل التقلبات النفطية زاد من توضيح وتبيان ما يمكن ان يلحقه من أضرار وآثار جد سلبية على الاقتصاديات المتقدمة والقائمة بنفسها بنفس درجة تأثيره على الاقتصاديات المنتجة والمصدرة لهذه الثروة الطاقوية الهائلة. فخلال السنوات الاخيرة زاد القلق على نطاق واسع، كون التقلبات الكبيرة في السعر الحقيقي للنفط تزايدت نسبة أضراره على الاقتصادات المستوردة للنفط على وجه الخصوص، وبالإضافة إلى ذلك، تقلب السعر الحقيقي للنفط هو الآخر يطرح أيضا تحديات هائلة لصانعي السياسات في الاقتصادات المصدرة للنفط.

وقبل الغوص بعمق في أهم الصدمات والتقلبات التي عرفها التاريخ على مدار الزمن يجب التعرف على المفهوم الاصطلاحي لفكرة التقلبات النفطية والتي يقصد بها إلى أي مدى ارتفعت أو انخفضت الأسعار خلال فترة من الزمن. ففي سوق كفاء، تعكس الاسعار الظروف الحالية والمستقبلية التي يمكن ان تغير في كل من العرض والطلب ومحدداتهما. التغيرات في أسعار السوق تميل لتعكس التغيرات في الأسواق الحالية أو المتوقعة. عندما تميل أسعار السوق لتغيير كبير على مدى فترة زمنية قصيرة نسبيا، فإن السوق سيعرف تذبذبات كبيرة، بينما في حالة ما إذا سادت أسعار مستقرة نسبيا، فإن السوق سيكون معرضا لتقلبات منخفضة. وتقلبات الأسعار هو نتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق. حيث تستثمر الشركات على أساس توقعات حول الأسعار والتقلبات السعرية العالية مما يخلق حالة عدم اليقين والمخاطر، وارتفاع علاوات المخاطر للتعويض. (1)

كما يعبر مصطلح التذبذب أو التقلب (Volatility) عن انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة، فهو بذلك مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار، وعدم الثقة

<sup>1</sup> **Crude Oil Price Volatility**, a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data. Institute for 21st Century Energy, Metric of Themonth: May 2012, P1.

(Uncertainty)، ويرتبط مفهوم التقلب في الأسعار بمفهوم المخاطرة، لكنه لا يعبر عنه، ففي حين يرتبط مفهوم المخاطرة بالعائد السالب أو غير المرغوب، يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تنتج أحيانا في عوائد موجبة. وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للاحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وعلى المدى المنظور في قطاعات رئيسية مثل قطاع النقل والمواصلات، ومن جانب العرض أيضا، يتطلب زيادة الطاقات الانتاجية فترات زمنية طويلة وتدفقات استثمار عالية تتوفر في ظل أسواق مستقرة.<sup>(1)</sup>

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجمة عن اختلال في محددات العرض او الطلب والتي تؤدي الى حدوث تقلبات حادة في الاسعار النفطية اما بالارتفاع او الانخفاض. وتعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لاحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي. أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 الى 3 نقطة مئوية.<sup>(2)</sup>

وعليه سنقوم بتتبع أهم التقلبات او الصدمات النفطية التي هزت السوق النفطي حيث تميزت الفترة من 1973 الى 2011، بكثرة التقلبات والصدمات مما أدى الى عدم استقرار أسعار النفط، خاصة بعدما فقدت منظمة OPEC السيطرة على التسعير والتي لحقت أضرارها كافت القطاعات وخلفت نوعا من عدم الاستقرار في النقاط التالية:

<sup>1</sup> بو الشعور شريفة، "اثر تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 الى 2011"، رسالة شهادة الماجستير في كلية ادارة المال و الاعمال قسم اقتصاديات المال و الاعمال، جامعة ال البيت، الاردن، 2012، ص22.

<sup>2</sup> U.S Department of State, "Oil Embargo", 1973–1974. Office of the Historian, October 31, 2013. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>

صفحة للامبريالوية الأمريكية 1973:

او ما يعرف بأزمة تصحيح الاسعار، وهي بمثابة أول صدمة نفطية ايجابية عرفها العالم كان لها الاثر الاكبر على ارض الواقع، بخلاف سابقتها التي لم تحقق الهدف المنشود رغم تضافر أعضاء المنظمة.

وفي السادس من أكتوبر لسنة 1973 وردا على الدعم الاسرائيلي ضد القوى المصرية والسورية في حرب الغفران، قامت الدول العربية المنضمة لمنظمة الاوبك اضافة الى سوريا وتونس ومصر بحظر نفطي ومنع الشحنات النفطية الموجهة الى الولايات المتحدة والدول المساندة لاسرائيل. كما مس هذا الحظر البلدان الأخرى التي دعمت إسرائيل بما في ذلك هولندا، البرتغال، وجنوب أفريقيا. لتعرف بذلك عدة سنوات من المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط عملت بالفعل على زعزعة نظام التسعير المستمر منذ عقود، والذي أدى إلى تفاقم آثار الحصار.

(1)

غير أن هذا الحصار لم يكن عربيا فقط بل حتى دول أمريكا اللاتينية التابعة للمنظمة هي الأخرى وقفت وقفة رجل واحد وسانددت الدول العربية لمنع وصول الامدادات النفطية لكل من ساعد اسرائيل.

ليكون بمثابة رد قطعي لعدم موافقة الدول الاعضاء مجتمعة على قرار الولايات المتحدة بإمداد الجيش الإسرائيلي وكسب النفوذ في السلام بعد حرب من مفاوضات.

ليقود كل من الحظر النفطي وسيطرة منظمة الاوبك الاسعار النفطية نحو الارتفاع بشكل دراماتيكي مغيرا بذلك موازين القوى الاقتصادية العالمية التي سادت كل الفترة السابقة، مما أثر ليس فقط على الدول المنتجة الرئيسية ولكن أيضا في الدول الأقل نموا، وخصوصا تلك التي تعتمد على الطاقة المستوردة كما أن الأزمة شددت حدة النقاش بين البلدان أقل نموا والدول الصناعية الغربية الكبرى. ولعلها كسابقة وللمرة الأولى استطاعت الدول المنتجة ان تجد الدعم ليس فقط السياسي بل الاقتصادي أيضا مما ساهم في ائصال تلك الأصوات وجعلها مسموعة في أروقة السلطة السياسية

<sup>1</sup>- Philip K. Verleger, Jr., "Third Oil Shock Real or Imaginary? Consequences and Policy Alternatives". Institute for International Economics, Number 00-4, April 2000, P1.

في الدول الصناعية. فبالعودة الى التاريخ النفطي نجد أن الاسعار النفطية العالمية خلال الفترة 1960-1971 كانت تسطر وتحدد من قبل الشركات النفطية العالمية (الشقيقات السبع) أو الكارنل النفطي، ليميز بنوع من الاستقرار يعادل \$1,80 للبرميل النفطي.

غير أن في سنة 1973 طالبت منظمة الأوبك شركات النفط الأجنبية زيادة الأسعار والتنازل بسهم أكبر من الإيرادات للشركات التابعة المحلية. في أبريل، أعلنت إدارة نيكسون استراتيجية جديدة للطاقة لزيادة الإنتاج المحلي بغية التقليل من قابلية الولايات المتحدة على واردات النفط وتخفيف العبء الناجم عن نقص الوقود على الصعيد الوطني. خصوصاً أن الضعف أصبح واضحاً أكثر من اللازم في خريف ذلك العام. ليساهم بذلك الحصار (الحظر) إلى النمو المتصاعد في أسعار النفط مع تداعيات عالمية. سعر برميل النفط تضاعفت أولاً، ثم تضاعف أربع مرات، وفرض تكاليف والتحديات الهيكلية لاستقرار الاقتصادات الوطنية كلها. ليبدو الركود العالمي وشيكاً. (1)

غير أن الزيادات في أسعار النفط في الفترة الممتدة بين 1973-1974 كانت مفاجئة ومثيرة. فبحلول منتصف 1973 ارتفعت هذه النسبة بالتفاوض إلى \$3.29 للبرميل. ولكن مع بداية الحرب رفعت منظمة الأوبك من جانب واحد سعر النفط إلى \$5.12 للبرميل. كما قامت إيران بالمزايدة على بعض النفط عن طريق تقديمه لمن يدفع أعلى سعر ليصل إلى \$17 للبرميل، كما قام بعض أعضاء الأوبك برفع أسعارهم مرة أخرى في يناير 1974 لغاية \$11.65 للبرميل، لتعرف بعد ذلك تباطؤاً في سلسلة الارتفاعات ليصل إلى \$12.70 في عام 1978. وفي ديسمبر 1976 انشقاق الكارنل برفض المملكة العربية السعودية رفع سعره أكثر من 5%. (2)

منذ أول الحظر النفطي في عام 1973 كان هناك اعتقاد على نطاق واسع أن الأوبك كارنل قوية وفعالة قادرة على الحفاظ على أسعار النفط الخام أعلى بكثير من الأسعار التنافسية عن

<sup>1</sup> - Stephen J. Randall FRSC, the 1970s Arab-OPEC Oil Embargo and Latin America. **Latin American Research Centre**, University of Calgary, 2008 , P1.

<sup>2</sup> - Roger Kubarych, **How Oil Shocks Affect Markets –Consider the Five Most Recent Scenarios**. The International Economy, 2005, P33.

طريق التلاعب بامدادات النفط.<sup>(1)</sup> ونتيجة لذلك، بدأ أن الصدمة النفطية بمثابة انتصار للأوبك ومصيبة بالنسبة لبقية العالم. تتمتع دول أوبك بمكاسب هائلة والنفوذ الجيوسياسي الجديد، في حين تم ضرب الولايات المتحدة وغيرها من الدول المستوردة للنفط بتكاليف الوقود التي لم يسبق لها مثيل والركود المؤلم. ولكن على مدى العقود الأربعة الماضية، عكست تلك الثروات: أدى ارتفاع أسعار النفط في دول أوبك إلى تصاعد الفساد والركود، والقمع السياسي. أما عن بقية دول العالم، فأثار ارتفاع أسعار النفط زيادة الاستثمارات في الطاقة البديلة وتحسينات جذرية في كفاءة استخدام الطاقة. لتحمل بذلك صدمة النفط لعام 1973 مفارقة أكبر. الذعر أنه بفعل جلبت التغييرات الجذرية في سياسات الطاقة العالمية في السبعينيات والثمانينيات وفي إطار التحضير للنضوب الوشيك من احتياطات النفط والغاز العالمية، والتي تحولت إلى أن تكون وهمية. مكن دول خارج أوبك من تجنب تلك الأزمة الوهمية في مواجهة حقيقية واحدة، تمثلت في سياسات الحفاظ على الطاقة والاستثمار التي جلبت مصادفة من تخفيضات هائلة في عالمي.<sup>(2)</sup>

إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل متسببة في حدوث أزمة 1973 نذكر أهمها:

#### 1. انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:

يعد الدولار الأمريكي من أهم العملات في الاقتصاد العالمي. فهو بمثابة حجر الأساس الذي تقوم عليه أسعار السلع الأساسية والنفط على وجه الخصوص، في السوق المالي. فهيمنة الدولار الأمريكي في التجارة الدولية كسلعة العملات تتيح له الفرصة بأن يكون بمثابة العملة المحورية في ترتيبات أسعار الصرف لكثير من البلدان وفي كل منطقة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- William O'Keefe CEO, OPEC: The Myth and the Reality. **George C.Marshall Institute**, June 2014, P1.

<sup>2</sup>- Michael L. Ross, How the 1973 Oil Embargo Saved the Planet -OPEC Gave the Rest of the World a Head Start Against Climate Change-. **Foreign Affairs**, October 15, 2013. <https://www.foreignaffairs.com/articles/north-america/2013-10-15/how-1973-oil-embargo-saved-planet>

<sup>3</sup>- Linda S. Goldberg, "Is the International Role of the Dollar Changing?" **Current Issues in Economics and Finance**, Vol. 16, No.1, 2010, P1. [https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/current\\_issues/ci16-1.pdf](https://www.newyorkfed.org/medialibrary/media/research/current_issues/ci16-1.pdf)

فالنفط له قيمة حقيقية واخرى اسمية يمكن على اساسها معرفة التغيرات الحقيقية فاذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري ان يصاحبه ارتفاع في اسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية والعكس صحيح وهذا ما يعني ان لقيمة الدولار قدرة شرائية تخضع على اساسها اسعار النفط خاصة اذا علمنا ان الدولار هو الاكثر تداولاً في مختلف انحاء العالم. وعلى اثر ذلك وضعت العديد من الدراسات والتي بينت أن كل من الدولار وسعر النفط يتحركان في اتجاهين متعاكسين بمعنى ان ارتفاع الدولار سيؤدي الى انخفاض سعر البرميل النفطي والعكس صحيح. وذلك نتيجة عدة اسباب من بينها اهداف الشركات النفطية، والعوامل الجيوسياسية، والموارد الطاقوية البديلة، والمضاربيين... إلخ.<sup>(1)</sup>

وهذا ما حدث حقا في نهاية 1970، فبعد أن عرف الاقتصاد الأمريكي تضخما كبيرا وتراجعا في نسبة النمو الاقتصادي بسبب زعزعة الثقة في الدولار، ليتأكد عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام بتحويل الدولار إلى الذهب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب وما نتج عنه من مضاربات على الدولار. وفي يوم الأحد 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها "ريتشارد نيكسون" عن إيقاف التحويل بين الذهب والدولار، وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب ومعها انهارت دعامة نظام بريتون وودز، حيث انخفضت قيمة الدولار بنسبة 8% مقارنة بالذهب غير ان هذا الانخفاض استمر الى غاية 1973.<sup>(2)</sup> مما قابله ارتفاع ملحوظ في أسعار النفط في تلك الفترة والتي انتقلت من \$1.80 للبرميل الى \$12.38 للبرميل، وعليه يمكن القول ان سياسة الولايات المتحدة الامريكية كان لها الأثر الأكبر على تحركات اسعار النفط.

## 2. المنافسة العالمية على الطاقة:

في نظر بعض مؤرخي السوق النفطي والخبراء الاقتصاديين ان السبب الاساسي في قيام أزمة التصحيح السعري لسنة 1973 هو ببساطة وصول الولايات المتحدة الامريكية المنتج الاول

<sup>1</sup>-Abderrezak Benhabib, SI Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki "The relationship between oil price and the Algerian exchange rate". **Topics in Middle E astern and African Economies**, Vol. 16, No. 1, (May 2014), P129,. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>

<sup>2</sup> محمد سيد عابد، "التجارة الدولية". قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 430.



والاساسي للنفط في تلك الحقبة الى ذروته في 1971. فالسيناتور الامريكي James Akins والمنصب من قبل الحكومة الامريكية لمراقبة الوضعية الحقيقية لاحتياطي النفط اوضح في 1972 أن الولايات المتحدة الامريكية أصبحت غير قادرة على الرفع في امكثياتها الانتاجية. ليعلن الرئيس Nixon ذلك من خلال تصريحه قائلًا: ان طلبنا على الطاقة قد نما بشكل سريع متجاوزا العرض المتاح ، ومعدل النمو الحالي، سيتضاعف تقريبا عما كان عليه في عام 1970. وخلال السنوات القليلة المقبلة، يجب علينا أن نقبل احتمال نقص متقطع للطاقة وبعض الزيادات في أسعار الطاقة [...] الإنتاج المحلي من النفط المتاح لم يعد قادرا على مواكبة الطلب.»<sup>(1)</sup>

فاستهلاك الطاقة والنفط على وجه التحديد عرف زيادة معتبرة في الدول الصناعية مقارنة بمثيلاتها من مصادر الطاقة الاخرى، خاصة السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، ويعود الفضل لزهده سعر النفط والذي ساهم في نهوض عدد من الدول بصناعاتها، بالإضافة الى خصائص النفط المتعددة الاستخدامات والتي تميزه عن باقي الموارد الطاقوية في مجالات عدة. فالولايات المتحدة استهلكت لوحدها 17,31 مليون برميل في اليوم بالرغم من ان طاقتها الانتاجية لم تكن تتعدى 9,21 مليون برميل في اليوم، هذا ما تطلب منها اللجوء الى عمليات الاسترداد لتعويض الكميات الناقصة التي تحتاجها، حيث قامت باسترداد 34,8% من اجمالي استهلاكها من النفط.<sup>(2)</sup> وبصفة عامة فان الدول الصناعية كانت تتنافس فيما بينها للحصول على اكبر كمية من النفط الرخيص، الذي سمح لها بالرفع من مستوى نموها الاقتصادي، بعدما كانت تعاني اقتصادياتها من الشلل بسبب الحرب العالمية الثانية، هذا ما سمح بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة. غير أنه حدث ما لم يتوقع بتقليص أعضاء منظمة الأوبك أنتاجهم جعل الدول الصناعية الكبرى في موقف لا تحسد عليه، واصبحت تستورد احتياجاتها من الطاقة النفطية مقابل السعر الذي تحدده الدول المنتجة.

<sup>1</sup> [https://fr.wikipedia.org/wiki/Premier\\_choc\\_p%C3%A9trolier](https://fr.wikipedia.org/wiki/Premier_choc_p%C3%A9trolier)

<sup>2</sup> [www.eia.gov](http://www.eia.gov)

3. تضامنه قوة الأوبك:

مع بداية تأسيس منظمة الاوبك في مؤتمر بغداد يوم 14 سبتمبر عام 1960، كان عدد اعضائها خمس دول فقط، مما لم يسمح لها بالتأثير على مسار الاسعار النفطية، في تلك الفترة رغم المواقف والقرارات التي اتخذتها كالحظر النفطي لسنة 1965 و1969.<sup>(1)</sup> ولكن في فترة السبعينات ومع انضمام اعضاء جدد الى المنظمة لتصبح مشكلة من 13 دولة عضو، سبع دول عربية (العراق والكويت وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى ايران، وفنزويلا، واندونيسيا، ونيجيريا، والإكوادور تمتاز باحتياطي نفطي كبير جدا وقدرة انتاجية هائلة، عكست الادوار لتصبح بذلك هي بطله مسلسل السوق النفطي التي لم تنتهي حلقاته الى يومنا هذا.

لنقف أخيرا في وجه الكارنل النفطي -الشقيقات السبع- وتستنطيع ان تستعيد حقها السيادي لثرواتها النفطية. وقد كانت 1973 بمثابة ضربة قوية استطاعت من خلالها منظمة الاوبك ومن خلال استخدامها للنفط كسلاح سياسي ان تعيد رسم معالم خريطة السوق النفطية، وذلك كونها تملك طاقات انتاجية هائلة أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ10 مليون برميل ما مكن الأوبك بامتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.<sup>(2)</sup>

ولقد كان أبرز آثار أزمة 1973 ارتفاع في العوائد النفطية لدول الأوبك، وتمكن هذه الأخيرة من إثبات وجودها في الساحة الدولية. والجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال تلك الفترة

الجدول رقم (3-1): الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1973

السنة	المعر الرسمي	السنة	المعر الرسمي	السنة	المعر الرسمي
1969	1.80	جوان 1973	2.90	ديسمبر 1973	11.65
1970	1.80	اكتوبر 1973	5.12	جانفي 1974	11.65
1972	2.48	سبتمبر 1973	2.95	ماي 1974	11.25
أبريل 1973	2.59	أكتوبر 1973	5.12	1976	12.38

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 1969/1976

<sup>1</sup> James E. Akins, The Oil Crisis: This Time The Wolf is Here. **Foreign Affairs**, 2004, P470.

<sup>2</sup> Michel Dongois, Pétrole Les raisons du chaos. **COURANTS**, Janvier /Fevrier 1987.

ولقد كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في الأسعار وما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA) التي اقترحتها كيسانجر، بموافقة 21 دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار، وذلك من خلال: (1)

■ التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من البترول أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك، حيث انخفض استهلاكها من 590 مليون طن عام 1973 إلى 561 مليون طن سنة 1974.

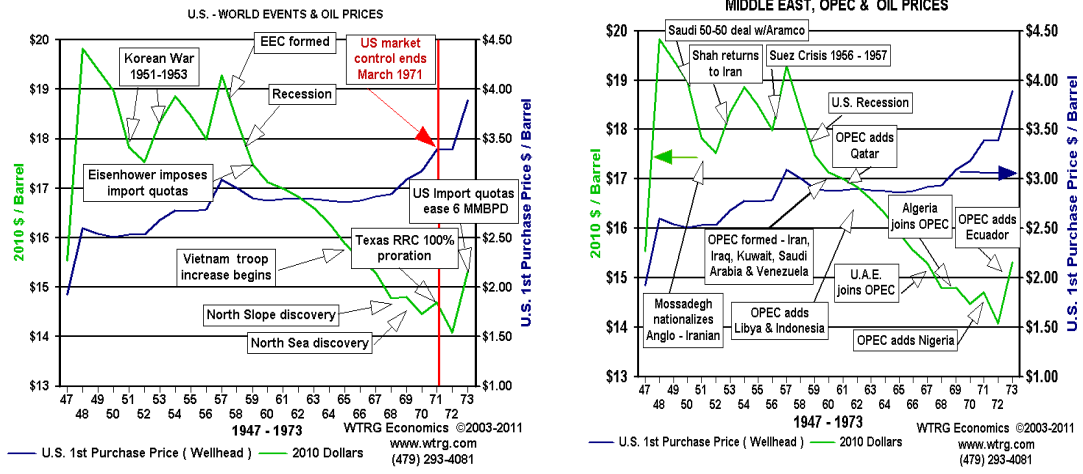
■ تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الأزمة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تطلبت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة يوما حماية لنفسها من الضغوط.

■ تعويض النفط بمصادر طاقة بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر، فقد ارتفعت الواردات الأوروبية من الفحم من 28 مليون طن سنة 1973 إلى 46 مليون طن عام 1975.

■ تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتقيب من أجل منافسة دول الأوبك عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم. وفيما يلي تلخيص لما حدث خلال الفترة الممتدة بين 1947-1973.

<sup>1</sup> U.S Department of State, **Oil Embargo, 1973–1974. Office of the Historian**, October 31, 2013. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embargo>

الشكل (3-3): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1973



المصدر: [www.wtgr.com](http://www.wtgr.com)

الحرب الإيرانية- العراقية 1979:

بعد أول صدمة نفطية كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتنافس تحكم الأوبك في مصادر النفط، غير أنها واجهت مشكلات حقيقية في المنطقة مع نهاية السبعينات. ففي 8 سبتمبر 1978 واجهت طهران أعمال الشغب نتيجة القمع الشديد الذي كان يعرفه الشعب، ليطلق عليها اسم "الجمعة الأسود". هذه هي بداية الثورة الإيرانية، التي انتهت بالإطاحة بالشاه وهروبه في 16 يناير 1979.<sup>(1)</sup>

وبهذا رحل شرطي الولايات المتحدة في الخليج وحل محله نظام إسلامي معادي لأمريكا. فالثورة الإيرانية في عام 1979 كانت بمثابة صفة قوية للسياسة الأمريكية في أكثر المناطق الإستراتيجية الهامة بالنسبة للولايات المتحدة وهي "الخليج العربي المنتج للنفط". وبالتالي إنهار أحد الأعمدة الثلاثة التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية، وهي صفة لم تنفق منها الولايات المتحدة بشكل عام بعد. وفي ديسمبر 1979 أفتحم الاتحاد السوفيتي أفغانستان ليضيف المزيد من الإحساس بالقلق في واشنطن تجاه المنطقة. وفي نفس الوقت تقريبا اهتزت السعودية بسبب انقلاب عسكري فاشل في سبتمبر 1979 تبعه في شهر نوفمبر اقتحاما عسكريا للمسجد الحرام

<sup>1</sup> [https://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxi%C3%A8me\\_choc\\_p%C3%A9trolier](https://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxi%C3%A8me_choc_p%C3%A9trolier)

في مكة أكثر الأماكن الإسلامية قدسية، هذا بالإضافة للشغب الذي قامت به الأقلية الشيعية في الإقليم الشرقي الغني بالبترول في شهر ديسمبر من نفس العام.<sup>(1)</sup>

وبسبب هذه الاضطرابات السياسية في أكبر الدول المنتجة للنفط، عرف الانتاج العالمي للنفط انخفاضا محسوسا منتقلا من 5.8 مليون برميل في اليوم في جويلية 1978 الى 4.45 مليون برميل في اليوم في جوان 1979، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط، بثلاثة أضعاف من \$13/برميل (برميل = برميل لفترة قصيرة) في سبتمبر 1978 إلى أعلى سعر وصل إليه على الإطلاق وهو \$35/برميل مايو 1979 ويرتفع إلى أكثر من \$40/برميل في خريف نفس العام في روتردام.<sup>(2)</sup> وأسعار المنتجات النهائية ارتفعت من أواخر أكتوبر 1978، ونهاية جانفي 1979:

200 إلى \$400 / طن متري (طن) للبنزين الممتاز.

\$ 130-380 / طن متري من الديزل.

\$ 70-140 / طن متري للحصول على الوقود العادي.

وفي 22 سبتمبر 1980 بدأت الحرب بين إيران والعراق، متسببة في توقف الصادرات الإيرانية المزيد من ارتفاع الأسعار. أما السعر الرسمي للخام العربي الخفيف، عرف انخفاضا في بداية عام 1980 حيث وصل الى \$26/ برميل، ليعاود الارتفاع إلى \$32/ برميل في 1 نوفمبر من نفس العام، وبعد نشوب الأعمال العدائية بين إيران والعراق، وصل إلى 39 دولار في بداية عام 1981. ولم تستطع الزيادة في الانتاج السعودي ان تغطي ذلك الارتفاع السعري، فتوتر السوق واضطراب العادات لم يترجم فقط في ارتفاع الاسعار بل امتد ايضا الى سلم تصنيف النفوط الخامة.<sup>(3)</sup>

وقد حفز ارتفاع أسعار النفط شركات النفط العالمية على الاستثمار خارج دول الأوبك للبحث عن مصادر جديدة له، كذلك عملت الدول الصناعية على تكوين مخزون استراتيجي يحول

<sup>1</sup> سامان سبيهي، "الجغرافيا السياسية للنفط". مركز الدراسات الاشتراكية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص8-9.

<sup>2</sup> Philip K. Verleger, JR., "The U.S. Petroleum Crisis of 1979". **Brookings Papers on Economic Activity**, 2:1979, P465-466.

<sup>3</sup> [https://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxi%C3%A8me\\_choc\\_p%C3%A9trolier](https://fr.wikipedia.org/wiki/Deuxi%C3%A8me_choc_p%C3%A9trolier)

بين المنتجين والضغط على السوق لتضييق العرض. ولذلك لم يأت منتصف الثمانينات حتى كانت دول الأوبك قد فقدت سيطرتها الاقتصادية على النفط، ثم جاءت المغامرات السياسية والعسكرية لبعض دول النفط (حروب الخليج)، فاستنزفت جزءاً كبيراً من الفوائض المالية القائمة وزادت من إضعاف منظمة أوبك. فقد كانت أهم نقطة مسطرة بالنسبة للدول المستهلكة هي الاقتصاد في الطاقة. فالولايات المتحدة فرضت حصص على الاستهلاك. كما تبع ذلك البحث عن مصادر طاقة جديدة، مما أدى إلى تباطؤ في استهلاك الذهب الأسود. ومجابهة لهذا الانخفاض في الطلب، اتجهت الاسعار نحو الهبوط في ربيع 1981. وبالمقابل ففي جوان 1981، قام منتجوا بحر الشمال بتخفيض اسعارهم الى 3\$/ برميل، المكسيك ونيجيريا قاموا هم ايضا بنفس الاجراء في صيف 1981.

وعليه، بعد الاجتماعات التي أجريت في جنيف أواخر أكتوبر 1981، وأبو ظبي في أوائل شهر سبتمبر من نفس السنة، قامت دول أوبك بتحديد السعر المعلن والمقرب بـ 34\$ في 1981، لتخفضه الى 30\$ في 1982، ثم الى 29\$ في 1983.

ليوضح جلياً أن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية استغلت الهلع الذي أصاب أنظمة المنطقة من جراء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في جعل هذه الأنظمة أكثر طواعية للدخول في استراتيجيتها. إذ كانت الثورة الإيرانية في عام 1979 بمثابة كارثة حقيقية للولايات المتحدة؛ ما دفعها إلى التدخل بصورة مباشرة في المنطقة (سياسة الرئيس كارتر).

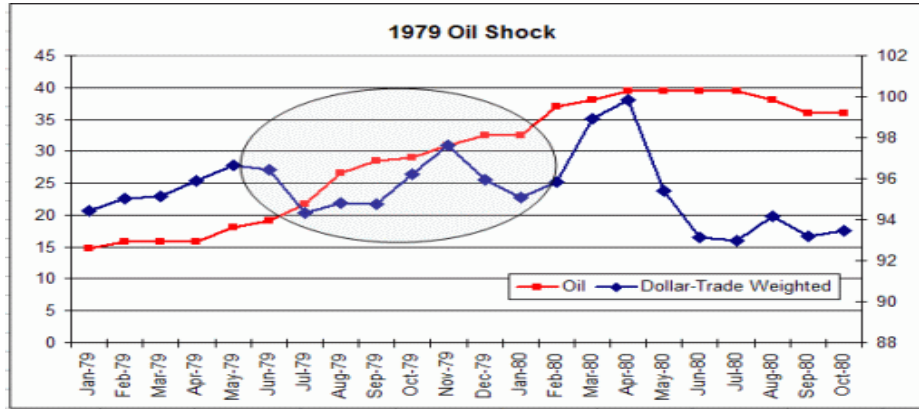
فكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1979 الفرصة المواتية لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة أكثر على نفط المنطقة، ولتفريغ خزائن المال العربية لتسديد فواتير الحرب، وكان على الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين كي يستمر لهيب الحرب بينهما، وقد أكد هذه الحقيقة وزير الخارجية الأمريكية (هنري كيسنجر) في مذكراته حيث تحدث عن تلك الحرب قائلاً: (إنها الحرب التي

أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة، ولا يخرج منها أحدا منتصراً).<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - قضي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجا". منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق 2010 ص 41.

بالإضافة الى ما تم التطرق اليه فالدولار الأمريكي هو الاخر كان من بين الاسباب الداعمة لارتفاع سعر النفط، اذ الغيت اتفاقية بريتن وودز من صندوق النقد الدولي مما ساهم في ظهور مجموعة من العملات الاساسية القوية، وتقلص قيمة الدولار الأمريكي منتقلا من 22.92 الى \$170 للأوقية الذهبية، مما زادت في اضعاف قيمة الدولار الأمريكي، والمعلوم هو العلاقة العكسية التي تبط بين كل من الدولار الأمريكي والذهب الاسود.<sup>(1)</sup>

الفصل (3-4)، الصدمة النفطية لسنة 1979



<http://www.kathylie.com/site/us-dollar/how-does-an-oil-crisis-impact-the-us-dollar>

### الصدمة النفطية العكسية 1986:

لقد كانت صدمة 1986 مغايرة عن سابقتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج السلبية لهذه الاخيرة مضرّة بالدول المنتجة للنفط على عكس ما سبقها من أزمات نفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط، وعلى هذا الاساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية. كما اطلق عليها ايضا بصدمة انهيار الاسعار، إذ أفأقت دول الالوبك على واقعة انهيار أسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط.

فقد كانت سنوات الثمانينات بمثابة اعادة هيكلية لمسرح الطاقة، فاداء الاسواق النفطية اصبح اكثر مرونة، وعدد الدول المنتجة عرف هو الاخر تزايد ملحوظا، كما استعادت الشركات النفطية متعددة الجنسيات مكانتها كعملاء مفتاحيين للنظام النفطي العالمي، مما ادى الى اشتداد

<sup>1</sup> Hossein Askari and Nouredine Krichene., "Oil Price Volatility: Causes and Modeling". **Middle East Institute Viewpoints: The 1979 "Oil Shock:" Legacy, Lessons, and Lasting Reverberations.**, P.19 [www.mei.edu](http://www.mei.edu)

المنافسة، وتساعد حمتها. على اثر السياق الجديد، اتسمت الفترة بوفرة نسبية للطاقة وتفجر المنشآت الصناعية الموروثة من الماضي، مما زاد من الادراك بضرورة التحوط وتحقيق الامن الطاقوي.<sup>(1)</sup>

فبالعودة الى تاريخ تطور السعر النفطي يتبين أن الاسعار الحقيقية للنفط خلال الفترة الممتدة بين 1973-1974 قد عرفت ارتفاعا يقارب ثلاث مرات عما كانت عليه سابقا، ليتضاعف مرة أخرى في 1979-1980. ولكن هذا الارتفاع تراجع خلال الفترة 1981-1985، بما يقارب 40%، لتتهار في بداية منتصف 1986، بما يعادل 50%، مما يعني ان اسعار النفط قد انهارت بخمسة اضعاف عما حققته في سنة 1970. كما عرفت منظمة التعاون والتنمية على حد سواء أكبر نمو في معدلات الطلب بعد 1973، وأكبر انخفاض بعد الارتفاع السعري. كما زاد الطلب في الاتحاد السوفياتي وفي بقية العالم بسرعة قبل عام 1973، واستمر في الزيادة منذ ذلك الحين، بمعدلات متباطئة.

ففي الفترة 1970-1976 تعثر الانتاج الامريكي برغم ارتفاع في الانتاج في الاسكا والذي انطلق في 1977، غير ان اجمالي انتاج الولايات المتحدة الامريكية في 1985 بقي متدنيا بـ 7% عن 1970 بالرغم من ارتفاع الاسعار، فبدون الاسكا كان انتاج الولايات المتحدة في 1985 سيكون اقل من انتاج 1970 بما يعادل 25%.

أما منظمة الاوبك واعتبارها المحدد السعري للنفط، هي الاخرى قامت بتخفيض انتاجها لدعم السعر المعلن، وبالمقابل فقد شهد الطلب على نفطها انخفاضا محسوسا يعادل 40% خلال الفترة 1979-1982، لتبقى بذلك منخفضة منذ ذلك الحين. وقد مس هذا الانخفاض في الانتاج كل أعضاء منظمة الاوبك انطلاقا من 1970 الى غاية 1986. وذلك نتيجة ظهور منتجين منافسين خارج منظمة الاوبك وبطاقة انتاجية كبيرة كبريطانيا والنرويج والمكسيك، في اطار دعوة الوكالة

<sup>1</sup> Pierre Noël., Pétrole et sécurité internationale : de nouveaux enjeux. **Institut d'Economie et de Politique de l'Energie (CNRS)**, septembre 1988, P3 .

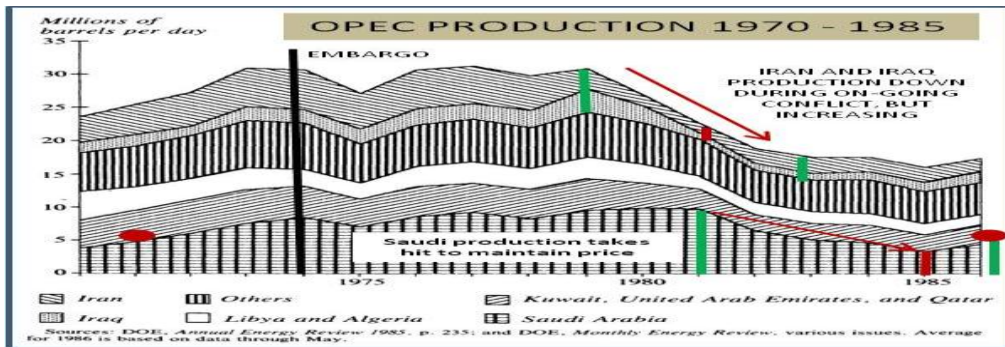


الدولية للطاقة للبحث عن مصادر جديدة للنفط، مما ساعدها في ان تسيطر على ما يقارب 25% من السوق النفطي.(1)

ومن جهة اخرى فعدم احترام نظام الحصص المقررة من طرف المنظمة زاد من الطين بلة اذ احدثت المنافسة بين الدول الاعضاء وغاب الهدف الاسمي الذي انشئت بموجبه المنظمة ليتحول الى مصالح شخصية، فخلال الفترة 1979-1985 كل عضو من الاوبك قام بتخفيض انتاجه بما يقارب على الاقل 20%، أما عن المملكة السعودية والكويت فقد قامت بتخفيضه بما يعادل 60%، وبالمقابل ليبيا هي الاخرى قد قامت بتخفيض انتاجها بـ 50% تقريبا. العراق وايران يعدان حالة استثنائية فقد كان انخفاض انتاجهما النفطي نتيجة الحرب التي نشبت بينهما. انطلاقا من اوت 1985 الى غاية منتصف 1986 عرف الانتاج النفطي للاوبك ارتفاعا محسوسا قدر بـ 4 مليون برميل في اليوم او ما يعادل 25%، نصف هذه الزيادة قد سجلتها المملكة السعودية، بالإضافة الى كل من الكويت والامارات المتحدة والعراق ونيجيريا. ومجابهة لانهيار الأسعار، قطعت كل من ايران والمكسيك (منتج من خارج أوبك) الانتاج. غير أن ذلك لم يكن كافيا لتشهد الاسعار انهيارا لم تعرفه من قبل منتقلة من \$27/ برميل في 1985 إلى \$12/ برميل عند نقطة منخفضة في عام 1986.(2)

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-5): الامداح المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986



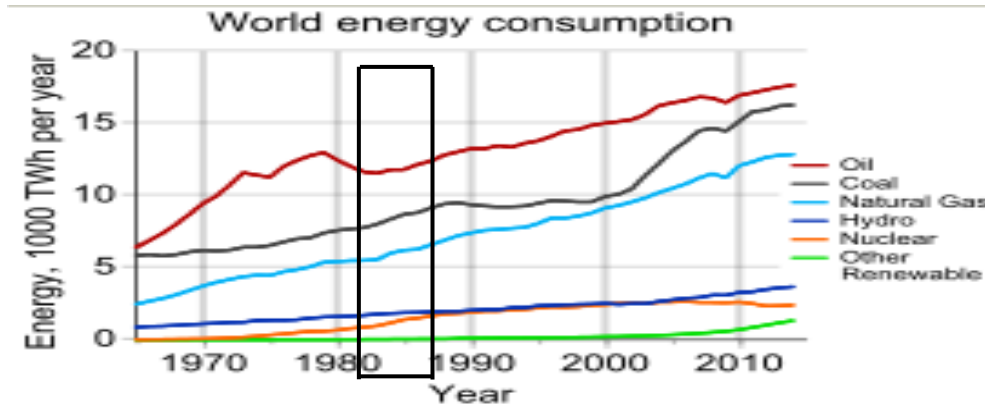
المصدر: <http://peakoil.com>

<sup>1</sup> - Dermot Gately., Lessons from the 1986 Oil Price Collapse. **Brookings Papers on Economic Activity**, 2:1986, P238-239 .

<sup>2</sup> James D. Hamilton., Historical Oil Shocks. **Prepared for the Handbook of Major Events in Economic History**, February 1, 2011, P 17 -18

كما ساهم انخفاض الاستهلاك النفطي العالمي وبالأخص الدول المتقدمة الصناعية وبحثها عن بدائل طاقة أخرى تحل محل النفط، لحماية نفسها وعدم تكرار ما حدث سابقاً، إلى زيادة وتفاقم الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط، فبعد أن كان يمثل النفط 51% من الاستهلاك العالمي، عرف تراجعاً كبيراً ليصل إلى حدود 43% سنة 1983، والرسم البياني التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-6): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986



المصدر: [https://en.wikipedia.org/wiki/Peak\\_oil](https://en.wikipedia.org/wiki/Peak_oil)

### حرب الخليج الأولى 1990:

لم يكن كل شيء هادئاً في الخليج قبل منتصف ليلة 2 اوت 1990 حين تحركت القوات العراقية إلى داخل حدود الكويت، وفرغت من احتلالها قبل فجر ذلك اليوم، وايقظت الدنيا صباحاً على أزمة من نوع لم تعرفه من قبل، ولعلها لم تكن قد حسبت له حساباً أو توقعته. حرب الخليج الثانية كانت سبب حدوث ثالث صدمة نفطية، الأسرع والأقل حدة بين الصدمات. فقد دامت لستة أشهر فقط، وقد كانت نتيجة الحرب التي أقامتها العراق على الكويت.

ففي ربيع 1990 ترددت من بعيد اصداًء حملة في الغرب على الرئيس "صدام حسين" كما ان العراق عاد يردد شكاويه من الكويت وسياساتها البترولية لكن احد لم يعط هذه الاصوات

والشكاوى اكثر مما بدا انها تستحقه. وكان الظن ان ما جرى في المنطقة محدود في مداه واثاره وان ما يجري في العالم غير محدود في نطاقه وتفاعلاته.<sup>(1)</sup>

فبعد خروج العراق من حرب الخليج الاولى التي قامت بينها وبين ايران، ظلت سيرتها متداولة من خلال النزاعات والصدامات التي جمعتها بكل من اسرائيل والولايات المتحدة، والتي هدأت نارها في الاول من 1990، عندما خف الزحام بتدخل عدة طراف ليصبح الهم الاقتصادي الشغل الشاغل للعراق، ومحاولة منها لايجاد حل يخفف من حدة هذه الازمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، حددت تاريخ 2 أغسطس 1990، لغزو دولة الكويت كبدائية، مدعية رسميا أن الكويت تقوم بسرقة النفط عبر التنقيب المائل من حقل الرميلة المتنازع عليه، غير أن الدوافع الحقيقية كانت أكثر تعقيدا وأقل وضوحا. فالواضح ان العراق خرج من حربه ضد ايران ومشكلته الرئيسية هي اقتصادية فالحرب كلفته الكثير، استهلكت كل احتياطاته وتراكت عليه الديون العربية والغير عربية وكان امله الحقيقي في تخفيف ضائقتة هو دخله من البترول والمشكلة ان حصص الاوبك كانت تقيد سقف انتاجه كما ان انخفاض اسعار البترول في اسواق العالم كان ينزل بدخله الى اقل مما هو منتظر. وكان السبب في رايه وفي راي غيره بما فيهم السعودية ان انخفاض اسعار البترول الى 11 دولار للبرميل واقل يعود الى ان سوق البترول متخمة بفائض يزخم الاسواق والسبب ان عددا من المنتجين يتجاوزون حصصهم في الانتاج كما هي مقررة باتفاقات الاوبك واوائل 1990 كان موجها الى قضية انخفاض اسعار البترول<sup>(2)</sup>

وفي هذا الصدد شعرت العراق أن الكويت هي من يضر بمصالحها من خلال زيادة الإنتاج النفطي، وتخفيض الأسعار مسببا بانخفاض ارباح النفط العراقية في فترة من الضغوطات المالية التي كانت تواجهها. بالاضافة الى ذلك فحسب تحليل بعض الخبراء أن الدافع الآخر كان عم رغبة تسديد العراق للدين الذي اقتترضته من الكويت والمقدر بـ14 مليار \$ في فترة الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988). بالاضافة إلى ذلك، وأثناء الاستعدادات لغزو العراقي الكويتي، تم

<sup>1</sup> محمد حسين هيكل، "حرب الخليج، أوهام القوة والنصر". الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1992 ص 6.

<sup>2</sup> Philip K Verleger, Jr Jr, "Understanding the 1990 Oil Crisis". **The Quarterly Journal of the IAEE's Energy Economics Education Foundation**, Volume 11, Number 4, P15.

إنتاج 4.3 مليون برميل من النفط يوميا. والتي كانت بمثابة خسارة محتملة، إلى جانب التهديدات لإنتاج النفط السعودي. كل هذه الأمور مرتبطة أدت إلى ارتفاع في الأسعار من \$21 للبرميل في نهاية جويلية إلى \$28 للبرميل في 6 أوت. وفي أعقاب الغزو، ارتفعت الأسعار إلى ذروتها لتصل إلى \$46 للبرميل في منتصف أكتوبر.<sup>(1)</sup>

فعند تتبع الغزو العراقي للكويت نجد أن ارتفاع السعر النفطي لتلك الفترة قد سجل نفس الأهمية التي سجلتها كلا الصدمتين النفطيتين التي سبقتا. في الربع الثاني من سنة 1990 إلى غاية الربع الرابع من نفس السنة عرفت الأسعار ارتفاعا يقدر من \$16.10 للبرميل إلى \$30 للبرميل، أي ما يعادل 86.3%، إذا كانت آثار ارتفاع أسعار النفط تتناسب مع الصدمة، وهذا يتضح جليا عند مقارنة هذه الصدمة بسابقاتها والتي عرفت ارتفاع في السعر النسبي للطاقة مقدرا بنحو 50% فصدمت 1990 ارتفع السعر النسبي للطاقة بحوالي 29.6%، وعلى هذا الأساس، فإن صدمة أسعار الطاقة الأخيرة هي أصغر نوعا ما.<sup>(2)</sup>

حتى الآن من المعتقد على نحو واسع في أن ارتفاع الأسعار يعد أحد العوامل الهامة المتسببة في حدوث الكساد الذي شهدته أوائل التسعينات. متوسط ارتفاع سعر النفط شهريا قدر بـ\$17 للبرميل الواحد في جويلية إلى \$36 للبرميل في أكتوبر. ليشهد التحالف العسكري الذي قاده الولايات المتحدة ضد القوات العراقية نجاحا متسببا في حدوث عجز في الامدادات وبالتالي تراجعاً في الأسعار.<sup>(3)</sup>

لينتهي مسلسل الرعب بعد تسعة أشهر فقط، أي بعد انسحاب صدام حسين من الكويت خفت حدة الارتفاع الذي عرفه السعر النفطي، على الرغم من أن حرائق آبار النفط الكويتية التي أضرمتها القوات العراقية المنسحبة لم تنطفئ تماماً حتى نوفمبر 1991، متسببة في انخفاض وتيرة الانتاج النفطي فيها. لتجتمع الدول العربية المنتجة للنفط وقد اقرت وجوب الرفع من معروضها

<sup>1</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/1990\\_oil\\_price\\_shock](https://en.wikipedia.org/wiki/1990_oil_price_shock)

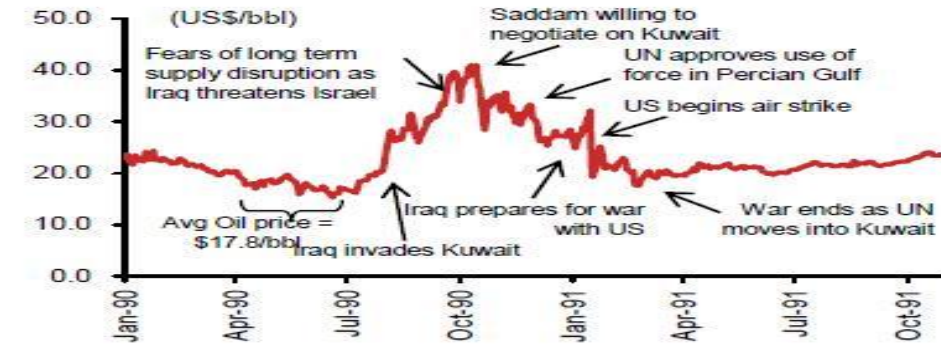
<sup>2</sup> John A. Tatom, the 1990 Oil Price Hike in Perspective. **Federal Reserve Bank of St Louis**, November /December 1991, P12.

<sup>3</sup> Priyanka Limbachiya Richa Modi, Anjal Surana, Priyanka Tiwari, and Aditi Warang, Oil Crises What Would Happen If There Was No More Oil?. **Illinois Oil and Gas Association**, P5. [www.iog.com](http://www.iog.com)

النفطي محاولة منها الحفاظ على استقرار السوق النفطي، وقد بلغ السعر النفطي انذاك حوالي \$50.50 للبرميل خلال فترة الصدمة.<sup>1</sup> غير أن التدخل العسكري السريع للولايات المتحدة والانتصار الذي حققته استطاع التخفيف من المخاطر المحتملة المهددة لإمدادات النفط في المستقبل، وبالتالي تهدئة السوق واستعادة الثقة. واستغرق الأمر سنوات من الإنتاج المشترك لاستعادة مستواه السابق.<sup>2</sup> ويمكن ايجاز ما حدث في تلك الفترة من خلال الرسم البياني التالي:

### المحل (3-7): أسعار النفط خلال حرب الخليج 1990-1991

Exhibit 8. Oil prices during 1990-91 Gulf War



Source: Bloomberg, Nomura Research

### الازمة النفطية الآسيوية 1997:

بعد أن عرفت اسعار النفط أخيرا نوعا من الاستقرار خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات متراوحة بين 14 و \$21 للبرميل، بدأت تتآكل عام 1997 بدا من نهاية نوفمبر ليصل الى \$18 للبرميل لخام البرنت والذي تعتبره الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية على انه يمثل القاعدة او المرجع النفطي حتى وصلت في سبتمبر 1998 الى ادنى مستوى لها وهو 9.47 دولار للبرميل. ليقابل هذا التراجع في الاسعار الذي تسبب ولا يزال يسبب الكثير من القلق على كل من الحكومات والشركات العاملة في قطاع المنبع لهذه الصناعة، استجابة سريعة من داخل الاوبك وخارجها.

<sup>1</sup> Ashwin V.Saroday ,Amol Patkar, Amol Shinde, Siddarth Kulkarini, Ajit Mathews and Pankaj Bathija, Oil Shocks and it's Effect on Global and India Economy. **Illinois Oil and Gas Association**, P43. [www.iog.com](http://www.iog.com)

<sup>2</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/1990\\_oil\\_price\\_shock](https://en.wikipedia.org/wiki/1990_oil_price_shock)

وبقيت أسعار النفط تسجل تراجعاً أخاف العالم، فقد بلغ سعر برنت - علامة هامة لصادرات النفط الخام إلى أوروبا وبعض أجزاء أخرى من العالم - أدنى مستوياته 11.29 \$ للبرميل يوم الثلاثاء 17 مارس 1998، وفي نفس اليوم سجلت العقود الآجلة الخام الخفيف الحلو (المعروفة عموماً عقد خام غرب تكساس) المتداولة إلى 12.98 \$ للبرميل في بورصة نيويورك التجارية، أما خام دبي - علامة على الصادرات إلى آسيا - تراجع دون 10 \$ للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ فترة طويلة.<sup>(1)</sup>

أما عن الأسباب الداعية إلى هذا التراجع المخيف للنفط فقد كانت الأزمة الآسيوية في مقدمتها والتي ظهرت في منتصف 1997 وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية في 1998، مع استمرار الانكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز تلك المشاكل التي عانت منها وخاصة افلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فانخفض معدل النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الآسيوية منها كوريا الجنوبية وتايلند، وماليزيا... الخ، التي كانت ضحية أزمة مالية حادة، فانخفضت معه معدلات الطلب العالمي على النفط متنسبة في انهيار الأسعار من حوالي 17 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل، من بين الأسباب الأخرى التي ساهمت في تقادم هذه الأزمة نجد:<sup>(2)</sup>

✚ عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوى منتجة حيث كان الصين ينتج 1738 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يومي، أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه إلى 7200 ألف برميل في اليوم سنة 1997 بعد التعاون الذي كان قائماً بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.

✚ زيادة إنتاج دول خارج الأوبك: ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في 1997 بـ 3280 ألف برميل يوميا. كل هذا المعروض لم يقابله طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.

<sup>1</sup> Robert Mabro, "The Oil Price Crisis of 1998", **Oxford Institute for Energy Studies**, 1998, P5.

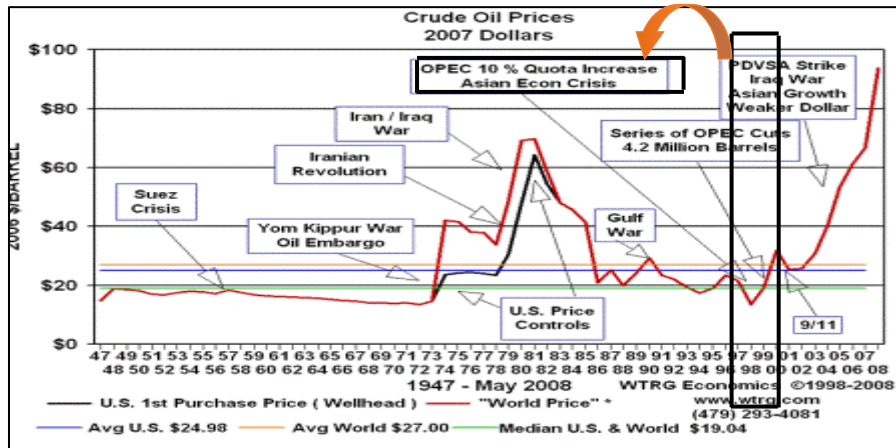
<sup>2</sup> العمري على، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2006". رسالة مقدمة لنتيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 26.

✚ عدم احترام نظام الحصص في الوبك: إذ عملت دول منظمة الوبك في كل مرة العمل على رفع الاسعار من خلال خفض الانتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزولا للاستثمارات الاجنبية مع تجاوزها حصتها في الوبك خلال الفترة 1995-1998 لكنها لم تتردد في خفض الانتاج عند انهيار الاسعار في 1998 وخفض الانتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الانتاجية المحدودة كالجزائر وقطر هذا ما ادى الى انخفاض الاسعار حيث وصلت 12 دولار للبرميل لسلة خامات الوبك. وهذا ما خلق ازمة اخرى للدول المنتجة للنفط.

✚ زيادة المخزون النفطي: لقد اثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الاسعار فقد ابرز الاستاذ Robot Merla مدير معهد اكسفور للدراسات الطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشيبر الى زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى اوت 1998 بـ 10 مليون برميل فهذا يدل على اهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي ومنه زيادة الفائض النفطي.

لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع بسبب الطلب المتزايد على النفط وهذا بظهور الصين كقوة عظمى في الاقتصاد حيث انها كانت تستهلك بالتقريب 7 بالمئة من الانتاج العالمي. وفيما يلي توضيح لما صاحب الصدمة النفطية للفترة 1997-1998.

الشكل (3-8): الاحداث المصاحبة للصدمة النفطية للفترة 1997-1998



المصدر: <http://instituteeforenergyresearch.org>

## ثورة أسعار النفط 2001:

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000، وذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة. في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة أوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض بـ5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001<sup>(1)</sup>، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاتهام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك إلى 24.3 دولار.<sup>(2)</sup> وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:

- ✓ الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- ✓ الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.
- ✓ برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليلعب معدل 36 دولار لبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50\$ في الربع الأخير لعام 2004.<sup>3</sup> وخلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقه في الطلب على النفط، إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم ابتداء من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف

<sup>1</sup> - تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك سنة 2001، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك، العدد 29، سنة 2002.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي، ثورة اسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005، ص 17-21.



المحدد رسمياً المقدر بـ 1.5 مليون برميل في اليوم، مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعار النفط.

ولعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية والصين. وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها: (1)

✓ الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.

✓ المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة \$8.3 للبرميل.

✓ الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا قبل الانتخابات الرئاسية.

✓ الاضطرابات السياسية في العراق، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق في مارس 2003 العديد من الاقتصاديين تخوفوا من ان الحرب ستتسبب في فانخفاض حاد في الإنتاج النفطي العراقي والتي ستؤدي الى صدمة سعرية، وهذا ما حدث فعلا حيث شهد السعر النفطي انهيارا منتقلا من \$20 في 4:2001 الى \$62 في 3:2006. (2)

✓ إعصار إيفان في خليج المكسيك.

✓ الاسباب المناخية والتخوف من قدوم شتاء قارص.

✓ تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا أوروبا، والصين، والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

✓ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص03.

<sup>2</sup> William Nordhaus, "Who's Afraid of a Big Bad Oil Shock?". **Prepared for Brookings Panel on Economic Activity Special Anniversary Edition, September 2007, P1. [www.iog.com](http://www.iog.com)**

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة. وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4%، ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5% مقارنة بعام 2004، ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون للبرميل يوميا.

وبهذا الصدد شكلت ظاهرة ارتفاع الأسعار وتذبذبها فرصة مغرية للمضاربين في سوق البورصة، كما حفز ارتفاع الأسعار عملية تخزين كميات من النفط لغرض بيعها بأسعار أعلى لاحقا مما يساهم في زيادة إضافية للأسعار، مما جعل المضاربات عاملا أساسيا لوصول الأسعار إلى مستويات قياسية وزيادة درجة تذبذبها.<sup>(1)</sup>

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفص إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006. وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع الغير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.<sup>(2)</sup>

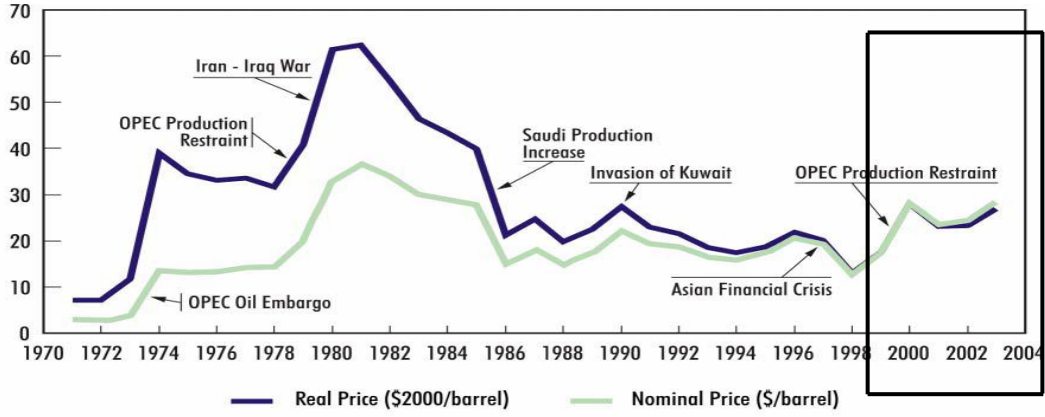
في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 32، سنة 2005.

<sup>22</sup> تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 33، سنة 2006.

<sup>3</sup> - تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 33، سنة 2006.

الخط رقم (3-9): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2001-2004



المصدر: <http://www.iea.org/><sup>1</sup>

#### الأزمة المالية العالمية 2008:

شهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا<sup>2</sup>، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط<sup>3</sup>، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ35.4% مقارنة بعام 2008.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> International Energy Agency, **Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy**. May 2004, P4

<sup>2</sup> تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 34، سنة 2007.

<sup>3</sup> تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، سنة 2008، مرجع سابق.

<sup>4</sup> تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 36، سنة 2009.

ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في: (1)

✓ المضاربة : وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة. لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً في الاستثمار في السلع الأساسية أهمها النفط. كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في اسواق السلع الى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع اسعار النفط دون الحاجة الى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط المضاربة في الاسواق الاجلة. وخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في اليوق المستقبلية ترتفع من سنة الى اخرى بل من شهر الى اخر بحيث فاقت كمياتها وبحدة ما حل الكميات الفعلية للإنتاج او الاستهلاك العالمي من النفط وبهذا فقد اصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبرميل الورقي اكبر من المعروف من البرميل الحقيقي النفطي هذا ما ادى الى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط وتزايدت حدة الهلع في الاسواق ازاء ارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير الى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الاسعار صعوداً. (2)

✓ الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط : ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط. والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها له

<sup>1</sup> مهداوي هند و اخرون، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 اكتوبر 2009، ص14.

<sup>2</sup> براهم بلقطة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2009-2000، مجلة الباحث، عدد 12، 2013، ص11.

تأثير مستقبلي. (1) فبالرغم من كون مثل هذه الاخبار تعد مثيرة، كالأعاصير التي ضربت خليج المكسيك في سبتمبر 2005، والاضطرابات التي حدثت في نيجيريا 2006-08، والصراع الدائر في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي، الا ان لها تداعيات ملخيفة على الاقتصاديات والتي نتج عنها قصة كبيرة لانخفاض كبير في المعروض نتيجة فشل الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2007. (2)

✓ الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك : حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية. ومن بين العوامل الطبيعية الزلزال الذي ضرب اقليم زشوان والذي أدى الى زيادة كبيرة في استخدام مولدات الكهرباء (الذيزل) والذي تسبب في زيادة فاتورة الاسعار.

✓ الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية . وينظر معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة. ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و 2009 . وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إلى الصين والهند. حيث تشير البيانات المتوفرة حول نمو استهلاك النفط في الصين لوحدها خلال الفترة الممتدة بين عام 2003 و 2007 فقط أن استهلاك الصين من النفط قد نما بـ 35% أي ما يقارب في معدله 9% سنويا، ولا يزال استهلاك الفرد من النفط في كل من الصين

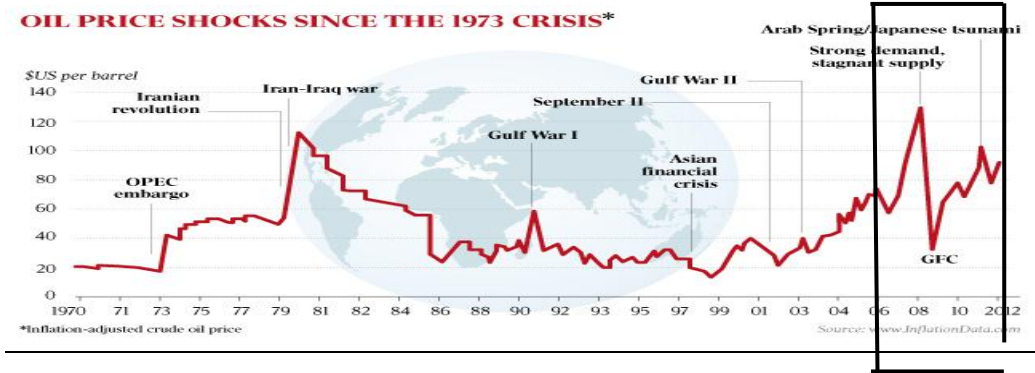
<sup>1</sup> نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات اسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 29، العدد الاول، سنة 2007، ص 14.

<sup>2</sup> JAMES D. HAMILTON, Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007–08. Brookings Papers on Economic Activity, spring 2009, P228.

والهند منخفضا للغاية مقارنة مع الدول مرتفعة الدخل، بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح في هذه الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، مؤكدا استمرار ضغط عوامل السوق على الأسعار. (1)

✓ موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: إن دور النفط يتعزز يوم بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص وقادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات، إذ يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج. والشكل التالي يوضح اهم مسببات الصدمة النفطية لسنة 2008.

الشكل (3-9): الاحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008



[المصدر: http://inflationdata.com](http://inflationdata.com)

### الانهيار السعري الثاني 2015:

شغلت الانخفاضات المتتالية لاسعار النفط مع نهاية 2014، بالعديد من المفكرين والمحليلين الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار وحتى عامة الناس، لما لها من انعكاسات مؤثرة على النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل القومي للدول المنتجة له بالمقام الاول، والتي ترسم خططها الانمائية وموازناتها المالية اعتمادا على توقعاتها للعائدات من سوق النفط العالمي، وبالمثل فهي الاخرى تؤثر حتى على الدول الصناعية التي تعتمد على هذا المورد الطاقوي بالدرجة الاولى لتحقق ما رسمته من تطور وارتقاء.

فبعد مسلسل دام ثلاث اعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت بـ\$105 للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2011- جوان 2014، فجأة ودون سابق انذار

<sup>1</sup> - سعد الله داود، « تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010 »، مجلة الباحث، عدد 09، سنة 2011، ص 213.

بدأت الاسعار في الانخفاض منتصف 2014، وزادت حدة انحدارها منذ اعلان منظمة الاوبك الابقاء على سقف انتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الاسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014. لتستمر سلسلة الانخفاضات الى غاية يومنا هذا، فانقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 الى نحو 40 دولارا حاليا، لينخفض بما يفوق 50% عما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل الى ما يعادل \$37 للبرميل، وهذا الانخفاض مستمر رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية. ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و 2016 على التوالي. وانخفضت معه أرباح الشركات الأميركية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم. (1)

أما عن هذه الكارثة التي مست الاقتصاد العالمي فبواردها بدأت تلوح في أفق جوان 2014 حين بدأ عدد من صناعات النفط يتنبأون بانهييار قريب لاسعار النفط. لما عايشه الاقتصاد النفطي من تحولات تستهل بالربيع العربي الذي مس الدول المنتجة للنفط وصولا الى نهضة الطاقة الامريكية، رغم ذلك استطاع ان يحافظ على استقرار دام ثلاثة اعوام، وذلك لتدخل عامل الصدفة اذ استطاع النقص في الامدادات النفطية لدول الاوبك خصوصا بعد تضيق الخناق على بغداد، والذي تسبب في تعطل كبير في امدادات منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وتعطل الامدادات العالمية من ليبيا وايران ونيجيريا، وغيرها، والتي تجاوزت في بعض الأحيان أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا منذ منتصف عام 2013، أن يقابله تقريبا نموا متساويا في المعروض النفطي للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن سوق النفط وصل إلى نقطة انعطاف في الربع الثالث من عام 2014، بسبب التوازن الهش بين عدم الاستقرار الجيوسياسي في الأوبك والإنتاج المزدهرة في أمريكا الشمالية والذي كان بمثابة دفعة لتزايد المعروض في السوق. وكان استئناف مؤقت الصادرات الليبية من منتصف 2014 سبب رئيسي لتراجع أسعار النفط، ولكن استمرت الأسعار في الانخفاض

<sup>1</sup>- John Baffes, Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, and Marc Stocker, and including Derek Chen, Damir Cosic, Xinghao Gong, Raju Huidrom, Ekaterine Vashakmadze, Jiayi Zhang, and Tianli Zhao, "Understanding the Plunge in Oil Prices: Sources and Implications", **Global Economic Prospects**, Chapter 4, January 2015, P155.

حتى بعد تراجع الإنتاج الليبي مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2014. وعمليات البيع تسارعت بشكل كبير في نوفمبر عندما رفضت المملكة العربية السعودية خفض الانتاج في الاجتماع نصف سنوي للأوبك في فيينا، على الرغم من أن انتاجها الحالي تعزز جزئياً كرد فعل على فقدان الأصلية من العرض الليبي في منتصف 2011 والتي بقيت على مستوى عال بما يقارب 10 مليون برميل يوميا. فمع هذا التحول في السياسة، على ما يبدو فقد تخلت المملكة العربية السعودية عن دورها كموجه في سوق النفط، وتسليم السيطرة على أسعار النفط الى السوق مع السماح للسعر الخام الهبوط بحرية.<sup>(1)</sup>

أما عن مسببات هذه الصدمة أو بالاحرى العوامل التي قادت السعر النفطي نحو الانهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية:

#### ◆ توجهات المعروض النفطي:

في 2011 عرف الانتاج النفطي الامريكي تزييدا ملحوظا كنتيجة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الحفر. في بداية الامر لم يكن للانتاج الاضافي الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية تأثيرا على السوق النفطي، اذ استطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي ان يمتص ذلك الارتفاع في المعروض النفطي. غير أن ذلك لم يدم طويلا ففي صيف 2014 بدأت بوادر الانخفاض السعري للنفط تظهر، ليزرع في نفوس المستثمرين القلق والتخوف مما هو آت خصوصا ما اظهرته معدلات النمو من تراجع ملحوظ، والذي أقرته ادارة المعلومات لوكالة الطاقة الدولية في توقعات الطلب العالمي على النفط لسنة 2015 في خمسة تقارير شهرية. ليأتي قرار منظمة الاوبك ويكون بمثابة الشعرة التي تقسم شعر البعير بقرارها الداعي الى الحفاظ على الانتاج والذي زاد من حدة انخفاض الاسعار. ومع ذلك، فإن نمو إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية يمثل القوة الرئيسية الدافعة لانخفاض سعر النفط.

وكما كان متوقعا بدأت آثار التكسير تظهر على السوق العالمي، فقد وصل الانتاج النفطي الامريكي الى ذروته منذ 1970 بسبب التكسير، فقد ساهمت التقنيات الحديثة في التنقيب الى زيادة معدلات الانتاج والتي وصلت الى 1.2 مليون برميل في اليوم حسب تقرير الوكالة الدولية للطاقة،

<sup>1</sup> Jason Bordoff and Akos Losz, "Oil Shock Decoding the Causes and Consequences of the 2014 Oil Price Drop", Horizons Journal of International Relations and Sustainable Development, issue no.3, SPRING 2015 P190-191 .



وقد دعم هذه الزيادة الرئيس الأمريكي اوباما في سياسته المسطرة والتي تعفي الاقتصاد الامريكي من الحظر النفطي لمدة تقدر بأربعة عقود، اي ما يعادل 1.5 من الامدادات العالمية والتي وصلت الى 8.7 مليون برميل في اليوم، وهي اكبر زيادة منذ 1900 والتي تقدر بـ 16.2% نتيجة تقنية التكسير والنفط الضيق.<sup>(1)</sup>

بالاضافة الى مصادر اخرى رفعت كفة الامدادات النفطية، لتتخطى بذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014، وعلى سبيل المثال اشار التحليل الذي نشره البنك الدولي ان صادرات العراق ثاني أكبر منتج في الاوبك بلغ اعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث يبلغ متوسط انتاجه اليومي 2.9 مليون برميل، في حين ان انتاج روسيا اكبر منتج للنفط خارج الاوبك هو الاخر سجل ارقاما عالية ويأتي هذا الانتاج بمستوى قياسي على الرغم من العقوبات التي أسفر عنها تصاعد التوتر ما بعد الحرب الباردة. ليرتفع المعروض العالمي من النفط بشكل مطرد من 70 مليون برميل في 1994 حتى 80 مليون برميل في عام 2004 و 90 مليون في عام 2014 (التكسير هو المسؤول عن حوالي 5 ملايين، وهو ما يفسر نصف الزيادة. وقد انخفضت حصة الأوبك وأفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، بالاضافة الى انتاج الولايات المتحدة الذي ارتفع بشكل حاد من 9.5% في عام 2008 إلى 15.3% في عام 2014.<sup>(2)</sup>

وفي هذا الصدد اقرت منظمة الاوبك على عدم خفض دولها الاعضاء من انتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في اواخر 2014. غير ان هذا القرار لم يكن في صالحها ولم يحقق اي نفع عكس ما حدث في صدمة 2008-2009 حيث ساهمت التخفيضات العميقة في انقاص السعر النفطي من الانخفاض الشديد الذي عرفته. ويمكن اعتبار هذا القرار استراتيجي كونها عملت على الحفاظ على حصتها السوقية وعدم رغبتها بالتنازل اكثر عنها. وهذا ما اكدته تصريحات السعودية التي اعلنت رسميا على عدم قيامها بتخفيض انتاجها مهما انخفض السعر النفطي. من ناحية أخرى، أوبك قد يعتقد أن الماضي قد أظهر أنه لا يمكن السيطرة على الانتاج بشكل فعال في الماضي وأكبر مثال ما حدث في (1979-1980) عندما تصرفت الأوبك لخفض الانتاج

<sup>1</sup> <http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=20572>

<sup>2</sup> Hou, Z., Granoff, D., Granoff, I., Keane, J., Kennan, J., Norton, A., and te Velde, D.W. "The development Implications of the Fracking Revolution". **ODI Working Paper. London: Overseas Development Institute.** April 2014, P5.

وبالتالي التأثير على الأسعار، واستمرت الدول خارج الاوبك في النمو، جنباً إلى جنب مع أسعار. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة نادراً ما تضع حد أدنى للسعر بدلاً من تسقيفه. وينبغي تكرار ثورة الغاز الصخري من ذوي الخبرة في الولايات المتحدة في أي مكان آخر، وبطبيعة الحال تعديلاً على المدى المتوسط إلى انخفاض السعر على المدى الطويل في النفط تكون هناك حاجة (مقارنة صدمة الأسعار على المدى القصير). وقد وجه البنك الدولي (2015) مزيداً من الانتباه إلى المصادر البديلة للنفط مثل الدور المتنامي من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي.<sup>(1)</sup>

#### ♦ توجهات الطلب النفطي:

تمثل معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم المحددات الداعية لانخفاض أسعار النفط، كونه يمثل العنصر الأساسي والذي يدخل في تركيب حوالي 60% من الصناعات الاقتصادية الأساسية، فالطلب عليها دليل على النمو المتسارع والعكس صحيح، والعلاقة عكسية بينهما فالطلب المتزايد دليل على النمو والنمو دليل على الطلب المتزايد على النفط.

أما عن النمو الاقتصادي في العالم، فلا يزال يشهد تباطؤاً بدءاً منذ سنة 2011، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2015 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2009، وذلك على الرغم من تمديد كبرى البنوك المركزية لإجراءات "التسهيلات الكمية" وتحويل الإيرادات إلى البلدان المستهلكة. مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات ويبدو أن عملية إعادة توازن اقتصاد الصين أصعب مما كان يتصور، إذ كان انعكاسها على العالم أشد وأكبر، بسبب تأثيرها على الطلب العالمي فيما يخص المواد الأولية التي عرف معظمها انخفاضاً في الأسعار، خلال سنة 2015.

والظاهر أن العالم يتجه نحو نمو اقتصادي ضعيف لسنوات عدة رغم السياسات النقدية الموائية (لا تزال توجل رفع أسعار فوائدها الرئيسية، بينما خفضت الصين أسعار الفائدة خمس مرات على التوالي منذ أكتوبر 2014، كما أنها استمرت في سياستها المتمثلة في "إعادة التوازن"، إذ أن نموها يشهد تباطؤاً خلف أثارا على أسعار المواد الأولية. وتعتبر الصين أول مستهلك في العالم للمعادن الصناعية (تستهلك حوالي 40% من المنتج العالمي) وثاني مستهلك للبتترول (10% من المنتج العالمي). وعليه، فإن تباطؤ وتيرة الطلب يؤثر مباشرة على الأسعار. وبلغ كل من النحاس

<sup>1</sup> - Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Willem te Velde, The oil price shock of 2014 Drivers, impacts and policy implications, **Shaping policy for development**, March 2015, P4 . <http://www.odi.org/>

والألومنيوم أدنى مستوى في غضون ست سنوات. وعلى غرار الاقتصاد الصيني، فقد عرفت بعض البلدان الناشئة انهيارا في عملتها سواء كان ذلك عمدا عن طريق تدخل البنوك المركزية أو تحت تأثير أسواق رؤوس الأموال.

كما تستمر قيمة الدولار الأمريكي تقدر إيجابا معوضة جزئيا عن انهيار أسعار المواد الأولية التي يتم تبادلها بعملة الدولار، إلا أنه قد يلحق بالاقتصاد العالمي الضرر نظرا أن الديون مسجلة بالدولار الأمريكي، لاسيما في الأسواق الناشئة، فارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في النصف الثاني من عام 2014، بنسبة 10% مقابل العملات الرئيسية من حيث القيمة الاسمية المرجح تجاريا يميل إلى أن يكون له تأثير سلبي على أسعار النفط والطلب، وقد أوضحت التقديرات التجريبية من أن حجم تأثير الدولار الأمريكي تغطي مجموعة واسعة، أين تشير التقديرات العالية أن الزيادة بـ 10% تؤثر بما نسبته 10% في أسعار النفط، في حين تشير التقديرات المنخفضة إلى تأثير يقدر بـ 3% أو أقل.<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى الوضع المتدهور الذي عرفته كل من البرازيل وروسيا اللتين شهدتا ركودا، واللذان ساهما في زيادة تراجع معدلات النمو العالمي وبالتالي الطلب العالمي على النفط. وبالتالي يمكن حصر أهم عنصرين أساسيين كان لهما الأثر الأكبر في اشتداد حدة هذه الصدمة وهما إعادة توازن اقتصاد الصين، وحرب العملات واللذان ينعكسان على مقدار الطلب النفطي والذي هو الآخر عرف تراجع كبيرا جدا، نتيجة تراجع معدلات النمو العالمية.<sup>(2)</sup>

وتتضح تلك المعادلة التي تربط بين كل من أسعار النفط ومعدلات الطلب العالمي على الطاقة من خلال ما عرفه العالم على مدا تاريخ من الصدمات، فاتجاههما دائما يكون متناسب فعادة ما تنخفض أسعار النفط استجابة لانخفاض الطلب على الطاقة خلال فترات تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت أسعار النفط بنسبة 76% في الفترة من يوليو وحتى ديسمبر من عام 2008، حين انكمش الاقتصاد العالمي في أعقاب أزمة الائتمان لسنة 2008. وبالمثل، انخفضت أسعار النفط بنسبة 35% في الفترة من ماي حتى شهر تشرين الأول من عام 2011، كما رأت

<sup>1</sup> Zhang, Y., Y. Fan, H. Tsai, and Y. Wei. 2008. "Spillover effect of US dollar exchange rate on oil prices." *Journal of Policy Modeling*, Volume 30, Issue 6, November–December 2008, P 973.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص 14-15.

الأسواق إمكانية حدوث ركود مزدوج في الولايات المتحدة وأوروبا. الخلفية الاقتصادية العالمية الراهنة لا تتوافق تماما مع تلك التي ضغطت على أسعار النفط في وقت سابق نحو الأسفل. في الواقع، توسع الاقتصاد الأمريكي بمعدل سنوي يقارب 4% في الربع الثالث من 2014، ويدعو توافق الآراء بلومبرغ لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9% و 3.1% في عام 2015 و 2016، على التوالي. وباعتراف الجميع، غير أن بعض الاقتصاديين الأوروبيين الغربيين توقعوا تباطؤا في معدلات النمو وهذا ما حدث حقا لاقتصاد الصين. ومع ذلك، فإنه من الصعب أن ينسب انهيار أسعار النفط مؤخرا بشكل كلي إلى الخلفية الاقتصادية العالمية التي نعيشها اليوم.<sup>(1)</sup>

#### ♦ سياسات منظمة الأوبك:

كثرت المحاكات حول التحركات في سوق النفط مركزة على الدور الذي لعبته ولا تزال منظمة أوبك لما لها من تأثير واضح جدا ومهم. فالمتتبع لسلسلة التغيرات في أسعار النفط يتبين له أن التغيرات في السلوكية في قرارات الأوبك قد لعبت دورا هاما في الانخفاض الحاد الذي مس أسعار النفط.

اذ شارك في حلقة 1985 أين عرف الإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية ارتفاعا حادا في النصف الثاني من تلك السنة، حيث قررت استعادة حصتها التي فقدتها في السنوات السابقة بسبب المنتجين من خارج الأوبك، وخاصة المكسيك وبحر الشمال وألاسكا. في ما أن البعض أطلق عليها "حرب الأسعار"، أين تخلت المملكة العربية السعودية عن سياسة خفض الإنتاج، والتي طبقت بهدف الدفاع ومحاولة مضاعفة الاسعار خلال الفترة 1979-1980. ليرتبط الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة الإنتاج السعودي والذي وصل الى لنهايته عندما قررت الأوبك خفض الإنتاج في أواخر عام 1986.

في عام 1997، كان الدافع وراء الزيادة في معدلات الامدادات النفطية بالكامل أعضاء منظمة الأوبك، بسبب عدم احترامهم لنظام الحصص وخاصة فنزويلا. وهذا بدوره شجع المملكة العربية السعودية لزيادة الإنتاج في النصف الثاني من العام. وزيادة حصة كبيرة في نوفمبر عام 1997، على حد سواء باعتبارها وسيلة للتحقق من صحة زيادة الإنتاج السابقة، واستنادا إلى

<sup>1</sup> Todd Solomon, CFA. John Wlodek, "The Oil Supply Shock of 2014", **Bradford & Marzec**, 2014 P1-3 .

الاعتقاد بأن الطلب سوف يستمر بشكل تصاعدي. ولكن عند انهيار الطلب على النفط بسبب الأزمة الآسيوية، فشلت تخفيضات حصص إنتاج أوبك في 1998 و 1999 لوقف مزيد من الانخفاض في أسعار النفط، والتي استمرت حتى منتصف عام 1999.

وفي الآونة الأخيرة، ارتفع إنتاج الأوبك بشكل حاد في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، وصولاً إلى عام 2012. وبحلول عام 2013، كان هناك تعطل مؤقت في الإمدادات ميزة لعدة منتجين من الأوبك (بما في ذلك ليبيا والعراق). غير أن بحلول عام 2014، استطاعت هذه المصادر العودة بشكل تدريجي إلى السوق، والذي تزامن مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي مما سبب في تفاقم وتراجع معدلات النفط والتي يمكن وصفها بالانهيار مخلفة أزمة حقيقية مست جميع دول العالم، وبالعودة إلى القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية في أواخر العام الماضي بعدم التحرك كمنتج البديل وعدم قبولها كبح انتاجها على حين غرة، مثل تغير في وظيفة رد فعل السعودية.

ففي كل حلقة، كانت الأوبك تتخلى مؤقتاً على سيطرتها في السوق. والسبب المباشر لذلك الفقدان المؤقت للمراقبة قد يكون مختلفاً هذه المرة - فمحاولة المملكة العربية السعودية لاستعادة حصتها في السوق وفرض الانضباط الانتاج لاعضاء أوبك (1985)، عدم القدرة على خفض بما فيه الكفاية لتعويض درجة تراكم العرض (1998)، أو في الحالة الأخيرة، القرار بعدم خفض الإنتاج، برغم انخفاض الأسعار، كان محاولة منها للحفاظ على حصتها في السوق واجبار المنتجين تحمل المزيد من المسؤولية لتعديل السوق ولكن في جميع الحلقات الثلاث، كان اضطراب السوق والانخفاض حاد السعر نتيجة لقوى اقتصادية أوسع نطاقاً، وأكثر أساسية في العمل.

بالطبع، يمكن اعتبار أن الأوبك تفعل القليل للتأثير على الوتيرة الكامنة وراء نمو الطلب، والتي يتم تحديدها من قبل النمو في الاقتصاد العالمي والتغيرات في كفاءة استخدام الطاقة. ولكن، الأهم من ذلك، لا يمكن أن تحكم العرض الكلي. إذ يمثل منتجي أوبك حوالي 42% من إجمالي الإنتاج، وتحيط بها سلسلة من المنتجين المستقلين (خارج أوبك)، الذين يعملون كل تعظيم وظيفة العرض الفردية. في كل دورة، تم إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك بناء على مدى عدة سنوات قبل الأزمة، مدفوعاً من قبل مجموعة من الطفرات التكنولوجية وارتفاع الأسعار السابقة التي تشجع

الاستثمار. ففي الثمانينات، ما شجع الإمدادات من خارج أوبك القدرة على حفر في المياه العميقة وغيرها من البيئات المعادية، بما في ذلك تطوير ألاسكا وبحر الشمال، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1979. وفي الآونة الأخيرة يمكن ارجاع جذورها بشكل مماثل الى استغلال الولايات المتحدة التكنولوجيا الجديدة لاستخراج "النفط الضيق" (النفط مضمن في الحجر الرملي المنخفضة للنفاذية واستخراج باستخدام تقنيات مثل الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي)، نمو كبير في الإنتاج في كندا والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل والأرجنتين وأنغولا وكولومبيا. (1)

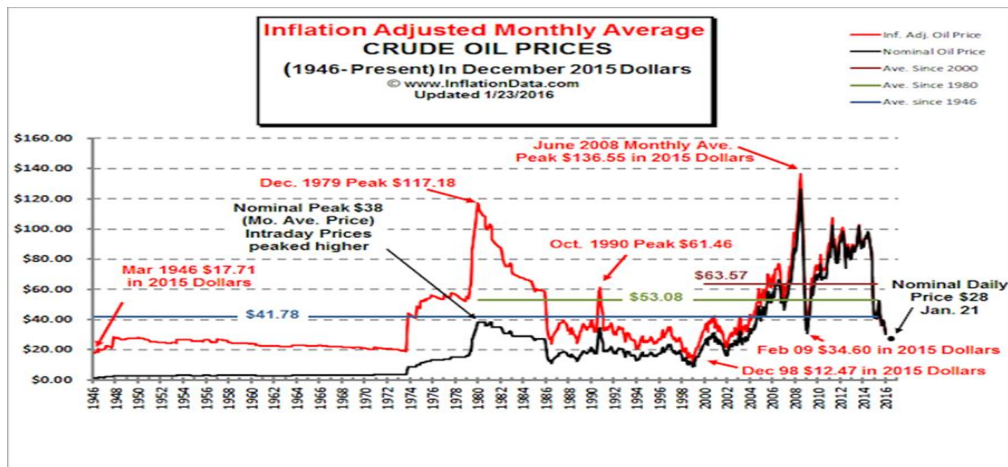
#### ♦ التوجهات العوامل الجيوسياسية واعتبارات غيرها:

أسعار النفط هي دائما عرضة للانقطاعات قصيرة الأجل الناجمة عن الطقس، والإضرابات أو الصراع. على سبيل المثال، فإن الجمع بين الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق أكثر من تضاعفت أسعار النفط الخام من \$14 للبرميل في 1978 حتى \$35 في عام 1981. خمسة وثلاثين عاما في وقت لاحق، انتاج ايران ليست سوى ثلثي تلك المحققة في إطار شاه. عندما غزا العراق الكويت في عام 1991، سعر برميل النفط \$21 للبرميل. وبعد خمسة أشهر، بلغت ذروتها حيث وصل الى \$44. ارتفع متوسط السعر خلال الصراع إلى ثلاث \$28 قبل الحرب على العراق 2002-2003، ثم انخفض إلى حوالي \$17 للبرميل الواحد - وذلك بفضل تباطؤ النمو الاقتصادي في أعقاب الهجمات الإرهابية 09/11. إلا أنها ارتفعت بنسبة 40% إلى \$26 للبرميل خلال الحرب في أفغانستان. ومنذ ذلك الحين كانت هناك آثار كبيرة من الأزمة الليبية، ومؤخرا فيما يتعلق باليمن لم يكن لها تأثير مباشر على أسعار النفط ، غير أنها خلقت أزمة كبرى، بسبب موقعها. (2)

<sup>1</sup> Ian McCafferty, "Oil price falls-what consequences for monetary policy?", **Bank of England**, 10March 2015, P4-5 .

<sup>2</sup> Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Willem te Velde, The oil price shock of 2014 Drivers, impacts and policy implications, **Shaping policy for development**, March 2015, P3-6 . <http://www.odi.org/>

المحل (10-3): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014



المصدر : <http://inflationdata.com>

## 7-3 خاتمة الفصل:

يعتبر النفط أو ما يطلق عليه بالذهب الأسود مادة حيوية وأساسية والركيزة التي يستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، وبهذا الصدد يقول أبرز من كتب عن هذه المادة الحيوية التي قلبت أركان الحياة البشرية برمتها Daniel Howard Yergin " ان عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات شطية والاسان المعاصر هو انسان هيدروكربوني نسبة الى المكونات الهيدروكربونية للنفط"، دالا على اتباط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها ولا يزال الأثر الأكبر في رسم وتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

فقد لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، غير أن اتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح، اذ تسعى الدول المنتجة له الى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لاسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية والتي تبني على أساسها السياسات والقرارات المهمة والداعمة لتنميتها الاقتصادية، وبالمقابل فالدول الصناعية هي الأخرى تتأثر ولكن بشكل سلبي نتيجة ارتفاع اسعاره وبالتالي تحاول وبشتى الطرق في التخفيض منها.

أما عن الفيصل في كل هذه الرواية فقد تم تلخيصه في تاريخ 1973 أين تغيرت مجريات اللعبة، لتنتقل الورقة الحاكمة من الشركات النفطية الكبرى -الدول الصناعية- الى الشركات النفطية الوطنية -الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي تكاثفت لتفرض سياستها الداعية الى الرفع من قيمة السعر النفطي وتقدير قيمته خصوصا بعد التقدم الصناعي والاعتماد الكبير على هذه السلعة الطاقوية المهمة.

وكما تم التطرق في هذا الفصل فقد كان التغيير السعري لهذه السلعة نواتج صدمات كبيرة كالازمة النفطية لسنة 1986 وصدمة 2008 بالاضافة الى الصدمة الأخيرة التي لم يتعافى منها بعد السوق والدول المنتجة للنفط. ومن ناحية أخرى فقد ساهمت هذه الاخيرة أيضا في العديد من الفترات كسنة 2000 مثلا في تغيير وغمر الدول المنتجة بفوائض هائلة كان لها الاثر الايجابي في دفع عجلة نموها الاقتصادي، وخير مثال ماحدث للجزائر وما نتج عنه من فترات انتعاش جعلت الجزائر تنظر الى الوضع بعين متفائلة لما سيحدث في المستقبل والبرامج التنموية خير دليل. غير أن صدمة 2014 كانت كعثرة أمام التنامي الذي كانت تسعى الى تخطيطه، لتضح مخططاتها في حالة توقيف مؤقت ومحاولة التعايش مع ما هو يحدث حاليا، لتخرج بفكرة حتمية وهي وجوب الخروج من الربعية واحادية القطاعية، والتوجه الى التنوع والبحث عن البدائل.



الفصل الرابع: تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر

مقدمة الفصل

الصناعة النفطية في الجزائر

المرض الهولندي ولعنة الموارد: تلاحق الاقتصاد

الجزائري

دورية السياسة المالية الجزائرية من نواحي لعنة

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط

خاتمة الفصل

"إلقاء اللوم على الثروة النفطية كفكرة، شبيه بإلقاء اللوم على الكنز لوجود القراصنة"

مايكل نيلسون

الفصل الرابع: تقلبات أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر

مقدمة الفصل

الصناعة النفطية في الجزائر

المرض الهولندي ولعنة الموارد: تلاحق الاقتصاد

الجزائري

دورية السياسة المالية الجزائرية من نواقج لعنة

الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط

خاتمة الفصل

"إلقاء اللوم على الثروة النفطية كفكرة، شبيه بإلقاء اللوم على الكنز لوجود القراصنة"

مايكل نيلسون

## 1-4 مقدمة الفصل:

ارتبط تاريخ الاقتصاد الحديث بما يعرف بالذهب الاسود "النفط"، كونه سلعة استراتيجية عالمية تؤثر على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي، فقد دخلت البشرية القرن الواحد والعشرين ولا يزال النفط يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية بل تعمقت مكانته كمادة إستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها فقد استطاعت ان تفرض تحكما في اقتصاديات كاملة سواء الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي للدخل، والتي تبني من خلاله توجهاتها ومساراتها المستقبلية، او الدول والتي يشكل فيها ركيزة تقدمها الصناعي، داعيا بهذا الاخير أن يكون المخطط والذي يخط معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

فالنفط حاليا يتصدر مقدمة الموارد الطاقوية بعد ان ازاح الفحم الحجري والذي كان يتصدرها لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي الى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه بالدرجة الاولى على الطاقات المتجددة.

وتزايدت أهميته بتزايد حتمية مسايرة التطور التكنولوجي، بالاضافة لما اكسبه لسوق تداوله من مميزات خاصة، ليصبح النفط العربي على وجه التحديد المحرك الاساسي لهذه السوق، كما تمثل عوائده نبض مداخل الكثير من الدول العربية حتى اصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، متحولة بذلك من فرضية اقتصاد القوة بامتلاكها للنفط الى اقتصاد الفقاعة نتيجة احياز العوائد من مسارها الحقيقي للتوظيف والبقاء مع اشكالية المصدر الوحيد للدخل.

تعاني الإقتصاديات الريعية والجزائر خاصة من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف سياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذا راجع لإرتباط مداخلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، محولا تلك النعمة التي وهبها الله بها الى نقمة جعلتها تدور في دوامة اللاتقدم اقتصادي. فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستتسبب بدوره في تزايد الإنفاق الإستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنوع في القطاعات واعادة إستثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الإنخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية وهذا ما يؤكد إصابتها بالمرض الهولندي، فأغلب الدراسات كدراسة Lewis (1989) أكدت أن الزيادة في سعر الغاز خلال

سنة 1970 كان مضادا لقطاع الصناعات التحويلية، أما Likewise Corden (1984) أوضح أن المرض الهولندي لم يكن له آثار سلبية على التصنيع ولكن بدلا من استخدام ازدهار عائدات القطاع لمستويات الخدمات الاجتماعية تم إستعمالها بدون مبررات وأكدوا على ضرورة القضاء على العلة الهولندي كونها حاجز يقف في وجه التنوع الاقتصادي من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر إنتقال الموارد.

ولاستوضح ذلك وبالعودة الى تاريخ الارتفاعات النفطية او ما يطلق عليه بالطفرات النفطية، يتبين ان العوائد النفطية يتم صرفها بنفس الطريقة والمتمثلة في الاغداق في الانفاق في البنى التحتية، وزيادة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية. مما يزيد من تقاوم وتوغلة هذا المرض في روع الاقطار الاقتصادية للبلد. فالالتنوع في الاقتصاد الجزائري يجعله يعاني من المرض الهولندي وذلك بإعتمادها على نسبة كبيرة من إيراداتها الموازنة على المحروقات تقدر بـ75%، إضافة إلى تأخر مؤشر تنوع الصادرات الذي يقدر بـ0.495 والذي يبتعد عن الصفر، وهذا دلالة على اللاتنوع في الاقتصاد الجزائري وهذا كله راجع لإعتماد الدولة على النفط.

ليتبين في الاخير ان البوابة الاولى التي توضح مدى درجة اصابة الاقتصاد الجزائري بهذا المرض الذي فتك بها من خلال السياسة المالية المتبعة والتي تعد كمرآة وتوضح لما يحدث فعلا، وعليه ستحاول الباحثة جاهدة التطرق الى تاريخ النفط والصناعة النفطية في الجزائر، بالاضافة الى استوضح مدا درجة اصابة هذا الاخير بالمرض الهولندي، موضحين نوعية السياسة المالية المتبعة في الجزائر ومدى مساهمتها بتقاوم المرض والاعتماد المفرط على الربح النفطي في الاقتصاد الجزائري.

#### 2-4 الصناعة النفطية في الجزائر:

يمثل النفط العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد اضحى الارتباط العضوي للاقتصاد العالمي باستهلاك البترول من الحقائق الاساسية المتعارف عليها اليوم فلا شك ابدأ في اهمية البالغة لدرجة ان القرن العشرين سمي بـ"عصر النفط" فهو يساهم بما نسبته 39% من الامدادات الطاقوية في العالم واي اضطراب في تدفق الامدادات

النفطية سيكون له اثر مباشر على اقتصاديات مختلف دول العالم، سواء المنتجة منها او المستوردة.

والجزائر تعد واحدة من الدول التي احتل النفط فيها مكانة هامة، فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد بالنظر الى ضعف القطاعات الاخرى خاصة الصناعية منها والزراعية.

فما لا شك فيه ان الاقتصاد الجزائري اصبحت لديه علاقة متشابكة تربطه بالاقتصاد النفطي يصعب فكها او حلها، إذ أصبح تحديد وضعيته استقرارا او اختلالا متوقفا على حركة الاسعار النفطية وعوائدها، مما جعله عرضة لأي صدمة خارجية تهدد أمنه واستقراره.

فبرغم الاستنفادات التي حققتها الاقتصاد الجزائري جراء ما نتج عن الصدمات الاسجابية للنفط والتي استطاع من خلالها ان تعود بوفرات مالية ساهمت في تطوير قاعدتها التحتية وتحديث المجتمع الجزائري، الا انها لم تستطع ان تحقق معدلات تنموية تساهم في النهضة الاقتصادية من خلال تطوير باقي الاقطاعات بل، بقيت حبيسة القطاع النفطي لتلحقها لعنة الموارد الطبيعية، من خلال اصابتها بالمرض الهولندي والذي لا يزال ينخر في عضمها. فهي دولة ريعية بامتياز، يمكن اسقاط اقتصادها ضمن عبارة اقتصاد نفطي كونه ينطبق عليه مواصفات الاقتصاد النفطي، والذي يمكن تعريفه على انه "الاقتصاد الذي يتضمن جميع الأنشطة المتعلقة بالنفط من أول التنقيب الجيوفيزيائي حتى جمع الانتاج وتحميله وتكريره وتسويقه هو ومشتقاته، ونقله إلى مناطق الاستهلاك".<sup>(1)</sup> فالجزائر تعتمد على نسبة معتبرة من دخلها على عملية تنقيب البترول وانتاجه، كما يدخل هذا الاخير بنسبة كبيرة في ميزان مدفوعاتها اذ يمثل ما يفوق 95% من نسبة تجارتها الخارجية، كما يشكل العائد المالي الناتج عن هذا المصدر الطاقوي نسبة كبيرة تبنى عليها هيكلها المالي والاجتماعي.

وبالمثل فاذا تحدثنا عن اقتصاد نفطي فنحن مجبرين على التحدث عن الصناعة النفطية كونها القرين اللصيق به، فأينما وجد اقتصاد نفطي الا وأخذت الصناعة النفطية حصة الاسد في هذا الاقتصاد. ويقصد بها "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة

<sup>1</sup> - A.Clo and L.Ornadi, « Petroleum Engineering –Petroleum Economics », Encyclopedia Of Life Support (EOLSS), Mai 2003, P3.

باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان.<sup>(1)</sup> ولقد أصبح شائعا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية النفطية التمييز والتفريق بين نشاطات الصناعات النفطية المختلفة وبصورة خاصة بين نشاطات الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية. إذ تعرف الصناعة النفطية بشكل أشمل على أنها « الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل إنتاج النفط والغاز، والنقل والتكرير، والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.»<sup>(2)</sup> كما تعتبر أيضا بأنها "ذلك النشاط الإنساني الإنتاجي والمتباين والمتنوع في مرحله ومجالاته الواسعة وغير محدودة، ذو طابع فني وتكنولوجي وتنظيمي إداري متعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطية،<sup>(3)</sup> يضم نشاطات المنبع والمتمثلة في عمليات البحث واستكشاف الحقول النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد قيمتها، والإنتاج، ونشاطات المصب من خلال كل من النقل، والتكرير وبيع المنتجات النفطية التي تستعمل بدورها في مرحلة التصنيع البتروكيميائي.<sup>(4)</sup>

وهذا التعريف يسقط على الاقتصاد الجزائري باعتبارها من أهم الدول المنتجة والفاعلة في السوق البترولية أين تحتل الصناعة النفطية مكانة هامة فيها كونها تعتمد عليها في العائدات الجبائية والتي تساهم بشكل أساسي في تكوين دخلها القومي، كما أنها الهيكل الذي تقف عليه كل القرارات والانجازات والمخططات التي تصبوا الجزائر الوصول إليها.

<sup>1</sup> - محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> عبد الهادي حسن طاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد 6-13/03/1973، نقلا عن محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 6.

<sup>3</sup> أمال رحمان، ومحمد التهامي طواهر، "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل - حالة الجزائر"، مجلة الباحث - عدد 12، الجزائر، 2013، ص 19.

<sup>4</sup> Emploie dans l'industrie pétrolière et gazière, Ministère de l'éducation, de la culture et de la formation, territoire de nord- Ouest, France, Novembre 2005, p2, 3.

ويسبب التغيرات التي عاشها العالم في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين من أزمنة اقتصادية نفطية منها ومالية، وظهور العولمة، وتغير قوى العرض والطلب للنفط، وبروز دول ناشئة جديدة، وتعثر العلاقات السياسية فيما بين الدول وغيرها من تغيرات، أثبتت أهمية النفط في تحديد الرهانات الاقتصادية منها والسياسية، ولهذا اهتمت الجزائر بتنمية هذه الصناعة على وجه خاص وقطاع المحروقات على وجه عام، بدءا من تأميمه سنة 1971 وإصدار القانون الخاص به سنة 1986 والمعدل في سنة 1991، ثم إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 والمعدل بالأمر 10/06 سنة 2006.

نظرا لما تحتله المحروقات عامة والنفط خاصة، من مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال 50 سنة القادمة<sup>(1)</sup>، فهو عنصر أساسي في سياستها الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج. وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في كونه يساهم بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى حيث انه يمثل 98% من الصادرات الجزائرية، ويساهم بـ 43% في الناتج المحلي الاجمالي وبـ 75% في الميزانية، كما انه يعد من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية.

وعليه سيتم من خلال هذا المبحث تقديم ملخص عن تاريخ النفط في الاقتصاد الجزائري، وأهم ما مر به، بالإضافة الى امكانيات الجزائر النفطية، وما قامت به من أجل الارتقاء بصناعاتها النفطية.

<sup>1</sup> - Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, Strategie Macroeconomique A Moyen Terme pour l'Algerie, N 26005-AL, Mai 2003, P52.

## 1-2-4 الاكتشاف النفطي في الجزائر:

تواجد النفط في الاراضي الجزائرية كان منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال "عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك، وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.<sup>(1)</sup>

أما عن اولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول فيها، فيرجع الى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لتكون سنة 1880 اول مرة جرت فيها محاولة التنقيب عن النفط في حوض شمال الوطن ونتج عنه اكتشاف مجموعة آبار لكنها اتسمت بقلّة عمقها مثل بئر عين الزفت سنة 1895، وبئر تليوانيت الذي يقع في الجنوب الغربي لولاية غليزان والذي اكتشف عام 1915.

ليكون بمثابة تأكيد على تواجد المحروقات في الوطن. ثم اكتشف بعد ذلك اول بئر تجاري بمنطقة واد قيتيرتي سنة 1948 والذي يقع على بعد 150 كلم جنوب الجزائر العاصمة بالقرب من مدينة سور الغزلان والذي دخل حيز الانتاج في السنة الموالية. وتعد هذه الاكتشافات اولية بحيث لا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب فتاريخ انتاج النفط الفعلي في الجزائر كان في بداية الخمسينيات اين بدأت اعمال البحث والتنقيب تتوسع لتشمل الصحراء الجزائرية. باكتشاف اول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح عام 1954 ثم اكتشاف اول حقل نفطي هام بمنطقة حاسي مسعود بمساحة قدرها 2500 كلم<sup>2</sup> والذي يعتبر واحد من اهم الحقول في العالم وكان ذلك سنة 1956، ويتكون من حقول حاسي مسعود والقاسي العقرب وزوتي والرمة ومسدار ورورد شقة وحاسي قطار الى جانب حقل حاسي الرمل في نفس السنة الذي يقع على بعد 500 كلم جنوب شوق الجزائر العاصمة بمساحة قدرها 2100 كلم<sup>2</sup> والذي يحتوي على مكثقات الغاز. ثم اكتشف حقل زرزاييتين في ولاية ايليزي على بعد 1500 كلم بالجنوب الشرقي لجزائر بالقرب من الحدود الجزائرية الليبية وذلك سنة 1958 وبدا في الانتاج عام 1960 ثم اكتشاف حقل اوهانيت في نفس السنة على بعد 1500 كلم في جنوب الجنوب الشرقي للجزائر بمساحة قدرها 18000 كلم<sup>2</sup> ثم اكتشاف حوض سطات بايليزي

<sup>1</sup> عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص26.



سنة 1961. وقد تميزت هذه المرحلة بانشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر SNREPAL وكان ذلك سنة 1946 ثم انشاء الشركة الفرنسية للبترول CEP بعد حصولها على زخصة التنقيب في اكتوبر 1952، ثم انشاء شركة التنقيب والاستغلال بالصحراء CREPS سنة 1953. وبدا الانتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 الى 20.7 مليون طن سنة 1962، حيث اول شحن للخام بميناء بجاية باتجاه لافيرا ورسيليا بالاضافة الى استخدام اول خط انابيب في الجزائر الرابط بين حاسي مسعود وبجاية على امتداد 60 كلم ثم اول شحن على متن ناقلة البترول ريفل في نوفمبر 1959.

كل هذه الثروات كان المستعمر الفرنسي يعيش في رغدها، فقد كان يستحوذ على ما نسبته 67% من رخص التنقيب، بينما الجزائر في ذلك الوقت امتلكت فقد ما نسبته 4% من مساحات التنقيب وذلك بمساهمتها بـ 40.5% من رأس مال الشركة الفرنسية لتتولى بذلك السلطات الفرنسية إدارة شؤون البلاد والتحكم في ثرواتها. (1)

لتكثف الادارة الفرنسية جهودها في البحث عن المصادر الطاقوية في البقاع الجزائرية خصوصا مع التطور الصناعي العالمي وبروز أهمية البترول، فكان ظهور آثار النفط بها دليل على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية واعدة بالثروة النفطية ومحفز على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه المادة الثمينة. (2)

لتصيف فرنسا أهدافها الإستعمارية والإستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم: 1111/58 في 1958/11/22 وشمل مايلي:

- وضع نظام للإمتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع سلب أكبر قدر من الثروات البترولية؛

- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة؛

<sup>1</sup> بن رمضان انسية، دراسة اشكالية استغلال المواد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 210-2012.

<sup>2</sup> زغبي نبيل، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 26.

- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية؛

- خصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.<sup>(1)</sup>

ولم تتوقف عند هذا الحد بل ارادت الاستفادة من الثروات الجزائرية لحد آخر نقطة، فقامت بامرام اتفاقية ايفان في مارس 1962 أي قبل رحيلها من الاراضي الجزائرية، وشملت هذه الاخيرة المسائل البترولية خصوصا كونها ثروة لايمكن الاستغناء عنها وذلك من خلال، إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛ واستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛ واعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.<sup>(2)</sup>

غير أن مسلسل الاستغلال النفطي من قبل الاحتلال لم يتوقف رغم حصول الجزائر على استقلالها بعد مدة دامت 130 سنة، فقد خرجت محطة اقتصاديا اجتماعيا سياسيا اداريا من الاستعمار، دون ان ننسى القطاع المحروقات التي بقي تحت قبضة المصالح الفرنسية والشركات الأجنبية الكبرى، عبر كل العمليات (البحث والتنقيب والإنتاج والنقل) إذ كان الدخل الذي تحصل عليه الجزائر يعتمد على قاعدة مناصفة الأرباح، وكانت الجزائر مقارنة بالبلدان النفطية الأخرى، تحصل على أقل بكثير مما تحصل عليه هذه البلدان مما جعل الصناعة البترولية في معزل عن المساهمة المثلى في تحقيق التنمية الاقتصادية. ليتضح أن الإعتماد على الجباية البترولية لوحدها لن يساهم في الوصول الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ليزيد بذلك الوعي المدرك بضرورة تغيير الأوضاع واتخاذ قرارات مصيرية بهذا الشأن.

<sup>1</sup> زغيب شهرزاد وحليمي حكيم، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، ص4.

<sup>2</sup> عرض/ بوعلام رضاني، عن كتاب حسين مالطي، القصة السرية للبترول الجزائري، الطبعة الأولى، 2010.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books>

#### 2-2-4 السياسة البترولية الجزائرية بعد الاحتلال:

كون النفط يمكن له أن يلعب دورا رئيسيا في نثر بذور التطور المستقبلي في ما يتعلق بالنشوء التاريخي للدولة الحديثة. وهذا النشوء هو بالنسبة الى الجزائر قصة تحكم استعماري مارسته شركات نفطية اجنبية تدعمها قوى استعمارية دبلوماسية وعسكريا كانت بحاجة الى تزويد اقتصادها بالوقود. وهي بخلاف ذلك قصة تحرير وطني ادى الى استرجاع النفط واستخدامه لدعم تطور الاقتصاد الوطني، وشراء الولاء للدولة الجديدة.

وكانت أول خطوة داعية الى تحقيق سيادة جزائرية بتجسيد الشركة النفطية "سوناتراك" - الشركة الوطنية للبحث ونتاج ونقل ومعالجة وتسويق الهيدروكربونات. - وهي شركة مساهمة عامة تأسست في 31 ديسمبر 1963، لها دور رئيسي في صناعة النفط في الجزائر. تحولت من شركة ذات امكانيات محتشمة خاصة الاطارات الفنية، غير انها استطاعت ان تشق دريها وتطور من نفسها، إذ يطلق عليها اسم "هيئة الأركان الإفريقية"، كونها تتأسس قائمة الشركات النفطية الوطنية في أفريقيا.<sup>(1)</sup> أما ترتيبها على لائحة الشركات النفطية العالمي فهو كما يلي حسب ترتيبات 2010:  
(2)

- أول شركة إفريقيّة.
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة.
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات).
- سادس شركة عالمية في ما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات ونتاج).
- خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين.
- خامس مصدرّ عالمي للغاز الطبيعي.
- رابع مصدرّ عالمي للغاز الطبيعي المميّع.
- ثالث مصدرّ عالمي لغاز البترول المميّع.

أما دورها في البداية فكان متمثلا في التكفل بنقل وتسويق المحروقات. ولكن سرعان ما أعيد النظر في هذا الدور، حيث تم توسيع نشاط الشركة ابتداء من سنة 1966، ليمس القطاعات

<sup>1</sup> <https://fr.wikipedia.org/wiki/Sonatrach>

<sup>2</sup> <http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html>

الأخرى من النشاط البترولي كالبحث والإنتاج والتحويل. أما عن انضمام الجزائر لمنظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الأوبك فقد كان في 1969.<sup>(1)</sup> ويعد نفطها صحاري بلند من بين أهم النفوط المشكلة لمزيج سلة الاوبك.

أما عن النقلة التي عرفتها الجزائر في عالم النفط فقد كانت تحديدا من تاريخ 24 فبراير 1971 وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، حدثت ثورة في مجال المحروقات، حيث أمتت عملياتها التي تشمل المراحل النهائية من تكرير النفط ومن ثم العمليات التي تشمل استخراج النفط، وأخيرا امتت المصالح الفرنسية أيضا بعد فشل المفاوضات عام 1971، ليتم وضع حد لنظام الامتيازات وللاتفاقيات الفرنسية الخاصة التي تنازلت التسعير وعمليات التنزيد بالنفط. لتتمكن الجزائر أخيرا من استرجاع كل سيادتها على مواردها الوطنية، وفرض نفسها في صرح الأمم، وامتلكت الجزائر من جديد ثرواتها الطبيعية بعد انتزاعها من الاستخدام التعسفي والجانر للشركات الأجنبية.<sup>(2)</sup>

وعليه أصبحت شركة سوناطراك تعمل على تقويم المحروقات من خلال سياسة استثمارية محطمة، والتي تطورت مع الايام لترقى بجميع فروع الصناعة البترولية من الاستكشاف إلى البتروكيمياء. وفي الثمانينات انسحبت شركة سوناطراك من نشاطات الخدمات البترولية والبتروكيمياء والتكرير والتوزيع، ليقصر نشاطها على ميادين البحث والإنتاج والنقل بالإضافة إلى ميداني معالجة الغاز وتسويق المحروقات. وفي التسعينات وفي إطار هيكلها التنظيمي الجديد الموضح في الملحق (6)، قامت شركة سوناطراك بتجنيد كل الإمكانيات بغية تحقيق أهدافها حسب المرسوم الرئاسي رقم 98-48 المؤرخ في 11 فيفري 1998 والمتمثل في:

- التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
- تطوير شبكات نقل المحروقات، وتخزينها، وشحنها، واستغلال هذه الشبكات وتسييرها.
- تجميع الغاز الطبيعي ومعالجته وتقويم المحروقات الغازية.
- تحويل المحروقات وتكريرها.

<sup>1</sup> <https://en.wikipedia.org/wiki/OPEC#Membership>

<sup>2</sup> جاليري مارسيل بالاشتراك مع جون ج. ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عالمة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، 2007، ص43.

- تسويق المحروقات.
- إنماء مختلف أشكال الأعمال المشتركة في الجزائر أو في خارجها مع شركاتٍ جزائرية أو أجنبية.
- تمويل البلاد بالمحروقات على الأمدين المتوسط والبعيد.
- دراسة كل الأشكال والمصادر الأخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصناعة المحروقات، وكل عمل يمكن أن يترتب عنه فائدة لسوناطراك؛ وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها وترتبط بصلة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة، وذلك باستغلال كل الوسائل والإمكانات المتاحة. (1)

#### 3-2-4 الأنشطة الرئيسية لسوناطراك:

أما تحديد الأنشطة الرئيسية لسوناطراك كان الهدف منها جعل سوناطراك الأداة المميزة لصناعة المحروقات، وهذه الأنشطة تتمثل في (التنقيب، الإنتاج، النقل عبر الأنابيب، التميع وفصل غاز البترول السائل، التسويق). يمكن توضيحها بشكل أشمل، على النحو التالي:

#### 1- نشاط التنقيب:

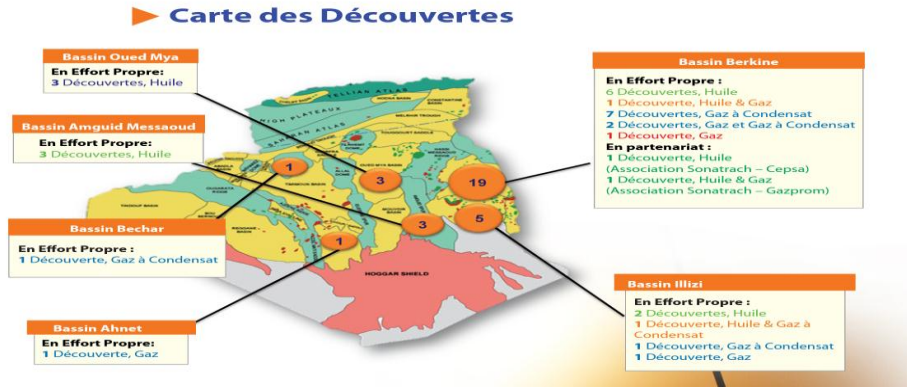
قد تمّت العمليات الأولى للتنقيب والاستغلال في الفترة الاستعمارية سنة 1890 بمنطقة "حوض الشلف"، كما تمّ إكتشاف هام للنفط في سنة 1948 بمنطقة "واد قطين" وانطلقت عمليات البحث والتنقيب في الصحراء الجزائرية بين سنتي 1953 و 1956 ، وانتهت باكتشاف إمكانات كبيرة بمنطقة "حاسي مسعود" فيما يخص البترول والتي يوجد بها 66% من الاحتياطي الحالي للبترول، وأيضا بمنطقة "حاسي الرمل" فيما يخص الغاز والتي يوجد بها ما يمثل نسبة 62% من الاحتياطي الحالي للغاز (Benbitour,1992)<sup>2</sup> وهذا ما ساعد الجزائر على أن تكون في عداد الدول التي تمتلك احتياطاتٍ هامة من المحروقات.

<sup>1</sup> **SONATRACH**, La revue N°10, p 10.

<sup>2</sup> Ahmed Benbitour, " l'expérience Algérienne de développement :1962-1991", leçons pour l'avenir, **éditions techniques de l'entreprise**, Alger, 1992, .P 84.

وبالنسبة للحفر الاستكشافي لسنة 2014 فقد توصلت الشركة الى 32 اكتشافا للمحروقات 30 بجهودها الخاصة. ويوضح الشكل التالي الاكتشافات ومواقعها:

**الشكل (4-1):** اكتشافات المحروقات لشركة سونطراك

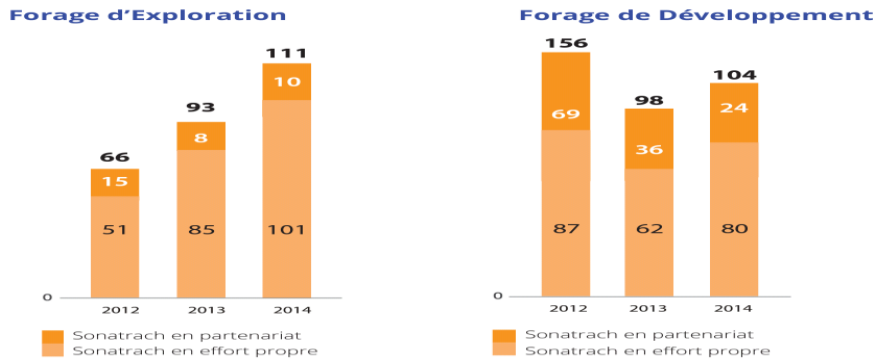


**المصدر:** التقرير السنوي لسونطراك لسنة 2014 ص13

أما عن عملية التنقيب إجمالي الآبار التي تم حفرها هو 162 بينهم 150 من انجاز سونطراك لوحدها. أما عن الابا المنجزة فقد انتهت من 111 منها، 101 منها كان من انجاز شركة سونطراك لوحدها. وهذا يعد انجاز هام بالنسبة للشركة يحقق لأول مرة منذ بداية الشركة نشاطها.

أما عن آبار التطوير فقد تم الانتهاء من 104، 80 بئر بجهود سونطراك الخاصة. والتي تتموقع معظمها في حاسي مسعود ومحيطها للنفط وتينهارت وأقبلي وتيديكلت للغاز. أما 24 بئرا المنجز عن طريق الشراكة مع شركات اخرى تقع أساسا في حاسي بركين، بئر ريبا، وبير مسنا، وبير سبع للنفط وتوات للغاز.<sup>(1)</sup>

**الشكل (4-2):** الآبار المنتصبة الانجاز والممثلة في التنقيب الاستكشافية والتنقيب التطوير



**المصدر:** التقرير السنوي لسونطراك لسنة 2014 ص16

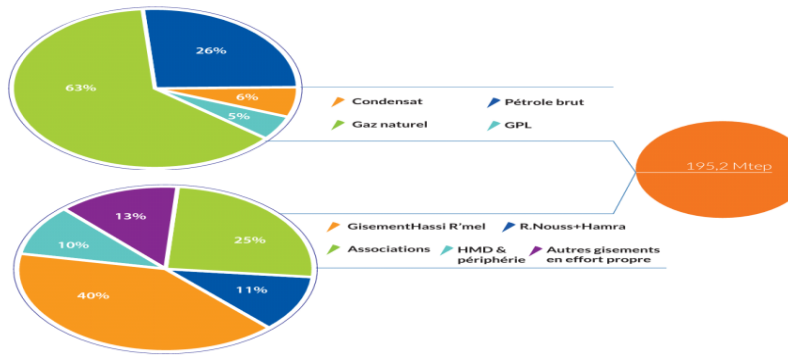
<sup>1</sup> Rapport Annuel de SONATRACH 2014. P13.

2- نشاط الإنتاج:

يعود إنتاج البترول في الجزائر إلى سنة 1957 مع استغلال حقل "الدجله"، ثم توسع الإنتاج مع استغلال حقل حاسي مسعود سنة 1958، ثم مع استغلال حقل حاسي رمل سنة 1961 الخاص بالغاز. وتم بعد ذلك التوسع في الاكتشافات والاستثمار في عدد كبير من الحقول؛ مما أدى إلى ارتفاع الإنتاج، خاصة الغاز الطبيعي.

وفي عام 2014، بلغ مجموع إنتاج النفط والغاز، وجميع المنتجات مجتمعة، 195.2 مليون TEP. يمثل إنتاج سوناطراك وحدها 75% من الإنتاج الكلي، أي ما يعادل، 145.9 مليون TEP. توزع بالشكل التالي:

الشكل (3-4): الإنتاج الكلي للمحروقات لشركة سوناطراك



المصدر: التقرير السنوي لسوناطراك لسنة 2014 ص 17

أما الإنتاج من البترول الخام فقد كان يقدر بـ 54 مليون طن سنة 1978، غير أنه عرف نوعا من التراجع في سنة 1982 حيث قدر بـ 31 مليون طن، ليصل إلى 36.5 مليون طن في سنة 1990، ثم إلى 30 مليون طن في سنة 2000.<sup>1</sup> أما سنة 2012 فقد وصل معدل الإنتاج النفطي 50.9 مليون طن، تواصل هذا الارتفاع حيث قدر في سنة 2014 بـ 50.7 مليون طن، موزعة على النحو التالي:<sup>(2)</sup>

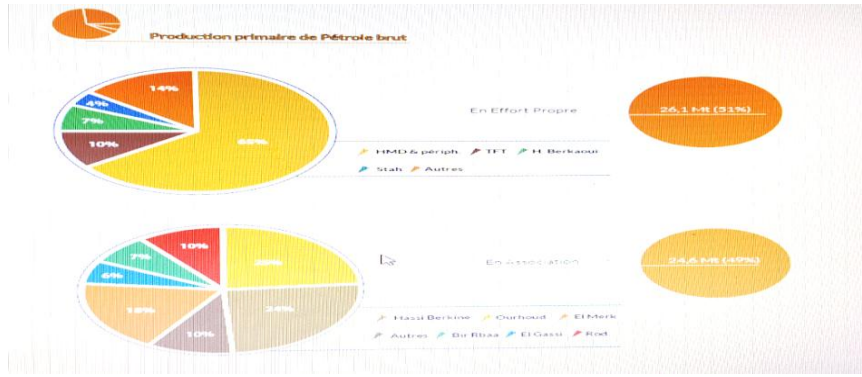
<sup>1</sup>- Ibid, P 92

(\* ) طن معادل بترول نرمر لها اختصارا بالرمز : ط.م.ب

1 ط.م.ب = 7,3 برميل تقريبا

<sup>2</sup> **Rapport Annuel de SONATRACH** 2014. P17-18.

المحلل (4-4): الإنتاج الأولي للنفط الخام



المصدر: التقرير السنوي لسونطراك لسنة 2014 ص18

3- نشاط النقل عبر الأنابيب:

يمثل قطاع النقل اهتماما خاصا باعتباره مرحلة رئيسية من مراحل صناعة المحروقات في الجزائر، ويرجع هذا لكون نشاط النقل يمثل أول الميادين التي دخلتها شركة سونطراك حين تأسيسها؛ حيث كان في الأصل الهدف المباشر والفوري لقيامها. وأخيرا فإن النقل هو المجال الذي خاضت فيه شركة سونطراك بنجاح أول تجربة من نوعها في البلدان النامية المنتجة للبتترول، ونعني بذلك قيام سونطراك ببناء خط رئيسي للأنابيب وذلك سنة 1965 يربط بين منطقة "حوض الحمراء"، ومنطقة "أرزيو"، ومنذ ذلك الوقت، تحققت إنجازات عديدة في هذا المجال؛ إذ أن الطول الإجمالي للشبكة قد تعدى 14529 كلم في سنة 2002 إلى 15000 كلم في سنة 2003، ووصل في سنة 2007 إلى 18141 كلم.

ويتوفر نشاط النقل عبر الأنابيب على الإمكانيات التالية:

- 29 خط بطول إجمالي قدره 15000 كلم.
- 74 محطة للضخ والكبس تحتوي على أكثر من 286 آلة رئيسية.
- 3 موانئ بترولية بطاقة تقدر ب 123 مليون طن في السنة.
- مركز رئيسي لتوزيع الغاز.
- مركز رئيسي لتوزيع المحروقات السائلة.
- مركز للتخزين والتحويل للزيت بمنطقة "حاسي بركين".
- 112 وحدة للتخزين بطاقة كلية تقدر ب 4 مليون متر مكعب.



وتم في سنة 2008 تحقيق مجموعة من الإنجازات لصالح شركة سوناطراك فيما يتعلق

بنشاط النقل عبر الأنابيب نذكر منها:

1-إنشاء 2710 كلم للنقل عبر الأنابيب موزعة على النحو التالي:

- 290 كلم أنابيب البترول الخام.

- 1384 كلم أنابيب الغاز الطبيعي.

- 404 كلم أنابيب غاز البترول السائل.

- 646 كلم أنابيب البترول المكثف.

2-إعادة تأهيل أكثر من 220 كلم من الأنابيب.

3-إنشاء 4 محطات للضخ و 6 محطات للكبس.

وحسب التقرير السنوي لسوناطراك لسنة 2009 فإن المؤسسة تقوم بإدارة عمليات نقل

مختلف المنتجات والبترول الخام والغاز والمكثفات نحو المرافق البترولية ومناطق التخزين التابعة

للمجموعة ونحو بلدان التصدير. ولقد بادرت شركة سوناطراك في تنفيذ 3 مشاريع مهمة خاصة

بأنابيب نقل الغاز، أول مشروع أنابيب الغاز " الميد غاز " يربط الجزائر بإسبانيا بهدف تصدير ما

مقداره 8 مليارات متر مكعب في السنة و الثاني " الغالسي " سيربط الجزائر بإيطاليا بهدف تصدير

ما مقداره 8 مليارات متر مكعب في السنة ، أما المشروع الثالث " TSGP " يربط نيجيريا بأوروبا

عبر النيجر والجزائر بهدف تصدير ما مقداره 20 إلى 30 مليار متر مكعب في السنة.<sup>(1)</sup>

وبخصوص سنة 2014 فإن شركة سوناطراك قد قامت بنقل 219.1 مليون طن مكافئ

نفطي يشمل جميع المنتجات عبر الشبكات الشمالية والجنوبية، وكان توزيع المنتجات التي تم نقلها

في سنة 2014 على النحو التالي 107.3 مليون طن غاز طبيعي، 78.6 مليون طن بترول خام،

16.7 مليون طن مكثفات، و 16.5 مليون طن غاز بترول مميع.<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup> أبوبكر بوسالم ، أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي 'دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة آل البيت، الاردن، 2010، ص45.

<sup>2</sup> Rapport Annuel de SONATRACH 2014. P24.

## 4- نشاط التمييع وفصل غاز البترول السائل:

يعتبر تمييع الغاز الطبيعي وفصل غازات البترول المميع من أنشطة المصعب ويتوفر لشركة سوناطراك أربع مركبات (مصانع كبرى) لتمييع الغاز بطاقة إجمالية تقدر بـ 24 مليون طن في السنة، وهي تملك في حدود 42% من القدرة العالمية في مجال تمييع الغاز، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا بالنسبة لمنتجي الغاز الطبيعي السائل.

أما بالنسبة لفصل غاز البترول السائل فإن سوناطراك تمتلك وتستغل وحدتي فصل غاز البترول المميع في منطقة "أرزيو" وحدة الفصل (GP1Z) ومركب الغاز المميع في أرزيو (GP2Z) بطاقة إجمالية 8.6 مليون طن سنويا، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية عالميا. وبلغ حجم النفط الخام الذي تم تمييعه 26.5 مليون طن.<sup>(1)</sup>

## 5- نشاط التسويق:

يعد فرع التسويق اهم فرع في الشركة الوطنية سونطراك كونه يتكفل بكل نشاطات البيع المختلفة من تصدير الموارد البترولية والبترول الخام، تصدير الغاز، والنقل البحري للمحروقات بالاضافة الى التسويق في السوق المحلية. ويتكلف بهذه النشاطات الفروع التابعة لهذا النشاط والمتمثلة في الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية NAFTAL والتي أنشأت بقرار حكومي رقم 80/101 بتاريخ 06 أبريل 1981 بدأت في النشاط في جانفي 1982، وفي سنة 1987 تم الفصل بين فرع التكرير وفرع التوزيع، أما في سنة 1998 تم تغيير الشركة الى شركة ذات أسهم تابعة لمجموعة سونطراك.

إن المكانة التي تتمتع بها شركة سوناطراك في السوق العالمية والخبرة التي اكتسبتها في ميدان التسويق، جعلتها تحقق رقم أعمال للصادرات يقدر بـ 23.98 مليار دولار في سنة 2003، منه 14.30 مليار دولار للمحروقات السائلة، و 9.67 مليار دولار للمحروقات الغازية.

كما بلغ الرقم القياسي لمبيعات الشركة في سنة 2006 حوالي 53,6 مليار دولار أمريكي، من خلال تسويق 171 مليون ط.م.ب من المحروقات السائلة والغازية من ضمنها 35 مليون ط.م.ب للسوق المحلي. أما بالنسبة لسنة 2009 فلقد كان للسياق الاقتصادي الأثر السلبي على شركة

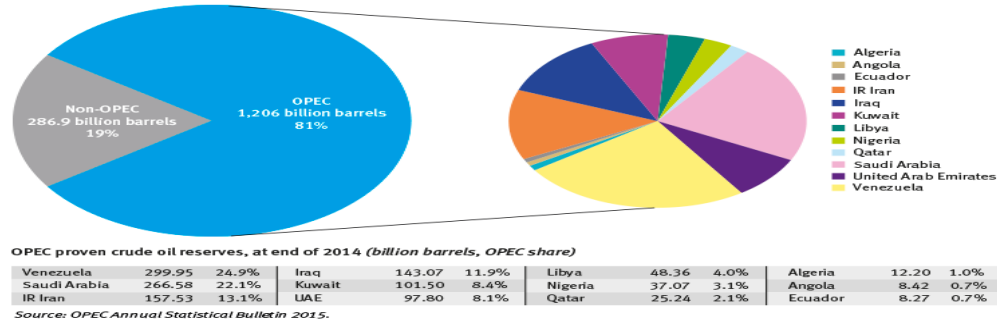
<sup>1</sup> Rapport Annuel de SONATRACH 2014. P28.

سوناطراك فيما يتعلق بالصادرات، بسبب الأزمة المالية العالمية. وفي سنة 2012 بلغ حجم المحروقات المباعة 150.8 مليون طن مكافئ نفطي، لينخفض في سنة 2014 الى 149.5 مليون طن مكافئ نفطي.<sup>(1)</sup>

أما عن الاحتياطي النفطي فحسب الاحصائيات المقدمة من طرف المنظمة فان الجزائر 1% من اجمالي الاحتياطات النفطية للمنظمة والشكل التالي يوضح توزيع الاحتياطي النفطي للدول المنتجة للنفط.<sup>(2)</sup>

الشكل (4-5): نسبة الاحتياطي النفطي لدول الاوبك نسبة الى الاحتياطي العالمي لـ 2014

OPEC share of world crude oil reserves, 2014



OPEC proven crude oil reserves, at end of 2014 (billion barrels, OPEC share)

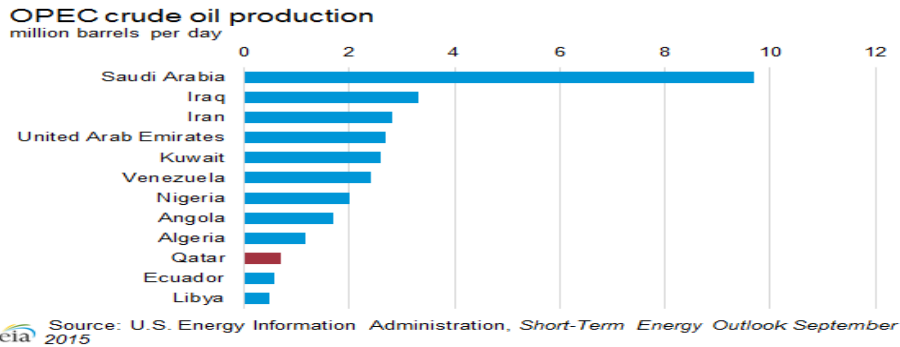
Venezuela	299.95	24.9%	Iraq	143.07	11.9%	Libya	48.36	4.0%	Algeria	12.20	1.0%
Saudi Arabia	266.58	22.1%	Kuwait	101.50	8.4%	Nigeria	37.07	3.1%	Angola	8.42	0.7%
IR Iran	157.53	13.1%	UAE	97.80	8.1%	Qatar	25.24	2.1%	Ecuador	8.27	0.7%

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

المصدر: [www.opec.org](http://www.opec.org)

وفي ما يخص الانتاج اليومي فلا تزال الجزائر محافظة على مكانتها محتلة المرتبة التاسعة وذلك بمعدل انتاج يومي يقدر بـ 1,192.8 مليون برميل يوميا.<sup>(3)</sup> ويوضح الشكل التالي ترتيبات الدول المنتجة للنفط حسب احصائيات الوكالة الدولية للطاقة.

الشكل (4-6): الانتاج النفطي لدول الاوبك سنة 2015



Source: U.S. Energy Information Administration, Short-Term Energy Outlook September 2015

المصدر: [www.eia.gov](http://www.eia.gov)

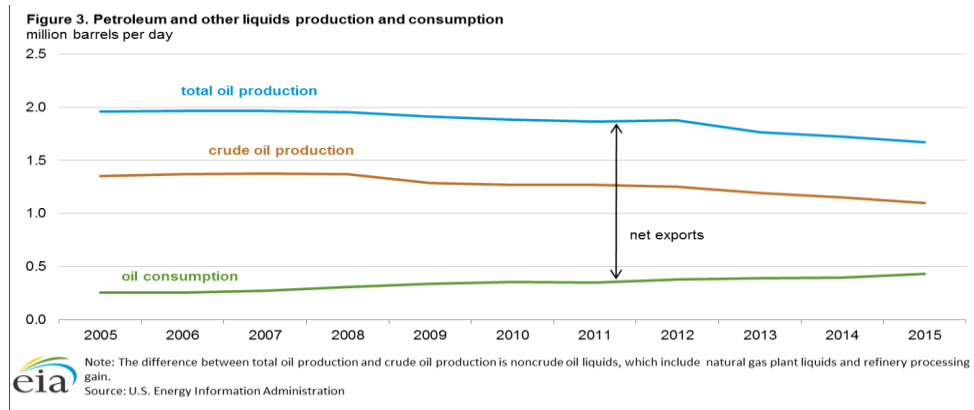
<sup>1</sup> Rapport Annuel de SONATRACH 2006. 2009 . 2012 . 2014. P 33.

<sup>2</sup> [http://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/330.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm)

<sup>3</sup> OPEC Annual Bulletin 2015, p 27. [www.opec.org](http://www.opec.org).

أما عن مجموع الصادرات الجزائرية النفطية فقد عرفت تراجعا ملحوظا في سنة 2014 والذي قدر بـ 40,639 مليون دولار، وذلك بعد التحسن الذي شهدته في سنة 2013 والذي قدر بـ 44,462 مليون دولار، لتشهد بذلك عجزا في ميزانها التجاري قدر بـ 9,100 مليون دولار، بعد أن كانت تعرف فوائض جد معتبرة نتيجة التعافي اسعار النفط من الازمة المالية لسنة 2008 أين قدر ميزانها التجاري بـ 850 مليون دولار.<sup>(1)</sup> والشكل التالي يوضح الكميات المستهلكة والمصدرة من النفط:

الشكل (4-7): الكميات المستهلكة والمصدرة من النفط لدول الاوبك لسنة 2015



المصدر: [www.eia.gov](http://www.eia.gov)

### 3-4 المرض الهولندي ولعنة الموارد تلاحق الاقتصاد الجزائري:

جرى العرف بأن "أن العثور على كبر هو ضمان لمستقبل سعيد"، غير أن العديد من

الدراسات،<sup>(4)</sup> (Sachs and Warner, 1995)<sup>(3)</sup>، (Richard Auty, 1993)<sup>(2)</sup>، (Gelb, 1988)

(Sachs and Warner, 2001)<sup>(5)</sup>، (Richard Auty, 2001)<sup>(6)</sup> (Gylfason and Zoega, 2002)<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> OPEC Annual Bulletin 2015, p 19. [www.opec.org](http://www.opec.org).

<sup>2</sup> Gelb A. (1988) "Oil windfalls, blessing or curse", **World Bank Research publication**.

<sup>3</sup> Auty R. (1993) "**Sustaining development in mineral economies: the natural resource curse thesis**", Taylor and Francis group, New York.

<sup>4</sup> Sachs J. and Warner A. (1995) "Natural resource abundance and economic growth", **National Bureau of Economic Research**, Cambridge.

<sup>5</sup> Sachs J D, A M Warner., «The Curse of Natural Resources», **European Economic Review**, (2001).

<sup>6</sup> Richard Auty., « the political economy of resource driven growth », **European Economic Review**, (2001).

أثبتوا لغزا محيرا، يظهر أن الدول التي تملك موارد طبيعية معدلات نموها تكون متباطئة مقارنة بالدول التي لا تملك موارد طبيعية. مما يجعل هذه الموارد الطبيعية بمثابة **نقمة** أكثر من كونها **نعمة** على هذه الدول صاحبة الثروات، علاوة على ذلك فهذه الثروات الطبيعية جعلت العديد من حكامها يهملون القطاع الانتاجي، لتظهر بذلك اهم اعراض **اللعة**.

#### 1-3-4 ماهية اللعة الهولندية:

**لعة الموارد** أو **لعة النفط** تم استخدام هذه العبارة لأول مرة في مجلة Economist البريطانية الصادر في إحدى أعدادها سنة 1977، كما ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة في عددها 92 الصادرة في سنة 1982 للعاملين (Corden and Neary) تحت عنوان (Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Countries) حيث تطرقا إلى الأثر الانفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا والأراضي التابعة لها في بحر الشمال، في سنة 1959، والذي أدى إلى انهيار القطاع الصناعي، بعد ان تم تهيمشه.<sup>(2)</sup>

من الملاحظ ان العديد من الدول التي تملك ثروات طبيعية أدائها الاقتصادي يكون اسوا من الدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية والدول الافريقية خير دليل على ذلك حيث تعيش في مستوى جد متدني رغم امتلاكها للعديد من الثروات الطبيعية. مع العلم ان هذه الملاحظات لم يعاكسها التاريخ الاقتصادي ولا الدراسات التي تبنت هذه الافكار بل بالعكس فقد كانت في كل مرة تزيد توضيحها وتنشئة صحتها. وقد شغل هذا اللغز الذي لم يحل بعد العديد من المؤرخين والمفكرين والسياسيين نذكر من أهمهم:

الكاتب الاسباني Miguel De Savantes Saavedra حين قال « ان الاستفادة من الثروة لا

تأتي من مجرد امتلاكها او الاسراف في انفاقها، ولكن في طريقة استعمالها.»<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> Gylfason T. and Zoega G.(2002) "Inequality and economic growth : do natural resources matter ?", **CESifo working paper**, N° 712, April 2002.

<sup>2</sup> W.Max Cordan (1995) "Protection, Growth and Trade", chap 15, "Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Countries", Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison, P225.

<sup>3</sup> [www.uniassignment.com](http://www.uniassignment.com)

أما أبو الاقتصاد Adam Smith « مهما كان مناخ التربة أو مدى أراضي أي دولة، وفرة أو شح العرض السنوي -المخرجات- يعتمد أساسا على البراعة والمهارات وحكم العمل فيها». (1)

وفي نفس السياق عبر عن ذلك السياسي الفرنسي Jean Bodin قائلا: « الرجال الذين يمتلكون ارضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس ذلك فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة حذرا، يقظا، ودؤوبيا». (2)

أما السياسي الفنزويلي ( Juan Pablo Pérez Alfonzo ) فقد صرح قائلا « عشر سنوات من الآن، عشرون سنة من الآن، سترون بأم أعينكم الخراب الذي سيجلبه لنا النفط، النفط هو من فضلات الشيطان». (3) والذي اعتبرها البعض بأنها كانت كنبوءة، او تنبؤ لما تتخبط فيه الدول المصدرة للنفط.

هذا المرض قد أصبح مشكلة حادة نظرا لانعكاسه السلبي على كل من القطاع الصناعي والنمو الإنتاجي والتقدم التقني. ولكون هذه الطفرات الايجابية التي يعرفها قطاع الموارد الطبيعية وخصوصا القطاع النفطي، والتي تحدث بشكل مؤقت، فهذا الاحلال الذي يحدث للقطاع المنتج بسبب قطاع الطفرة، ستكون له آثار سلبية على معدلات النمو مما سينتج عنه عدة مخلفات ضارة بالاقتصاد خصوصا على المدى الطويل والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- الصادرات او التحويلات المالية قد لا تتصف بالاستدامة.
- خصوصا في حالة السلع الاساسية، فالاسعار تتصف بالتقلب، مما يجعل الاعتماد على تصدير سلعة وحيدة في سلة الصادرات بمثابة قنبلة مؤقتة قد تتسبب في تفجير الاقتصاد في اي وقت وذلك حسب التغيرات السعرية لتلك السلعة.
- الصناعة ستعرف نموا متضائلا كونها قد تم استبدالها او تهميشها مقابل قطاع الطفرة.
- توزيع الثروة قد يكون غير عادل.

<sup>1</sup> Mats R. Berdal, David Malone, "**Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars**", chap6, **The Resource Curse are Civil Wars Driven by Rapacity or Pancity?**, by Indra Se Soysa, International Peace Academy, 2000, P113.

<sup>2</sup> Bodin, J. **Les six livres de la Republique . A Paris: Chez Jacques du Puys**. Edited by K. McRae, 1962, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1576, P565.

<sup>3</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/Juan\\_Pablo\\_P%C3%A9rez\\_Alfonzo](https://en.wikipedia.org/wiki/Juan_Pablo_P%C3%A9rez_Alfonzo)

- سيتميز قطاع الطاقة بتحسن، بينما ستشهد باقي القطاعات تراجعاً كبيراً.
- سينعكس نشاط المشاريع من خلال خلق الثروة.
- سيكون هناك نوع من العواقب السياسية كتفشي الفساد.

وعليه فإن الاعتماد على الموارد الطبيعية والنفط من أهمها سيؤدي إلى ارتباط الاقتصاد الوطني ارتباطاً لسبقاً بالسوق العالمي للنفط، وبالنظر لكون الأسعار النفطية تعرف نوعاً من عدم وعلى هذا السياق تعددت الدراسات والأبحاث والتي بينت العلاقة السلبية التي تربط بين كل من الثروات الطبيعية والأداء الاقتصادي. فمعظم الموارد الطبيعية تتميز بخاصيتين أساسيتين هما عدم التجدد (النضوب) والتقلب السعري الكبير، وهذا الأمر قسم أصحاب الفكر التشاركي للموارد إلى شطرين، الشطر الأول اعتبر أن لعنة سببها هو وفرة الموارد الطبيعية، أما الشطر الثاني فيعتبرون أن التقلب السعري هو المسبب الأساسي في لعنة هذه الموارد.

أما عن طريقة توضيح أو تبيان لعنة الموارد الطبيعية فتم توضيحها من خلال المرض الهولندي، ودورية السياسة المالية على خلاف ذلك، فالتقلب الكبير في أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط يمثل تحدياً للدول المصدرة للنفط، ويعتبر بمثابة تفسير جديد للعنة الموارد الطبيعية.<sup>(1)</sup>

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للنفط، والتي تساهم بمعدل يومي يقدر بـ 1,192.8 مليون برميل يوميا، حسب إحصائيات الأوبك لسنة 2015، والتي تقوم بتصدير ما نسبته 623 مليون برميل في اليوم، والتي تقدر احتياطياتها بـ 12,200 مليون برميل في اليوم.<sup>(2)</sup>

فالاقتصاد الجزائري يعتمد وبصورة كبيرة جداً على قطاع المحروقات والذي أصبح يمثل حجر الزاوية لبنيته الاقتصادية وسلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقدر بـ 98% من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وبالمثل فإنها تشكل ما نسبته 70% من الميزانية العامة للدولة، فهو المتغير الذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات التنموية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما تؤكد المشاريع الإنعاشية الأخيرة التي قامت بها الجزائر كنوع للدفع بعجلة التنمية الجزائرية، وبالمقابل فالحالة العكسية هي الأخرى يمكن رؤيتها على أرض الواقع

<sup>1</sup> Farah Elias Elhannani, « **Oil Price Volatility and Economic Growth in Algeria New Channel for Resource Curse** », Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in economic Science, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen, P1, 2013.

<sup>2</sup> OPEC Annual Bulletin 2015, p 27- 23-19. [www.opec.org](http://www.opec.org).

خصوصا بعد انهيار اسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 والتي لم تعرف تعافيا الى غاية الآن هي الاخرى تهدد وضعية الاقتصاد الجزائري والدليل العجز الذي حققته الجزائر في موازينها والادال على تبعيتها المفرطة لهذا القطاع.

وعلى اساس كل ما ذكر سابقا فإن هيكلة الاقتصاد الجزائري تتوافق كثيرا مع اعراض المرض الهولندي، فالانصهار الذي يمكن تشبيهه بالتام للقطاع النفطي جعل الاقتصاد الجزائري رهين الاسعار النفطية فارتفاعه ينعكس ببهجة على الاقتصاد النفطي أما انخفاضه فيعد كارثيا، فاصحاب السلطة يقومون باطلاق صفارات الانذار كل ما حدثت انهيارات سعرية، وهاهو مسلسل 1986 قد تكرر مرة اخرى مبينا ان الجزائري لم تتعلم من اخطائها السابقة ولم تعتبر بعد ان انهيار اقتصادها في 1986، وبنفس الطريقة فقد لجأت الحكومة الجزائرية الى ما يسمى -التقشف الاقتصادي- وهو دليل آخر على تعايش الاقتصاد الجزائري مع داء المرض الهولندي.

غير أن ما يلحظ مؤخرا يمكن ان نرى فيه بصيص أمل نظرا ما تقوم به الجزائر من جهود نحو البحث عن التنوع والذي كان يطرح دائما كحل مكتوب او كعبارات مفخمة في المحافل بدأ النظر فيه ومحاولة تطبيقه عمليا على ارض الميدان، راجين ان يكون له الاثر الايجابي على المدى الطويل ليرفع ويترفع بالاقتصاد الجزائري، وان صح القول ان يكون بمثابة جرعة دواء للشفاء من ذلك الداء الذي نخر الاقتصاد الجزائري واثقل كاهله.

**العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الربعية، لعنة الموارد الطبيعية، (Dutch Disease)،**  
تعددت التسميات غير أن القالب الذي تصب فيه هو نفسه، فقد استخدم الاقتصاديون مصطلح "المرض الهولندي" لوصف انخفاض في الأداء التصديري لبلد ما نتيجة لارتفاع سعر الصرف بعد اكتشاف الموارد الطبيعية كالكثشاف النفط مثلا<sup>(1)</sup>، ويعرف على أنه "انعكاس للتاثير العكسي الناتج عن حالة توسع مفاجئة في قطاع الموارد الاولية أو ما يعرف بالقطاع الغير انتاجي على القطاع الانتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، فالزيادات الكبيرة في العائد الناتجة عن

<sup>1</sup> Owen Barder, «A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem? » The Center for Global Development ([www.cgdev.org](http://www.cgdev.org)), Working Paper Number 91, July 2006, P 4.



القطاع الغير انتاجي، سيسبب في سوء التقدير لسعر الصرف الحقيقي.<sup>(1)</sup> أو "هي حالة إنفجار في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر أن زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية وكذا الخدمات، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية."<sup>(2)</sup> كما يمكن اعتبارها أنها "تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الإنتاج ردا على أثر مواتية لإكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام والقابلة للتصدير."<sup>(3)</sup>

يعود تاريخ ظهور هذا المرض إلى سنة 1951 على إثر اكتشاف الغاز في بحر الشمال (هولندا)، وكذا مناجم الذهب في استراليا، ليتم تعميمه على كل دولة تملك موردا طبيعيا، ويتصف اقتصادها بالرعية، وفي النظرية الاقتصادية الربيع هو الدخل المتأتي عن عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، وعليه فهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل.

أما عن الاسباب المطلقة لهذا المرض فيمكن حصرها في النقاط التالية:

#### 1- التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة وفرة الموارد الطبيعية):

عندما يبحث المتخصص في اقتصاديات الموارد عن حالة قائمة "لعنة وفرة الموارد الطبيعية" في العالم، فلن يجد مثالا أفضل من الدول العربية الغنية بها. فمن الناحية النظرية يفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما كالنفط سيوفر موارد مالية ضخمة، والتي ستؤدي إلى تحرير القيود المادية التي قد تقف حجر عثرة في طريق إطلاق قوى النمو في هذا البلد والمساعدة في إرساء دعائم التنمية المستدامة فيه، غير أن التجارب العالمية أثبتت أن وفرة الموارد الطبيعية مثل النفط قد تكون نقمة، وليس نعمة، على الدول التي تتمتع بوفرة في هذه الموارد، بصفة خاصة بالنسبة للتحديات التي قد تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو في تلك الدول. التجارب الدولية تشير إلى أن استدامة النمو لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، وان كانت تساعد عليها، على سبيل المثال تمكنت دول النمر

<sup>1</sup> David Rudd, « **An Empirical Analysis of Dutch Disease: Developing and Developed Countries.** », spring 1996, P 3.

<sup>2</sup> Marc-antoine adam, « **la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole.** » Université de Montréal , 2003 , P8.

<sup>3</sup> Alan Gelb, « **Oil Windfalls: Blessing or Curse.** » Oxford University Press, 1989, P 21.

الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون ان يكون لديها موارد طبيعية، ومع ذلك استطاعت ان ترسي أسس رصينة للتنمية المستدامة لاقتصادها.

أما الوضع في الدول النفطية، مختلف تماما، حيث أن الوفرة النفطية أدت بعملية التنمية إلى بلوغ طريق شبه مسدود أصبحت التنمية فيه مشلولة تقريبا. واقتصر ما يتم تحقيقه من نمو في الناتج المحلي الإجمالي على ما يتحقق من ارتفاعات في سعر النفط والحصة الإنتاجية في منظمة الأوبك، لتبقى أوضاعها الاقتصادية على حالها رغم المداخل الطائلة التي يعود بها هذا القطاع، لتبقى الخطى التنموية تسير في طريق مظلم لم تعرف لحد الآن أي بصيص نور يمكن أن يقودها الى الفلاح. (1)

وقد بدأت الافكار الايجابية في عصر الفكر الكلاسيكي، إذ تبنى كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو فكرة أن الموارد الطبيعية هي في الحقيقة نعمة، مبينين أن الدول الدول الغنية بالموارد الطبيعية لديها ميزة إضافية مقارنة بالدول الأخرى والتي يمكن وصفها بالفقيرة من حيث تلك الموارد. ففي نظرهم أن الناس ولعدة قرون، نجدهم ينتقلون الى حيث يوجد وفرة في الموارد الطبيعية، كالتوجه مثلا إلى أستراليا، والى الدول الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، وغيرها من المناطق. وقد ساعدت الموارد الطبيعية العديد من البلدان، بما في ذلك أستراليا وكندا وفنلندا، والنرويج، إلى النمو والتنوع، وذلك من خلال تطوير التقنيات المرتبطة بهذا الجانب، وتحويلها الى صناعات سلع رأسمالية.

غير أن هذه الأفكار اندثرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص منذ الستينيات، حيث تراكمت الأدلة على أن خير الموارد الطبيعية أقل بكثير من ندرتها أي أنها تقمة أكثر من نعمة. وقد بينت قوة هذا الاستنتاج إحصائيا، والدليل على ذلك أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا تزال تسجل معدلات نمو متباطئة من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك العراق ونيجيريا وفنزويلا، وزامبيا، وغيرها الكثير، فالثروات النفطية والمعدنية الهائلة لم يتم ترجمتها لحد الآن الى اقتصاديات تتمتع بالرفاه الاجتماعي لأغلبية السكان. (2)

<sup>1</sup> محمد ابراهيم السقا، "لجنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، اكتوبر 2009.

<sup>2</sup> Roberto Zagher, Gobind T. Nankani «Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform », World Bank, Washington D,C, 2005,P304.

## 2- دخول المساعدات الأجنبية الى الدول التي تسير في طريق النمو:

في السنوات الأخيرة، خصص قدرا كبيرا من الانتباه إلى العواقب الضارة المزعوم من اكتشافات الموارد الطبيعية. سواء كان الغاز الطبيعي في هولندا أو النفط في المكسيك، وقد تسببت هذه الاكتشافات في العديد من المشاكل الهيكلية التي جعلت الدولة مجبرة بالقيام أو الشروع في التعديلات الأساسية. وهذه الأخيرة تكون أكثر خطورة وتأثيرا في الدول صاحبة الثروات مقارنة بالفقيرة (من حيث الموارد الطبيعية). ليتم ادراجها تحت مسمى "المرض الهولندي"، وهو ما دفع Economist "The" اعتبار من يشير إلى مصدر واسع واثمين للطاقة كمصدر للمرض هو شخص ناكر للجميل بالتأكيد". كما تعدد الادب الذي ناقش وتعامل مع هذا المرض الهولندي.

وفي هذا الصدد تم اعتبار أن وتدفق المساعدات الخارجية، يتشابه في الطرح مع تزايد تدفق النقد الاجنبي والنتائج عن الموارد الأولية، كون كلاهما مؤقتة. فعواقب تخصيص الموارد من ازدهار الصادرات القائمة على الموارد (أو زيادة المساعدات الخارجية) هي التحول من العمل للخروج من قطاعي الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات الحضرية، ضغوطا تصاعدية على الأجور الحقيقية من حيث السلع القابلة للتداول، والانخفاض في القدرة التنافسية الخارجية. كما يصبح الانخفاض في أداء الصادرات أمرا حتميا ما لم يتم اتخاذ تدابير سياسية محددة لمواجهة ذلك. لتصبح بذلك المساعدات الخارجية سببا للقلق، لأن أحد الأغراض الرئيسية من مساعدات التنمية كان ولا يزال دائما الترويج لقطاع التصدير الانتاجي، على أمل أن عائدات التصدير في المستقبل سيكون لها مردود مما يسمح بالتخلص من التبعية الخارجية.<sup>(1)</sup>

## 3- التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

بالنسبة للدول النامية والتي تعد آخذة للسعر (Price Taker) التدفق الخارجي لرأس المال سيتسبب في ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الحقيقي وذلك تبعا للغاية التي ستستخدم بها هذه التدفقات في حال ما سيتم تحويلها الى الانفاق الحكومي أو تراكم رأس المال القطاع التبادلي أو الغير تبادلي.

<sup>1</sup> Sebastian Edwards and Sweder Van Wijnbergen, «Disquilibrium and Structural Adjustment», Chapter 28, Handbook of Development Economics, Volume IT, Edited by H. Chenery and T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989, PP1484-1485.

وفي هذا الصدد اختلف الاقتصاديون، إذ اعتبر الفريق الاول ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو بمثابة طوافة نجاة، بالنسبة للدول النامية اذا ما تم استغلالها بالشكل الكفاء. بمعنى ان يتم توجه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو القطاع الانتاجي. والذي سيقوم بدفع المعروض الانتاجي نحو الاعلى، كونه سيساهم في تشكيل قاعدة انتاجية معتبرة مما ستدفع الميزان التجاري نحو التحسن، وبالذي سيترجم الى فوائض في ميزان المدفوعات، وهذا الاخير سيجعل العملة الوطنية لها مكانة ومصداقية ومقيمة بقيمتها الحقيقية. وكل هذه الامور مترابطة معناها تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وتحقيق معدلات تنموية جيدة وبالتالي السير في الطريق الصحيح نحو التحسن.

أما اذا تم توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر نحو لقطاعات الغير الانتاجية، فهذا سيكون له عواقب جد سلبية على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، فالتوجه لتلك القطاعات معناه الغاء الجانب الانتاجي وبالتالي ستصبح الدولة استهلاكية بل ستزيد تبعيتها للعالم الخارجي وبالتالي سيتم تسجيل ارقام ستتقل الميزان التجاري وبمعنى اشمل ميزان المدفوعات، اما من جانب سعر الصرف فان هذا الامر سيؤدي في تدهور قيمة العملة الوطنية الحقيقية، مما يعني تقشي المرض الهولندي بكل اعراضه، من تدهور في معدلات النمو والتدهور الاجتماعي بارتفاع الاصابة بالبيروقراطية وقس على ذلك باقي الاعراض.<sup>(1)</sup>

#### 4-التقدم التكنولوجي:

ان التقدم التكنولوجي يعد من اهم سمات الصناعة الحديثة، خصوصا بعد ما تم التوصل اليه في عصرنا الحالي، والذي يمكن ان نطلق عليه اسم عصر الآلة او عصر الانان الآلي. فقد احتلت الآلة مكانة هامة جدا في مجريات حياتنا اليومية، وبالاخص في القطاع الصناعي، فدقتها وسرعتها، وكذا سهولة التحكم فيها، جعلها عنصرا مهما من عناصر الانتاج، كما استطاعت ان تحل محل الانسان العادي، وكل هذه الامور مجتمعة ساهمت في تخفيض التكاليف وزيادة الانتاجية والربحية في نفس الوقت. غير أن هذا الامر هو الآخر قد يكون له مساوئ على البلد، خصوصا اذا انحصر هذا

<sup>1</sup> Nikolina Kosteletou and Panagiotis Liargovas, «Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate Interlinkages», Open Economies Review 11, 2000 Kluwer Academic Publishers. Printed in The Netherlands. 2000, P136.

التطور في مجال معين وفي مدة معينة. مما قد يخلق مشاكل على المديين المتوسط والطويل، لينتج عنه ما يعرف بظواهر أو أعراض العلة الهولندية، محولا بذلك النعمة الى نقمة.<sup>(1)</sup>

#### 4-3-2 النماذج المفسرة للعبة الهولندية:

تعددت الدراسات والاجتهادات التي حاولت جاهدة محاولة فهم التأثيرات الغير منطقية للثروة النفطية على المتغيرات الاقتصادية ومدى أدائها والتي ادرجت تحت مسمى اللعنة، او العلة الهولندية، غير أن من بين أهم النماذج المبتكرة يمكن حصرها في ثلاثة أعمال كانت السبابة والاكثر اقناعا، ويمكن توضيح هذه النماذج بشكل من التفصيل في مايلي:

#### 1. نموذج (Gregory, 1976) :<sup>(2)</sup>

لقد جاء (Gregory, 1976) ليعالج الفكرة التي تقول بأن الانتعاش التصديري الكبير الذي يعرفه قطاع الموارد الطبيعية في بلد ما سيؤدي حتما إلى تراجع نسبي في القطاعات الأخرى وخاصة المنتجة منها، وتعود هذه الفكرة الى سنة أي قبل التطرق الى فكرة أو مصطلح المرض الهولندي بسنة، غير أنه جاء بنفس الافكار التي تتالت من بعد والتي توضح الآثار العكسية للثروة الطبيعية. وقد اختار الاقتصاد الاسترالي لعينة للدراسة كون أن هذه الاخيرة قد عرفت تغيرات هيكلية واضحة بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم (او قطاع التعدين).

موضحا أن النمو السريع لصادرات المعادن الاسترالية، وما ينتج عنه من تأثير كبير على ميزان المدفوعات، يعد قوة لا يستهان بها من خلال التغييرات الهيكلية التي تمس باقي القطاعات أخرى. فمن وجهة نظر القطاع الريفي التي تصدر وقطاع الصناعات التحويلية الذي تتنافس مع الواردات، فإن هذه القوة تكون مماثلة لتلك التي من شأنها أن تتدفق من خلال التغييرات الكبيرة للتعريف. وقد أوضح Gregory في دراسته أن الاكتشافات المعدنية كان لها تأثير أكبر بكثير على باقي القطاعات الأخرى ويتضح ذلك من خلال انخفاض الرسوم الجمركية بما نسبته 25%.

<sup>1</sup> بوزاهر سيف الدين، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر"، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص51.

<sup>2</sup> Gregory, R.G, "Some Implication of The Growth Mineral Sector», Australian Journal of the Agricultural Economics, VOL. 20, August 1976, P 73 – 76.

ولتوضيح تلك النتيجة قام **Gregory** بوضع نموذج مبسط وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات، وما خلص إليه هو أن اكتشاف الموارد الطبيعية في أي دولة (أو المنجمية كما حدث في استراليا) سيؤدي إلى نمو في عرض الصادرات والذي يترجم إلى فائض في ميزان المدفوعات، ناتجا عنه إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار السلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع التجارية، أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي. وقد حاول **Gregory** توضيح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها القطاع الانتاجي في اقتصاد يتميز بوفرة في الموارد الطبيعية.

أما الفرضيات التي انطلق على اساسها **Gregory** لتوضيح نظريته فقد كانت تتمثل أساسا في:

- أسعار السلع المتداولة هي أسعار عالمية، وغير متأثر بالطلب على الواردات أو المعروض من الصادرات في أستراليا.
- ثبات معدلات التبادل التجاري. (1)
- وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على اساس معدل التبادل التجاري بينهما بالاسعار العالمية، حيث تكون كل وحدة مقابل وحدة.
- تجاهل تدفقات رؤوس الاموال والتركيز على الميزان التجاري.

ويمكن توضيح النموذج الذي وضعه **Gregory** في الرسم البياني المتمثل في الشكل الموالي.

الشكل (4-8): الصادرات والواردات والأسعار النسبية لأستراليا

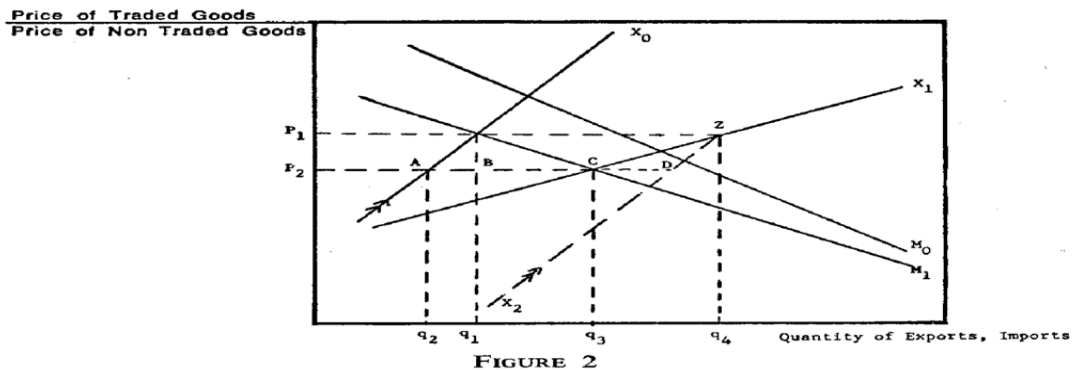


FIGURE 2  
Exports, Imports and Relative Prices

المصدر: (Gregory, 1976, P74)

<sup>1</sup> ويقصد بمعدل التبادل التجاري النسبة بين مؤشر سعر الصادرات ومؤشر سعر الواردات لمنتوج معين، والذي يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد ووارداته.

بالعودة الى الشكل رقم (4-8) يتضح أن المحور العمودي يمثل أسعار السلع المتداولة مقسوما على سعر السلع غير المتداولة (السلع المنتجة/السلع الغير منتجة). أما المحور الأفقي فيقيس كمية البضائع الاسترالية المصدرة والمستوردة من السلع.

بالإضافة الى ذلك فإن المستقيم (M)، على الشكل يمثل الطلب على الواردات بالاسعار النسبية. في أي مجموعة معينة من الإحداثيات الحدة في المنحنى توضح ضعف مرونة الطلب على الواردات. كما يمثل المستقيم (X)، منحنى العرض التصديري. وانحدار المنحنى في أي مجموعة من الإحداثيات، يوضح قلة مرونة المعروض من الصادرات. أما ما يسود في الميزان التجاري هو نسبة السعر P، في الكمية q، في ظل ظروف التجارة الحرة. وعليه فإن  $(X_1)$  يمثل منحنى العرض من صادرات المعادن(الغير منتجة)، أما  $(X_0)$  فيمثل الصادرات التقليدية(المنتجة).

يتضح من خلال الشكل أن تسجيل حالة مفاجئة في الجانب التصديري لقطاع المعادن  $(X_1)$  سيتسبب في تراجع الاسعار النسبية للسلع المتداولة على السلع الغير متداولة وعليه سينتقل السعر من  $P_1$  إلى  $P_2$  (سعر التوازن الجديد). هذا الانخفاض سعري سيكون له آثار واضحة على قطاع التصدير التقليدية حيث ستتخفض الكمية المنتجة من  $q_1$  الى  $q_2$  أي من النقطة B الى النقطة A، بالإضافة الى ارتفاع الكميات المستوردة من السلع المطلوبة منقولة من  $q_1$  الى  $q_1$  أي من النقطة B الى C.

كل هذه التغيرات مجتمعة ستؤدي الى نمو عرض الصادرات، وبالتالي الى فائض في ميزان المدفوعات، والذي ينجم عنه هو الاخر ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية (الدولار الاسترالي)، نتيجة ارتفاع اسعار السلع خارج التبادل مقارنة بالسلع القابلة للتبادل، أو ارتفاع معدل التضخم المحلي نتيجة زيادة المعروض النقدي.

وعليه فقد قدم **Gregory** في هذه الورقة البحثية نمودجا بسيط، والذي يؤكد من خلاله بعض المفاضلات السياسية التي ستضطر الحكومات الاسترالية بشكل متزايدة مواجهتها، والتي تبين بشكل تقريبي حجم تأثير التعريف الاسترالية والنمو السريع لصادرات المعادن واسع النطاق على القطاعات الهيكلية للاقتصاد الأسترالي. مؤكداً أن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على أسعار الصرف والمعدلات النسبية للتضخم في أستراليا وخارجها مترابطة مع تصدير واستيراد الصناعات المتنافسة حتى أن قطاع منافسة الواردات يتأثر بشكل حيوي بالتطورات التصديرية والعكس صحيح.

## 2. النموذج الأساسي (The core model: Cordon and Neary, 1982)

قام **Cordon and Neary** من خلال ورقتهما البحثية تقديم تحليل نظري "للمرض الهولندي"، والتي يقصد بها حدوث طفرة في أحد القطاعات السلعية المتداولة (التبادلية) والذي يسمى بالقطاع الانفجاري (**booming sector**) والذي يتسبب فنوع من الضغط على باقي القطاعات المتداولة او التبادلية.

وقد تم تسليط الضوء على هذه الظاهرة كونها ظاهرة شائعة والتي زادت من حدة القلق سواء بالنسبة للدول النامية او المتقدمة على حد سواء، والتي أصبحت رهينة التعايش مع تقدم او تراجع قطاع السلع المتداولة (**traded sector**)، وازدهار أو تخلف القطاعات المتداولة الأخرى (**No traded sector**) والأمثلة عن ذلك قد تعددت كما هو الحال مثلا في استراليا وقطاع المعادن، أو هولندا والغاز الطبيعي أو المملكة المتحدة والنرويج وبعض أعضاء أوبك والنفط. فالقطاعات الانفجارية هي في أغل الاحيان قطاعات استخراجية، والتي تضع قطاع الصناعة التقليدية تحت الضغط. وعليه جيء بهذه بهذا النموذج بهدف استكشاف طبيعة الضغوط الناجمة عن "اللاتصنيع".

أما الفرضيات التي انطلق على اساسها **Cordon** لتوضيح نظريته فقد تمثلت أساسا في:

□ اعتماد اقتصاد صغير مفتوح، مكون من ثلاث قطاعات:

أولاً: القطاع المنتعش «B» Booming Sector: الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبتترول).

ثانياً: القطاع المتأخر «L» Lagging Sector: يمثل قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية والذي يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية والقطاع الفلاحي.

ثالثاً: قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري «N» No Tradeble Sector: هو ذلك القطاع الذي لا يكون فيه إنتاجه محل مبادلة خارجية، ويتمثل خاصة في قطاع الخدمات ومختلف الأشياء التي يصعب استردادها وتصديرها.

□ الاسعار المعطاة للسلع القابلة للتبادل هي خارجية، اي يتم تحديدها عالميا أسعارها تحدد وفق المنافسة الدولية والسلع غير قابلة للتبادل أسعارها تحدد على مستوى السوق الداخلية وهي خاضعة للعرض والطلب.



□ الاعتماد على القيم الحقيقية واستبعاد الاعتبارات النقدية.

□ اعتبار ان مداخل الدولة تتساوى دائما مع الانفاق، وعليه فاننا دائما في حالة توازن.

□ عدم وجود اختلالات في أسواق السلع الأساسية أو عوامل الانتاج، والاجور الحقيقية على وجه الخصوص فهي مرنة تماما، مع ضمان الحفاظ على العمالة الكاملة في جميع الأوقات.<sup>(1)</sup>

وقد توصل **Corden**<sup>2</sup> من خلال دراسته الى أن الانفجار أو الطفرة التي تحدث في القطاع المنتعش «B» والتي ستحدث حسب اعتباره للأسباب التالية:

✓ حدوث نوع من الآثار الخارجية والناجمة عن التحسن التقني في القطاع «B»، والذي يترجم الى ارتفاع او تحسن في الانتاج الوظيفي، والذي يقتصر على بلد معني. (وهي الفكرة المعتمدة في هذا النموذج)

✓ حدوث اكتشاف مفاجيء لمورد جديد بمعنى ارتفاع المعروض من قطاع محدد.

✓ يتم الانتاج فقط بدافع التصدير ولا يتم المتاجرة فيه محليا، ويحدث نوع من التأثيرات الخارجية على سعر تلك السلعة في السوق العالمي، والمقترن مع سعر الاسترداد.

مخافة بذلك أثرين مهمين سيمسان القطاعين الانتاجي والخدماتي، والموضحين في النقاط

التالية:

#### ❖ أثر الانفاق Spending Effect :

إذا تم انفاق جزء من المداخل الاضافية والناجمة عن حدوث طفرة في القطاع B اما بشكل مباشر من خلال مالكيها، او بصورة غير مباشرة من خلال اقتطاعها على شكل ضرائب المدفوعة للدولة، والتي تقوم الحكومة هي الاخرى بانفاقها، شريطة ان تكون مرونة الدخل على N ايجابية، سعر N مرتبط بسعر السلع التبادلية، والتي سترتفع بدورها. هذا الارتفاع الحقيقي سيقود الموارد للانتقال من B و L الى N، كما ستقوم بازاحة الطلب بعيدا عن N نحو B و L.

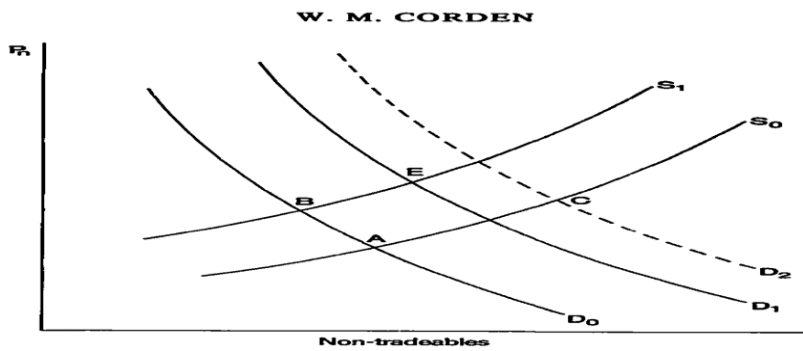
<sup>1</sup> W.M. Corden & J.P. Neary, " Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Analysis**, Laxenburg, Austria, September 1982, P3-4.

<sup>2</sup> Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" **Oxford Economic Papers**, New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P 361.

وعليه فإن ارتفاع مداخل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B إنفاق جزء منها، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات القطاع N نسبة إلى أسعار سلع التبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N، وهو ما يعكسه المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من  $D_0$  إلى  $D_1$ ، وبالتالي ارتفاع الأسعار  $P_n$ ، وتحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N.

والتي تتوضح بشكل كبير في الشكل التالي:

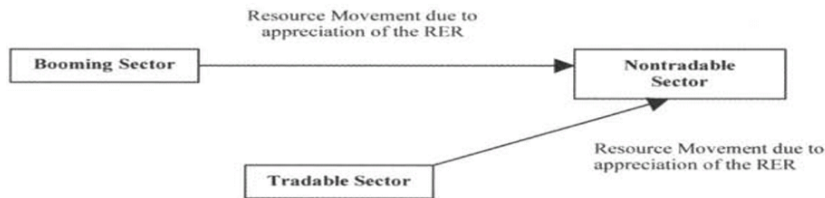
الشكل (4-9): النموذج الأساسي لـ Corden



المصدر: (Corden, M, 1984, P361)

حيث يمثل المحور العمودي  $P_n$  أسعار N المرتبطة بأسعار L، أما المحور الأفقي فهو يمثل السلع الغير تبادلية. أما المنحنيات فالمنحنى S يمثل العرض من القطاع غير قابلة للتداول N، بينما منحنى الطلب فهو D والدادل على الطلب على N وبأسعار مختلفة من N عند تساوي الإنفاق الدخل دائما. ويمكن تلخيص كل ذلك في المخطط التالي:

الشكل (4-10): مخلفات أثر الانفاق



المصدر: (Francois and Iván, 2009, P105)<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> Francois-Xavier de Mevius and Iván Albarracín, "Bolivia and the Dutch Disease: What are the risks and how to avoid them?", *Revista Latinoamericana de Desarrollo Económico*, rlde n.11 La Paz abr. 2009, P105. <http://www.scielo.org.bo>

## ❖ أثر حركة الموارد: The Resource Movement Effect :

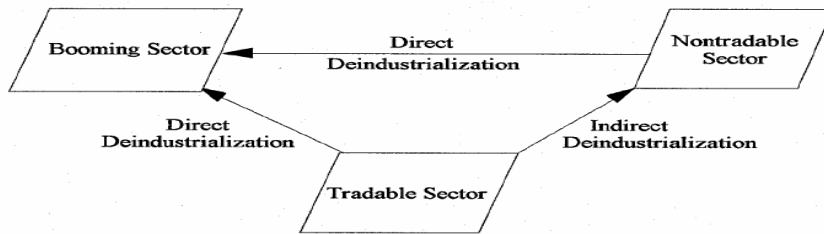
والناتج الحدي للعمل يرتفع في ب نتيجة للطفرة ذلك أنه في الأجور ثابتة من حيث السلع التجارية، فإن الطلب على العمالة في ارتفاع ب وهذا يؤدي الى انتقال اليد العاملة من L ومن N. هذا التأثير من جزئين N نحو B و L

1. انتقال العمال من L الى B سيخفض الانتاج او العائد في L. والذي يمكن تسميته بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي Direct de- industrialisation، وذلك لعدم تدخل السوق لأجل N، وبالتالي عدم التسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

2. هناك حركة للعمالة التي ستنتقل من N للتوجه نحو B مع ثبات سعر الصرف الحقيقي. اثر حركة الموارد قد سببت الى ازاحة العرض من المنحنى  $S_0$  الى  $S_1$ . وهذا سيخلق زيادة في الطلب على N إضافة الى التي سببها تأثير الإنفاق، وبالتالي سيخلق زيادة اضافية في معدلات الصرف. وبالتالي فإنه سيجلب حركة إضافية من العمل من L إلى N، مما يعزز تراجع القطاع الصناعي de-industrialisation الناتجة عن أثر الإنفاق. الاثرين معا مجتمعين سيتسببان في انتقال الأيدي العاملة من L إلى N ، لينتج مع يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect de-industrialisation والناتج عن انتقال الأيدي العاملة من L إلى B. كما هو واضح من الشكل، اخيرا مخرجات ، إخراج N يمكن لها أن تكون أعلى أو أدنى مما كانت عليه في البداية، فأثر الإنفاق يميل لجعله أعلى، أما أثر حركة الموارد فتجعله أدنى.

ويمكن تلخيص كل ذلك في المخطط التالي:

## المخطط (4-11): مخرجات اثر حركة الموارد



المصدر: (Francois and Iván, 2009, P104)

وفي الأخير أشار **Cordon** إلى الحالة التي لا يستخدم فيها القطاع المنتعش B عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد كحالة خاصة، وعليه فإن الأثر الوحيد الذي سينتج هو أثر الانفاق. كما أشار إلى أمر مهم وهي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحى مصدر للخارج وفي مثل هذه الوضعية فإن العلة الهولندية سوف تؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي والفلاحي. أما من ناحية التوزيع القطاعي، فإن الأثرين سيخفضان المداخل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L وهذه المشكلة الرئيسية للعلة الهولندية، لأن زيادة الأسعار النسبية سيصاحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، هذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية، ليكون من بين أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دولياً وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

ويرى كل من **Cordon and Neary** أن فاعلية وهيمنة كل من الأثرين الانفاقي وحركة الموارد، يعتمدان على عدة متغيرات، أما بالنسبة للفاعلية فإن فاعلية أثر الانفاق تتوقف على مدى الميل لاستهلاك الخدمات في الاقتصاد، بينما أثر حركة الموارد فإن تأثيره مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان القطاع B يتميز مثلاً بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر الانفاق سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.<sup>(1)</sup>

### 3. نموذج الأثر النقدي : (Sebastian Edwards, 1985)<sup>(2)</sup>

كل الدراسات التي سبقت قد اخذت في التحليل والبحث حول كيفية تأثير القطاع المنتعش في الانتاج لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخير دليل ما جاء به كل من (Gregory, 1976) و (Cordon and Neary, 1982) ، والتي ركزت على سلوك سعر الصرف الحقيقي كألية التحول الرئيسية من القطاع المنتعش الى باقي الاقتصاد.

<sup>1</sup> W.M. Corden & J.P. Neary, "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy", International Institute for Applied Systems Analysis, op cit, P27-28.

<sup>2</sup> Sebastian Edwards, « Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money-Inflation Link », National Bureau of Economic Research, Cambridge, October 1985, P1-2-8-22-23.

وعليه جاءت هذه الدراسة كواحدة من الدراسات التي تناقش فكرة المرض الهولندي، ولكن من زاوية مغايرة حيث افترض ان ازدهار الصادرات السلعية سوف يؤدي عادة الى ارتفاع في التقدير الحقيقي للعملة المحلية، وزيادة إنتاج السلع غير القابلة للتداول وتراجع في الإنتاج والعمالة من بقية القطاعات (أي غير مزدهرة) الى القطاع القابل للتداول. رغم ذلك، فازدهار الصادرات السلعية يمكن أيضا أن يكون له آثار نقدية هامة في المدى القصير، والتي ستمتد الى سعر الصرف الحقيقي. فهذا النموذج الذي جاء به **Edwards** يشدد على آثار التغيرات في السعر التصديري للسلع الأساسية على خلق النقود والتضخم. وقد تم اختيار الاقتصاد الكولومبي كعينة للدراسة، حيث يؤكد المصدرون ان التقلبات في اسعار الصرف الحقيقية في كولومبيا يتم تحديدها عن طريق تحركات أسعار البن العالمية، مؤكدين عواقب تغير سعر القهوة على خلق النقود ومعدلات التضخم. أما الفرضيات التي انطلق على اساسها **Edwards** لتوضيح نظريته فقد تمثلت أساسا في:

□ اقتصاد صغير سائر في طريق النمو.

□ عدم وجود اسواق مالية محلية، وفرض رقابة على حركة رؤوس الاموال.

□ تكون الاقتصاد من جانبيين نقدي وحقيقي.

فمن ناحية الجانب النقدي، يظهر النموذج أن الطفرة في صادرات السلع الأساسية سوف تولد عادة زيادة على المدى القصير في خلق النقود والتضخم وارتفاع حقيقي في سعر الصرف. في واقع الأمر من الممكن أن يكون التقدير الحقيقي ولدت من خلال تجاوز هذه القناة "توازن" التقدير الحقيقي الناجم عن الطفرة. وإذا ما نظر هذه الطفرة على أنها مؤقتة، فإن التقدير الحقيقي يكون أصغر حجما، ولكن يمكن أن يكون لا يزال ملحوظا.

وقد اوضحت النتائج ان ارتفاع (انخفاض) في سعر القهوة العالمي سيؤدي الى ارتفاع (تراجع) حقيقي في سعر الصرف. كما توصلت الدراسة ايضا ان التغير في اسعار القهوة العالمية ترتبط بشكل كبير بكل من خلق النقود ومعدلات التضخم. كما ان لهذه الاخيرة علاقة عكسية مع معدل تخفيض العملة. وعليه فهذه النتائج مجتمعة تبين ان في كولومبيا، الارتفاع الحقيقي في اسعار الصرف ناتج عن ارتفاع اسعار القهوة العالمية التي تم استيعابها، جزئيا من خلال خلق النقود والتضخم، أما جزء آخر بإجراء تعديل على سعر الصرف الاسمي.

أما من حيث الجانب الحقيقي فقد أوضح أن تأثير انتعاش القطاع المصدر يتنقل بواسطة أثري حركة الموارد والانفاق.

وقد توصل في الأخير الى أن الأثر النقدي (أثر السيولة) يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، مما يضعف تنافسية القطاع المصدر، وفي حالة نظام صرف ثابت فإن الارتفاع الحقيقي في سعر الصرف يصحبه انخفاض في المستوى العام لأسعار، أما في حالة نظام صرف مرن فيصحبه نمو في معدل التضخم. موضحا أن العلة الهولندية تساهم في زيادة الطلب على النقود من خلال تحسن الدخل الحقيقي، كما يؤثر على عرض النقود وهذا عن طريق تراكم احتياطات الصرف الرسمية هذا ما يمثل الأثر النقدي والذي يضاف إلى أثر حركة الموارد وأثر الانفاق والتي تؤدي مجتمعة إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

#### 3-3-4 التفسير السياسي والمؤسسي للعنة الموارد:

لعنة الثروة أو لعنة الموارد الطبيعية تعد من بين اهم المواضيع التي نوقشت ولا تزال، كونها من بين اهم ما تعايشه الدول الغنية بهذه الموارد فقد تعددت الآثار التي نخرت اقتصاد هذه الاقتصاديات، مما ادى الى البحث عن محاولة ايجاد تشخيص لهذا المرض والبحث الدائم عن مسببات هذه العلة لاجاد الدواء الامثل له فهو كالسرطان الذي ينخر جسد المصاب، فمن اوائل الدراسات امثال كان التفكير ان السبب الاساسي لهذه العلة هو اقتصادي بحث، مفسرين ذلك بما تم تسميته "بالمرض الهولندي" متوصلين الى ان هذا الأخير يتسبب في ثلاث آثار اقتصادية تتمثل في أثر الانفاق وأثر حركة الموارد وأثر النقدي المباشر وغير مباشر. غير أن الباحثين لم يتوقفوا عن هذه الافكار بل تم تبني اتجاهات مغايرة حاولوا من خلالها تفسير هذه الآثار السلبية التي تخلفها الوفرة في الموارد الطبيعية والتي تسبب في تباطؤ معدلات النمو. فالاقتصاد السياسي هو الآخر كان المحطة التالية للاستعانة به في تفسير ما يحدث لهذه الدول الغنية بالثروات الطبيعية حيث تم اصدار دراسة معنونة باسم "المرض الهولندي السياسي"، حيث اعتبر ان السياسة المتبعة او المعتمدة لها الاثر الاكبر او من بين اهم مسببات وزيادة تفاقم العلة الهولندية في هذه الاقتصاديات، بالاضافة الى التوجه نحو الاداء المؤسسي لتفسير هذا الأخير، وعليه سيتم تخصيص هذا المطلب لتقديم توضيحات لكلا التوجهين السياسي والمؤسسي.

## 1-3-3-4 التفسير السياسي للجنة الموارد:

شجعت القفزة التي عرفتها أسعار السلع الأولية بدأ من فترة السبعينات بالاهتمام بشكل اكبر باقتصاديات الموارد الأولية، وبرز آنذاك التفسير الاقتصادي لهذه الظاهرة من خلال توضيح كيف يمكن لطفرة في الموارد الطبيعية، أن تدفع حركة الموارد من القطاع المنتعش في الدولة الى قطاعي الموارد الطبيعية والخدمات الشيء الذي يعمل على تدهور القطاع الانتاجي الحقيقي الذي يهدف لتحقيق التنمية تدريجيا في الاجل الطويل. ليظهر اقتراب اخر لتفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في منتصف السبعينات، وذلك في اطار الاقتصاد السياسي كبديل لنظرية المرض الهولندي بدعوة عدم واقعية فروضها من جهة ومن جهة اخرى عدم تفسيرها للجنة الموارد بصورة كاملة، ومن بين اول الدراسات التي تبنت هذه المقاربة دراسة ( Ricky Lam and Leonard Wantchekon, 2002 )<sup>(1)</sup> حيث قاما بتفسير وفرة الموارد لطبيعية وما ينجر عنها من ريع اقتصادي كبير تخلف عن ما سميها بـ feeding freazy بحيث يسعى كل من الافراد والمؤسسات والحكام الى الحصول على نصيب اكبر من هذا الريع مما يؤدي الى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسسية لاستغلال وادارة هذه الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وبهذا يكون السبب الجوهرى للجنة الموارد هو عدم قدرة الدولة على التعامل مع هذه الطفرة وفشلها في ادارة واستغلال هذه الثروات.<sup>(2)</sup>

خلال السنوات القليلة الماضية، جولة جديدة من الكتب والدراسات قامت بتناول دور السياسة في المشكلة او التي يعاني منها الدول المصدرة للموارد الأولية. أغلبية هذه الدراسات دعت الى تكثيف او اتباع سياسة صحيحة لبناء سياسة اقتصادية ايجابية للتنمية والتي تفسر لماذا الاداء الاقتصادي للدول المتقدمة يسير بشكل متنامي. اما التوجهات او التفسيرات السياسية التي تساعد على تفسير ما يحدث لهذه الاقتصاديات حسب (Ross Michael L., 1999)<sup>(3)</sup> يمكن ارجاعها الى ثلاث نقاط أساسية

<sup>1</sup> Ricky Lam and Leonard Wantchekon, « POLITICAL DUTCH DISEASE », **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, November 16, 2002.

<sup>2</sup> بن رمضان انيسة وبلقاسم مصطفى، " الموارد الطبيعية الناضبة واثها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة البترول في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014، ص 299-300.

<sup>3</sup> Ross Michael L. , " The Political Economy of the Resource Curse" , **World Politics** , 51 , January 1997, P: 297-322, P308.

هي النظرية الإدراكية (Cognitive Theories) ، والتي ترجع اللوم في فشل السياسات على قصر نظر الجهات الحكومية، والنظرية الاجتماعية (Societal Theories) التي تبين التأثير الضار من الطبقات الغنية والقطاعات وشبكات العميل أو جماعات المصالح، والنظرية السياسية (statist theories)، التي ترجع العيب في القوة المؤسسية في الدولة أو ضعف قدرتها على استخراج وتوزيع الموارد، فرض حقوق الملكية ومقاومة مطالب جماعات المصالح وطالبي الإيجار. ويمكن توضيح ذلك بشكل من التفضيل من خلال مايلي:

### 1. النظرية الإدراكية: (Cognitive Theories)

هذه النظرية تعتبر أن ثروة المورد يؤدي إلى نوع من قصور في النظر بين الجهات العامة أو الخاصة. هذه الفكرة لديها تاريخ مميز، والتي تظهر في الأعمال الرئيسية لكل من آدم سميث وجون ستورتن ميل، وغيرهم.

على الرغم من الاستخدام واسع النطاق للنظرية الإدراكية في تفسير لعنة الثروة، إلا أنها تواجه العديد من الانتقادات والتي يمكن حصرها في ثلاث مهمة، فالأول والأقل أهمية هي كونها تتعدى أو تخالف الافتراضات العقلانية التي سابعها معظم المحللون. أما المشكلة الثانية والأكثر جدية أنها تتبنى طريقة طرح مخصصة بدلا من أن تكون جزءا من نظرية واضحة وقابلة للاختبار. وأخيرا هناك دلائل قليلة جدا على سقوط صانعي القرار بشكل جماعي في خطأ التقدير واتخاذ القرار. غير أن ما يميز هذه النظرية كونها تقدم طريقة بسيطة لجذاب وشرح لماذا فشلت الحكومات في تنويع قواعد التصدير وتفشل في الحفاظ على الانضباط المالي في مواجهة عدم الاستقرار التصدير والمرض الهولندي.

### 2. النظرية الاجتماعية: (Societal Theories)

وتشير المقاربة الاجتماعية أن طفرة الموارد تعزز النفوذ السياسي للأشخاص المؤيدين للسياسات المعيقة للنمو. وعليه فالمقاربة الاجتماعية تؤكد فكرة أن وفرة الموارد وارتفاع عائداتها تقوي مجموعات المصالح التي تسعى إلى عرقلة الإصلاحات الداعمة للانفتاح الاقتصادي مما يؤثر سلبا على النمو وعلى نوعية سياسات الدولة.



وقد استخدمت هذه الحجج في معظم الاحيان لشرح وتوضيح سبب سقوط دول امريكا اللاتينية الغنية بالموارد بعد دول شرق آسيا الفقيرة من حيث الموارد، في فترتي كل من السبعينات والثمانينات، من خلال تعدد الأبحاث التي حاولت توضيح وتتبع الاسباب.

غير ان هذه النظرية تبقى امكانية تعميمها امر مشكوك فيه وذلك لعدة اعتبارات اهمها، العينة موضوع الدراسة فقد اعتمد الباحثون على نفس عينة الدول محط الدراسة والمتمثلة في (كوريا الجنوبية، و تايوان، والمكسيك، وكولومبيا، والبرازيل)، من أجل توضيح براهينهم، كما لم يتم توضيح سبب اختيار هذه العينة رغم الاختلاف في الثروات التي تزخر بها كل دولة من هذه الدول، بالاضافة الى ان اغلبية رواد هذه المقاربة يرجعون سبب اللعنة الظاهرة من خلال معدلات النمو المنخفضة، تأثي من حواجز التبادل، ولايت تحمي الربحين من الطفرة الحاصلة في المورد الطبيعي. وأخيرا البراهين الاجتماعية تعمل بشكل أفضل عندما تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية بالمطالبة بأي ريع الموارد او الثروة. هذه الحالات تعد حالات خاصة. في اغلب الدول النامية فالمعادن والاشخاب هي ملك للدولة والتي تعد المطالب الاول والرئيسي لهذا الريع، كما تميل أيضا هذه الدول في استقطاب مكاسب من السلع الأساسية الزراعية من خلال الأجهزة التسويقية وصناديق تثبيت السلع الأساسية.

### 3. النظرية السياسية: (Statist Theories)

اذا كان اصحاب القرار عقلايين وسلوك الفاعلين الاجتماعيين ثابت، فيصبح من الصعب تفسير كيف أن العائدات التصديرية تستجيب بشكل ضعيف.

وعليه فمعظم الدول ركزت في تفسيرها لعنة الموارد على مزيج من الحجج المعرفية والمجتمعية والمؤسسية لشرح كيف يمكن لريع المورد أن يضعف قدرة الدولة في تعزيز النمو الاقتصادي. نظريات الدول الريعية توضح أنه في حالة ما اذا تحصلت الدولة على ارباح من عوائد الخارجية، كالريع المتحصل عليه من المساعدات الخارجية، تكون متخوفة من الحاجة الى فرض ضرائب محلية تصبح أقل مساهلة أمام المجتمعات التي يحكمونها.

أما الدراسات التي حاولت توضيح العلة الهولندية من خلال النظرية السياسية تجتمع حول ان الدول الريعية هي دول قنوعة او راضية وليست دول معظمة او طموحة ان صح القول، بالاضافة الى أنه عندما يقل طلب الدولة على العائدات، فهذا يعزز سلامة سياساتها الاقتصادية.

ليمكن القول في الأخير ومن خلال ما تم تقديمه من دراسات ناقشت هذا الموضوع أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة، والتي تنعكس على اضعاف دورها في دعم تنمية اقتصادية مستدامة، لذا نجد أن معظم الدول الريعية تمتلك مؤسسات ضعيفة تفتقر للقدرة على وضع مخططات واستراتيجيات تنموية قوية.

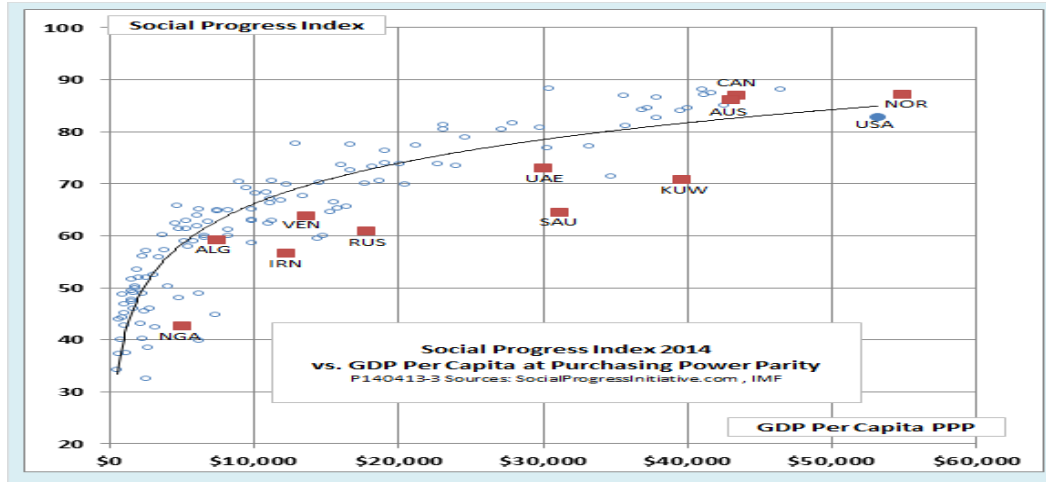
وفي الأخير يتضح أنه بالإضافة إلى التأثير على أسعار الصرف، تؤثر موارد الثروة أيضا في الاقتصاد السياسي للدول المصدرة له. ففي الكثير من هذه الدول، النضال من أجل الحصول على نصيب من ثروة المورد يصبح محور السياسة. أين يمكن أن تكون ضارة بعدة طرق يمكن تلخيصها في:

ثروة الموارد تخلق تربة خصبة لنمو الفساد السياسي. فحاملوا السلطة السياسية ليس باستطاعتهم فقط تحويل العائدات التصديرية لجهازهم الخاص، بل يستطيعون حتى مشاركة الغنائم مع اقاربهم، والمؤيدين لسياساتهم واعضاء الجماعات العرقية المفضلة لهم.

برغم استقلالية الجهاز القضائي، وحرية الصحافة، والديمقراطية الانتخابية، غير أن الفساد والسعي وراء الريع، يعدان معيقان لسياسة التنمية واهمالها وحتى قمع النشاط الاقتصادي ان صح القول.

مؤشر التقدم الاجتماعي يعد ربما افضل جهة حتى الآن لتحديد هذه الاتجاهات التي يصعب قياسها، كونه يقوم باهمال المتغيرات الاقتصادية المباشرة، كسعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي، بل يركز على المتغيرات البالغة الاهمية كحرية الاقتصاد السياسي والصحافي، والحرية الشخصية وحقوق الملكية والاستثمار في الراس المال البشري. والشكل التالي يلخص هذا المؤشر لسنة 2014.

المحل (4-12): مؤشر التقدم الاجتماعي للدول المصدرة للنفط سنة 2014



المصدر: (Ed Dolan, 2014) <sup>(1)</sup>

موضحا أن أغلبية الدول المصدرة للموارد الطبيعية وحتى المتقدمة منها تعاني من مخلفات المرض الهولندي ان تم قياسه او تتبعه على اساس النظرية السياسية.

#### 4-3-3-2 التفسير المؤسسي للجنة الموارد:

تعددت الابحاث التي تناولت في طرحها دور المؤسسة في البناء والتنمية الاقتصادية كونها تعد العمود الفقري او القاعدة الاساسية للاقتصاد ويتضح ذلك من خلال تعريفها فهي عبارة عن " اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد، وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى". <sup>(2)</sup>

مثبتة بذلك أهميتها البالغة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان، وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في

<sup>1</sup> Ed Dolan, " The Curse of Riches, the Dutch Disease, and Social Progress", **EconoMonitor**, April 21st, 2014. [www.economonitor.com/dolanecon/2014/04/21/the-curse-of-riches-the-dutch-disease-and-social-progress-2/](http://www.economonitor.com/dolanecon/2014/04/21/the-curse-of-riches-the-dutch-disease-and-social-progress-2/)

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص 10.

نوعية المؤسسة، فالبلدان التي تمتلك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في الرأس المال المادي والبشري بالإضافة الى سعيها المستمر في مواكبة التكنولوجيات الحديثة المكتشفة بإمكانها أن تحسن من أداءها الاقتصادي. وقد تم تحديد ثلاثة خصائص تميز المؤسسات الجيدة عن غيرها: (1)

1- توفير حقوق الملكية بالنسبة لفئة كبيرة من المجتمع تمكنهم من الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية.

2- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين بحيث لا يستعطون استعمال سلطتهم في انتزاع مداخيل واستثمارات الآخرين.

3- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل قطاعات المجتمع بحيث يستطيع كل الأفراد الاستثمار و المساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية المنتجة.

أما عن أهم المحددات التي يمكن أن تفسر الفروق الواسعة في مستويات الدخل بين البلدان اعتبرت المؤسسات من بين أهمها، فوفقا لوجهة النظر هذه فإن البلدان التي تمتلك مؤسسات وخاصة تلك التي تحمي حقوق الملكية لجميع الأفراد وتكرس سيادة القانون وتفرض رقابة على المسؤولين تستطيع تحقيق الرفاه لسكانها. ويبدو هذا واضحا لأن معظم البلدان الغنية في العالم هي بلدان تمتلك مؤسسات قوية، أين تجتمع التوليفة المكونة من مؤسسات جيدة وحماية أكبر لحقوق الملكية، وسيادة القانون، لتعطينا تعزيزا للاستثمار ورفعاً في مستويات الدخل للأفراد. حيث تؤكد الأبحاث الأخيرة أن المؤسسات تفسر كل شيء تقريبا يتعلق بمستوى بلد من التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق يميز هؤلاء الاقتصاديين بين نوعين من المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد هما: (2)

#### — المؤسسات الصديقة المنتجة (Producer Friendly)

أين يكون التكامل بين كل من أنشطة سلوك البحث عن الربح والأنشطة الإنتاجية، بحيث يمكن لهذه المؤسسات أن تعزز النمو الاقتصادي عندما تجذب وفرة الموارد المشروعات نحو الأنشطة الانتاجية.

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، 'وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري'، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 29-30.

<sup>2</sup> شكوري سيدي محمد، نفس المرجع، ص 32-34.

## — المؤسسات الصديقة المهيمنة (Grabler Friendly Intitution)

يكون التنافس بين أنشطة البحث عن الربح والنشاط المنتج ، فهي تشجع على توسع الأنشطة غير المنتجة بسبب ضعف القانون في حماية الأشخاص و الملكية و انتشار البيروقراطية و الفساد مما يجعل لهذا النوع من المؤسسات تداعيات سيئة على النمو.

ومن جانب آخر فالتحدث عن التفسير المؤسستي للجنة الموارد الطبيعية، يقودنا وبشكل مباشر الى فكرة الفساد، لما لهذا الاخير من تأثير مباشر وواضح على مدى اداء المؤسسات وفعاليتها.

وقد تم تعريف الفساد من قبل منظمة الشفافية العالمية، بأنه عبارة عن إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن أن تصنف على أنها كبرى، أو تافهة أو السياسية، وهذا يتوقف على مبالغ المال المفقودة والقطاع الذي حدث فيه الاقتطاع.<sup>(1)</sup>

وعليه فالفساد هو شكل من أشكال السلوكيات غير الشريف أو غير أخلاقية، من قبل شخص عهدت له السلطة، في كثير من الأحيان للحصول على منفعة شخصية، كما يمكن أن يشمل الفساد العديد من الأنشطة بما في ذلك الرشوة والاختلاس، على الرغم من أنه قد ينطوي أيضا الممارسات القانونية في العديد من البلدان، حتى في القطاع الحكومي أو سياسي، عند استخدام الموظف الحكومي سلطته بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية.<sup>(2)</sup>

تعد مشكلة الفساد المعضلة الكبرى لدى الدول النامية، فهي تعاني الكثير من جرائه. كون الحكومة في هذه الاقتصاديات هي المسؤول الاول على النمو الاقتصادي، ومحاولة التأثير على مسؤولياتها من خلال التضليل والابتزاز، غالبا ما تضر الكفاءة والتحديث. فالسياسيون لديهم مصلحة في القضاء على الفساد لأنها يمكن أن تؤدي إلى تآكل نفوذ الحزب السياسي المهيمن، وبخاصة في بلد يعاني من أقليات عرقية، رجال الأعمال يكرهون الفساد أيضا لأنه يميل إلى تفضيل المنتج الأكثر فعالية، ويقلل من الأرباح. ومع ذلك، فقد انقسمت الدراسات في معالجتها لهذا الفيروس الى قسمين

<sup>1</sup> <http://www.transparency.org/what-is-corruption/>

<sup>2</sup> <https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>

فمنهم من يرى أن لهذا الأخير منافع قد تخدم الاقتصاد ومن بينهم (Leff, N athaniel, 1964)<sup>(1)</sup> موضحاً فكرته من خلال اعتباره أن البيروقراطيين الفاسدين يمكنهم اجبار الحكومة على الانخراط في تشجيع الأنشطة الاقتصادية، والرفع من معدلات الاستثمار الممكنة لأن المستثمرين بحاجة إلى ضمانات لعدم التدخل في شؤونهم. فالممارسات الفاسدة قد تسمح للابتكارات التي كانت تعارضها المصالح القائمة أن تبصر النور. العرض المحدود للتراخيص والتفضيلات الأخرى التي يمكن للبيروقراطيين أن يوفرها يمكن ان تضيء وضع من المنافسة الإنتاجية التي تشجع كفاءة الإنتاج. الفساد أيضاً يوفر ضمانات ضد الأخطاء السياسية الخطيرة. على سبيل المثال، عندما تخريب مقاولات سياسة السعر سيطرة الحكومة في البرازيل، وزيادة إنتاج الأغذية والتضخم تباطأ قليلاً. الذين يجادلون ضد الفساد وخاصة التهرب الضريبي، تفترض خطأ أن هذه العائدات ستستخدم للتنمية الاقتصادية. وعليه فمن وجهة نظر (Leff, N athaniel, 1964) فبالرغم ما يسببه الفساد من عاقبة للتنمية واحباط نفسي للجمهور غير أنه ولسخرية الاقدار يعد محفزاً حقيقياً للأنشطة التي المنتجة للثروة.

أما في الجهة المقابلة فقد أوضح (Shleifer; Robert, 1993)<sup>(2)</sup> أن الفساد المالي يعد عائقاً للنمو الاقتصادي للدول النامية، من خلال ضعف المركز الحكومي والتي ستتبعه تأثيرات على العوائد والاستثمارات بالنسبة للدولة المصابة بهذا الفيروس.

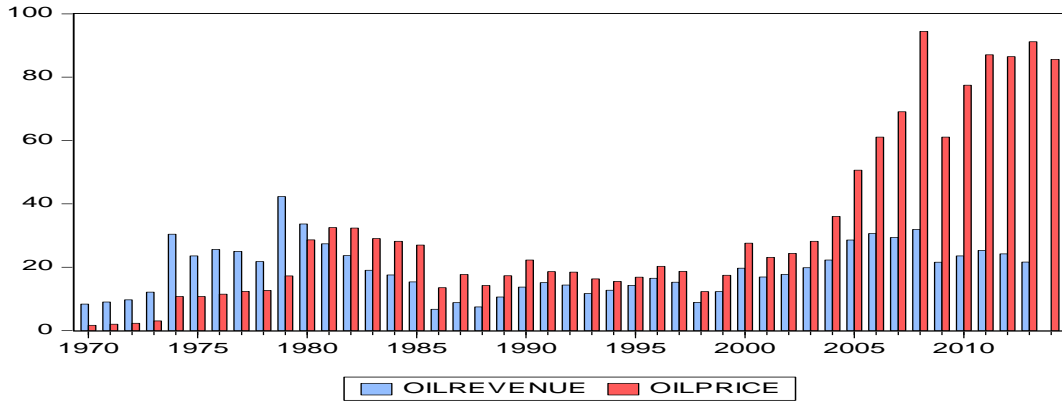
#### 4-3-4 العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري حقيقة أم خيال:

الجزائر باعتبارها واحدة من الدول المرتبطة بالاقتصاد النفطي والذي يشكل نسبة معتبرة من عائدات الدولة، جعلت فكرة اصابته بالعلة الهولندية أو لعنة الموارد أمراً حتمياً بل زادت الاصابة وزاد توغل المرض بشكل كبير وخير دليل على ذلك نسبة العائدات النفطية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، المتزايدة بتزايد السعر النفطي والعكس، ويمكن توضيح ذلك بشكل أكبر في المنحنى التالي:

<sup>1</sup> Leff, N Athaniel, " Economic Development through Bureaucratic Corruption", American Behavioral Scientist, Volume8, United States of America, 1964, 8-14.

<sup>2</sup> Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, "Corruption", Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3 (August 1993, P 616.

الشكل (4-13): العائدات النفطية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة باسعار النفط 1970-2014



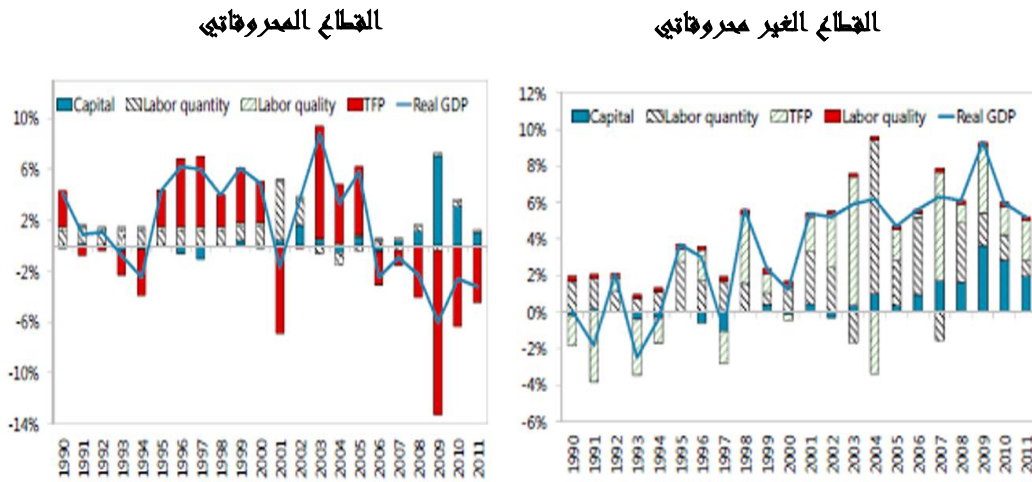
المصدر: من المحاد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

وهذا التطور للعائدات النفطية والمتغير بتغير أسعاره، يمثل عنصرا جديا مؤثرا على باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، فحسب المنحنى فان العائدات النفطية خلال الفترة الممتدة بين 1970-1973 كانت محتشمة والتي لم تتعدى 10% غير أن سنة 1974 كانت بمثابة نقلة فعلية للسوق النفطي عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا حيث استطاع الحظر النفطي وتدخل منظمة الاوبك الى رفع السعر النفطي والمنتقل ليصل الى حوالي 30% اي استطاع ان يحقق ارتفاعا يرتفع بثلاث أضعاف عما كانت عليه، ليستمر هذا الارتفاع خصوصا بعد ما عرف السوق النفطي من صدمات ساهمت في رفع السعر النفطي والذي ترجم الى عائدات معتبرة في رصيد الاقتصاد الجزائري، غير انه تاجع نتيجة الصدمة النفطية المعاكسة 1986 والتي استطاعت ان تحدث اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري ليتراجع الإيرادات الى 6.74% ، ثم تعافت بتعافي الاسعار النفطية مرة أخرى وبقيت على هذا النهج متذبذبة بتذبذب السوق النفطي ليتص سنة 2013 الى حوالي 21%.

بالإضافة الى التطور الذي يعرفه القطاع المحروقاتي مقابل نظيره ويمكن توضيح ذلك من

خلال الشكل التالي:

الشكل (4-14): تحليل نمو كل من قطاع المحروقات وقطاع غير محروقات

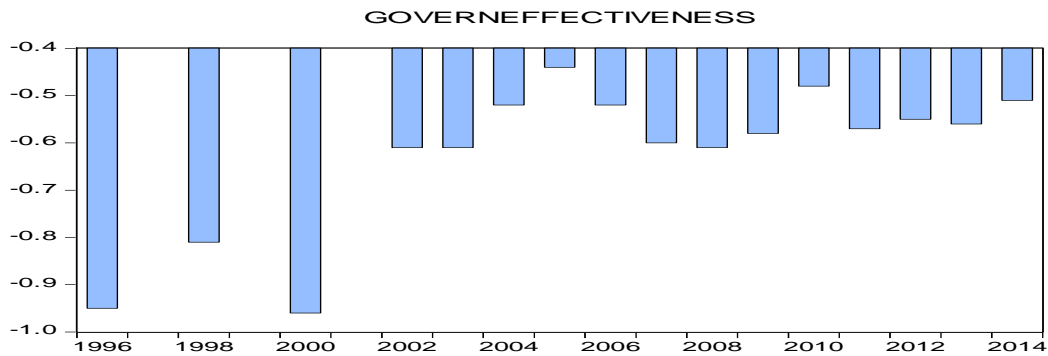


المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013

متضحاً توجه الراس المال البشري الى القطاع المحروقاتي فكل الخبرات واليد العاملة المؤهلة أوضحت توجهها نحو ذلك القطاع، وبنفس الطريقة فرأس المال هو الآخر يتضح توجهه الى قطاع المحروقات بقيمة تفوق تلك التي توجهت الى قطاع الغير محروقاتي، موضحاً بذلك الآثار المترتبة عن المرض الهولندي والمثبته بشكل واضح في الشكل، وبنفس الطريقة

أما عن فعالية الحكومة في الاقتصاد فقد أثبتت الاحصائيات ان الجزائر بعيدة جدا عن ذلك حيث تميزت القيم بقربها هي الأخرى من مؤشر الضعف الشديد، حسب البيانات المتوفرة للفترة الممتدة من 1996 إلى 2014، وكان متوسط قيمتها خلال تلك الفترة -0.62 نقطة، مع حد أدنى من -0.96 نقطة في عام 2000، وبعده أقصى -0.44 نقطة في عام 2005، وذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (4-15): فعالية الحكومة في الجزائر 1996-2014

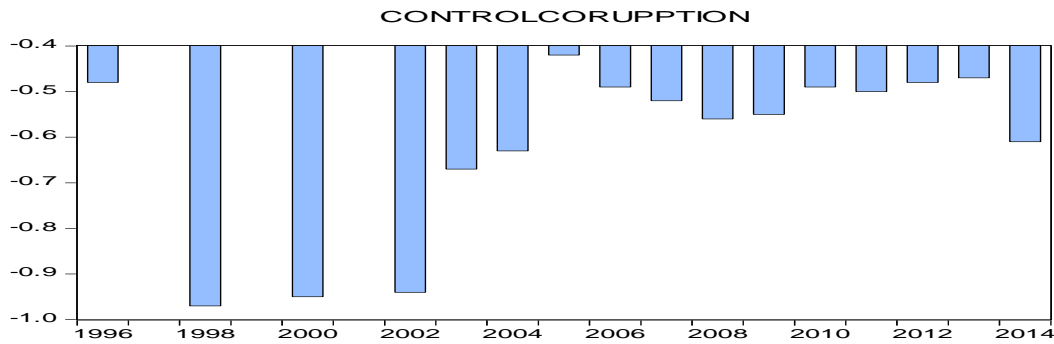


المصدر: من الامداد المتاحة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي



أما إذا انتقلنا الى التفسير السياسي وأفكاره الدالة الى أن الفساد هو من أكثر وأخطر المؤشرات الدالة على توغل العلة الهولندية في الاقتصاد، يتضح لنا ومن خلال تتبع ترتيبات ومقاييس الفساد للاقتصاد الجزائري، أنه اقتصاد معلول حقا. إذ لم يستطع ان يقضي على هذا الفيروس الخطير والمتمثل في عدم الشفافية برغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية والشكل التالي يوضح مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر والداد على ان الاقتصاد الجزائري يتميز بضعف المراقبة وتتبع الفساد المالي، الذي يمكن أن نقول انه اصبح من بين القواعد المرسخة في يوميات المواطن الجزائري.

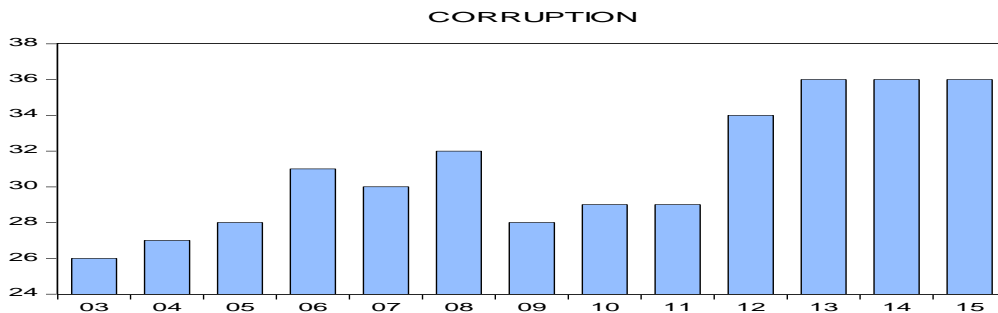
الشكل (4-16): مراقبة الفساد في الجزائر 1996-2015



المصدر: من الامداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وحسب هذا المنحنى نرى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن المراقبة الفعلية للفساد حيث تقترب كل القيم الى -2.5 والداد على ضعف المراقبة، مبتعدة بذلك عن 2.5 والداد على قوة المراقبة. برغم أنه يعرف نوعا من التحسن فحسب احصائيات 1996 فقد كانت تقدر بـ -0.48، لتعرف السنوات الأخيرة ما نبتهه -0.47 في سنة 2013، غير أنها عرفت تاجعا في 2014 مقدر بـ -0.61. أما عن مؤشر الفساد والذي تم اعتماده انطلاقا من سنة 2003، فالجزائر تبقى بعيدة عن فكرة الشفافية بأشواط، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (4-17): الفساد في الجزائر 2003-2014

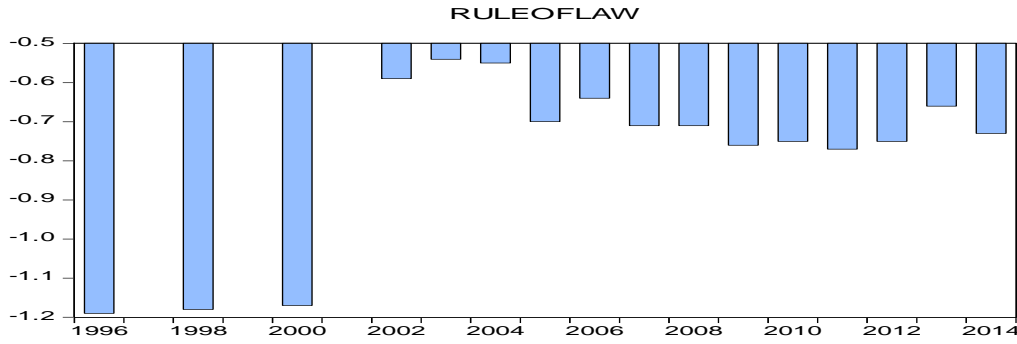


المصدر: من الامداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

فالجزائر لا تزال بعيدة بأشواط عن 100 والذي يمثل الشفافية وعدم الفساد، ففي سنة 2003 قد حققت 26 نقطة، غير أنها تعرف نوعا من التحسن خصوصا في السنوات الأخيرة الماضية حيث حققت على التوالي ما قيمته 36 نقطة، لتكون بذلك كبصيص أمل يدعو الى التفاؤل عسى ان نستطيع التغلب على هذا الفيروس يوما ما.

أما عن دور القانون في الجزائر هو الآخر يتميز بالضعف الشديد حيث أن مؤشراتته تبتعد كثيرا عن 2.5 بل العكس فهي أقرب لـ-2.5- والدالة على الضعف الشديد لقوة القانون في الجزائر، حيث أن متوسط قيمة فعاليته في الجزائر خلال تلك الفترة قدر بـ -0.78 نقطة، مع حد أدنى من -1.19 نقطة في عام 1996 وبحد أقصى -0.54 نقطة في عام 2003، وهذا ما يتضح بشكل أدق في الشكل التالي:

الشكل (4-18): دور القانون في الجزائر 1996-2014



المصدر: من المحاد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وعليه وانطلاقا مما سبق تزايدت الدلائل والاثباتات التي تؤكد الاصابة المزمنة للاقتصاد الجزائري بما يسمى العلة الهولندية، مؤكدة بذلك أن اللعنة التي لحت باقتصادها أكبر بكثير من أن تصنف كنعمة، مثبتة مقولة " يوجد مطر، يوجد ألم".

#### 4-4 دورية السياسة المالية الجزائرية من نواتج اللعنة:

أغلبية الموارد الأساسية ينسب اليها تقلب الاسعار، غير أن النفط والغاز ولكونها الاكثر تقلبا على الاطلاق، فهي بذلك تشكل العنصر الأكثر تأثيرا على الدول النامية بالأخص، وبشكل ادق الدول الغنية بها، كون التغير الدوري الواضحة في هذه البلدان الغنية بالموارد، يرجع إلى حجم التقلبات في أسعار السلع الأساسية وبالأخص النفط.

فعلى مدار العشرون سنة الماضية، كان السلوك الدوري للسياسة المالية محط انظار العديد من المنظرين والباحثين، مجتمعين على وجود اختلاف جذري بين أداء السياسة المالية في الدول النامية وأدائها في الدول الصناعية. في حين السياسة المالية المتداولة في الدول الصناعية تكون إما محايدة (acyclical) أو عكسية (countercyclical)، فالسياسة المالية في الدول النامية وبدون اي تفكير فهي دورية (procyclical).<sup>(1)</sup>

يبدو أن السياسة المالية الدورية، هي القاعدة المعتمدة في كل دول العالم النامية. في الواقع، أن هناك عدد كبير من الباحثين قد توصلوا إلى استنتاجات مماثلة، لدرجة أن دورية السياسة المالية للبلدان النامية أصبح جزءا من الحكمة السائدة، والامثلة على ذلك تتعدد نذكر من بينها (Braun, 2001)<sup>(2)</sup>, (Kaminsky, Reinhart and Végh, 2004)<sup>(3)</sup>, (Alesina and Tabellini, 2005)<sup>(4)</sup>, (Manasse, 2006)<sup>(5)</sup>, (Ilzetski, 2008)<sup>(6)</sup>.

وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية ان السياسة المالية تميل الى ان تكون عكسية في مختلف دول العالم، على عكس المطبقة في الدول النامية والتي كانت بمثابة نقطة استفهام شغلت افكار الخبراء الاقتصاديين الكليين، كونها لا تتجانس مع الحكمة المعروفة بلجوء الحكومات الى الاقتراض في الاوقات العصبية عند تقلص العائدات، ورفع الانفاق وسداد الديون في الاوقات الجيدة.

وبشكل أدق، السياسة المالية الدورية، تتعارض مع كل من الأفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تعتبر أن السياسة المالية المثلى هي أن تكون محايدة (acyclical) حيث يجب استخدام السياسة الضريبية لتسهيل الاختلالات الضريبية والنفقات خلال دورة الأعمال التجارية من خلال طلب معدلات ضرائب ثابتة تقريبا، وفكر المدرسة الكينزية حيث تعد أفضل سياسة مالية يجب اتباعها هي

<sup>1</sup> Gavin, M., Perotti, R., «Fiscal Policy in Latin America», NBER Macroeconomics Annual, eds. Bernanke, B., Rotemberg, J., MIT Press, Cambridge, 2007.

<sup>2</sup> Braun, M., «Why is Fiscal Policy Procyclical in Developing Countries?», manuscript, Harvard University, 2001.

<sup>3</sup> Kaminski, G., Reinhart, C., Vegh, C., «When it Rains it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies», NBER Working Paper, no. 10780, 2004.

<sup>4</sup> Alisina A, Tabellini G, «Why is Fiscal Policy often Procyclical?». NBER Working Papers, 2005.

<sup>5</sup> - Manasse, P., «Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions-A View From MARS», IMF Working Paper, 2006.

<sup>6</sup> Ethan Ilzetski and Carlos A. Végh, «Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?», NBER Working Paper No. 14191, May, 2008.

السياسة المالية المعاكسة (countercyclical)، حيث الضرائب والنفقات يجب ان تحاول الكبح، بدلا من زيادة تقلبات دورة الأعمال التجارية.

أما عن السياسة المالية الدورية (procyclical) وكيفية ترشيدها فيكون من خلال:

✚ اللجوء إلى الاختلالات السياسية.<sup>(2)</sup> (Talvi and Végh, 2005)،<sup>(1)</sup> (Tornell and Lane, 1998)

✚ القيود المفروضة الاقتراض.<sup>(4)</sup> (Mendoza and Oviedo, 2006)،<sup>(3)</sup> (Riascos and Végh (2003)

✚ الأسواق غير مكتملة.<sup>(5)</sup> (Riascos and Vegh, 2003)

وتعرف السياسة المالية الدورية على انها علاقة متعكسة بين كل من معدل سياسة البنك المركزي وفجوة العائدات<sup>(6)</sup> (Duncan, 2012)، حيث أنها تشمل أعلى (اقل) إنفاق حكومي وأقل (أعلى) معدلات ضريبية في الاوقات الجيدة (السيئة). أما تسمية دورية السياسة المالية فقد تم اعتمادها كونها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية (ويقصد بذلك، اتباع سياسة مالية توسعية في حالة الانكماش، وسياسة مالية انكماشية في حالة التوسع). وبشكل عام، فهو يعتبر هدر واتلاف الرفاهية، حيث ترفع تقلبات الكلية للاقتصاد، بينما تعمل على خفض الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، بالإضافة الى اعاققة النمو، والحاق الضرر بالفقراء. اذا لم تتمكن السياسة المالية التوسعية ان تغطي الضرر في الاوقات العصيبة، يمكن ان ينتج عن ذلك عجز كبير، وبالتالي الى عدم القدرة تحمل العجز واللجوء في نهاية المطاف الى الاستدانة.

<sup>1</sup> Tornell, A., Lane, P.R.. «Are windfalls a curse? A non-representative agent model of the current account», **Journal of International Economics**, no. 44, pp. 83-112, 1998.

<sup>2</sup> Talvi E., Vegh, C. «Tax Base Variability and Procyclicality of Fiscal Policy», **Journal of Development Economics**, forthcoming, 2005.

<sup>3</sup> Riascos, A. and C. A. V\_egh., «Procyclical Government Spending in Developing Countries: the Role of Capital Market Imperfections», **manuscript, UCLA**, October, 2003.

<sup>4</sup> Mendoza, Enrique G, and Marcelo Oviedo «Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Developing Countries: The Tale of the Tormented Insurer..Mimeo», 2006.

<sup>5</sup> Riascos, Alvaro and Carlos A. Végh, «Procyclical Government Spending in Developing Countries: The Role of Capital Market Imperfections», 2003.

<sup>6</sup> Duncan, R., «Institutional Quality, the Cyclicity of Monetary Policy and Macroeconomic Volatility», **manuscript, Ohio University**, (2012).

أما (Kaminsky, Reinhart and Végh, 2005)<sup>(1)</sup> فقد عرف السياسة المالية المسابرة للاتجاهات الدورية (Procyclical Fiscal Policy) من حيث أدواتها (الإنفاق الحكومي ومعدلات الضريبة) وكانت حجتهم أن هذا الوضع ينطوي على أعلى (أدنى) إنفاق حكومي وأدنى (أعلى) معدلات ضريبية في الاوقات الجيدة (السيئة)، بمعنى أن السياسة المالية تكون توسعية في أوقات الرخاء، وانكماشية في أوقات الركود العصبية. وفقا له، فالسياسة هي مسابرة للاتجاهات الدورية لأنها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية.

وعليه يمكن القول أن السياسة المالية المسابرة للاتجاهات الدورية مرتبطة ارتباطا ايجابيا بالحالة العامة للاقتصاد، أي أنها الكمية التي تميل الى الارتفاع في حالة التوسعية بينما تميل الى انخفاض في حالات الركود، والنتائج المحلي الاجمالي هو من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على دورية السياسة المالية.<sup>(2)</sup>

أما عن مسببات الاختلاف في دورة السياسة المالية بين الدول، وبشكل أدق بين الدول النامية والمتقدمة الصناعية منها، فقد تم طرح وتقديم العديد من الفرضيات، ملخصة في ثلاثة إتجاهات تفسيرية تتمثل أساسا في:

1. التفسيرات الاقتصادية والتي تبنت فكرة القيود المفروضة على الدخل المحلي، أو أسواق الائتمان الدولية.<sup>(3)</sup> ووفقا لهذه الفرضية فالبلدان النامية لكونها تتمتع بقدرة أقل قدرة لضمان سلاسة دورة الأعمال التجارية، بسبب محدودية الوصول إلى أسواق الائتمان الدولية، يمنعها من الاقتراض خلال الأوقات العصبية. مفسرين هذه النتائج باعتبارها اشارة إلى أن المستثمرين يقومون بتقييد الائتمان بالنسبة للبلدان التي يخشون من أن ارتفاع العجز المالي فيها قد يصبح خارج عن السيطرة. هذه النتائج متسقة مع ملاحظة أن "التوقف المفاجئ" في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة مرتبطة مع انخفاض حقيقي في قيمة العملة، وقطع الاستثمار والضغط المالي الحاد باعتبارها بلدان بعيدة عن الأسواق

<sup>1</sup> Kaminsky G, Reinhart and Végh, « When it rains, it poors », **National Bureau of Economic Research**, April 2005, P17.

<sup>2</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/Procyclical\\_and\\_countercyclical](https://en.wikipedia.org/wiki/Procyclical_and_countercyclical)

<sup>3</sup> Caballero, R. and Krishnamurthy, A. (2004). "Fiscal Policy and Financial Depth". NBER Working Paper 10532, May.

المالية الدولية. ومن أمثلة الدراسات المتوصلة الى هذا نجد (Lane, Philip R., 2003) <sup>(1)</sup> و (Kaminsky, Graciela L., Carmen, Carlos. Végh, 2004).<sup>(1)</sup>

2. التفسيرات المؤسسية والسياسية، والتي أوضحت أن المؤسسات والهيكل السياسية تعد من بين أهم الأسباب الرئيسية الداعية لعدم استقرار الاقتصاد الكلي والأزمات. فحسب كل من (Tornell and Lane, 1999). فقد تم اختصار الفكرة في كلميتين " تأثير النذرة"، وفي مضمون حجتهم قد أوضحوا أن المنافسة بين جماعات المصالح على الموارد التي تسيطر عليها علنا يؤدي إلى أكثر من تأثير إعادة التوزيع النسبي عندما يزيد الانتاج. على الرغم من عدم تناول هذه المسألة من التقلبات الدورية السياسة المالية مباشرة في نموذجهم، ويترتب على ذلك مع الموارد المتاحة التي تتزايد خلال الطفرات الاقتصادية وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي سوف يكون عرضة لتقلبات الدورة الاقتصادية.<sup>2</sup> وهذا ما أثبت في دراسة كل من

<sup>(3)</sup>(Michael and Perotti, 1997) مثبتين أن تأثير الشراهة يعد المسبب الرئيسي الثاني المحتمل لتقلبات الدورة الاقتصادية المالية في أمريكا اللاتينية، جنبا إلى جنب مع قيود الائتمان.

3. استقطاب التفضيلات المرتبطة باللامساواة الاجتماعية، ووفقا لهذا النوع فقد تم اعتبار أن البيروقراطية واللامساوات الاجتماعية يعدان من بين أهم مسببات دورية السياسة المالية، وهذا ما ناقشه (Jaejoon Woo, 2008)<sup>(4)</sup> في دراسته مقدما دلائل أن الاستقطاب الاجتماعي، أو الارتفاع في اللامساوات والمقاس من خلال الدخل الغير العادل والتعليم الغير عادل، مرتبط بشكل ايجابي مع السياسة المالية المسايرة للاتجاه الدورية، حتى بعد مراقبة المتغيرات الأخرى المعتمدة من الدراسات المثبتة، وقد أوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

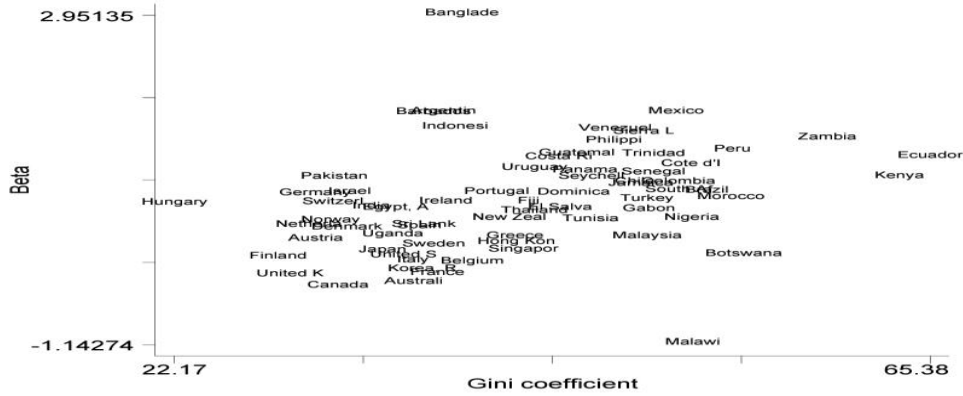
<sup>1</sup> Kaminsky, Graciela L., Carmen M. Reinhart, Carlos A. Végh. "When it Rains, it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", **NBER Working Paper**, 2004.

<sup>2</sup> Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect". **American Economic Review**, Vol. 89, No. 1, March 1999, PP 22-46.

<sup>3</sup> Gavin, Michael and Roberto Perotti, "Fiscal Policy in Latin America". **NBER Macroeconomics Annual 1997**, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press.

<sup>4</sup> Jaejoon Woo, "Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?" **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 91, No. 4, January 2008, PP 850-870.

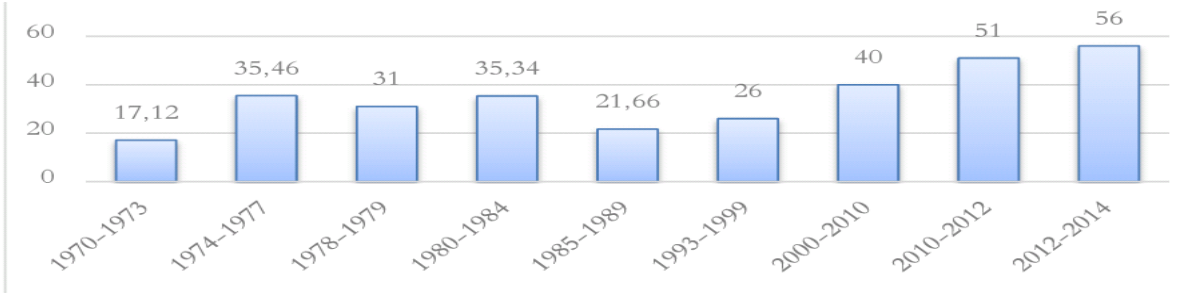
الشكل (4-19): دورة السياسة المالية والحدل الغير محادل



المصدر: (Jaejoon Woo, 2008, P51)

والجزائر باعتبارها واحدة من بين البلدان النامية التي تزخر بالثروات النفطية والتي تشكل عنصرا هاما في حسابها الجاري وركيزة يستند على أساسه الاقتصاد الجزائري، مما يظهر جليا ترسخ مفهوم السياسة المالية الدورية أو السياسة المالية المسائرة للاتجاهات الدورية من خلال نشاطها الاقتصادي، نظرا لاعتمادها المفرط والشبه كلي على العائدات النفطية، فضلا عن التلازم اللصيق لسياساتها الانفاقية باسعار النفط، وتقلباتها. والشكل التالي يوضح هذا الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات للفترة الممتدة بين 1970-2014.

الشكل (4-20): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي 1970-2014



المصدر: (زرول وبورواحة، 2015)<sup>(1)</sup>

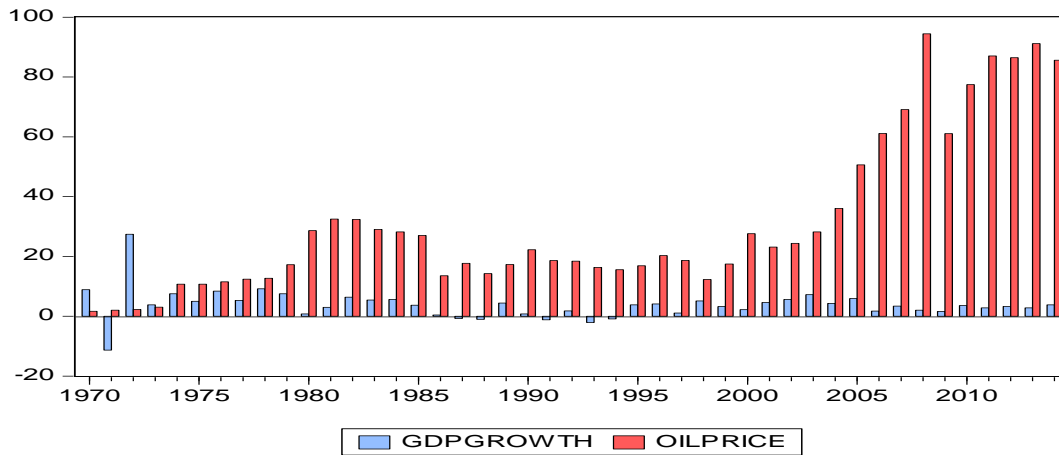
فمن خلال الأعمدة البيانية يتضح أن القطاع المحروقات قد شكل حصة معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي من بداية التأميمات الى غاية اليوم وينسب متفاوتة فخلال الفترة الأولى فكانت نسبة

<sup>1</sup> زرول فاطمة الزهراء، وبورواحة عبد الحميد، "أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)", مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.

مساهمته تقدر بـ 17% غير أنها سرعان ما ارتفعت خصوصا في تلك الفترة اين كانت الجزائر تعمل على النهوض باقتصادها من خلال مخططاتها التنموية فزاد التركيز على هذا القطاع كونه يعد كمستقطب للعملة الصعبة لتصل نسبة مساهمته الى حوالي 35%، غير أنها تراجعت بتراجع اسعار النفط في 1986 مسببا بعجزات معتبرة في أغلبية قطاعات الاقتصاد الجزائري، حيث انخفض الى 20%، ولكن انطلاقا من سنة 2000 وبعد التغيير المفاجيء الذي عرفه السوق النفطي والارتفاعات المتتالية لهذا المورد الطاقوي زادت نسبة مساهمة قطاع المحروقات لتتجاوز 40% مثبتت ريعية الاقتصاد الجزائري.

أما عن نسبة تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري مقارنة بأسعار النفط فنجد أنها متصلة بشكل كبير مع التغيرات في أسعار النفط، غير أن معدلات النمو لم تحقق معدلات معتبرة برغم الارتفاعات الكبيرة التي عرفها السعر النفطي، اذ تبقى تسجل قيما محتشمة مقارنة بالمدخيل الناتجة عن هذه الثروة الطاقوية الهائلة من حيث قيمتها، وهذا دليل آخر عن ريعية الاقتصاد الجزائري.

الجدول (4-21): تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأسعار النفط 1970-2014

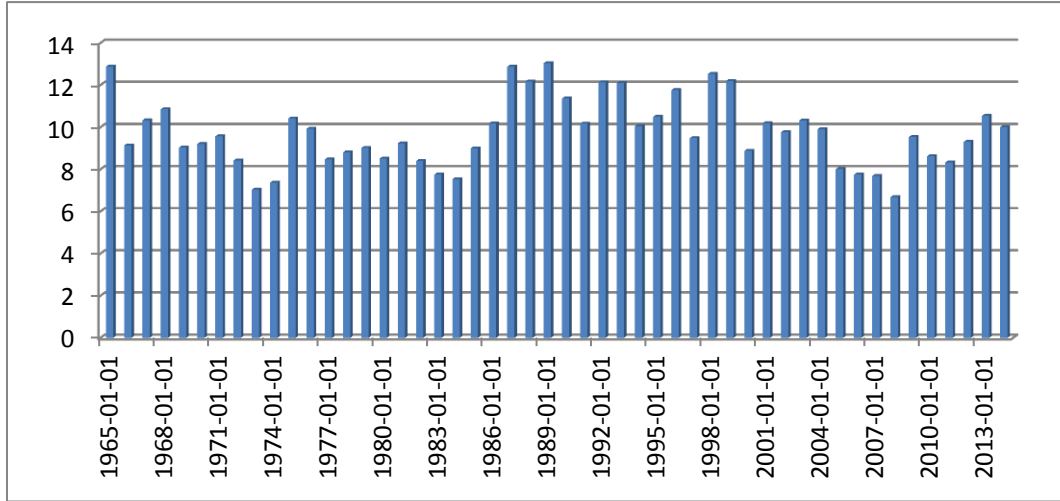


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

أما اذا حاولنا الغوص في الناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمة القطاعات فيه فنجد أن القطاع الزراعي وبرغم الامكانات الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري الا انه يبقى دائما قطاعا مهمشا والدليل على ذلك مدى مساهمته المحتشمة والمتدنية في اجمالي الناتج الاجمالي، وهذا ما يظهر جليا في المنحنى



الشكل (4-22): القيمة المضافة للقطاع الفلاحي نسبة الى الناتج الاجمالي في الجزائر 1965-2014

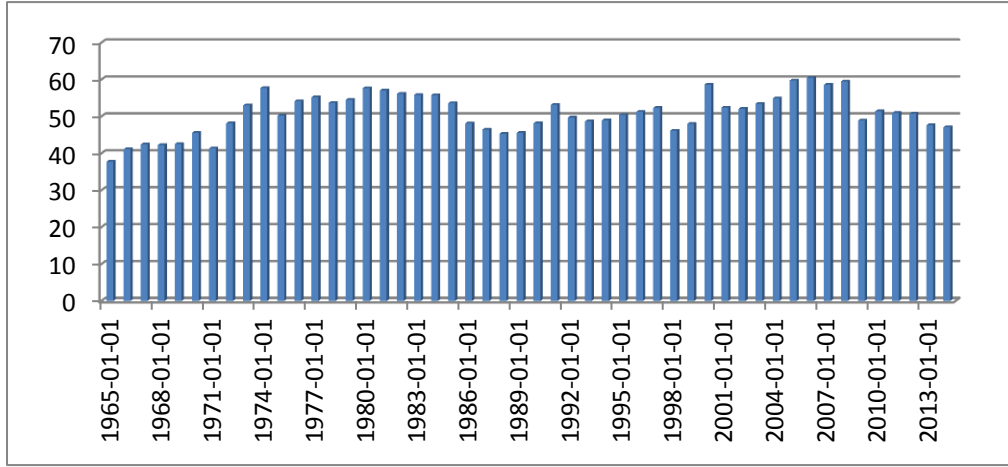


المصدر: من إحصاءات الحاجة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

فبعد أن كانت نسبته تقدر بحوالي 12% بعد الاستقلال في 1965، تراجعت هذه الاخيرة متروحة بين 10% و 12% خلال فترة الثمانينات والتسعينات الى غاية سنة 2000 والتي عرفت تراجعا اهمالا كبيرا نتيجة الطفرة السعرية للنفط أين قدرت بـ 8% وبقيت في تراجع مستمر منتقلة ما بين 7% و 8% في السنوات التي تلت لتصل الى أكبر حد وهو 10% في سنة 2014. كل هذا يعد دليلا قاطعا عن الاهمال الذي لاقاه القطاع الفلاحي في الجزائر، مثبة مرة أخرى أعراض علة هولندية.

بينما القطاع الصناعي وخصوصا في القطاع النفطي يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي، منتقلة من 37.72% في سنة 1965 الى ما يفوق 50% خلال فترة السبعينات والثمانينات أي بعد الانقلاب السعري الذي عرفه النفط، ولكن بعد الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986 تراجع الى حوالي 48.11% ، ولكن انطلاقا من سنة 2000 استرجع نسبته المرتفعة والتي فاقت مرة أخرى 50% بل وصلت الى غاية 60% في الفترة الممتدة بين 2006 و 2008، وفي 2014 تراجع مرة اخرى بتراجع السعر النفطي، وعليه هذا دليل آخر لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الجزائري وارتباطه اللصيق بالنفط وتقلباته السعرية، والشكل التالي يوضح ذلك:

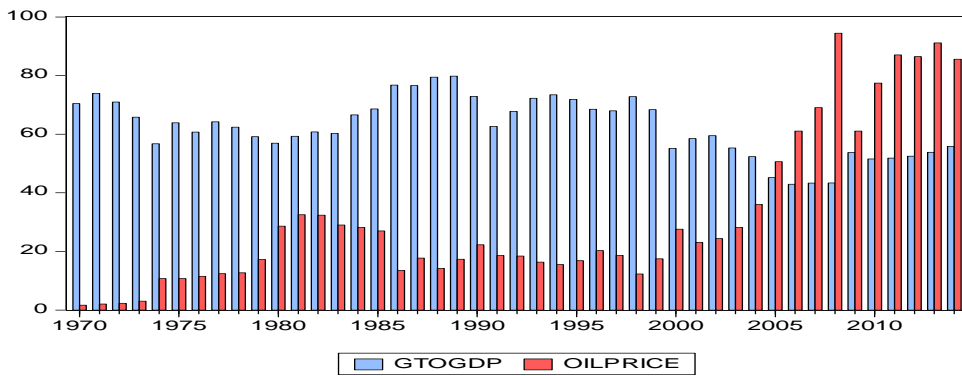
الشكل (4-23): القيمة المضافة للقطاع الصناعي النفطي نسبة الى الناتج الاجمالي في الجزائر 1965-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

أما فيما يخص أدوات السياسة المالية والمتمثلة في كل من الإيرادات والنفقات، فالشكل التالي يوضح تغيرات الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بأسعار النفط.

الشكل (4-24): الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج مقارنة بأسعار النفط 1970-2014



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

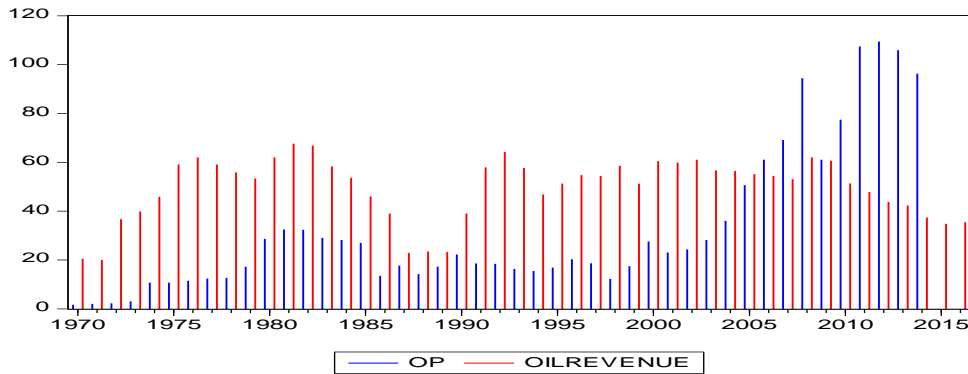
اذ يظهر جليا أن النفقات الحكومية الجزائرية عرفت تزايدا مستمرا خصوصا في فترات الرواج أو البحبوحة النفطية ان صح القول، حيث سطرت الجزائر منذ الاستقلال والى يومنا هذا مجموعة من البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري ودفع عجلة التنمية غير أن هذه الاخيرة كانت ولا تزال تهتم بالقواعد الهيكلية والبنى التحتية للاقتصاد الجزائري، وآخرها برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) منفقة ما يعادل 525 مليون دينار جزائري، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) منفقة ما يعادل 4,203 بليون دينار جزائري والذي ارتفع الى 8,705 بليون دينار جزائري، وبرنامج

التنمية الخماسي (2010/2014)، أين تم تخصيص مبلغ يقدر بـ 21.214 بليون دينار جزائري، وكل هذا بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر ومحاولة تكوين سوق ناشئة تستطيع مواكبة المنافسة العالمية على المدى الطويل، والتخفيف من الاسترداد الذي أثقل كاهل الاقتصاد الجزائري.

وعليه وبعد التعمق في المنحنيين السابقين يتضح جليا أن فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري، رغم التطورات التي لاحقته وما أعرب عنها من تحول منتقلة بسياسات من فكرة التقشف المالي الى سياسات مالية توسعية في إطار برنامج التكيف الهيكلي، نظرا لارتفاع حجم الإنفاق العام الذي ارتفع من 42.94% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 إلى 53.70% في عام 2009، ثم الى 55.85% في 2014 مقدره برغم تراجع أسعار النفط. ومع ذلك، معدلات النمو التي تحققت ما زالت ضعيفة جدا مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم حقنها خلال كل هذه السنوات الماضية. وفي هذا الصدد، الإنفاق الإجمالي للاستثمار العام تجاوزت 10% من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل تقريبا إلى 432 بليون دولار)، من أجل تحقيق فقط مبلغ متوسط النمو السنوي 4.7% بين عامي 2001 و 2012، والذي يكشف عن وجود خلل وفقا لتدابير اقتصادية بحتة (خسارة حوالي 5% من قيمة الاقتصاد)، والتي يمكن تفسيرها من خلال عدم وجود قطاع صناعي إنتاجي قوي، وفعالية ضعيفة من القطاع العام (الازدحام في الآثار).

أما عن الإيرادات الكلية للاقتصاد الجزائري فهي الأخرى تبين مدى اعتمادها على الجباية البترولية في تحديد وتقرير السياسات الداعية للرفع بعجلة التنمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي والذي يبين ارتباطها وتبعيتها للتقلبات السعرية للنفط.

الشكل (4-25)، الجباية البترولية نسبة الى اجمالي الايرادات الكلية مقارنة باسعار النفط 1970-2014



المصدر: من المحاد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الهانين المالية (2014-1970)

وانطلاقاً من الشكل يتضح جلياً أن الجباية البترولية تشكل عنصر القطب في الإيرادات العامة للدولة، وقد كانت ولا تزال تشكل المصدر الأساسي لتمويل المشاريع المبنية من طرف الاقطار الحامة، وعند تتبع هذا التطور نرى أن هذه الأخيرة كانت تشكل نسبة ضئيلة في فترة بداية السبعينات مشكلة ما يقارب 20% من اجمالي الإيرادات الاجمالية، نتيجة التوجه الصناعي الذي كانت تعفه الجزائر في تلك الفترة، من جهة واسعار النفط التي كانت توصف بالرمزية أين قدرت بـ 1.67 دولار للبرميل، والتي دامت على هذه الحالة الى غاية سنة 1974 والتي تعد نقلة في حياة الصناعة والسعر النفطي، منتقلا الى ما يقارب 10.73 دولار للبرميل، لتتغير معه نسبة مشاركة الجباية البترولية لتصل الى ما نسبته 46%. وقد حافظت على هذا الارتفاع للسنوات التي تلتها، وكان لكل صدمة يعرفها السوق النفطي تأثيراً على نسبة المشاركة للإيرادات النفطية في الميزانية العامة، سواء بالايجاب أو السلب.

صدمة 1986 خير برهان على ذلك حيث انتقلت الاسعار 13 دولار للبرميل لتتخضض معها نسبة المشاركة الى 39%، حيث عرفت الجزائر في تلك الفترة عجوزات هائلة في كل من الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، مؤدية الى تراجع كبير في معدلا النمو والتي قدرت بـ 0.7% في السنة التي تلت الصدمة بعد أن كانت تقدر بـ 0.4%.

وقد تكررت نفس النواتج في سنة 2014 حيث تراجعت الاسعار النفطية الى أقل من 50 دولار للبرميل متسببة في تراجع نسبة المساهمة في الميزانية وتراجع معدلات النمو، وبقي هذا التراجع مستمرا الى غاية سنة 2015 حيث قدر نسبة الى المساهمة بما يقارب 35%، وكل هذا أدى بالجزائر الى دق ناقوس الخطر نفسه الذي دقته في سنة 1986، موقفة العديد من المشاريع والمخططات التنموية والتي كانت مبنية على توقعات ارتفاع أسعار النفط والتي كسرت التوقعات.

#### 5-4 الآثار الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط :

إن تزامن الحديث عن كل من النفط والتقلبات يمكن أن يرجع تاريخياً إلى السبعينات، مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام عام 1973، ومنذ تلك الفترة وأسعار النفط عرفت تحولات جوهرية تزايدت أهميتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية بتزايد الأهمية التي احتلها هذا الأخير ولا يزال في الاقتصاد العالمي والحياة البشرية جمعاء، والنابعة من مدى ما يوفره هذا العنصر الحيوي من مواد طاقوية مستخدمة في بناء قاعدة صناعية قوية وجد متقدمة، فقد كان ولا يزال يعتبر وقوداً للتقدم

التكنولوجي، الذي يغذي هذا النمو الاقتصادي المذهل، ليكون بمثابة علاج للحرمان، ما جعل عملية التنمية ترتبط ارتباطا مباشرا وواضحا باستهلاك الطاقة.

أين يعبر تقلب الأسعار عن الضبابية التي تمس أسواق النفط باعتبارها أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي الى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط، كونه سلعة ضرورية غير متاحة للحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها، وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما اما بالارتفاع او الانخفاض.

وقد صنف التقلب السعري باعتباره بوابة او قناة جديدة لتفسير اللعنة الهولندية، او نقمة الموارد كما يطلق عليها، ومن خلال هذا المبحث سيتم توضيح طرق تأثير هذه الاخيرة على الاداء الاقتصادي للدول الريعية والتي تعتمد على هذا الاخير بشكل يوصف بالكلي.

#### 4-5-1 التقلبات السعرية للنفط تفسير جديد لمجربات اللعنة:

تعتبر معظم الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية والتي تمثل صادراتها من هاته الموارد الجزء الأكبر، كونها اقتصاديات وحيدة الجانب معتمدة بذلك على ما تدره تلك الموارد الناضية من عوائد مالية ضخمة والتي من المفترض الاستفادة منها للدفع بعجله النمو وبناء هيكل اقتصادي متنوع، غير أن أغلب التجارب التي مرت بها هذه الدول، أثبتت عكس ذلك وهذا راجع لأدائها الاقتصادي الهزيل، إضافة إلى زيادة اعتمادها على هذه الموارد الناضية سيما النفط، حيث أنه وفي ما مضى كان يعتقد أن الذهب الأسود سوف يجلب الغنى والتنمية، لكنها بقيت مجرد اعتقادات بين الواقع عدم جدواها.

ضف إلى ذلك كل ما تشهده هذه الأسعار من عوامل عملت ولا تزال على جعلها غير مستقرة سريعة التقلبات، أهم ما يميزها عدم امكانية التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل نتيجة وجود عدة عوامل جيوسياسية منها وبيئية وغيرها كما تم ذكرها في الفصل الذي سبق بنوع من التفصيل، فعلى قدر الاهمية والدور الكبيرين الذي يلعبه هذا الذهب الاسود على قدر صعوبة التحكم في أسعاره، هذا ما يجعل تلك الدول رهينة لما يحدث في هذه السوق.

فقد لقي هذا الموضوع اهتمام الجميع أين نجد أعدادا لا تحصى من الدراسات والابحاث والتي عملت على تبين العلاقة التي تربط بين كل من الثروات الطبيعية والاداء الاقتصادي. وقد اعتبر مجموعة منها ان اللعنة سببها التقلب السعري كونه المسبب الاساسي في لعنة هذه الموارد، بل ارتقت الدراسات المتبينة لهذه الفكرة لتتوصل الى ان التقلبات السعرية للموارد الطبيعية تعد بمثابة قناة جديدة يمكن من خلالها توضيح وشرح ضعف الأداء الاقتصادي، تقلب النمو الاقتصادي في الدول الغنية بها.

اذ تقود هذه الاخيرة الى تحديات في المدين القصير والطويل، ففي المدى القصير الدول المعنية او الغنية بهذا المورد الطبيعي ستجد نوعا من الصعوبات او التحديات في اداء سياساتها الاقتصادية. مما سيجعلها تعايش نوعا من معدلات النمو المنخفضة في المدى الطويل.

وقد تم الاعتراف من قبل العديد من الاقتصاديين (Ploeg & Poelhekke,2009)<sup>(1)</sup> و (2012)، (Arezki & Nabli)<sup>(2)</sup> (Ploeg & Poelhekke,2009)<sup>(3)</sup> (Elva, Paulo, and Tigran,2016)<sup>(4)</sup> أن الصدمات وعدم اليقين التي تواجه أسعار السلع الأساسية مهمة حقا، كونها يمكن أن تخلق تقلبات كبيرة في الاقتصادات المعتمدة على هذه الموارد، والتي يطلق عليه اسم تقلبات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في كل من السياسة المالية وتقلب سعر الصرف الحقيقي والضغط التضخمية من خلال تقلبات معدلات التبادل التجاري.

<sup>1</sup> Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "The Volatility Curse: Revisiting the Paradox of Plenty", **DNB Working Paper**, N0206, March 2008.

<sup>2</sup> Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, "Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa", **International Monetary Fund**, April 2012.

<sup>3</sup> Fredirick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "**Volatility, Financial Development and the Natural Resource Curse**", **Centre for Economic Policy Research**, No. 6513, October 2007.

<sup>4</sup> Elva Bova, Paulo Medas, and Tigran Poghosyan, "**Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy**", **International Monetary Fund Working Paper**, February 2016.

## 4-5-2 قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لربوع الاقتصاد الكلي:

ان التقلبات التي تلاحق الاسعار النفطية بسبب التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الاثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن تشل او ترفع من ادائه والمتمثلة في معدلات النمو، والموازنة العمومية، واسعار الصرف، ومعدلات التضخم، والدين الخارجي.

وذلك لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، ومن بين هذه الدراسات نجد (Francois & Valérie, 2009)<sup>(1)</sup> و (H.Günsel Dğrul, Ugur Soytaş, 2010)<sup>(2)</sup> ودراسة (Chuku, Effiong and Ndifreke, 2010)<sup>(3)</sup> بالاضافة الى دراسة (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2010)<sup>(4)</sup> أين حاول دراسة اثر الصدمات النفطية على الاداء الاقتصادي وأخذ الصين كعينة دراسة، فقد جاءت هذه الدراسة لمأ الفجوة اهمال دراسة الدول النامية ومدى تاثيرها بالصدمة النفطية برغم الأدبيات الاقتصادية الكثيرة التي عالجت الآثار الاقتصادية السلبية للصدمات أسعار النفط على الاقتصادات المتقدمة، مركزا على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي. والتي يمكن تلخيصها في المخطط التالي:

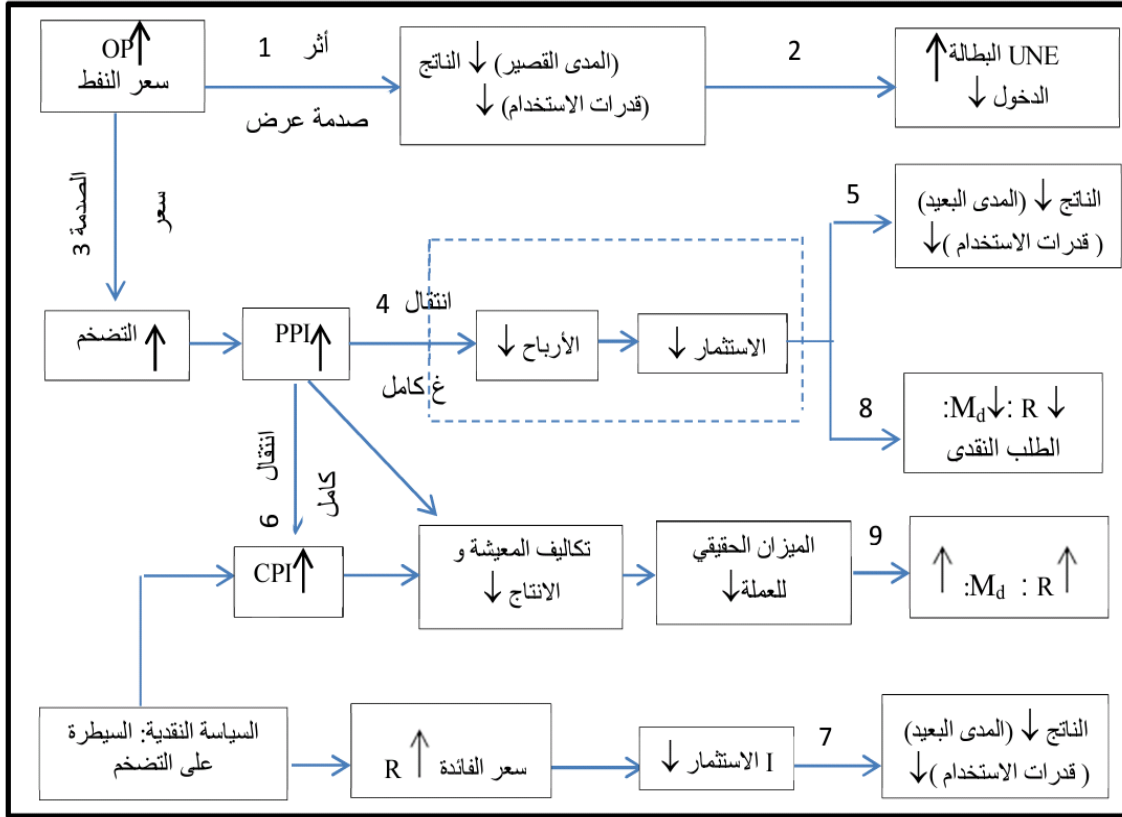
<sup>1</sup> Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", **CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information Internationa Working Paper**, N02008-05, P 11.

<sup>2</sup> H.Günsel Dğrul, Ugur Soytaş, "Relation Between Oil Price, Interest Rate, and Unemployment: Evidence from Emerging Market ", **ELSEVIER: Energy Economy**, Vol 32, 2010, P 1523-1528.

<sup>3</sup> Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long- Run Impact on Nigerian Economy", **MPRA:Munich Personal RePEc A rchive**, No 2443, 15 August 2010.

<sup>4</sup> Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", **Energy Economics**, N02008-05, P 11.

المحل (4-26): قنوات انتقال الصدمات السعرية للنفط



حيث أن: PPI: مؤشر أسعار الانتاج و CPI: تعبر عن مؤشر أسعار المستهلك.

المصدر: (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, 2010, P3)

فمن الناحية النظرية بالاعتماد على دراسة (Brown & Yücel, 2002) <sup>(1)</sup>، التغيرات في أسعار النفط تؤثر على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال قنوات ستة أساسية هي: ويمكن توضيح هذه الآليات أو القنوات الستة بشكل من التفصيل في النقاط التالية:

❖ أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم:

- أثر الصدمة من جانب العرض: من خلال التركيز على التأثير المباشر على الناتج نتيجة التغير في تكاليف الانتاج الحدي والناتجة عن صدمة في الاسعار النفطية.
- تأثير التضخم: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار النفط.

<sup>1</sup> Stephen P. A. Brown and Mine K. Yücel, "Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey". **Federal Reserve Bank of Dallas, Quarterly Review of Economics and Finance**, 42, 02/2002.



يمكن لارتفاع أسعار النفط أن تكون بمثابة مؤشر لصدمة كلاسيكية من جانب العرض، والتي تعمل على تقليل الإنتاج المحتمل. فارتفاع أسعار النفط إشارة دالة على زيادة ندرة الطاقة التي تعد مدخلا أساسيا للإنتاج. والتي ينتج عنها تباطؤ في كل من معدلي نمو الإنتاج والإنتاجية. التراجع في معدل نمو الإنتاجية سيتسبب في تقليل نمو الأجور الحقيقية، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي بدورها تعمل على تسريع التضخم. إذا توقع المستهلكون ارتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة، أو إذا كانوا يتوقعون أن تكون الآثار الإنتاجية على المدى القريب أكبر من الآثار الطويلة الأجل، يعملون على التخفيف من معدلات استهلاكهم عن طريق توفير أقل أو اقتراض أكثر، مما يعزز التوازن في سعر الفائدة الحقيقية. مع تباطؤ نمو الإنتاج وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية، فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ستعرف انخفاضا واضحا، وحسب معدل نمو معطى من العرض النقدي، فإن معدلات التضخم سترتفع. وعلى هذا الأساس، فارتفاع أسعار النفط ستكون سببا في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تعزز أو رفع كل من معدلات الفائدة الحقيقية ومعدل قياس التضخم. الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، كون الانخفاض في نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي يترافق مع انخفاض في إنتاجية العمل. والتي ستؤدي بأصحاب الشركات تسريح عمالهم مما يتولد عنه زيادة البطالة والمزيد من الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.

#### ❖ أثر نقل الثروة:

ويتم ذلك من خلال التركيز على معدل الاستهلاك الحدي لمختلف الدولارات النفطية والناتجة عن الفوائض العادية من المبادلات التجارية. حيث أن انتقال القوة الشرائية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط التي تنتج عن ارتفاع أسعار النفط، تعد وسيلة أخرى يمكن من خلالها لصدمات أسعار النفط أن تؤثر على النشاط الاقتصادي. فانتقال القوة الشرائية يقلل من الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط، ويزيد الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المصدرة للنفط، ولكن الزيادة الأخيرة أقل من الانخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط. وبشكل من الوضوح، الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وبالمقابل فالعرض العالمي للمدخرات سيرتفع، والذي سيتسبب في أحداث ضغوطات على أسعار الفائدة الحقيقية التي يمكن أن

تعوض جزئياً من ضغوطات التصاعدية على أسعار الفائدة الحقيقية التي تأتي من المستهلكين في الدول المستوردة للنفط محاولة للتخفيف من استهلاكهم. الضغط التنزلي على أسعار الفائدة العالمية يجب أن يحفز الاستثمار الذي يعوض الانخفاض في الاستهلاك ويترك الطلب الكلي دون تغيير في البلدان المستوردة للنفط.

إذا كانت الأسعار تتجه نحو الانخفاض، فإن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفط سيزيد من الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي. التخفيض في الإنفاق الاستهلاكي يتطلب انخفاض مستوى الأسعار لتسفر عن توازن جديد. إذا لم يكن بإمكان لمستوى الأسعار ان ينخفض، فالإنفاق الاستهلاكي سينخفض بنسبة أكثر من الزيادة المسجلة في الاستثمار. وبالتالي، فإن الطلب الكلي سينخفض، مما يخلق مزيداً من التباطؤ في النمو الاقتصادي لجميع دول العالم. السياسة النقدية المالية يمكن استخدامها لتحفيز الطلب بما فيه الكفاية في البلدان المستوردة للنفط غير أن خفض الأسعار غير ضروري لاستعادة التوازن.

#### ❖ أثر التوازن الحقيقي:

وذلك من خلال التحقيق في التغيير في الطلب على النقود والسياسة النقدية. حسب ما تم مناقشته في العديد من الدراسات فإثر التوازن الحقيقي يعد أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية في النفط في الأداء الكلي للاقتصاد. فالارتفاع الحاصل في أسعار النفط يمكن ان يقود الى ارتفاع في الطلب النقدي. فشل السلطات النقدية في العمل على لقاء ذلك الطلب النقدي المتزايد بالعرض المتزايد، سيتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادية.

#### ❖ أثر التقييم القطاعي:

من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساساً لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط.

#### ❖ أثر خبر متوقع:

من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط وتأثيرها.

بعد ان تم تقديم ستة قنوات يتم من خلالها تسرب انعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد، بينت دراسة (عبد الرزاق فارس الفارس، 2009) نقلا عن دراسة (بوالشعور شريفة، 2012) <sup>(1)</sup> أن الاحداث الحاصلة بعد سنة 2000، تعد مغايرة تماما عما حدث سابقا لذا قام بتوضيح ان تلك القنوات قد تقلصت الى ثلاث وهي:

✚ **جانب العرض:** اذ يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة ايرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاساتثمارات العامة والانفاق الجاري، والذي بدوه يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعا سيؤدي الى زيادة العرض في الاقتصاد.

✚ **جانب الطلب:** الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي الى زيادة حجم السيولة (نتيجة انتقال الثروة) لدى الحكومة والقطاع الخاص والافراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما تؤدي الى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للافراد والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والافراد.

✚ **جانب وضع التجارة:** تقترح النظرية الاقتصادية ان صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي والميزان التجاري الغير نفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط. حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي الى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم الى تحسين الميزان التجاري وموازن المدفوعات.

<sup>1</sup> بوالشعور شريفة، " تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري: نموذج متحجيات تصحيح الخطأ"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المال والاعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2012، ص36.

## 6-4 خاتمة الفصل:

لا يخفى على أحد اليوم أهمية النفط ومصادر الطاقة بصفة عامة في الاقتصاد الدولي، حيث تحولت في العقود الأخيرة إلى مصدر للعديد من النزاعات في العالم. وبما أن القطاع النفطي في الجزائر هو العمود الفقري للاقتصاد الكلي، كان من الضروري معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على أداء سياستها المالية وذلك لاستشراف آفاق المستقبل.

اذ تترعب الجزائر على ثروات طاقوية هائلة، والتي يعول عليها في تمويل البرامج التنموية خلال الفترات المستقبلية، مؤكدة الموقع الاستراتيجي الذي يحتله هذا الاخير، غير أن هذه الامكانيات لا بد من أن يتم استغلالها وفق أبعاد استراتيجية سليمة تساهم في التعافي والابتعاد عن الريعية التي أصبحت ميزة ملازمة للاقتصاد الجزائري، حتى تتسنى لها تحقيق المكاسب، التي يمكن أن تدعم موقع الاقتصاد الجزائري وتعزز تنافسيته خلال الفترة القادمة والمؤهلة الى اعادة صياغة معالمها وفق متطلبات نموذج التنمية المستدامة.

وفي هذا الاطار يجب على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري من تصميم رؤية مستقبلية تتضمن اعادة هيكلة اقتصادها وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة الاستيعابية والتخلص من التبعية للقطاع الواحد ودون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، حيث أن أي تغيرات او تقلبات او صدمات تمس اسعار النفط تؤثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية او خارجية، او سواء كانت لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بأسعار النفط. ومن أهمها السياسة المالية المتبعة فقد أثبتت البراهين الاحصائية أن الاقتصاد الجزائري معلول وبشكل مزمن نظرا لآثار اللعنة النفطية، أين تميزت سياستها المالية بدوريتها وارتباطها الشبه كلي للايرادات النفطية. بالاضافة الى باقي الاعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري أما الفساد والبيروقراطية التي تهدد الاقتصاد، والمؤسسات الضعيفة. لذا أصبح على الجزائر أن تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شافي من خلال العمل الى توسيع النشاطات الغير نفطية ودعم فكرة التنويع الاقتصادي.

الفصل الخامس: الإطار العملي للدراسة

مقدمة الفصل

أسلوب الدراسة

العلاقة الرابطة بين متغيرات الدراسة

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

النتائج والنوصيات

"مشكلة النفط تطرح كشرط لازدهارنا وقت السلم، وضمانات لأمننا في زمن الحرب"

مايكل ادغار (1939)

## 1-5 مقدمة الفصل: ص

يعد النفط عنصرا جوهريا في الحياة البشرية، إذ تم الاعتماد عليه منذ بزوغها غير أن ذلك كان عبر مراحل واكتشافات زادت الانسان يقينا بأنه كائن هيدروكربوني خصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية، وزيادة استوعاب المكانة الهامة التي يحتلها هذا الاخير في كافة القطاعات. ما جعل فكرة التخلي عنه او البحث عن بدائل له غير فعالة حاليا بل ومستقبلا أيضا وهذا ما يثبتته الخبراء الى يومنا هذا، برغم فكرة الطاقة الخضراء او المتجددة إذ لم تستطع الى يومنا هذا ان تنافسه، فلا يزال النفط هو المهيمن على السوق الطاقوية.

غير أن التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم وما صاحبها من ظهور اتجاه العولمة إلى حدوث تحولات جوهريّة مست السوق النفطي بالخاص، والتي مسته كانت سببا في تطاير أو تقلب أسعاره وعدم ثباتها. كل هذا كان له انعكاس كبير على السياسات الاقتصادية للدول النامية منها بشكل خاص المعتمدة على الطاقة النفطية في علاقاتها الاقتصادية الدولية ورصيد ميزان مدفوعاتها، أهمها السياسة المالية والتي تعد المصب أو القناة الأولى الناقلة لأثر التغير السعري للنفط في الاقتصاد الكلي، من خلال إيراداتها العامة وبالتالي نفقاتها العامة، لتصل الى كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات الصرف وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية.

وخير مثال هو الدولة الجزائرية التي يمثل النفط ما يزيد عن 70% من اجمالي ايراداته المشكّلة للميزانية وركيزة يقوم على اساسها اصحاب القرارات السياسية في بناء مخططاتهم التنموية، وعليه كان لا بد من محاولة معرفة نوعية ومدى تأثير تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية خلال الفترة الممتدة من 1980 والى غاية 2014.

ولذا تم تخصيص هذا الفصل لاستوضح العلاقات النظرية التي تربط بين متغيرات الدراسة بالاضافة إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم، وأهم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة فيه، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لاستخلاص في الأخير مجموعة من التوصيات.

## 2-5 أسلوب الدراسة:

ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي من خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بهدف الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها.

أما المنهج التحليلي فقد تعددت النماذج المستخدمة فاستنادا إلى دراسة كل من Sajjad (Faraji Dizaji, 2014)<sup>(1)</sup> و (Elsiddig, Noel, Kian, 2016)<sup>(2)</sup> أظهر أن النموذج المناسب للدراسة هو متجه الانحدار الذاتي (VAR)، كما تم ادراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في دراسة Ahmad (and Saleh, 2015)<sup>(3)</sup>، متبنين فكرة قياس الصدمة السعرية للنقط من خلال الاختبارات الخطية وما تعكسه إختبارات استجابة ردة الفعل وتحليل مكونات التباين. ولكن هذه الأفكار القياسية لم يتم الاجماع عليها بل ظهر فريق آخر من الباحثين الاقتصاديين أوضحوا أن النماذج الخطية هي ضيقة للغاية، نظرا لاحتواءها على خاصية التماثل التي تجعل الصدمات التي تحدث في حالة الركود ليست سوى استمرارا كنتك التي تحدث في حالة التوسع، وبالتالي قد لا تعكس النماذج الخطية دائما الاختلالات التي قد تكون موجودة في النماذج الاقتصادية الكلية المختلفة.<sup>(4)</sup> متبنين بذلك النماذج الغير خطية والذي يعد نموذج ماركوف لتحويل المتجهات والانحدار الذاتي (MSVAR) واحدا من أهمها، والذي اعتمده (Chibi, Benbouziane, Chekouri, 2014)<sup>(5)</sup> في دراستهم مثبتين الآثار غير

<sup>1</sup>- Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) », **Economic Modelling**, Volume 40, June 2014, Pages 299–313, 2014.

<sup>2</sup>- Elsiddig Rahma, Noel Perera, Kian Tan, « Impact of Oil Price Shocks on Sudan's Government Budget», **International Journal of Energy Economics and Policy**, , 6(2), 243-248, 2016.

<sup>3</sup>- Ahmad Hassan Ahmad and Saleh Masan, “ Dynamic Relationships Between Oil Revenue, Government Spending and Economic Growth in Oman”, **International Journal of Business and Economic Development**, Vol. 3 Number 2, July 2015.

<sup>4</sup>- Zenasni Soumia, « les Effets de l'Intégration Financière Sur la Croissance des Economies du Maghreb dans un Contexte de Globalisation et de Crises”, **Thèse en Vue de l'Obtention du Doctorat en Sciences Economiques**, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2014, P168.

<sup>5</sup>- Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.

المتماثلة للسياسة المالية عبر الانظمة المحددة من قبل الدولة في حالتها الرواج والركود. كما تم استخدام نموذج نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (MVTAR) في دراسة (Bwo-Nung (Huang , 2008)<sup>(1)</sup> أين حاول توضيح أثر صدمة في السعر النفطي في كل دولة، وقد توصل الى أن الصدمة السعرية للنفط له أثر محدود على الاقتصاد اذا كان التغيير تحت مستوى الحد الأقصى، أما اذا كان التغيير يفوق هذه النقطة فتوضح له ان الصدمة السعرية للنفط توضح بشكل افضل المتغيرات الكلية التي تسببت بها الصدمة السعرية.

أما عن الدراسة فستعتمد الباحثة نموذج (MVTAR) الغير خطي وذلك بغية توضيح الآثار الفعلية للصدمة النفطية في الاقتصاد الجزائري على السياسة المالية وباقي المتغيرات المختارة أين تضمن النموذج ستة متغيرات متمثلة في، لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي  $\log(G)$  ، ولوغاريتم الإيرادات العمومية الحقيقية  $\log(T)$  ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  $GDPg$ ، وأسعار النفط  $OP$ ، ومعدل التضخم  $INF$  مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، وأخيرا سعر الصرف الحقيقي RER.

أما عن سبب اختيار هذه المتغيرات فقد تم اعتماد أربعة منها كونها تعمل مباشرة على تقييم أثر السياسة المالية والمتمثلة في لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي  $\log(G)$ ، ولوغاريتم الإيرادات العمومية الحقيقية  $\log(T)$  ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  $GDPg$ ، وأسعار البترول  $OP_t$  باعتباره عنصر مهم وأساسي في الحياة الاقتصادية الجزائرية وممول أساسي لميزانية الدولة إذ تمثل الإيرادات الجبائية ما نسبته 70% من اجمالي الإيرادات باعتبار الدولة الجزائرية دولة ريعية تعتمد على البترول بشكل كبير جدا، أما فيما يخص المتغيرات المتبقية أولها معدل التضخم  $INF$  مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، وأخيرا سعر الصرف الحقيقي RER، لقياس أثر السياسة النقدية.

كما غطت الدراسة الفترة الممتدة بين (1980-2014) وقد تم اختيار فترة الدراسة حتى يتم الاحاطة بكل التطورات التي مرت بها السياسة المالية منتقلة من الاشتراكية أو النظام المخطط إلى

<sup>1</sup> - Bwo-Nung Huang, "Factors Affecting an Economy's Tolerance and Delay of Response to the Impact of a Positive Oil Price Shock", **The Energy Journal**, Vol. 29, No. 4, PP 1-34, October, 2008.



نظام السوق الحر الذي تنتهجه الدولة اليوم، وقد اعتمدت الباحثة في تحليلها على البيانات السنوية المتحصل عليها من البنك الدولي WB، الديوان الوطني للإحصائيات NOS، صندوق النقد الدولي IMF، ومنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC.

### 3-5 العلاقة الرابطة بين متغيرات الدراسة:

بعد عرض كل من أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر لمحاولة البحث في أثر تقلبات أسعار النفط في السياسة المالية، تبين أن هذا لا يمكن تحقيقه بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى لوجود علاقات متشابكة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية والذي يصعب فصل أو عزل جزء من هذه التأثيرات التي تنتهي كلها بالتأثير فيهما.

بداية يمكن توضيح تأثير أسعار النفط على كل من معدلات أسعار الصرف والسياسة المالية وهذا ما أوضحته دراسة (Akpan)<sup>(1)</sup> حيث توصل إلى أن أسعار البترول تربطها علاقة قوية ايجابية مع كل من أسعار الصرف والانفاق الحكومي، كما اعتبر (Leili)<sup>(2)</sup> أن أسعار البترول تعد المحدد الرئيسي في تحديد سعر الصرف خصوصا بالنسبة للدول المصدرة للبترول، أما عن علاقة أسعار البترول بالتضخم فقد أوضحت الكثير من الدراسات (Al-mulali, etl)<sup>(3)</sup>، (Gunther and Mohammad)<sup>(4)</sup>، (Hilde)<sup>(5)</sup> أن لسعر البترول أثر إيجابي على معدلات التضخم. كما تتسبب زيادة معدلات التضخم في إحداث صدمة في الانفاق الحكومي ناتجا عنها ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق النقدي<sup>(6)</sup> والناتجة

1- Eme O. Akpan1, « Oil Price Shocks and Nigeria's Macro Economy», Paper prepared for presentation at the European Report on Development (ERD) Conference in Accra, Ghana, 21st-23rd May 2009.

2- Leili Nikbakht, «Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC», Business Intelligence Journal, January, Vol3 No1, 2010.

3- Al-mulali, Usama and Che Sab, Che Normee, «The Impact of Oil Shocks on Qatar's GDP», MPRA, No. 27822, posted 02. 2011.

4- Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, «The Effects of Oil Price Shocks on the Iranian Economy», International Elsevier Science, Energy Economics 31 2009.

5- Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country», Op.cit.

6- Ludmilla Buteau, «Evaluation Empirique de l'Impact de l'Inflation Sur le Taux de Change de 1997-2007», Cahier de Recherche de la Banque République d'Haiti, 2008, P8.

عن زيادة الطلب على العملة المحلية محدثة ارتفاع في معدلات أسعار الصرف المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية بسبب ندرتها، وهذا ما توصل إليه (Roel, Massimo)<sup>(1)</sup> مبينا أن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي سيتسبب في زيادة كل من معدلات الصرف والفائدة في المدى الطويل، بالإضافة إلى إحداث أثر سلبي على كل من الميزانية العامة والميزان التجاري.

أما العلاقة بين كل من التضخم وسعر الصرف ومن خلال النظرية النقدية فإن زيادة المعروض النقدي في السوق سيتسبب في ارتفاع معدلات الأسعار والناجئة عن انخفاض قيمة العملة مقارنة بالعملة الأخرى متسببة في ارتفاع معدلات التضخم أو ما يسمى بـ ( Feed Back Effect)<sup>(2)</sup>، وهذا يتفق مع ما توصل إليه (سليمان)<sup>(3)</sup> إذ بين أن لمعدلات التضخم أثر سلبي على معدلات أسعار الصرف. بالإضافة إلى دراسة (Fahad & Svetlana)<sup>(4)</sup> والتي توصلت إلى أن الفائض في المعروض النقدي هو السبب الرئيسي في إحداث التضخم في المدينين الطويل والقصير، والذي ينعكس سلبيًا على معدلات أسعار الصرف. وهذا ما تعاكس مع (Greenwell)<sup>(5)</sup> الذي أثبت أن انخفاض معدلات أسعار الصرف ومعدلات أسعار الفائدة بالإضافة إلى انخفاض العرض النقدي هو السبب الرئيسي في حدوث التضخم، والذي يؤثر سلبيًا على الحالة الاقتصادية للبلاد. وهو ما يتوافق مع دراسة (Elsayed & Syed)<sup>(6)</sup> حيث توصلوا إلى أن لعرض النقد

1- Roel Beetsma and Massimo Giuliodori, «The Effects of Government Purchases Shocks Review and Estimates For The EU», Op.cit.

2- Sébastien Hissler, «Les Taux d'Intérêt Aident-Ils à Prévoir les Taux de Change? », DGTP, Trésor -Éco – n° 15, Juin 2007, PP1-2.

3- شيباني سليمان، «سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

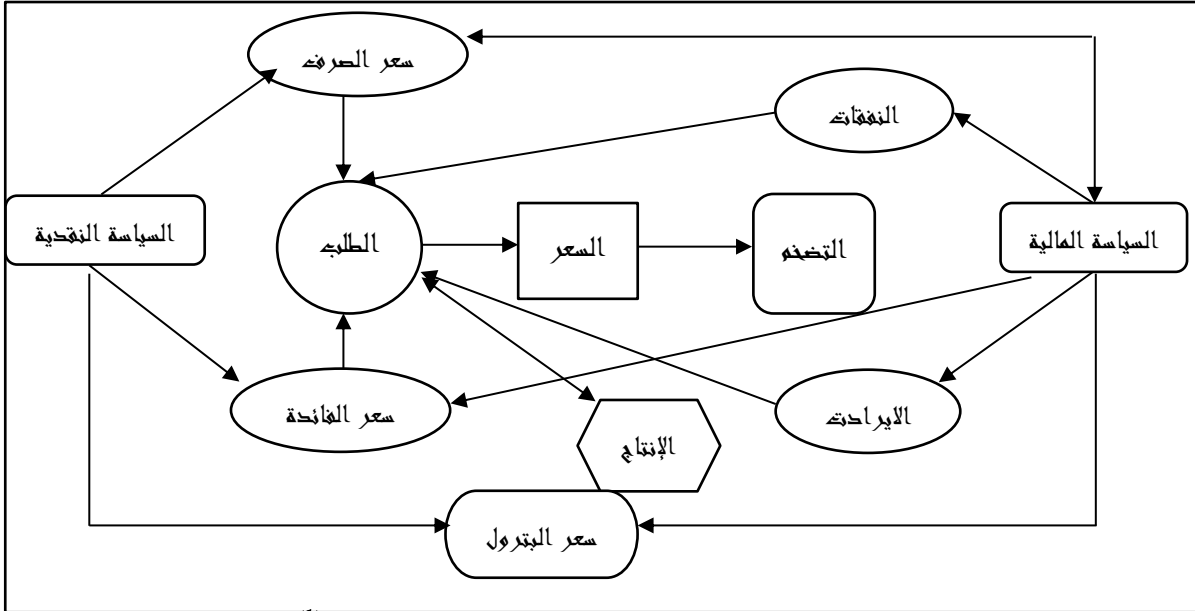
4- Fahad Altorki and Svetlana Vtyuria, «Inflation in Tajikistan: Forecasting Analysis and Monetary Policy Challenges», IFM Working Paper Middle East and Central Asia Department, Vol.10, 2010.

5- Greenwell C. Matchaya, «The Nature of Inflation in Malawi Up to the Early 2000s», Journal of Economics and International Finance, Vol. 3(5), pp. 289-304, May 2011.

6- Syed Abul Basher and Elsayed Mousa Elsamadisy, «Country Heterogeneity and Long-Run Determinants of Inflation in the Gulf Arab States», MPRA Paper, No. 27348, posted 09 December 2010.

ومعدلات الفائدة أثر هام على التضخم في دول الخليج. وفي الاخير سيتم توضيح هذه العلاقات من خلال المخطط التالي:

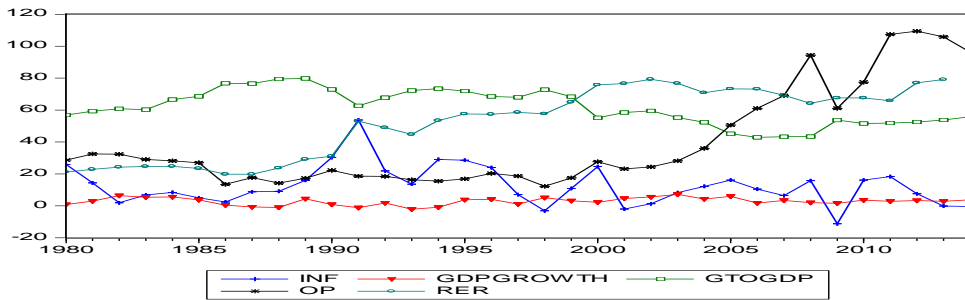
المخطط (1-5) العلاقة بين المتغيرات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Myriam Moisan)<sup>(1)</sup>

ويمكن توضيح العلاقات بين المتغيرات من خلال اسقاطها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1970-2014 وهذا ما يظهر في الرسم البياني التالي:

المخطط (2-5) :العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الجزائرية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الرسم البياني أن سنة 1986 كانت انطلاقة مغايرة تماما عما كانت عليه الأوضاع في السابق إذ عرف سعر الصرف الحقيقي انخفاضا بسبب انهيار نظام BW دافعا

1- Myriam Moisan, «La Présentation de l'Inflation au Canada», Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle de la Maîtrise en Économie, Université du Québec à Montréal, 2010, P28.

الجزائر إلى ربط عملتها بسلة من العملات تقاديا للأخطار السابقة، أما أسعار البترول فقد عرفت خلال فترة 1974-1985 انتقالا نوعيا بسبب تدخل أعضاء OPEC لأول مرة في تحديد أسعار البترول ناقلة اياه من 3(\$/B) إلى 10.73(\$/B) ، كما دام هذا الارتفاع إلى غاية سنة 1986 التي انخفضت إلى 13.53(\$/B) بسبب الأزمة التي عرفت تلك الفترة.

كما تميزت الفترة 1986-1990 بارتفاع متواتر ومتماثل، أين عرفت سنة 1990 ارتفاعا ملحوظا في أسعار البترول حيث وصلت إلى 22.26(\$/B) نتيجة حرب الخليج بين العراق والكويت، متسببة في ارتفاع كل من معدلات التضخم وأسعار الفائدة الإسمية وسعر الصرف الحقيقي، غير أن العالم عرف أزمة مالية مست النمر الآسيوية<sup>(\*)</sup> سنة 1998 ناتجا عنها انخفاض معدلات أسعار البترول بشكل كبير 12.28(\$/B) متسببة في تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول المصدرة للبترول من بينها الجزائر حيث عرفت تراجعا كبيرا في معدلات التضخم ومعدلات أسعار الفائدة وبالمقابل ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية نتيجة انخفاض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، ولكن سرعان ما تحسنت الأوضاع أين عرفت جميع المتغيرات ارتفاعا خلال الفترة 1999-2000، ولكن في سنة 2001 عرف العالم أكبر العمليات الإرهابية حيث دمرت المراكز التجارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية متسببة في انخفاض الطلب البترولي العالمي دافعا إلى انخفاض أسعار البترول مما أثر سلبا على كل من معدلات الفائدة والتضخم وأسعار الصرف، إلا أن سنة 2003 كانت سببا في تحسن الأوضاع إثر الحرب على العراق مما أثر على كمية الإنتاج البترولية دافعا إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وهذا انعكس ايجابا على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية لتعرف ارتفاعا متزايدا طول فترة 2003-2008، ولكن أسعار البترول عرفت انخفاضا وصل إلى 61.06(\$/B) متسببة في انخفاض المؤشرات الاقتصادية العالمية كمخلفات لأزمة الرهن العقاري لسنة 2007 لتتحول سريعا إلى أزمة مالية هزت كل الاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض كل المتغيرات الاقتصادية الجزائرية، غير أن سنتي 2010-2011 كانت بمثابة بؤادر الشفاء من مخلفات الأزمة العالمية إذ عرفت المؤشرات الاقتصادية تحسنا على الصعيد العالمي والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وبالرغم من ذلك لم يستطع العالم أن يعيش في سلام بسبب استمرار الأزمات والهزات إلى غاية يومنا هذا، وآخرها الأزمة النفطية التي خلقت نوعا

\* وتضم كل من كوريا الجنوبية، وتايلند، والفلبين، وماليزيا واندونيسيا.

من الهلع خصوصا بالنسبة للدول المنتجة للنفط والجزائر واحدة منها، فترجع اسعار النفط الى اقل من 50(\$/B) جعل ناقوس الخطر يضرب اذ تم توقيف العديد من البرامج التنموية التي كانت مبرمجة سنة 2015.

#### 4-5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات؛

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قامت الباحثة باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

#### 1-4-5 اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)<sup>(1)</sup>، (Plosser & Nelson)<sup>(2)</sup> (Yule)<sup>(3)</sup>، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها أين تكون قيم  $R^2$  مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لا بد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني

1- Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of American Statistical Association, Vol. 83, 1988.

2- Nelson C., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.

3- Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 89, 1926.

أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

واستناداً لدراسة (Mamta, 2004)<sup>(1)</sup> الذي يرى أن اختبار (ADF) غير قادر على التمييز الجيد لسكون السلاسل الزمنية، لذا سيتم إجراء اختبار (PP) phillips-perron والذي يتميز بقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت.

بالإضافة إلى اختبار (KPSS) Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin الذي تم اقتراحه في 1992، ويتم استخدام اختبار، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار الزمنية لاغانج والتي تتعاكس فرضيته مع الاختبارين السابقين.

الجدول (1-5): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

Intercept		None				Lag	المتغيرات
KPSS		PP		ADF			
المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول		
0.816173	0.250449	0.9978	***0.0000	0.9842	***0.0000	8	Log(G)
0.680624	0.132884	1.0000	***0.0060	1.0000	***0.0044	8	Log(T)
0.463114	0.028318	0.0741	***0.0000	0.1730	*** 0.0000	8	GDPg
0.465250	0.079845	0.1712	***0.0000	0.1838	***0.0000	8	CPI
0.604343	0.100727	0.9527	***0.0000	0.9480	***0.0000	8	RER
0.485033	0.282214	0.9284	***0.0000	0.8679	***0.0000	8	OP

\*\*\*, \*\*, \* تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%, 5% و10% على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (1-5) تبين أن كل المتغيرات الاقتصادية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية

1- Mamta Chowdhury, 2004, «Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries:an Applicatin of Cointegratin Granger Causality», School of Economics and Finance, Working paper series, N°2004/01.

الصفيرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، أما فيما يخص اختبار (KPSS) فقد كانت المتغيرات غير مستقرة عند المستوى حيث كانت القيم للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة (0.463000) عند 5%، ولكن بعد أخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات تتسم بالسكون أين أصبحت القيم المقدرة تقل عن تلك الحرجة،

وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (5-2): نتائج اختبار سكون البواقي

المستوى			المتغيرات
PP	ADF	التباطؤ	
***0.0021	***0.0017	8	Z=resid

\*\*\*، \*\*، \* تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2-3) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفيرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفيرية I(0) عند مستوى معنوية 1%.

ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفيرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفيرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة وعليه سيتم استخدام اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR).<sup>(1)</sup>

1- خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص 199.

## 2-4-5 اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test):

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة، وبعد معرفة هذه الرتبة تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات.

من أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Johansen and Juselius الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood (FIML) التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + u_t$$

تشير ( $\Pi$ ) إلى مصفوفة المعاملات التي تمثل أثر المتغيرات في الأجل الطويل، ويشار لرتبة هذه المصفوفة بالرمز  $r$ . حيث تحدد  $r$  عدد متجهات التكامل المشترك وفي حالة  $0 < r < 1$  فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتين هما  $(\alpha, \beta)$ ، أين  $\Pi = \alpha\beta'$  و  $\beta$  تمثل مصفوفة متجهات التكامل المشترك وهي تقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل، التي يفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى ولهذا يتم استخدام قيم الفروق الأولى لهذه المتغيرات في نموذج VAR بينما  $\beta$  تمثل مبدلة المصفوفة  $\beta$  في حين  $\alpha$  تمثل مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. ويتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بواسطة مقارنة قيم إحصائيات الاختبار المحسوبة بقيم إحصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة في Johansen and Juselius عند مستوى معنوية معين فإذا كانت قيمة إحصائيات الاختبار المحسوبة أكبر من قيمة إحصائيات الاختبار الجدولية، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة بمعنى أن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مع معرفة عدد متجهات هذا التكامل. ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:



الجدول (3-5) ، نتائج اختبار التكامل المشترك (T, RGDP, CPI, OP, RER,G)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05
None *	0.888014	173.6380	40.07757	67.87085	0.0000
At most 1 *	0.792690	105.7671	33.87687	48.77973	0.0004
At most 2	0.534592	56.98740	27.58434	23.71006	0.1452
At most 3	0.442375	33.27734	21.13162	18.10613	0.1259
At most 4*	0.386881	15.17121	14.26460	15.16509	0.0359
At most 5	0.000198	0.006127	3.841466	0.006127	0.9369

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

من الجدول أعلاه يتضح أن  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية  $H_0$  ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  والدالة على وجود تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو  $r=2$  عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين بعض المتغيرات، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

كما تم إجراء اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات للمدى القصير والتي نتضح نتائجه في

الجدول التالي:

الجدول (4-5) ، نتائج اختبار العلاقة السببية للمدى الطويل بين المتغيرات (VAR)

Dependent Variables: OP			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
GDPg	5.808168	2	0.0548
LOGG	9.447797	2	0.0089
LOGT	17.36962	2	0.0002
Dependent Variables: LOGG			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
OP	12.60673	2	0.0018
CPI	7.244171	2	0.0267
Dependent Variables: RER			
	Chi-sq	d.f.	Prob.
OP	7.259918	2	0.0265
LOGT	5.274705	2	0.0716

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EViews.

بالاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وانطلاقاً من قيمة الاحتمالية التي كانت أصغر من مستوى معنوية 10%، يتم رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم وجود علاقة سببية وقبول الفرضية البديلة والدالة على وجود علاقة سببية من سعر النفط الى كل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والانفاق الحكومي والايادات الحكومية. بالإضافة الى وجود علاقة سببية من الانفاق الحكومي الى كل من اسعار النفط ومؤشر اسعار المستهلك، واخيراً وجود علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي الى كل من اسعار النفط والانفاق الحكومي.

#### 3-4-5 تحديد فترات الإبطاء المثلى: VAR Lag Order Selection Criteria

من خلال هذا الاختبار تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في نموذج (VAR) والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC، SC لمتغيرات الدراسة (T, RGDP, INF, OP, RER,G)، وقد كانت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (5-6) نتائج اختبار تحديد فترات التباطؤ في النموذج (VAR)

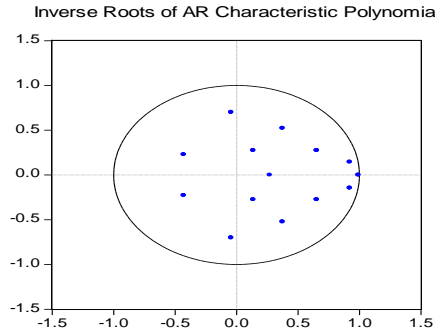
Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	519599.0	30.18795	30.46278	30.27905
1	248.6320*	246.7869	22.49267	24.41645*	23.13035*
2	49.80924	219.6890*	22.12113*	25.69387	23.30539

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

لقد تم اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، وقد أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلى هي 2.

كما يتضح من الشكل (1-2) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار (VAR) (satisfies the stability condition)، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

المطل (3-5): جذور معكوسة لـ AR متعدد الحدود

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

4-4-5 نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات: (MVTAR)

لقد تعدد استخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) في الدراسات التي حاولت دراسة سلوكيات ادوات السياسة المالية في حالات ارتفاع او انخفاض السعر النفطي، او في محاولة توضيح الاثار الناتجة عن تقلبات اسعار النفط على المتغيرات الكلية للاقتصاديات عينة الدراسة، غير انه قد أثبت محدودية هذا النموذج، كون ان النماذج الخطية تتميز بكونها مقيدة. بالاضافة الى احتواءها على خاصية التماثل، بمعنى أن الصدمات التي تحدث في حالة الركود ليست سوى استمرار وبالمثل الصدمات التي تحدث في حالات التوسع. وهكذا، مما لا يسمح له التعبير بدرجة كافية للاختلالات التي قد تكون موجودة في نماذج الاقتصاد الكلي المختلفة.

ليتم بذلك التأييد والتوجه الى فكرة استخدام النماذج الغير خطية باعتبارها تعطي توضيح تفصيلي، والتي قد تم طرحها من قبل وتم شرحها بالتفصيل من قبل (Tong, 1978) و (1980) (Tong & Lim, 1983) و(1)، فبعد أن كانت تحلل النتائج في نظام (regime) واحد أصبح بإمكان تقسيم المتغيرات الى أكثر من نظام، وتوضيح طريقة استجابة المتغيرات في كل نظام على حدا. وفي كل نظام يعبر عنه من خلال متجه انحدار ذاتي. ومع ذلك، يخضع التحول من النظام

1- Ruey S. Tsay, « Testing and Modeling Multivariate Threshold Models», Journal of the American Statistical Association, Vol. 93, No. 443. (Sep., 1998), pp. 1188-1202.

عن طريق متغير التحول بحيث أن أي عبور فوق أو تحت العتبة من شأنه أن يؤدي بالنظام إلى التغير.

ومن بين هذه النماذج نجد نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (Multivariate Threshold Autoregressive Model) والذي تم وضعه من قبل (Ruey S. Tsay, 1998) مستخدماً بواقى متنبأ بها لبناء لإنشاء اختبار احصائي للكشف عن العتبة (الحد الأقصى) في سلسلة غير خطية واقتراح مجموعة من الاجراءات لبناء نموذج الحد التراجعي التلقائي<sup>(1)</sup>. أما الهدف من وراء استخدام هذه النماذج هو تقسيم المعطيات الى انظمة مختلفة من خلال تحديد العتبة والتي تعبر عن فترات التأخر لمتغير العتبة. في البداية متغير العتبة يستخدم التأخر، والتي تمثل قيم المتغير التابع.

وهذا النموذج قد قدم من طرف Tsay كما يلي:<sup>(2)</sup>

$$Y_t = \begin{cases} f_1(Y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, \xi_{1t} \downarrow \theta_1) & \text{if } Z_{t-d} \leq r \\ f_2(Y_{t-1}, y_{t-2}, \dots, \xi_{2t} \downarrow \theta_2) & \text{if } Z_{t-d} > r \end{cases} \quad (1)$$

حيث يمثل  $Y_t$  أدوات السياسة المالية (الايادات والنفقات الحكومية)، في حين اسعار النفط عبارة عن معدلات موضحة بشكل جيد،  $f_i(\cdot) \neq f_j(\cdot) \text{ si } (i \neq j)$ ، هي المعايير ذات أبعاد محدودة،

$d$  هو عدد صحيح موجب يمثل تأخير متغير التحول  $Z_{t-d}$  التي ينبغي أن تكون ثابتة. فمن خلال العمل الذي قدمه (Tsay, 1998) استخدم نموذج خطي والذي يعتمد على مجموعة من المتغيرات الخارجية  $y_t$ ، و  $v$  بعد متجه للمتغيرات الخارجية  $(X_t \equiv (X_{1t}, \dots, X_{vt}))'$ ، مع  $r \in \Gamma = [r; \bar{r}]$  حيث يمثل  $\Gamma$  هو الفاصل الزمني (عادة التوازن) من القيم عتبة المحتملة. في هذه

1- Ruey S. Tsay, « Testing and Modeling Threshold Autoregressive Processes », **Journal of the American Statistical Association**, Vol. 84, No. 405. (Mar., 1989), pp. 231-240.

2- Mohamed Benbouziane, Abdelhak Benamar, and Mustapha Djennas, « The Liquidity Effect in Algeria and Morocco: A Multivariate Threshold Autoregressive Investigation », **The Economic Research Forum (ERF)**, June 2010, P4.

الظروف بين Tsay أن  $y_t$  يتبع نموذج (MVTAR) مع متغير التحول بفترة ابطاء  $d$ ، إذا استوفى الشكل التالي:

$$Y_t \equiv C_j + \sum_{i=1}^p \theta_i^{(j)} Y_{t-i} + \sum_i \beta_i^j X_{t-1} + \xi_t^j \text{ if } r_{j-1} \leq Z_{t-d} \leq r_j \quad (2)$$

مع العلم أن  $z = 1, \dots, S, C_j$  متجهات الثوابت،  $p$  و  $q$  أرقام الأعداد الصحيحة غير السالبة. والابتكارات المرضية  $\sum_j^{1/2} \xi_t^j = \sum_j^{1/2} a_t$  المصفوفات الايجابية المتماثلة وتعرف  $a_t$  كسلسلة من المتجهات العشوائية بمتوسط يساوي 0 ومصفوفة تباين التباين الاولي. متغير التحويل مستقر مع توزيع مستمر. هذا النموذج مكون من  $S$  من الانظمة يعتبر خطي عند مجال العتبة،  $Z_{t-d}$  وغير خطي في حالة ما اذا كان  $S > 1$ .

ولتقدير المعادلة (2) قام Tsay بافتراض الفرضية العدمية والدالة على أن  $y_t$ ، خطية بمقابل الفرضية البديلة والدالة على ان النموذج غير خطي، اي يتبع نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات.

ولتقدير المعادلة (2)، تبني تعميم نتائج (Chan, 1993) و (Hansen, 1996) لحالة المتغير الواحد. ولتبسيط هذا النموذج نكتب:

$$Y_t = \begin{cases} X_t' \theta_1 + \sum_1^{1/2} a_t \text{ if } z_{t-d} \leq r_1 \\ X_t' \theta_2 + \sum_2^{1/2} a_t \text{ if } z_{t-d} > r_1 \end{cases} \quad (3)$$

حيث  $a_t = (a_{t1}, \dots, a_{kt})'$ ،  $Z_{t-d}$  مستقر ومستمر مع معادلة الكثافة  $f(r)$  معرفة كدالة فرعية من المسار الحقيقي.  $R_0 \subset R$ ، حيث  $d \in (1, 2, \dots, d_0)$  هو عدد صحيح موجب. بالترتيب لتقدير معالم النموذج (3)  $(\phi_1, \phi_2, \Sigma_1, \Sigma_2, r_1, d)$  استخدم Tsay خطوتين لتقدير المربعات الصغرى. وعليه تم تقسيم النموذج (3) الى نموذجين خطيين مع تقدير المربعات الصغرى لـ  $(\phi_i, \Sigma_i)$  مع العلم أن  $i = 1, 2$ :

$$\hat{\Phi}_i(r_1, d) = \left( \sum_t^{(i)} X_t X_t' \right)^{-1} \left( \sum_t^{(i)} X_t Y_t' \right)$$

And

$$\hat{\Sigma}_i(r_1, d) = \frac{\sum_t^{(i)} (Y_t - X_t' \hat{\Phi}_i) (Y_t - X_t' \hat{\Phi}_i)'}{n_i - k} \quad (4)$$

حيث أن  $\sum_i^i$  هي مجموع الملاحظات في النظام  $i$  و  $k$  هو بعد  $X_t$  ( $k < n_i$ ) مع العلم أن  $i = 1, 2$ ، مجموع الاخطاء المربعة هو:

$$S(r_1, d) = S_1(r_1, d) + S_2(r_1, d)$$

مع العلم أن  $S_i(r_1, d)$  يمثل أثر  $\sum_i^i(r_1, d)$ . ثانيا تقديرات المربعات الصغرى المشروطة  $r_1 \perp d$  ويتم الحصول عليها عن طريق:  $(\hat{r}_1, \hat{d}) = \arg \min S(r_1, d)$  مع العلم أن  $r_1 \in R_0$  و  $1 \leq d \leq d_0$ . نتائج تقدير المربعات الصغرى  $\perp$  (4) هي:

$$\hat{\Sigma}_1 = \hat{\Sigma}_i(\hat{r}_1, \hat{d}) \text{ و } \hat{\phi}_1 = \hat{\phi}_i(\hat{r}_1, \hat{d})$$

لتحديد خصائص مقارنة هذه المقدرات تبنى، (Tsay , 1998) نفس النهج الذي اعتمده كل من (Chan, 1993) و (Hansen, 1996).

بعد أن تم تحديد العتبة، من الضروري ان يتم التأكد من خطية النموذج. وذلك بهد معرفة ان كان نموذج (MVTAR) الغير خطي فعال مقارنة مع نموذج (VAR) الخطي. ويتم ذلك من خلال تحديد الفرضية الصفرية  $H_0 : \phi_1 = \phi_2$  والدالة على ان المعاملات متساوية في كلا النظامين، والفرضية البديلة  $H_1 : \phi_1 \neq \phi_2$ .

ولاختبار ذلك تم اقتراح اختبار Wald والمقترح من طرف (Hansen 1996).

في الواقع، لم يتم تعريف العتبة تحت فرضية العدم. في هذه الظروف، الاختبار الإحصائي أقوى هو إحصاء F والتي هي على النحو التالي:

$$F = \sup_{r_1 \in \Gamma} F(r_1) \text{ و } F = \frac{S_0 + S_1}{\varphi^2}$$

يرجع ذلك إلى حقيقة أن  $r_1$  ولم يتم تحديدها، هذه الإحصائية لا يتبع توزيع مربع كاي. وعليه للتغلب على هذه المشكلة، هانسن (1996) يقترح تقدير تقريبي للإجراءات التمهيد.

حيث يعبر  $s_0$  عن مجموع مربعات البواقي في الفرضية الصفرية، بينما  $s_0$  يمثل مجموع مربعات البواقي في الفرضية البديلة. هذه الاحصائية في الاختبار تعد أمرا كلاسيكيا في الدراسات الاقتصادية، غير أنها لا تتبع توزيع موحد والقيمة الحرجة المطابقة لمربع كاي غير مناسبة. في الواقع، قيمة العتبة  $r_1$  لم يتم تعريفها في الفرضية العدمية، هذه الاشكالية تسمى في الأدبيات مشكلة دافي (Davies Problem). ويمكن اصلاح هذه المشكلة ببساطة من خلال محاكاة توزيع مقارب قبل إجراء الاختبار احتمال التمهيد bootstrap لتحديد قيمة  $p$  من الإحصاءات. ويمكن إيجاد

$$P-Value = 1 - \left[ 1 - EXP\left(-\frac{1}{2} F_1\right) \right]$$

قيمة  $p$  الاحتمالية باستخدام الدالة المدرجة كالآتي:

#### اختبار استجابة ردة الفعل المعمم: (1)

دوال استجابة ردة الفعل المعمم المقتر من طرف (Koop, Pesaran and Potter, 1996) هو اداة تستخدم لقياس الاستجابة للصدمات في نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (MVTAR). الاستجابة تقوم على اساس حجم واطارة الصدمة، عندما تضرب الصدمة النظام والفرضيات المتعلقة بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد في المستقبل. بمعنى آخر، دالة استجابة ردة الفعل يقيس البيانات المؤقتة لتأثير الصدمة في نقطة معطيات في فترات مستقبلية في نموذج ديناميكي. احسن طريقة لشرح استجابة ردة الفعل تكون من خلال اعتبارها نتيجة لتجربة مفاهيمية، اين تكون البيانات المؤقتة للتأثير. وتكتب معادلة استجابة ردة الفعل المعممة كما يلي:

$$GI_Y(k, \varepsilon_t, \Omega_{t-1}) = E[Y_{t+k} / \varepsilon_t, \Omega_{t-1}] - E[Y_{t+k} / \Omega_{t-1}]$$

وعلى عكس استجابة ردة الفعل الكلاسيكية، هذا النهج من الصدمات لا يتأثر بترتيب المتغيرات.

1- Zenasni Soumia, « Les effets de l'integration financiere sur la croissance des economies du Maghreb dans un contexte de globalization et de crises », these en vue de l'obtention du doctorat en sciences economiques, universite de tlemcen, 2012, PP178-179.

5-4-5 اختبارات الخطية:

قبل الانتقال الى اختبار نموذج الحد التراجعي التلقائي متعدد المتغيرات (MVTAR) يجب اختبار اذا كانت المتغيرات خطية او غير خطية من خلال الاختبارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (5-6): نتائج اختبار الخطية

TEST	RESULTS(t)
LM test for no threshold	0.176836 (0.5236)
Chi squared value	0.052736 (0.9968)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

انطلاقاً من النتائج المدرجة في الجدول (5-6)، وبالنظر الى قيمة المعنوية (p value) ولكونها اكبر من مستوى المعنوية 5، فعليه نقوم بقبول الفرضية الصفرية والداعية لخطية النموذج وعليه سيتم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وعدم استخدام اختبار (MVTAR).

6-4-5 نتائج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

تعمل النماذج النظرية على الربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية، إلا أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر بالحالة الاقتصادية الكلية نتيجة الترابط بين المتغيرات مما يعني أن جميع المتغيرات ممكن أن تصبح متغيرات داخلية (Endogenous).

إن متجه الانحدار الذاتي يقوم بتفسير المتغير التابع بالقيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الاخرى المستخدمة في النموذج حيث يعتبر جميع المتغيرات المستخدمة متغيرات داخلية. والذي يمكن التعبير عنه من خلال الصيغة القياسية المثلى من خلال نموذج (VAR) والذي يأخذ الشكل الأولي غير المقيد ذو أبعاد PXP على النحو التالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m A_i X_{t-i} + U_t$$



حيث أن  $X_t$  مصفوفة المتغيرات كما هي معرفة بأبعادها PXP كما هي موضحة في المعادلة التالية:  $X_t = [\log(g)_t \cdot \log(T)_t \cdot GDPg_t \cdot CPI_t \cdot RER_t \cdot OP_t]$  هو متجه المتغيرات الداخلية وتمثل الجزء المتوقع.

بينما  $U_t$  خطأ أبيض موزع توزيع طبيعي وسطه صفر وتباينه معلوم  $(0, \Omega)$  ويمكن كتابتها في شكل المعادلة التالية:  $U_t = [u_t^{\log(g)} \cdot u_t^{\log(t)} \cdot u_t^{GDPg} \cdot u_t^{cpi} \cdot u_t^{RER} \cdot u_t^{OP}]$  أي متجه البواقي القانونية غير المرتبطة ذاتيا ممثلة الجزء الغير متوقع.

إن نموذج (VAR) يقوم بفحص كل معادلة على حدى باستخدام (OLS)، وبسبب ادخال المتغيرات باستخدام القيم السابقة لها وتباطؤ زمني فإنها لن تكون معنوية احصائيا كما يصعب تفسيرها وعليه يتم الاعتماد على اختبار F للمعادلة ككل لتحديد قبول النتائج، كما يصعب تفسير وتحليل معاملات المتغيرات المستخدمة مما يوجب استخدام اختبار السببية Granger Causality، واختبار دالة الاستجابة الفورية Impulse-response functions واختبار تحليل مكونات التباين Variance Decomposition، لتوضيح العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

ولكن قبل ذلك يجب التأكد من تحقق استقرار النتائج، باعتبار أن عدم الاستقرار سيجعل من استخدام دالة الاستجابة الفورية وتحليل مكونات التباين غير صحيح وللتأكد من ذلك يجب تطبيق اختبار الجذور متعددة الحدود (Roots of Characteristic Polynomial) وطبقا لهذا الاختبار فإن النتائج تكون مستقرة اذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد وبمعنى اخر لا يوجد أي جذر يقع على حد دائرة الوحدة. (1)

قامت الباحثة بإجراء اختبار متجه الانحدار الذاتي على أساس تباطؤ يساوي 2 وهي التي تحقق عندها أكبر قيمة لـ Likelihood وأقل قيمة للمؤشرين AIC، SC.

#### 1-6-4-5 اختبار استجابة ردة الفعل: (Impulse-Response Functions)

1- Katarina Juselius, «The Co integrated VAR Model: Methodology and Applications», OXFORD University Press, P51, 2006.

كما هو معلوم فإن نموذج الانحدار الذاتي ينمذج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، لذا فتحليل الصدمات أو دوال الاستجابة يسمح بدراسة أثر صدمة معينة على متغيرات النظام.

وعليه يتم اعتماد دالة الاستجابة الفورية (Impulse-response functions) عادة مع متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة (Shocks) التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج، أين تكمن الصعوبة في تفسير المعامل الواحد بشكل فوري، وعليه فإن (IRF) تبين ردود أفعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ The Error Term بمقدار وحدة معيارية واحدة One Standard Deviation مما يتسبب في تغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل، والذي سينعكس على المتغيرات الأخرى المتضمنة في النموذج أيضا في الوقت الحالي والمستقبلي وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج مع مرور الزمن.

وقد تم اجراء اختبار استجابة ردة الفعل للسعر النفطي على باقي المتغيرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة والمتمثلة في لوغاريتم الإنفاق الحكومي الحقيقي  $G_t$ ، ولوغاريتم الإيرادات العمومية الحقيقية  $T_t$  ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  $Y_t$ ، ومعدل التضخم  $INF_t$  مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك (CPI) والذي سيسمح لنا بمراقبة تطور مستوى الأسعار، وأخيرا سعر الصرف الحقيقي  $RER_t$ ، لانحراف معياري واحد في أسعار النفط  $OP_t$  وذلك لمدة 10 فترات زمنية<sup>(1)</sup> وقد تم الحصول على النتائج التالية:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل (5-2)، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الإيرادات الحكومية على طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى 0.040122% في السنة الثانية التي تلي الصدمة أما اقلها فهو في السنة العاشرة والتي تصل قيمتها إلى 0.016087%.

1- الأرقام المتحصل عليها من الجدول في الملحق (7) بالاعتماد على مخرجات EViews.

سيكون للصدمة السعرية للنفط تأثير ايجابي على الانفاق الحكومي خلال المدى القصير من فترة الاستجابة حيث سيصل تأثيره إلى 0.362391% كحد أقصى في السنة الثالثة من حدوث الصدمة، لتتحول الى أثر سلبي خلال الفترة الرابعة والمقدرة بـ-0.385125%، ثم الفترة السادسة بـ-2.238522%، ثم الفترة الثامنة بـ-10.57903%، والفترة العاشرة بـ-48.50495% ويلاحظ أن الأثر السلبي الذي يطول الانفاق الحكومي يحدث أثر سلبي للفترة التي تليها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

أما فيما يخص تأثير الصدمة على نمو الناتج المحلي الاجمالي فسيكون لها أثر ايجابي خلال المدى القصير أي من بداية الفترة الأولى والمقدرة بـ 0.306409% الى غاية الفترة الرابعة بـ 0.454900%، ليتغير بعد تلك متحولا الى أثر سلبي خلال الفترة الخامسة بـ -1.504935% ثم الفترة السابعة بـ-6.543482% ثم الفترة التاسعة بـ-29.46328%، غير أن الفترة العاشرة فهي تمثل أقصى أثر ايجابي مقدر بـ 62.14980% في السنة العاشرة من حدوث الصدمة.

من جهة أخرى فإن حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي بـ 1% سينتج عنها آثار سلبية على معدلات التضخم بالتناوب مع الآثار التضخمية، بمعنى أن الآثار السلبية ستبدأ انطلاقا من القتره الأولى التي ستلي الاستجابة مقدرة بـ-0.218795% ثم في الفترة الثالثة ثم الفترة الخامسة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر أثر سلبي سيتعرض له مؤشر أسعار المستهلك مقدرا بـ-75.84710%، أما عن الآثار التضخمية فتبدأ انطلاقا من الفترة الثانية مقدرة بـ0.926563% ثم الفترة الرابعة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر الآثار التضخمية مقدرة بـ 163.2898%.

أما تأثير الصدمة السعرية للنفط على سعر الصرف الحقيقي فقد جاءت ايجابية ومعنوية خلال المدى القصير لفترة الاستجابة تصل كحد أقصى إلى 1.444061% في السنة الأولى من حدوث الصدمة، لتتحول بعد ذلك بالتناوب الى آثار سلبية وايجابية خلال المديين المتوسط والطويل، لين تم تحقيق أقصى أثر ايجابي خلال الفترة التاسعة من حدوث الصدمة مقدرة بـ 126.9442% بينما الفترة العاشرة فقد تم تحقيق أثر سلبي يقدر بـ-275.9376%.

المحلل(4-5): استجابة المتغيرات لصدمة في السعر النفطي

Response to Cholesky One S.D Innovations  $\pm 2S.E$



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

2-6-4-5 تحليل مكونات التباين: (Variance Decomposition)

للتعرف على مقدار التباين لكل متغير والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج (VAR)، يتم عادة تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، كما تبرز أهمية تحليل مكونات التباين في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع متغيرات النموذج، ولتفادي مشكلة وجود التأثير المتزامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج، يتم اللجوء إلى توزيع (Cholaski) والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب

المتغيرات في النموذج المراد اختباره، وعليه سيتم التأكد من النتائج من خلال تغيير ترتيب المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

الجدول (5-7): تحليل مكونات التباين

Percentage of the forecast error of:	Explained by shocks in:						
	Years	OP	GDPg	Log(G)	Log(T)	CPI	RER
OP	2	56.58037	0.197108	20.31275	12.16269	0.042755	10.70433
	6	3.647781	10.29026	82.12887	1.124993	1.030106	1.777983
	10	2.591309	10.83700	82.83066	0.892596	0.946353	1.902085
GDPg	2	3.112639	83.45257	0.315171	3.825629	7.358461	1.935527
	6	2.367342	11.08802	82.40577	0.948349	1.462708	1.727814
	10	2.536105	10.84585	82.87200	0.882728	0.951888	1.911436
Log(G)	2	0.854203	7.672587	79.03583	5.583382	4.369107	2.484894
	6	2.447441	10.65210	82.92963	0.979809	1.041437	1.949578
	10	2.540949	10.83489	82.86507	0.890871	0.953247	1.914971
Log(T)	2	21.20581	5.210530	7.528524	64.20233	0.001453	1.851346
	6	13.97508	18.44519	7.602191	45.94349	9.963225	4.070827
	10	10.83412	20.37507	9.631537	41.98234	13.75078	3.426150
CPI	2	1.409672	18.78155	11.52934	10.43656	56.35025	1.492630
	6	2.334710	10.59321	81.18860	1.228587	2.769822	1.885072
	10	2.557383	10.83484	82.85121	0.895799	0.950288	1.910475
RER	2	8.535093	2.998785	13.92947	53.63206	3.989358	16.91524
	6	2.860676	9.983611	82.10752	1.979779	1.087761	1.980654
	10	2.569318	10.81069	82.84471	0.907212	0.957548	1.910521

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews.

قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل مكونات التباين على متغيرات الدراسة المتمثلة في النفقات الحكومية (G) والإيرادات الحكومية (T) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPg) ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) وسعر الصرف الحقيقي (RER) وأسعار البترول (OP).

ومن خلال النتائج المدرجة في الجدول يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية للمتغيرات في المدى القصير أي في الفترة الثانية التي تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جداً، بقرار سعر الصرف التي ارتبطت تقلباته الظرفية بكل من المتغير نفسه والنفقات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والسعر النفطي.

أما عن المديين المتوسط والطويل، نجد أن حوالي 83% من التقلبات في السعر النفطي ناتجة عن حدوث صدمة في الإنفاق الحكومي، وحوالي 11% من التقلبات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، بينما 3% فقط من التقلبات فقط كان سببها صدمة في المتغير نفسه إذ تراجعت هذه الأخيرة بنسبة عالية.

وبالنسبة للتقلبات الحاصلة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنها كانت ناتجا لصدمة في النفقات الحكومية وأسعر البترول والتي تساهم في تفسير حوالي 38% و3% على التوالي من التغيرات الحاصلة، أما عن بقية التقلبات فتتعلق بالمتغير نفسه وتقدر بحوالي 11%.

كما أن نسبة التقلبات الحاصلة في الإنفاق الحكومي، فستساهم صدمات المتغير نفسه في تفسير حوالي 83%، بينما يتوزع ما تبقى على صدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط بنسب تتراوح بين 11% و3% على التوالي.

أما عن التقلبات الحاصلة في الإيرادات العمومية والمقدرة بـ46% ناتجة عن صدمة في المتغير نفسه، وبالمقابل فإن صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ستفسر حوالي 20% من التقلبات الحاصلة في الإيرادات الحكومية، لتليها تفسير حوالي 14% و14% و10% على التوالي للدمة الحاصلة في كل من سعر النفط، ومؤشر أسعار المستهلك، والنفقات الحكومية.

من جهة أخرى، فإن التقلبات الحاصلة في مؤشر أسعار المستهلك والمقدرة بحوالي 83%، 12%، 3%، فهي ستنجح عن حدوث صدمات في كل من النفقات الحكومية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسعر النفط على التوالي.

وأخيرا فإن حوالي 83% من تقلبات أسعار الصرف الحقيقية ناتجة عن صدمة في النفقات الحكومية، وبالمقابل فإن حدوث صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فستفسر حوالي 11% من التقلبات الحاصلة في أسعار الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط سينتج عنها تقلبات تقدر بـ3% في أسعار الصرف الحقيقية.

واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها والموضحة في الجدول (5-5) يتبين أن كل من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتأثر بالصدمات الحاصلة في السعر النفطي.

ونظرا لتأثر نموذج (Cholaski) بترتيب المتغيرات ولتجنب حساسية النتائج للترتيب وللتأكد من أن النتائج التي تم الحصول عليها غير متحيزة، فقد تم إعادة الاختبار بعد تغيير الترتيب السابق، وقد تبين أن كل من الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي تتأثر بالصدمات الحاصلة في السعر الفطري، بمعنى أنها تتأثر بالتقلبات السعرية للنفط والناجئة عن تغير أحد محددات السعر النفطي.

#### 5-5 النتائج والتوصيات:

##### 1-5-5 نتائج واستنتاجات اختبار الفرضيات:

لقد جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل، خلال الفترة الممتدة بين (1980-2014)، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذا الهدف توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

#### • الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على الإنفاق الحكومي في

##### الجزائر، عند مستوى معنوية 5٪.

حسب اختبار السببية لجرانجر فقد اتضح وجود علاقة قصيرة الاجل من أسعار النفط الى الإنفاق الحكومي، وبالمثل فقد أكد اختبار السببية للمدى الطويل هو أيضا استمرار هذه العلاقة من سعر النفط الى الإنفاق الحكومي.

أما من خلال اختبار استجابة ردة الفعل فقد اتضح أنه سيكون للصدمة السعرية الايجابية للنفط تأثير ايجابي على الإنفاق الحكومي خلال المدى القصير من فترة الاستجابة حيث سيصل تأثيره إلى 0.362391% كحد أقصى في السنة الثالثة من حدوث الصدمة، لتتحول الى أثر سلبي خلال الفترة الرابعة والمقدرة بـ0.385125-%، ثم الفترة السادسة بـ2.238522-%، ثم الفترة الثامنة بـ10.57903-%، والفترة العاشرة بـ48.50495-% ويلاحظ أن الأثر السلبي الذي يطول الإنفاق الحكومي يحدث أثر سلبي للفترة التي تليها على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى كون أن الاقتصاد الجزائري معروف عنه بريعيته وتبعيته للقطاع

المحروقاتي والقطاع النفطي بشكل اخص كونه يمثل المورد الأساسي لمداخيل الدولة، وعليه فان حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي أي ارتفاع سعر النفط سيؤدي بشكل حتمي الى ارتفاع العوائد أي الإيرادات التي يتم على اساسها تحديد الخطط الانفاقية والتي تعرف حركة متسارعة خصوصا في الفترات الاخيرة او ما يعرف بفترات الانعاش الاقتصادي اين يحاول الاقتصاد الجزائري العمل على تحقيق تنمية اقتصادية، منطلقا من البرامج الهيكلية والتي اثبت العديد من الدراسات انها تعد الركيزة الاساسية لازدهار واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، لذا فسيكون لها اثر ايجابي في بداية الفترة، أما عن التناوب في التأثير ما بين الايجابي والسلب في الفترات اللاحقة فإنها هي الاخرى تعود الى مدى ضخ هذه العوائد الناتجة عن الارتفاع السعري للنفط، ويمكن شرحها على انها عبارة عن صب هذه الاموال في السوق ليتم استنزافها بتنفيذ هذه المشاريع الانفاقية المحققة، وهذا ما توصلت اليه دراسة (Sajjad Faraji Dizaji, 2014) <sup>(1)</sup> والتي أوضحت التناوب في آثار صدمة سعرية في النفط والانفاق الحكومي من خلال ربطه بالعوائد او الإيرادات النفطية.

#### • الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على الإيرادات الحكومية في

##### الجزائر، عند مستوى معنوية 5٪:

من خلال اختبار السببية للمدى اقصر لم تظهر وجود علاقة سببية من اسعار النفط الى الإيرادات الحكومية، غير أن اختبار السببية للمدى الطويل فقد أوضح وجود علاقة سببية طويلة الامد من اسعار النفط الى الإيرادات الحكومية.

وهذا ما دعم أكثر من خلال اختبار استجابة ردة الفعل، أين أثبتت أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو دولار واحد سيكون لها أثر معنوي ايجابي على الإيرادات الحكومية على طول فترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى 0.040122% في السنة الثانية التي تلي الصدمة أما اقلها فهو في السنة العاشرة والتي تصل قيمتها الى 0.016087%. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى نفس الفكرة والتي تقوم عليها أي تحليل في

<sup>1</sup>- Sajjad Faraji Dizaji, « The Effects of Oil Shocks on Government Expenditures and Government Revenues Nexus in Iran (as a Developing Oil-Export Based Economy) », **Op.cit.**



الاقتصاد الجزائري، إلا وهي الارتباط اللصيق للاقتصاد الجزائري وقرارات الفاعلين فيه الى اسعار النفط، وهذا ما يزيد توضيحا واثباتا على ريعية الاقتصاد الجزائري، فالإيرادات الجزائرية في هيكلها تتكون من أكثر من 70% من الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وبالتالي فإن ارتفاع السعر النفطي سيؤدي الى ارتفاع حصيل الجباية النفطية والتي ستحول بعد ذلك الى السياسات الافاقية المدرجة في الميزانية. وهذا ما تؤكدته دراسة (Michael & etl.)<sup>(1)</sup> ودراسة (Massimo&Roel)<sup>(2)</sup>.

### • الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على نمو الناتج المحلي

#### الاجمالي في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%:

من خلال اختبار السببية للمدى القصير لم تتضح وجود علاقة من اسعار النفط الى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، غير أنه وبعد اجراء اختبار السببية في المدى الطويل استطاعت النتائج ان توضح وجود علاقة سببية من اسعار النفط الى الناتج المحلي الاجمالي.

وقد توضح ذلك أكثر من خلال اختبار استجابة ردة الفعل أي اتضح ان حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها تأثير على نمو الناتج المحلي الاجمالي ايجابي خلال المدى القصير أي من بداية الفترة الأولى والمقدرة بـ 0.306409% الى غاية الفترة الرابعة بـ 0.454900%، ليتغير بعد ذلك متحولا الى أثر سلبي خلال الفترة الخامسة بـ -1.504935% ثم الفترة السابعة -6.543482% ثم الفترة التاسعة بـ -29.46328، غير أن الفترة العاشرة فهي تمثل أقصى أثر ايجابي مقدر بـ 62.14980% في السنة العاشرة من حدوث الصدمة. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى الترابط الوثيق مرة اخرى للعائدات النفطية بالاقتصاد الجزائري والذي يمثل ما يقارب 50% بمعنى أن حدوث أي صدمة في السعر النفطي ستترجم مخلفاته مباشرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ويمكن تفصيل ذلك من خلال العلاقة الرابطة بين الإيرادات النفطية والميزان التجاري، وبالمثل بين الإيرادات النفطية

1- Michael Sturm, François Gurtner and Juan Gonzalez Alegre, «Fiscal Policy Challenges in Oil-Exporting Countries a Review of Key Issues», **European Central Bank**, Occasional Paper Series NO 104, June 2009.

2- Masami Kojima, «Government Response to Oil Price Volatility», **World Bank**, Extractive Industries for Development Series 10, July 2009.

والميزانية العمومية، فكما هو معروف في النظرية الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن مجاميع ثلاث موازين هي الميزان التجاري (الصادرات والواردات) والميزانية العامة (الايرادات والنفقات) والميزان الاستثماري (الاستثمار والادخار)، وعليه فارتفاع الايرادات سينعكس ايجابا على عائد الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على معدل نموه، وهذا ما يتضح من خلال النتائج ولاتي أظهرت الاثر الايجابي للسعر النفطي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، أما عن الآثار السلبية وكما تم الاشارة عليها، فقد تتأوب مع الآثار السلبية التي نتجت عن الصدمة النفطية على الانفاق الحكومي، بالاضافة الى تأثير كل من معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي كونها تؤثر وبشكل كبير مجتمعة. وهذا ما توصلت اليه دراسة (katsuya Ito, 2010)<sup>(1)</sup> و (Al- و Bouchaour & Zeaud, 2012)<sup>(2)</sup>.

#### • الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للايرادات والنفقات الحكومية على نمو

##### الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، عند مستوى معنوية 5٪:

حسب اختبار استجابة ردة الفعل اتضح ان حدوث صدمة هيكلية في الايرادات الحكومية بانحراف معياري واحد أو بدينار جزائري واحد سيكون له أثر ايجابي خلال المدى القصير اي انطلاقا من الفترة التي تلي الصدمة بـ 0.000000 ٪، الى الفترة الرابعة من حدوثها بـ 0.662485 ٪، لتتحول بعد ذلك الى اثر سلبي في الفترة الخامسة -0.413243 ٪، لتتناوب بعد ذلك ما بين الايجاب والسلب الى غاية الفترة العاشرة حيث تصل قيمتها الى -36.62244 ٪، بينما اقصى حد للآثر الايجابي فسيحقق في الفترة التاسعة الت تلي الصدمة بـ 17.47515 ٪.

أما عن حدوث صدمة في الانفاق الحكومي بانحراف معياري واحد او بدينار جزائري واحد سيكون له أثر سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال المدى القصير يقدر بـ 17.47515 ٪ في الفترة الثالثة من حدوث الصدمة، ليتحول بعد ذلك الى اثار متناوبة بين الايجاب

1- katsuya Ito, " The Impact of Oil Price Volatility On the Macro Economy in Russia", Springer-Verlag, **Economic Analysis Working Papers**, Vol 9, No 05, 2010, PP 01–08.

2- Cherifa Bouchaour and Hussein Ali Al-Zeaud, « Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic », **International Journal of Business and Management**; Vol. 7, No. 18; 2012.

والسلب لغاية الفترة العاشرة تصل اقصاها الى 166.9023-% في الفترة التاسعة و 355.8498% العاشرة سلبا وايجابا على التوالي.

ومن خلال النتائج الموضحة فيتضح جليا أن تأثير الصدمة الانفاقية قد كان أكبر من الصدمة الايرادية على طول فترة الاستجابة. وهذا توضيح ان تأثير السياسة المالية على معدل النمو في الحالات الايجابية أكبر منها في الحالات السلبية، مبينة عدم وجود تناظر، مع الاشارة أن تأثير الانفاق الحكومي أكبر من تأثير الايراد الحكومي، مما يدل على أن السياسة المتبعة من طرف صناع القرار السياسي هو اتباع سياسة مالية مسايرة للاتجاهات الدورية (معاكسة للفكر الكينيزي). أما عن نتائج هذه الدراسة فهي تتفق مع ما توصل اليه كل من ( Chibi, Benbouziane, ) (Chekouri , 2014)<sup>(1)</sup>، و (Elsiddig, Noel, Kian, 2016)<sup>(2)</sup>.

#### • الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على أسعار الصرف

##### الحقيقية في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%:

حسب اختبار السببية تبين أنه لا يوجد علاقة سببية من سعر الصرف الى اسعار الصرف الحقيقية في المدى القصير، غير أنه قد أوضح وجود علاقة سببية في المدى الطويل. أما حسب اختبار استجابة ردة الفعل فقد اتضح أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سيكون لها أثر على سعر الصرف الحقيقي سيكون ايجابيا ومعنويا خلال المدى القصير لفترة الاستجابة يصل كحد أقصى إلى 1.444061% في السنة الأولى من حدوث الصدمة، ليتحول بعد ذلك بالتناوب الى آثار سلبية وايجابية خلال المديين المتوسط والطويل، أين سيتحقق أقصى أثر ايجابي خلال الفترة التاسعة من حدوث الصدمة المقدرة بـ 126.9442%- بينما الفترة العاشرة فسيتم تحقيق أثر سلبي يقدر بـ 275.9376-%. وتعزوا الباحثة هذه النتيجة الى كون ان العملة المتعامل بها في السوق النفطي هو الدولار الامريكي، والمعلوم ان ارتفاع السعر النفطي سينعكس ايجابا على قيمة عملة الدولار الامريكي

<sup>1</sup> - Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.

<sup>2</sup> - Elsiddig Rahma, Noel Perera, Kian Tan, « Impact of Oil Price Shocks on Sudan's Government Budget», **International Journal of Energy Economics and Policy**, , 6(2), 243-248, 2016.

مما سيزيد من قيمة الدينارات المتحصل عليها مقابل دولار واحد، هذا من جهة بالإضافة الى ارتفاع الاسعار النسبية الاجنبية مقارنة بالاسعار النسبية المحلية، مما سيتسبب في ارتفاع اسعار الصرف، اما عن الآثار السلبية فسببها هو ارتفاع الطلب على العملة نتيجة الزيادة في الانفاق، مما يزيد من الرفع في قيمة العملة وبالتالي انخفاض عدد الدينارات المقدمة مقابل دولار واحد. وهذه النتيجة تتعاكس مع دراسة (Usama Al-mulali, 2010)<sup>(1)</sup>. بينما تتماثل مع دراسة Riadh, Hatem, Arafet, 2016)<sup>(2)</sup>.

### • الفرضية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار النفط على التضخم ( مؤشـر

#### أسعار المستهلك) في الجزائر، عند مستوى معنوية 5%:

حسب اختبار السببية للمدين الطويل والقصير أوضحت النتائج انه لا يوجد علاقة سببية من أسعار النفط الى مؤشر أسعار المستهلك.

وحسب اختبار استجابة رد الفعل فإن حدوث صدمة ايجابية في السعر النفطي مقدرة بانحراف معياري واحد أو بدولار واحد سينتج عنها آثار سلبية على معدلات التضخم بالتناوب مع الآثار التضخمية، بمعنى أن الآثار السلبية ستبدأ انطلاقاً من الفترة الأولى التي ستلي الاستجابة مقدرة بـ0.218795- % ثم في الفترة الثالثة ثم الفترة الخامسة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر أثر سلبي سيتعرض له مؤشر أسعار المستهلك مقدراً بـ75.84710- %، أما عن الآثار التضخمية فتبدأ انطلاقاً من الفترة الثانية مقدرة بـ0.926563% ثم الفترة الرابعة وهكذا الى غاية الفترة العاشرة والتي تمثل أكبر الآثار التضخمية مقدرة بـ163.2898%. وتعد هذه النتيجة منطقية وذلك كون ان النفط كمادة حيوية يعد العمود الفقري او الركيزة التي تقوم على اساسها الحياة البشرية والصناعية و... لذا فان ارتفاع سعر هذه المادة سينتج عنها ارتفاع في قيمة السلع المنتجة نتيجة ارتفاع تكلفة الانتاج مما سيتسبب في ارتفاع الاسعار النسبية وبالتالي ارتفاع في معدلات التضخم نتيجة ارتفاع مؤشر اسعار المستهلك، أما الاثر السلبي او انخفاض مؤشر

<sup>1</sup> - Usama Al-mulali, « The Impact of Oil Prices on the Exchange Rate and Economic Growth in Norway », **MPRA Paper**, No. 26257, posted 31\_October 2010.

<sup>2</sup> - Riadh Brini, Hatem Jemmali, Arafet Farroukh, « Macroeconomic impacts of oil price shocks on inflation and real exchange rate: Evidence from selected MENA countries », **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.

التضخم هو ناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية التي يتم وضع جزء كبير منها في صندوق ضبط الموارد والذي يتم اعتماده كأداة فعالة في تخفيض معدلات التضخم، انطلاقاً من 2006. وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة (Thibault Mercier , 2016)<sup>(1)</sup>، و Si Mohammed, Benhabib, and (Maliki, 2016)<sup>(2)</sup>.

#### 2-6-5 التوصيات المستنبطة من الدراسة:

بعد محاولة البحث في أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، خلصت الباحثة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها العمل على تحسين القرارات المالية، وتجمل أهمها فيما يلي:

1. بعد مرور عقدين من التخلي على القطاع الصناعي الذي كان يشكل الاستراتيجية الأساسية للاقتصاد الجزائري في مرحلة السبعينات، أصبح على الدولة لزاماً الآن أن تعاود التفكير لاسترجاع مكانة هذا القطاع الهام إلى مجريات الحياة الاقتصادية في الجزائر من خلال إعادة استرجاع مكانته، من فتح المجال أما القطاع الخاص، بالإضافة إلى الحرص على جانب رأس المال البشري.

2. السعي المستمر نحو التنمية التي لا تزال الجزائر بعيدة عنها في نظر الخبير الاقتصادي روبر ماندل، إذ يعتبر أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مغلقاً بالرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر، فالمحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية، ولا تعبر عنها مطلقاً بل تظل عبارة عن ثروة فحسب، لذا يجب على أصحاب القرار العمل على تحويل تلك الثروة إلى تنمية اقتصادية

<sup>1</sup> - Thibault Mercier, « Eurozone Oil and inflation: between rounds », **economic-research BNP PARIBAS**, 5 February 2016 – 16-05.

<sup>2</sup> - Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, Samir Maliki, « The impact of oil prices on macroeconomic fundamentals, monetary policy and stock market for eight Middle East and North African countries », **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.

مستدامة، من خلال توجيه هذه الفوائض المالية الى استثمارات ذات مردودية انتاجية كبيرة، معطية دفعة قوية بالاقتصاد الجزائري ومكانته الدولية.

3. تصنف الجزائر في المراتب الاخيرة من حيث جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وذلك راجع الى التخوف الكبير من اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الاوضاع الغير مستقرة والعراقيل البيروقراطية وانتشار الفساد، والتي تعد وليدة سوء التسيير، لذا اصبح لزاما على الدولة ان تشدد الرقابة وتعمل على تحسين هذه الصورة السيئة في حق الجزائر، ومحاولة اجتذاب هذه الاستثمارات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يشكل الى اليوم الحصة الاكبر في حجم الاستثمارات المتدفقة الى الجزائر.

4. السعي نحو فكرة التنوع سواء في القطاع المحروقاتي من خلال توسيع افق الانتاج الطاقوي، والغوص أكثر في الطاقات البديلة، اذ يمكن اعتباره من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر، نظرا للامكانيات الهائلة التي تزخر بها هذه الاخيرة في هذا المجال.

5. كون الجزائر دولة ريعية فهذا يجعلها تعاني من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف السياسات الاقتصادية سواءا المالية أو النقدية وهذا راجع لإرتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، لذا يجب عليها السعي نحو إنتهاج سياسات التنوع الاقتصادي بهدف تنمية القطاعات الإنتاجية وتطويرها كالقطاع الفلاحي، والسياحي والخدماتي بشكل أخص بإبتكار خدمات جديدة متطورة خارج قطاع النفط وذلك لتخفيض الإعتماد على النفط لتجنب الصدمات والأزمات، خصوصا لما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، حتى تتشارك مع القطاع المحروقاتي بشكل اكبر في نصيب العوائد .

6. العمل قدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية الجزائرية على الايرادات البترولية والتي تشكل ما نسبته 70% من اجمالي الايرادات، ومحاولة التفكير أكثر في الايرادات الضريبية كمصدر أهم، من خلال توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.

7. السهر على الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر، الذي لا يزال الى يومنا هذا لم يستطع ان يحقق غايته الاساسية، ليصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة اساسا لتغطية العجز الموازي والتخفيف من معدلات التضخم، لذا لابد للمسؤولين عنه ان يعيدوا النظر في تلك الاستخدامات محاولين الاقتداء بالتجارب الناجحة للدول صاحبة الثروات، بغية الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة عالين على تثمينه وتحويله إلى مداخل أصول مالية مستدامة.

8. اعادة التفكير في السياسات المتخذة بالنسبة الى قيمة العملة التي تعرف تراجعا مستمرا منذ فترة معتبرة، كونها أداة مهمة ومساهمة في القضاء على اللعنة التي سببها القطاع المحروقات في الجزائر.

9. ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات أخرى التي تهتم بجانب السياسة المالية أو القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لها من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية وأكبر دليل أن العديد من الباحثين والمسؤولين الأجانب أصروا على ضرورة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية محاولة منهم تقليص الاضرار التي يتعرض لها العالم مؤخرا والناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية.

10. وأخيرا يمكن القول أن إنفاقا عاما أكثر رشدا واقتطاعا عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكثر ربحا، وسياسة مالية أكثر فعالية، من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري.





الكتب والمصادر:

1. ابو القمصان خالد، «موجز تاريخ الافكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001.
2. أحمد آل درويش، ونايف الغيث، وألبرتو بي هار، وتيم كالين، وبراغيان ديب، وأمجد حجازي، وبادامجا خاندلول، ومليكة باننت، وهونان كو، "المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015.
3. أحمد رمضان شقلية، " النفط العربي وصناعة تكريره" ، دار تهامة للنشر، جدة، 1980 .
4. أحمد عبد العزيز الشرقاوي، «السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 1981.
5. أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية.
6. الحجازي، مرسي السيد ، «النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)» ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998.
7. الذهب الأسود، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة الخامسة-العدد6 ، دولة الكويت، يناير 2013.
8. السوسي فاطمة، «المالية العامة، موازنة-الضرائب»، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بيروت.
9. السيد عبد المولى، «المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام»، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1978، ص391.
10. السيد عطية عبد الواحد ، «دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم»، دار النهضة العربية ، الطبعة1، القاهرة، مصر، 1993.
11. باسم احمد عامر، «نظرية الانفاق في ضوء القرآن الكريم»، دار النفاس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

12. بوفليح نبيل، «فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الجزائر»، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الطبعة 4، 2010، ص82.
13. بن رمضان انسية، دراسة اشكالية استغلال المواد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
14. جاليري مارسيل بالاشتراك مع جون ج. ميتشل، ترجمة حسان البستاني، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الاوسط، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، لبنان، 2007.
15. جان جاك سرفان شرايبر، «التحدي العالمي»، ترجمة فيكتور سحاب وابراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980.
16. حافظ برجاس، «الصراع الدولي على النفط العربي»، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
17. حامد عبد المجيد دراز ويوسف احمد بطريق، «النظم الضريبية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.
18. حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004،
19. حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.
20. حامد عبد المجيد دراز، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
21. حامد عبد المجيد دراز، وسعيد عبد العزيز عثمان، ومحمد عمر حماد أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2003.
22. حامد عبد المجيد دراز، ومحمد عمر أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2005
23. حامد عبد المجيد دراز، ومحمد عمر أبو دوح، «مبادئ المالية العامة»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2006.
24. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006،

25. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.
26. حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2007.
27. خالد أبو القمصان، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ،
28. خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011.
29. خالد واصف الرزني - أحمد حسين الرفاعي، «مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيقية»، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
30. رفعت المحجوب، «المالية العامة»، دار النهضة العربية، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 1979.
31. زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري.
32. زينب حسين عوض الله وسوزي عدلى ناشد، «مبادئ علم الاقتصاد»، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
33. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الاولى، 1999.
34. سامان سيببهرى، «الجغرافيا السياسية للنفط». مركز الدراسات الاشتراكية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001،
35. سعيد النجار، «تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1973،
36. سفيتلانا تساليك، وأنيا شيفرين ، «الرقابة على النفط»، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.
37. سوزي على ناشد، «المالية العامة»، الدار الجامعية للنشر، كلية الحقوق، مصر، الاسكندرية.

38. شاكِر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
39. صبحي تادريس ومدحت محمد العقاد، «مقدمة في علم الاقتصاد»، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.
40. صواليلي صدر الدين، «النمو والتجارة الدولية في الدول النامية»، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
41. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، دار المطبوعات الجزائرية، بن عكنون الجزائر، 2004.
42. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005،
43. عادل أحمد حشيش، «أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام»، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006،
44. عادل العلي، «المالية العامة والقانون المالي والضريبي»، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009،
45. عادل فليح علي، «المالية العامة والتشريع المالي والضريبي»، ادار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2003.
46. عبد الرحمن يسرى، «تطور الفكر الاقتصادي»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997 .
47. عبد العزيز علي السوداني، «أسس السياسة المالية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1996 .
48. عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"، الدار الجامعية، مصر، 2000 ،
49. عبد المطلب عبد الحميد، «السياسات الاقتصادية»، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
50. عبد المنعم فوزي، «المالية العامة والسياسة المالية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971.

51. عبد الهادي حسن طاهر، تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم الى مؤتمر البترول العربي السادس، بغداد 6-13/03/1973، نقلا عن محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983،
52. عرض/ بوعلام رمضاني، عن كتاب حسين مالطي، القصة السرية للبترول الجزائري، الطبعة الأولى، 2010.
53. عوف محمود الكفراوي، «السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي»، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1997،
54. غازي حسن عناية، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000،
55. فليح حسن خلف، «المالية العامة»، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اريد، الاردن، 2008.
56. قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري أنموذجاً". منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق 2010 .
57. كامل بكري، احمد مندور، احمد رمضان، "الموارد الاقتصادية"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989،
58. محرز محمد عباس، «اقتصاديات المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2003.
59. محمد ابراهيم السقا، "لجنة الوفرة النفطية في الكويت"، (بتصرف) مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون، اكتوبر 2009.
60. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، معهد العلوم الاقتصادية جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983.
61. محمد ازهر السماك، عبد الحميد باشا، اقتصاديات النفط و السياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل - العراق، الطبعة الاولى، 1979.
62. محمد أزهر سعيد السماك، "جغرافية النفط"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

63. محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية"، المجلس الوطني الثقافي والفنون والادب، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
64. محمد الوادي و ابراهيم خريس ونضال الحواري وضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007 .
65. محمد حسين هيكل، "حرب الخليج، أوهام القوة والنصر". الطبعة الاولى، مركز الازهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1992.
66. محمد حلمي مراد، «المالية الدولية»، دار الطباعة بجامعة عين شمس، مصر.
67. محمد خالد المهاني وخالد الخطيب الحبش، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2006.
68. محمد خالد المهاني، وخالد الخطيب الجشي، «المالية العامة والتشريع الضريبي»، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا 2000.
69. محمد زكي شافعي، «مقدمة في النقود والبنوك»، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1971.
70. محمد سيد عابد، "التجارة الدولية". قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
71. محمد صبحي عبد الحكيم، موارد الثروة الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، 1966.
72. محمد صغير بعلي ويسري أبو العلي، «المالية العامة»، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
73. محمد فرحي، «التحليل الاقتصادي الكلي»، دار أسامة للطباعة، النشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر .
74. محرزى محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.
75. مدحت القرشي، «تطور الفكر الاقتصادي»، دار وائل للنشر ،عمان، الأردن، 2008.
76. منذر المصري، قضايا عربية معاصرة، المؤسسة العربية للنشر .

77. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998 .
78. نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
79. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
80. هاني عمارة، الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2012.

### تقارير ومنشورات:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.
2. تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 36، سنة 2009.
3. تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، العدد 34، سنة 2007.
4. تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبك، سنة 2008.
5. وزارة المالية لجمهورية العراق، «البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق»، 2013 .

### أطروحات ومذكرات:

1. أبوبكر بوسالم ، أثر تمكين العاملين في الولاء التنظيمي "دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة آل البيت، الاردن، 2010.
2. آمال قويدري، «السياسة المالية وأثرها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.

3. أمينة مخلفي، «أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات -دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
4. بن عزة محمد، «ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف.دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر .»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، 2014.
5. بو الشعور شريفة، " اثار تغيرات اسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1980 الى 2011"، رسالة شهادة الماجستير في كلية ادارة المال و الاعمال قسم اقتصاديات المال و الاعمال، جامعة ال البيت، الاردن، 2012.
6. بوبكر بعداش، " مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول"، أطروحة غير منشورة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.
7. بوزاهر سيف الدين، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر"، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص51
8. حمودي ولد شيخنا، «السياسة الضريبية في موريتانيا»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، .
9. خلوط فوزية العربي، «دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة الجزائر، 2004 .
10. داود سعد الله، «أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
11. دراوسي مسعود، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)»، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005.



12. زغبى نبيل، أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012 .
13. شرقي جوهره، " بناء نموذج تنبئى للجباية البترولية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
14. شعبان فرج، «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر-دراسة حالة (الجزائر)» ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.
15. شكوري سيدي محمد، " وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الإقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
16. شيباني سليمان، « سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 .
17. شيبى عبد الرحيم، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازى والدين العام: حالة الجزائر » ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013،
18. ضالع دليلة ، « فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر) » ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009 .
19. طيبي أمال، « دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ضمن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية » ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002،
20. علاوي محمد، « السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مباح، بسكرة، الجزائر، 2008.
21. عمار ميلودي، « أثر الإصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة 1992-2010»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.

- 22.** العمري علي، "دراسة تأثير تطورات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2006". رسالة مقدمة لنتيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 23.** العمري علي، «دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر(1970-2006)»، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 24.** عيسى مقلد، «قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
- 25.** فنادزة جميلة، «الجباية البترولية في الجزائر»، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- 26.** فوادري مختار، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2009.
- 27.** قويدري بوجمعة، «انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 28.** كتوش عاشور، «الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني»، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 29.** لابد لزرق، «ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر دراسة حالة ولاية تيارت»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.
- 30.** لخديمي عبد الحميد، "آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2011،

31. محمود جماد، «استراتيجية الإصلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية في الاقتصاد الجزائري»، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
32. مسعود دراوسي، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004»، رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 .
33. موري سمية، " آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقائد، تلمسان، الجزائر، 2010.
34. نعيمة حمادي، « تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

#### مجلات ودوريات:

1. إبراهيم بن عبدالعزيز المهنا، «التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية»، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 5 مارس 2009.
2. احمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد، «أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي»، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
3. أحمد أبو بكر علي بدوي، « مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة»، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2011.
4. أمال رحمان، ومحمد التهامي طواهر، "تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل -حالة الجزائر"-، مجلة الباحث - عدد 12، الجزائر، 2013.
5. براهيم بلقطة، «تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)»، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
- بن بوزيان محمد، وعبد الحميد لخديمي، " تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، 2012 .

6. بن بوزيان محمد، وعبد الرحيم شيببي، وسيدي محمد شكوري، «الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر»، منتدى البحوث الاقتصادية، الجزائر، 2010.
7. بن رمضان انيسة وبلقاسم مصطفى، «الموارد الطبيعية الناضبة واثارها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة البترول في الجزائر)»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014.
8. زرواط فاطمة السهراء و بورواحة عبد الحنيد، «أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة (1980-2014)»، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.
9. زروال فاطمة الزهراء، وبورواحة عبد الحميد، «أثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2014)»، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول للسياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2015.
10. سعد الله داود، «تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010»، مجلة الباحث، عدد 09، سنة 2011.
11. عبد الستار عبد الجبار موسى، «العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX)»، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 64، 2007، ص 6-8.
12. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.
13. عبد الفتاح الجبالي، «الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات»، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010.
14. غمان زوبير، «حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية»، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 19، جوان 2015.
15. قويدري قویشح بوجمعة، «أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، سكيكدة، الجزائر، 2010.

16. لونيس يحيى صالح، «امكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة)»، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 77، 2009.
17. محمد سالم الصفدي، " استخدام نظرية الألعاب في منظمة الأوبك لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة الأردنية - المملكة الأردنية الهاشمية ، 16-18 نيسان / إبريل 2007.
18. مصطفى بودرامة، " التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، .
19. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول اوبك، "تكرير النفط الثقيل: تحديات وفرص"، الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الاول 2014 .
20. مهداوي هند و اخرون، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على اسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 اكتوبر 2009.
21. موسى رحمانى، «نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية»، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي حول السياسة الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان، 2004.
22. نور الدين هرمز واخرون، تغيرات اسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29، العدد الاول، سنة 2007.
23. ونادي رشيد، «آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع، 2011.
24. طالب عوض، بشير الزعبي، سمية زيرار، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970 -2004» دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009.

25. كريم سالم حسين الغالبي، «الانفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010»، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الخامس والعشرون، 2011.
26. محمد مصطفى محمد الخياط، «أسعار النفط.... الصعود والمؤشرات»، مجلة الكهرباء العربية، العدد 92، 2008.

### المراجع باللغة الأجنبية:

#### **A. Books:**

1. Alan Gelb, « Oil Windefulls: Blessing or Curse. » Oxford University Press, 1989.
2. Amour Ben Halima, "pratique des techniques bancaires", édition Dahleb, Alger, 1997,
3. Auty R., "Sustaining development in mineral economies: the natural resource curse thesis", Taylor and Francis group, New York ,1993.
4. Bodin, J. Les six livres de la République. A Paris: Chez Jacques du Puys. Edited by K. McRae, 1962, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1576, P565
5. C.van der Linde«Dynamic International Oil Markets: Oil Market Developments and Structure 1860-1990 », First Edition, Springer Science and Business Media , 1991
6. Chuck Braman, « The Theories of John Maynard Keynes», 1996.
7. David Ricardo., « On the Principles of Political Economy and Taxation» , Publish by John Murray, London., 3rd edition., 1821,
8. Edwin Cannan, ed., « An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations London: Methuen & Co., Ltd. Edition, 5th edition., 1904.
9. Farouk banyakoub, "l'entreprise et le financement bancaire", edition dunord, 2004.
10. François Lescaroux, Valérie Mignon, "Prix du pétrole et activité économique", la découverte, 9 bis rue abdel-hovelacque 75013 paris.
11. Hussein K. Abdel-Aal, Mohammed A. Alsahlawi, «Petroleum Economics and Engineering», Third Edition, Taylor and francis Group , 2008.
12. Jacques Bergier et Bernard ThomasLa, »Guerre Secrète du Pétrole«, Éditions Denoël et J'ai Lu, 1968, France.
13. Joël Maurice, "Prix du Pétrole", Conseil D'Aanalyse Économique, Paris, 2001,
14. Joseph Whelan, Kamil Msefer, "Economic Supply & Demand", Prepared for the MIT System Dynamics in Education Project, January 14, 1996Copyright ©1994 by MIT.
15. Judd W. Patton, « Better to Save or Spend? The Ants Still Have It Right», Bellevue University, Economics Department, 2002.
16. Kotler, Philip, G. Armstrong, J. Saunders, V. Wong, "Principles of Marketing", (second European Edition) Italy, Prentice Hall Europe, (1995

17. Marc-antoine adam, «la Maladie Hollandaise: Une Etude Empirique Appliquée à des Pays en Développement Exportateurs de Pétrole. » Université de Montréal 2003.
18. Mark Skousen, « The Big Three in Economics Adam smith Karl Marx and John Maynard Keynes», Armonk, New York, 2007, P104
19. Mats R. Berdal, David Malone, "Greed & Grievance: Economic Agendas in Civil Wars", chap6, The Resource Curse are Civil Wars Driven by Rapacity or Pancity? , by Indra Se Soysa, International Peace Academy, 2000.
20. Mendoza, Enrique G, and Marcelo Oviedo «Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Developing Countries: The Tale of the Tormented Insurer..Mimeo», 2006.
21. Michelle de Mourgues, "la monnaie systeme financier et théorie monétaire", 3ème édition, economica.
22. Mohamed Benbouziane, Abdelhak Benamar, and Mustapha Djennas, « The Liquidity Effect in Algeria and Morocco: A Multivariate Threshold Autoregressive Investigation », The Economic Research Forum (ERF), June 2010, P4.
23. Nathalie Alazard & Guy Maisonnier, «L'offre et la demande de pétrole», Panorama Le Point Sur, Innovation Energie Environnement, France, 2009.
24. Pierre Fontaine, «La Guerre Froide du Pétrole», Edition Je Sers, Paris, 1956.
25. Ruey S. Tsay, « Testing and Modeling Multivariate Threshold Models», Journal of the American Statistical Association, Vol. 93, No. 443. (Sep., 1998), pp. 1188-1202.
26. Ruey S. Tsay, « Testing and Modeling Threshold Autoregressive Processes», Journal of the American Statistical Association, Vol. 84, No. 405. (Mar., 1989), pp. 231-240.
27. Sam Bowman, « Adam Smith and progressive taxation », Estimated reading time: 2 minutes, Friday, April 1st, 2011.
28. Sebastian Edwards and Sweder Van Wijnbergen, «Disquilibrium and Structural Adjustment», Chapter 28, Handbook of Development Economics, Volume IT, Edited by Chenery and T.N. Srinivasan, Elsevier Science Publishers B.V., January 1989.
29. Sophie Meritet, «Déterminants des prix des hydrocarbures», Notre Europe, 2006, Paris, France.
30. Steven T.Call and William L.Holahan, Micro economics,Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983.
31. Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, Guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes, Initiative for Policy Dialogue, Open Society Institute, New York, USA, 2005.
32. Tony Aspromourgos, « Keynesian' Policy», Volume 2, School of Economics, University of Sydney, NSW, Australia.
33. Ursula K. Hicks, «Public Finance», Cambridge Economic Handbooks, 2<sup>nd</sup> edition, 1955.
34. W.Max Cordan (1995) "Protection, Growth and Trade", chap 15, "Booming Sector and De-Industrialisation in Small Open Countries", Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison.

35. William Nordhaus, "Who's Afraid of a Big Bad Oil Shock?". Prepared for Brookings Panel on Economic Activity Special Anniversary Edition, September 2007.
36. Zenasni Soumia, « Les effets de l'integration financiere sur la croissance des economies du Maghreb dans un contexte de globalization et de crises », these en vue de l'obtention du doctorat en sciences economiques, universite de tlemcen, 2012, PP178-179.

## B. Thèses:

1. Farah Elias Elhannani, « Oil Price Volatility and Economic Growth in Algeria New Channel for Resource Curse », Dissertation submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master in economic Science, Abou bakr Belkaid University, Tlemcen, P1, 2013.
2. Florian Fizaine, Analyses de la disponibilité économique des métaux rares dans le cadre de la transition énergétique, Thèse Pour l'obtention du grade de Docteur de l'Université de Bourgogne, Discipline : Sciences Economiques, Université de Bourgogne, 7 Mar 2015.
3. Haoua Kahina, L'impact des Fluctuations du Prix du Petrole sur Les Indicateurs Economiques en Algerie, Memoire en Vue de l'Obtention Du Diplôme de Magister Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, Algerie, 2012.
4. Myriam Moisan, «La Présentation de l'Inflation au Canada», Mémoire Présente Comme Exigence Partielle de la Maitrise en Économie, Université du Québec à Montréal, 2010.

## C. Articles:

1. A.Clo and L.Ornadi, « Petroleum Engineering –Petroleum Economics », Encyclopedia Of Life Support (**EOLSS**), Mai 2003.
2. Aaron Tornell and Philip R. Lane, "The Voracity Effect". **American Economic Review**, Vol. 89, No. 1, March 1999, PP 22-46.
3. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, « The Impact of Fiscal Policy on Economic Activity Over The Business Cycle: An Empirical Investigation in The Case of Algeria », **The Economic Research Forum**, Working Paper No 845, October 2014.
4. Abderrezak Benhabib, SI Mohammed Kamel ,Samir Mmaliki "The relationship between oil price and the Algerian exchange rate". **Topics in Middle E astern and African Economies**, Vol. 16, No. 1, (May 2014),



5. Abdih, Yasser, P. Lopez-Murphy, A. Roitman, and R. Sahay, (2010), «The Cyclicity of Fiscal Policy in the Middle East and Central Asia: Is the Current Crisis Different?», **IMF Working Papers** WP/10/68.
6. Ahmad Hassan Ahmad and Saleh Masan, “ Dynamic Relationships Between Oil Revenue, Government Spending and Economic Growth in Oman”, **International Journal of Business and Economic Development**, Vol. 3 Number 2, July 2015.
7. Alisina A, Tabellini G, «Why is Fiscal Policy often Procyclical?». **NBER Working Papers**, 2005.
8. Al-mulali, Usama and Che Sab, Che Normee, «The Impact of Oil Shocks on Qatar's GDP», **MPRA**, No. 27822, posted 02. 2011.
9. Alomar Ibrahim, «World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980-2005», **MPRA**, Paper No. 18979, 03 December 2009, P2.
10. Amany A. El Anshasy, « Oil Prices and Economic Growth in Oil-Exporting Countries », **Journal of Applied Business and Economics**, vol 12(4), 2011.
11. Anita Doraisami, «The Global Financial Crisis: Countercyclical Fiscal Policy Issues and Challenges in Malaysia, Indonesia, the Philippines, and Singapore», **Asian Development Bank Institute**, Working Paper No 288, June 2011.
12. Antoine Ayoub, "Le Pétrole : Économie et Politique", **L'Actualité économique**, Revue d'analyse économique, vol. 70, n° 4, décembre 1994, P507-508
13. Antonio Afonso, Ricardo M.Sousa , «The Macroeconomic Effects of Fiscal Policy in Portugal: a Bayesian SVAR Analysis », **The Economic Journal**, 121 (February), F4–F32, 2011.
14. Ashwin V.Saroday ,Amol Patkar, Amol Shinde, Siddarth Kulkarni, Ajit Mathews and Pankaj Bathija, Oil Shocks and it's Effect on Global and India Economy. **Illinois Oil and Gas Association**, P43. [www.iog.com](http://www.iog.com)
15. Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, **Oxford Institute for Energy Studies**, University Of Oxford , United Kingdom, January 2011.
16. Braun, M., «Why is Fiscal Policy Procyclical in Developing Countries?», manuscript, **Harvard University**, 2001.
17. Bruno Hellendorff, « Ressources naturelles, conflits et construction de la paix en Afrique de l'Ouest" , **Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP)**, 2012.
18. Bwo-Nung Huang, “Factors Affecting an Economy’s Tolerance and Delay of Response to the Impact of a Positive Oil Price Shock”, **The Energy Journal**, Vol. 29, No. 4, PP 1-34, October, 2008.
19. Caballero, R. and Krishnamurthy, A. (2004). “Fiscal Policy and Financial Depth”. **NBER Working Paper**, 10532, May
20. Carl Walsh, «The Role of Fiscal Policy», **Economic Research**, Federal Reserve Bank, SAN Francisco, Number 2002-26, September 6, 2002.
21. Cherifa Bouchaour and Hussein Ali Al-Zeaud, « Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic », **International Journal of Business and Management**; Vol. 7, No. 18; 2012.

22. Chuk.A.Chuk, Ekpeno L.Effiong, Ndifreke R.Sam, "Oil Price distortion and their Short and Long- Run Impact on Nigerian Economy", **MPRA:Munich Personal RePEc Archive**, No 2443, 15 August 2010.
23. Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,**Oxford Economic Papers**, New Series , Vol 36 , Nov.1984 , P 361
24. "Crude Oil Price Volatility", a Deeper Look into Interesting Trends in Energy Security Data. **Institute for 21st Century Energy**, Metric of Themonth: May 2012,
25. David B. Gordon and Eric M. Leeper, «Are Countercyclical Fiscal Policies Counterproductive? », **National Bureau of Economic Research**, December 2005.
26. David Rudd, « An Empirical Analysis of Dutch Disease: Developing and Developed Countries. », spring 1996.
27. Denis Babusiaux, Économie de L'energie, **Institut français du pétrole**, Revue de l'Energie N° 256, Mai 2001, P9.
28. Dermot Gately., Lessons from the 1986 Oil Price Collapse. **Brookings Papers on Economic Activity**, 2:1986, P238-239 .
29. Duncan, R., «Institutional Quality, the Cyclicity of Monetary Policy and Macroeconomic Volatility», **manuscript, Ohio University**, (2012).
30. Ed Dolan," The Curse of Riches, the Dutch Disease, and Social Progress", **EconoMonitor**, April 21st, 2014.
31. Elsiddig Rahma, Noel Perera, Kian Tan, « Impact of Oil Price Shocks on Sudan's Government Budget«, **International Journal of Energy Economics and Policy**, 2016.
32. Elva Bova, Paulo Medas, and Tigran Poghosyan, "Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy", **International Monetary Fund Working Paper**, February 2016.
33. Eme O. Akpan1, « Oil Price Shocks and Nigeria's Macro Economy», **Paper prepared for presentation at the European Report on Development (ERD) Conference in Accra**, Ghana, 21st-23rd May 2009.
34. **Ministère de l'éducation, de la culture et de la formation**, « Emploi dans l'industrie pétrolière et gazière » , territoire de nord- Ouest, France, Novembre 2005, .
35. Ethan Ilzetzki and Carlos A. Végh, «Pro-cyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?», **NBER Working Paper No.14191**, May, 2008.
36. Fahad Altorki and Svetlana Vtyuria, «Inflation in Tajikistan: Forecasting Analysis and Monetary Policy Challenges», **IFM Working Paper Middle East and Central Asia Department**, Vol.10, 2010.
37. Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", **CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information International Working Paper**, N02008-05
38. Francois-Xavier de Mevius and Iván Albarracín," Bolivia and the Dutch Disease: What are the risks and how to avoid them?", **Revista Latinoamericana de Desarrollo Económico**, rldc n.11 La Paz abr. 2009.
39. Fredrick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "The Volatility Curse: Revisiting the Paradox of Plenty", **DNB Working Paper**, N0206, March 2008.

40. Fredrick Van Der Ploeg, Steven Poelhekke, "Volatility, Financial Development and the Natural Resource Curse", **Centre for Economic Policy Research**, No. 6513, October 2007.
41. Gaston K. Mpatswe, Sampawende J.-A. Tapsoba, and Robert C. York (2010). « The Cyclicity of Fiscal Policies in the CEMAC Region », **IMF Working Papers**.
42. Gavin, M., Perotti, R., «Fiscal Policy in Latin America», **NBER Macroeconomics Annual**, eds. Bernanke, B., Rotemberg, J., MIT Press, Cambridge, 2007.
43. Gavin, Michael and Roberto Perotti, "Fiscal Policy in Latin America". **NBER Macroeconomics Annual 1997**, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Volume 12, January 1997, MIT Press.
44. Gelb A.( 1988) "Oil windfalls, blessing or curse", **World Bank Research publication**.
45. Greenwell C. Matchaya, «The Nature of Inflation in Malawi Up to the Early 2000s», **Journal of Economics and International Finance**, Vol. 3(5), pp. 289-304, May 2011.
46. Gregory, R.G, "Some Implication of The Growth Mineral Sector», **Australian Journal of the Agricultural Economics**, VOL. 20, August 1976.
47. Gylfason T. and Zoega G.(2002) "Inequality and economic growth : do natural resources matter ?", **CESi fo Working Paper**, N° 712, April 2002.
48. H.Günsel Dğrul, Ugur Soytaş, "Relation Between Oil Price, Interest Rate, and Unemployment: Evidence from Emerging Market ", **Elsevier: Energy Economy**, Vol 32, 2010.
49. Hilde C. Bjorn land, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in An Oil Exporting Country»,
50. Hossein Askari and Noureddine Krichene., "Oil Price Volatility: Causes and Modeling". **Middle East Institute Viewpoints: "The 1979 "Oil Shock:" Legacy, Lessons, and Lasting Reverberations"**.
51. Hou, Z., Granoff, D., Granoff, I., Keane, J., Kennan, J., Norton, A., and te Velde, D.W. "The development Implications of the Fracking Revolution". **ODI Working Paper. London: Overseas Development Institute**. April 2014.
52. Ian McCafferty, "Oil price falls–what consequences for monetary policy?", **Bank of England** ,10March 2015 .
53. IMF, «How Does the IMF Encourage Greater Fiscal Transparency?» , **International Monetary Fund Factsheet**, Washington, 2011.
54. Jacques Francois Thisse and Xavier Vives, «Basing point pricing: competition versus collusion», **the journal of industrial economics**, volume XL, No3, September 1992,
55. Jaejoon Woo, "Why Do More Polarized Countries Run More Procyclical Fiscal Policy?" **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 91, No. 4, January 2008.
56. James D. Hamilton, "Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007–08". **Brookings Papers on Economic Activity**, spring 2009.
57. James D. Hamilton., Historical Oil Shocks. **Prepared for the Handbook of Major Events in Economic History**, February 1, 2011.

58. Jason Bordoff and Akos Losz, "Oil Shock Decoding the Causes and Consequences of the 2014 Oil Price Drop", **HorizonS Journal of International Relations and Sustainable Development**, issue N°.3, spring 2015.
59. Jeffery L.Yablon., « As Certain as Death -- Quotations About Taxes » , **published by Tax Analysts**, Doc 2009-27145, 2010.
60. John A. Tatom, the 1990 Oil Price Hike in Perspective. **Federal Reserve Bank of St Louis**, November /December 1991 .
61. John Baffes, Ayhan Kose, Franziska Ohnsorge, and Marc Stocker, and including Derek Chen, Damir Cosic, Xinghao Gong, Raju Huidrom, Ekaterine Vashakmadze, Jiayi Zhang, and Tianli Zhao, "Understanding the Plunge in Oil Prices: Sources and Implications", **Global Economic Prospects** ,Chapter 4, January2015.
62. Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, Samir Maliki, « The impact of oil prices on macroeconomic fundamentals, monetary policy and stock market for eight Middle East and North African countries», **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 18, Issue No. 2, September 2016.
63. Kaminski, G., Reinhart, C., Vegh, C., «When it Rains it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies», **NBER Working Paper**, no. 10780, 2004.
64. Kaminsky G, Reinhart and Végh, « When it rains, it poors », **National Bureau of Economic Research**, April 2005.
65. Kaminsky, Graciela L., Carmen M. Reinhart, Carlos A. Végh. "When it Rains, it Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies", **NBER Working Paper**, 2004.
66. Katarina Juselius, «The Co integrated VAR Model: Methodology and Applications», **OXFORD University Press**, 2006.
67. katsuya Ito, " The Impact of Oil Price Volatility On the Macro Economy in Russia", Springer-Verlag, **Economic Analysis Working Papers**, Vol 9, No 05, 2010,
68. Kazue Demachi « The effect of crude oil price change and volatility on Nigerian economy », **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA Paper No. 41413, posted 18. September 2012.
69. Kazue Demachi « The effect of crude oil price change and volatility on Nigerian economy », **Munich Personal RePEc Archive**, MPRA Paper No. 41413, posted 18. September 2012.
70. Leff, N Athaniel," Economic Development through Bureaucratic Corruption", **American Behavioral Scientist**, Volume8, United States of America, 1964.
71. Leili Nikbakht, «Oil Prices and Exchange Rates: The Case of OPEC», **Business Intelligence Journal**, January, Vol3 No1, 2010.
72. Leonor Coutinho, « The Resource Curse and Fiscal Policy», **Cyprus Economic Policy Review**, Vol. 5, No. 1, (2011).
73. Linda S. Goldberg, "Is the International Role of the Dollar Changing?" **Current Issues in Economics and Finance**, Vol. 16, No.1, 2010,.
- 74.Lionel Ragot, «Les Déterminants du Prix du Pétrole», **Les Journées de l'Economie Survivre à un Pétrole cher et volatil**, 12 novembre 2009.

75. Loescher, Samuel M. (1955) "Basing Point Pricing and Regional Development, by George W. Stocking," **Indiana Law Journal**: Vol. 30: Iss. 3, Article 9, P394.
76. Ludmilla Buteau, «Evaluation Empirique de l'Impact de l'Inflation Sur le Taux de Change de 1997-2007», **Cahier de Recherche de la Banque République d'Haïti**, 2008,.
77. Lutz Kilian, « The Economic Effects of Energy Price Shocks», **Journal of Economic Literature**, 2008.
78. Mamta Chowdhury, 2004, «Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries:an Applicatin of Cointegratin Granger Causality», **School of Economics and Finance**, Working paper series, N°2004/01.
79. Manasse, P., «Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions-A View From MARS», **IMF Working Paper**, 2006.
80. Mansour Garkaz, Fereydoon Azma and Reza Jafari, « Relationship between oil revenues and government expenditure using wavelet analysis method: Evidence from Iran», **Economics and Finance Review**, Vol. 2(5) July, 2012.
81. Mario Seccareccia, «Keynesianism and Public Investment: A Left-Keynesian Perspective on the Role of Government Expenditures and Debt», **Studies in Political Economy**.
82. Mark Brandly., « Jean –Baptiste Say, The Father of Austrian Public Finance: Views on Taxation » , **The Quarterly Journal of Austrian Economics**, Vol. 10, NO. 1, Spring 2007.
83. Mark Horton & Asmaa Elganainy, «Back to Basics: What Is Fiscal Policy?» , **Finance & Development**, June 2009.
84. Masami Kojima, «Government Response to Oil Price Volatility», **World Bank** ,Extractive Industries for Development Series 10, July 2009
85. Mathew Forstater., « Tax-Driven Money: Additional Evidence from the History of Thought, Economic History, and Economic Policy», **Working Paper**, No. 35, August 2004.
86. Michael I. Ross, « the Political Economy of the Resource Curse», **World Politics**, 297-322, 1999.
87. Michael L. Ross, How the 1973 Oil Embargo Saved the Planet -OPEC Gave the Rest of the World a Head Start Against Climate Change-. **Foreign Affairs**, October 15, 2013.
88. Michael Sturm, François Gurtner and Juan Gonzalez Alegre, «Fiscal Policy Challenges in Oil-Exporting Countries a Review of Key Issues», **European Central Bank**, Occasional Paoer Series NO 104, June 2009.
89. Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, «The Effects of Oil Price Shocks on the Iranian Economy», **International Elsevier Science**, Energy Economics 31 2009.
90. Mohsen Mehrara, Mana Mesbahi, Abbas Rezazadehkarsalari « The Relationship among Oil Shocks, Housing Investment and Economic Activities in Iran Based on Structural VAR Approach», **American Journal of Scientific Research**, Issue 30, 2011.

91. Murray N. Rothbard, « Classical Economics, An Austrian Perspective on The History Of Economic Thought », Volume 2, **Ludwig Von Mises Institute**, Auburn, Alabama.
92. N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, **Economics**, Thomson Learning, UK, 2006,
93. Nelson C., and C. Plosser, « Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications », **Journal of Money Economics**, Vol. 10, 1982.
94. Nese Erbil, « Is Fiscal Policy Procyclical in Developing Oil-Producing Countries? » **IMF Working Paper**, July 2011.
95. Nikolina Kosteletou and Panagiotis Liargovas, « Foreign Direct Investment and Real Exchange Rate Interlinkages », **Open Economies**, Review 11, 2000 Kluwer Academic Publishers. Printed in The Netherlands. 2000,
96. Nina Budina and Sweder van Wijnbergen, « F Managing Oil Revenue Volatility in Nigeria: The Role of Fiscal Policy », **Fiscal Studies**, 31.
97. Owen Barder, « A Policymakers' Guide to Dutch Disease. What is Dutch Disease, and is it a problem? » **The Center for Global Development** ([www.cgdev.org](http://www.cgdev.org)), Working Paper Number 91, July 2006.
98. Philip A. Klein, « The Management of Market », Oriented Economics a comparative perspective , **The Publishing Company Belmont California**, 1973
99. Philip K Verleger, Jr Jr, "Understanding the 1990 Oil Crisis". **The Quarterly Journal of the IAEE's Energy Economics Education Foundation** ,Volume 11, Number 4.
100. Philip K. Verleger, JR., "The U.S. Petroleum Crisis of 1979". **Brookings Papers on Economic Activity**, 2:1979.
101. Philip K. Verleger, Jr., "Third Oil Shock Real or Imaginary? Consequences and Policy Alternatives". **Institute for International Economics**, Number 00-4, April 2000.
102. Pierre Noël., Pétrole et sécurité internationale : de nouveaux enjeux. **Institut d'Economie et de Politique de l'Energie (CNRS)**, septembre 1988.
103. Priyanka Limbachiya Richa Modi, Anjal Surana, Priyanka Tiwari, and Aditi Warang, Oil Crises What Would Happen If There Was No More Oil?. **Illinois Oil and Gas Association**.
104. Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, "Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa", **International Monetary Fund**, April 2012.
105. Riadh Brini, Hatem Jemmali, Arafet Farroukh, « Macroeconomic impacts of oil price shocks on inflation and real exchange rate: Evidence from selected MENA countries », **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Vol. 18, Issue No. 2, September 2016
106. Riascos, A. and C. A. Vegh., « Procyclical Government Spending in Developing Countries: the Role of Capital Market Imperfections », **manuscript, UCLA**, October, 2003.

107. Riascos, Alvaro and Carlos A. Végh, «Procyclical Government Spending in Developing Countries: The Role of Capital Market Imperfections», 2003.
108. Richard Abel Musgrave, «The Voluntary Exchange Theory of Public Economy», **The Quarterly Journal of Economics.**, 1973.
109. Richard Auty., « the political economy of resource driven growth », **European Economic Review**, (2001).
110. Ricky Lam and Leonard Wantchekon, « Political Dutch Disease», **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, November 16, 2002.
111. Robert Bryce, «Oil's Irreplaceable Role in the Global Energy economy» , Posted on Sat, 19 June 2010.
112. Robert Mabro, "The Oil Price Crisis of 1998" ,**Oxford Institute for Energy Studies**, 1998.
113. Roberto Zaghera, Gobind T. Nankani «Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform », **World Bank**, Washington D,C, 2005.
114. Roel, Massimo, « The Effects of Government Purchases Shocks :Review and Estimates For The EU », **Energy Economics.** 33 1055-1069, 2011.
115. Roger Kubarych, How Oil Shocks Affect Markets –Consider the Five Most Recent Scenarios. **The International Economy**, 2005.
116. Ross Michael L," The Political Economy of the Resource Curse" , **World Politics** , 51 , January 1997.
117. Sachs J D, A M Warner., «The Curse of Natural Resources», **European Economic Review**, (2001).
118. Sachs J. and Warner A.( 1995 )"Natural resource abundance and economic growth", **National Bureau of Economic Research**, Cambridge.
119. Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy)» **International Institute of Studies**, Working Paper No 540, 2012.
120. Sajjad Faraji Dizaji, « The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus in Iran (as a developing oil-export based economy) » **Economic Modelling**, Volume 40, June 2014.
121. Sarra Ben Slimane and Moez Ben Tahar (2010). « Why is Fiscal Policy Procyclical in MENA Countries? », **Economic Research Forum**, 120, pp 437-46.
122. Sebastian Edwards, « Commodity Export Boom and the Real Exchange Rate: the Money-Inflation Link », **National Bureau of Economic Research**, Cambridge, October 1985.
123. Sébastien Hissler, «Les Taux d'Intérêt Aident-Ils à Prévoir les Taux de Change? », DGTP, **Trésor -Éco – n° 15**, Juin 2007.
124. Shikha Jha, Sushanta Mallick, Donghyun Park, and Pilipinas Quising, «Effectiveness of Countercyclical Fiscal Policy: Time-Series Evidence from Developing Asia", **ADB Economics Working Paper Series**, No. 211, August 2010.
125. Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, "Corruption", **Quarterly Journal of Economics**, Vol. 110, No. 3 (August 1993).

126. Simone I. Flynn, Ph.D., «Urban Fiscal Policy», Research Starters, Academic Topic Overviews, **EBSCO Research Starters**, 2008 .
127. Stephen J. Randall FRSC, the 1970s Arab-OPEC Oil Embargo and Latin America. **Latin American Research Centre**, University of Calgary, 2008 ,
128. Stephen P. A. Brown and Mine K. Yücel, “Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey”. **Federal Reserve Bank of Dallas, Quarterly Review of Economics and Finance**, 42, 02/2002.
129. Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», **Journal of American Statistical Association**, Vol. 83, 1988.
130. Syed Abul Basher and Elsayed Mousa Elsamadisy, «Country Heterogeneity and Long-Run Determinants of Inflation in the Gulf Arab States», **MPRA Paper**, No. 27348, posted 09 December 2010.
131. Talvi E., Vegh, C. «Tax Base Variability and Procyclicality of Fiscal Policy», **Journal of Development Economics**, forthcoming, 2005.
132. Tan Juat Hong, «Impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia», **IBBM**, 2010.
133. Thibault Mercier, « Eurozone Oil and inflation: between rounds", **economic-research BNP PARIBAS**, 5 February 2016 .
134. Todd Solomon, CFA. John Wlodek, “The Oil Supply Shock of 2014”, **Bradford & Marzec**.201
135. Tornell, A., Lane, P.R.. «Are windfalls a curse? A non-representative agent model of the current account», **Journal of International Economics**, no1998.
136. **U.S Department of State**, “Oil Embargo”, 1973–1974. Office of the Historian, October 31, 2013.
137. Usama Al-mulali, « The Impact of Oil Prices on the Exchange Rate and Economic Growth in Norway”, **MPRA Paper**, No. 26257, posted 31\_October 2010.
138. Vito Tanzi, «Fiscal Policy: When Theory Collides With Reality», **Centre for European Policy**.
139. W.M. Corden & J.P. Neary, "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Analysis**, op cit,
140. W.M. Corden & J.P. Neary," Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", **International Institute for Applied Systems Analysis**, Laxenburg, Austria, September 1982.
141. Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", **Energy Economics**, N02008-05,
142. William O’Keefe CEO, OPEC: The Myth and the Reality. **George C.Marshall Institute**, June 2014.
143. Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», **Journal of the Royal Statistical Society**, 1926.
144. Yves Simon, Les Marchés à Terme de Produits Pétroliers, **L’Actualité Economique. Revue d’Analyse Economique**, Vol. 60 N 03, septembre 1984.



145. Zenasni Soumia, « les Effets de l'Intégration Financière Sur la Croissance des Economies du Maghreb dans un Contexte de Globalisation et de Crises », Thèse en Vue de l'Obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2014.
146. Zhang, Y., Y. Fan, H. Tsai, and Y. Wei. 2008. "Spillover effect of US dollar exchange rate on oil prices." Journal of Policy Modeling, Volume 30, Issue 6, November–December 2008.
147. Zhenbo Hou, Jodie Keane, Jane Kennan and Dirk Willem te Velde, The oil price shock of 2014 Drivers, impacts and policy implications, Shaping policy for development, March 2015.

#### D. Web site:

1. [www.opec.org](http://www.opec.org).
2. <http://www.iea.org>
3. <http://www.opec.org>
4. <http://www.sonatrach.com>
5. <http://www.tradingeconomics.com>.
6. <http://www.transparency.org>
7. <http://www.worldbank.org> .
8. <https://www.wikipedia.org>
9. <https://history.state.gov>

#### E. Rapports:

1. Rapport Annuel de SONATRACH 2014.
2. Rapport de la Banque Mondiale, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen- Orient et Afrique du Nord, Strategie Macroeconomique A Moyen Terme pour l'Algerie, N 26005-AL, Mai 2003.
3. International Energy Agency, World energy outlook 2013
4. International Energy Agency, World energy outlook 2014.
5. Rétrospective Statistique (1970-2002), O.N.S, 2005.
6. Statistique Spécial N° 31, O.N.S, P 56.
7. BP energy outlook 2014.



## مألكس الطرأسة:

هءفء هءه الءرأسه إله قلس أءر ءقلبأ أسعار النفء على أءوأ السلسه المأله المءمءله فله الالراءاء والنفقأء الهكومله فله الءزائر، بالاعءماء على بللأاء سنوله للفترة الممءءه بلن 1980-2014 ولءءقق هءا الهءف ءم اسءءءام نموءل الانءءار الءأل VAR. ءوصلء الءرأسه أن ءءوء صءمه هلكله إلءابله فله أسعار النفء مقءرة بـ1% أو بءولار امرلكل واءء سءءسبب فله إءءاء أءر إلءابل فله بءاله فترة الاسءءابله. لئلصء من ءلال النءأل أن ءأءلر الصءمه الانفاقله سنكون أكبر من الصءمه الالراءله على طول فترة الاسءءابله. مع الاشارة أن ءأءلر الانفاق الهكومل أكبر من ءأءلر الالراء الهكومل، مما بلء على أن السلسه المءبءه من طرف صناع القرار السلسل هو اءباع سلسه مألله مسالره للءءابهاء الءرله.

**الكلماء المفقأله:** ءقلبأء سعر النفء، السلسه المألله (النفقأء والالراءاء الهكومله)، VAR، الءزائر.

### **ABSTRACT:**

This study mainly aimed to measuring the impact of Oil Price Fluctuation on Fiscal Policy (government revenue and expenditure) in Algeria, using a Vector Auto Regression (VAR) approach, based on annual data covering 1980-2014 period.

The result showed that a positive structure shock in oil prices estimated at 1% would or one US dollar would cause a positive impact at the beginning of the response period.

The result showed that the effect of a shock in government spending has been bigger than a shock in government revenue about the length of the response period. Indicating, the impact of government spending is stronger than the impact of government revenue, which indicate that policy adopted by policymakers is a pro-cyclical fiscal policy.

**Key Words:** Oil Price Fluctuations, fiscal policy (Government Revenue, and expenditure), VAR, Algeria.

### **RÉSUMÉ:**

Cette étude vise principalement à mesurer l'impact des Fluctuation de prix du pétrole sur la politique budgétaire (recettes et dépenses publiques) en Algérie, en utilisant une approche Victor Auto Régression (VAR), au cour de la période 1980-2014.

Les résultats ont montré qu'un choc positif de la structure des prix du pétrole estimé à 1% ou un dollar américain entraînerait un impact positif au début de la période de réponse. Et que, l'impact des dépenses publiques est plus forte que l'impact des revenus, qui indiquent que la politique adoptée par les décideurs est une politique budgétaire pro-cyclique.

**Mots-clés :** Fluctuation de prix du pétrole, la politique fiscale (les recettes et les dépenses du gouvernement.), VAR, Algérie.